الرقم التسلسلي: .....

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : اقتصاد كمي

الفرع : العلوم التجارية

من طرف :

سعيدي عامر برزوق

عنوان الأطروحة:

الفساد، الرأس المال البشري و النمو الاقتصادي

دراسة قياسية

أطروحة مناقشة بتاريخ 2022/05/26 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	رزين عكاشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د مولاي الطاهر	رئيسا
02	معاريف محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د مولاي الطاهر	مشرفا
03	صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	بومدين محمد أمين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة– د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان– أبو بكر بلقايد	ممتحنا
06	بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان– أبو بكر بلقايد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــــــر و تقديـــــــر

بسم الله الرحمان الرحيم

قال رسول الله ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نشكر الله العزيز الجليل ذي القدرة سبحانه وتعالى على جميل عطاءه وفضله وتوفيقه في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الخالص للأستاذين المشرفين

معاريف محمد و صوار يوسف اللذان يرجع الفضل لهما في رعاية هذا البحث و تقديم التوجيهات و النصائح القيمة لغاية اتمام هذا البحث ، فنسأل الله العظيم أن يكتب هذا في ميزان حسناتهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة و عمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة مولاي الطاهر

كما أشكر كل من الأساتذة

بلعربي عبد القادر، ذياب زقاي، شريفي جلول، ادريسي مختار، طاوش قندوسي و إلى كل من تحملهم ذاكرتي و لا تحملهم مذكرتي

.كما أقدم شكري لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم مناقشة هذا العمل، والشكر موصول أيضا إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

و إلى رفيقي و صديقي عبد المالك لخضر ،أيضا إلى صديقي موساوي عبد الكريم و كل عمال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إذا كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء، فهذا الاهداء الى من قال في شأنهما عز وجل في سورة الاسراء الآية 24:" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا".

إلى أغلى وأروع ما في هذا الوجود أمي الحبيبة رحمها الله و إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي رحمه الله، اللهم أسألك بفضلك العظيم أن تجعل هذا البحث صدقة جارية على أرواحهم الطاهرة

إلى من كانت دائما إلى جنبي في الصراء و الضراء و من كانت تشجعني في الأوقات الصعبة الأستاذة و الصديقة والزوجة الغالية

إلى قرة عيني ميلود، رباب، نظيرة و لبنى حفظهم الله ورعاهم

الى من بوجودهم أكتسب سندا وقوة ومحبة أخوتي وأخواتي

الى من هم أقرب الى روحي أبناء إخوتي.

كما أهدي هذا العمل إلى صهري حاج ميلود شيخي و عائلته الكريمة كل باسمه

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتحديد العلاقة الموجودة بين الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي لعينة متكونة من اثنى عشرة دولة عربية للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 إلى 2018، بالاعتماد على التقدير بطريقة العزوم المعممة بفروق (GMM différence) و أسلوب تحديد المسار و ذلك باستخدام برنامج Eviews 10 و Stata 12 ، تشير نتائج تقدير نموذج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي و معنوي للفساد على رأس المال البشري و يوجد تأثير موجب لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وتبرز النتائج المتوصل إليها أن التفاعل بين الفساد و رأس المال البشري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول العربية في الفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 و خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات.

الكلمات المفتاحية: الفساد، رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، العزوم المعممة، بانل، دول عربية.

Résumé

Cette étude vise à déterminer la relation entre la corruption, le capital humain et la croissance économique pour un échantillon composé de douze pays arabes durant la période de 2007 à 2018, à la base de l'estimation par la méthode GMM différence et la méthode d'analyse de trajectoire en utilisant le programme Eviews 10 et Stata 12, les résultats de l'estimation du modèle d'étude indiquent qu'il y a un effet négatif et significatif de la corruption sur le capital humain et il y a un effet positif du capital humain sur la croissance économique des pays étudiés et aussi les résultats soulignent que l'interaction entre la corruption et le capital humain affecte négativement la croissance économique des pays arabes durant la période 2007 à 2018, cette étude est terminée par un ensemble de recommandations et de suggestions.

Mots Clés : Corruption, Capital Humain, Croissance Economique, GMM, Panel, Pays Arabes.

Abstrat

This research study aims to determine the relationship between corruption, human capital and economic growth for a sample composed of twelve Arabic countries during the period of 2007 to 2018.Based on the estimation of GMM differences and the trajectories analysis methods by using the Eviews 10 and Stata 12 program to reach the targeted objective of the research study. The obtained results indicate that there is a negative and moral effect of corruption on human capital. Besides; there is a positive impact of human capital on the economic growth , consequently; there is an interaction between corruption and human capital which affects negatively the economic growth of Arabic countries during the period of 2007 to 2018.Finaly, this study is concluded by a set of recommendations and suggestions for further investigation.

Key words : Corruption, Human Capital, Economic Growth, GMM, Panel, Arab Countries.

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	**I**
فهرس المحتويات	**IV–II**
فهرس الجداول و الأشكال	**V**
جدول المختصرات	**VIII**
المقدمة العامة	
❖ توطئة	أ
❖ إشكالية الدراسة	ب
❖ فرضيات الدراسة	ب
❖ دواعي و دوافع اختيار الموضوع	ت
❖ أهمية الدراسة	ت
❖ أهداف الدراسة	ت
❖ الحدود الدراسة	ث
❖ منهجية الدراسة	ث
❖ صعوبات الدراسة	ث
❖ محتوى الدراسة	ث
الفصل الأول: السياق العام للفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي	
• تمهيد	08
• I- الإطار المعرفي للفساد	09
• 1.I- ماهية الفساد	09
• 2.I – مظاهر ، دوافع و اثأر الفساد	15
• 3.I – مؤشرات الفساد و آليات مكافحته	27
• II- الإطار المعرفي لرأس المال البشري	34
• 1.II- ماهية رأس المال البشري	34
• 2.II – أهمية رأس المال البشري و مؤشراته	40
• 3.II – طرق قياس رأس المال البشري و نظرياته	43

- III- الإطار المعرفي للنمو الاقتصادي 49
- 1.III – مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية 49
- 2.III – عناصر النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه 53
- 3.III –نظريات النمو الاقتصادي 56
- خلاصة الفصل 69

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- تمهيد 71
- I–الأدبيات التطبيقية المتعلقة بالفساد و النمو الاقتصادي 72
- II–الأدبيات التطبيقية الخاصة برأس المال البشري و النمو الاقتصادي 91
- III–الأدبيات التطبيقية الخاصة بالفساد، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي و العلاقة بين المتغيرات. 112
- خلاصة الفصل. 129

الفصل الثالث: الطريقة و الأدوات

تمهيد 131
- I– نموذج الدراسة القياسي 132
- II– وصف عينة الدراسة 140
- III– وصف متغيرات الدراسة 163

خلاصة الفصل 173

الفصل الرابع: النتائج و مناقشتها

تمهيد 175
- I– عرض نتائج الدراسة 176
- II– الارتباط بين متغيرات الدراسة 183
- III– نتائج تقدير نموذج الدراسة و مناقشة النتائج 186

خلاصة الفصل. 207

الخاتمة العامة

- الخاتمة 209
- التوصيات و الاقتراحات 211
- أفاق البحث 212

قائمة المصادر و المراجع 214

الملاحق 229

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
1	تنظيم بيانات بانل	133
2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	140
3	ترتيب الدول عينة الدراسة حسب قيمة مؤشر الفساد لسنة 2018	158
4	متغيرات الدراسة و مصادرها	163
5	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	177
6	مصفوفة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة	183
7	نتائج إختبار (Levin,Lin,Chu LLC)	186
8	نتائج إختبار (IPS) Im, Pesaran and Shin W-stat	186
9	نموذج التجميعي POOLD	189
10	نموذج التأثيرات الثابتة Model à Effets Fixes	190
11	نتائج التقدير عن طريق العزوم المعممة بفروق (GMM Différence)	191
12	نتائج التقدير عن طريق العزوم المعممة بنظام (GMM Système)	192
13	مؤشرات حسن المطابقة و النتائج المحصل عليها بعد التقدير	195
14	التأثيرات المباشر (Direct effects)	196
15	الأثر الغير مباشر (Indirect Effect)	196
16	الأثر الكلي (Total Effect)	196

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
1	الفساد مع السرقة	15
2	الفساد بدون سرقة	15
3	أشكال الفساد	16
4	المراحل الثلاثة لمعدل النمو الاقتصادي	51
5	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	57
6	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	59
7	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر	141
8	رأس المال البشري في الجزائر	141
9	نصيب الفرد من gdp في الجزائر	141
10	مؤشر مدركات الفساد في البحرين	142
11	رأس المال البشري في البحرين	142
12	نصيب الفرد من gdp في البحرين	142
13	مؤشر مدركات الفساد في مصر	144
14	رأس المال البشري في مصر	144
15	نصيب الفرد من gdp في مصر	144
16	مؤشر مدركات الفساد في الأردن	145
17	رأس المال البشري في الأردن	145
18	نصيب الفرد من gdp في الأردن	145
19	مؤشر مدركات الفساد في لبنان	147
20	رأس المال البشري في لبنان	147
21	نصيب الفرد من gdp في لبنان	147
22	مؤشر مدركات الفساد في المغرب	148
23	رأس المال البشري في المغرب	148
24	نصيب الفرد من gdp في المغرب	148
25	مؤشر مدركات الفساد في الإمارات	150
26	رأس المال البشري في الإمارات	150
27	نصيب الفرد من gdp في الامارات	150
28	مؤشر مدركات الفساد في عمان	151

29	رأس المال البشري في عمان	151
30	نصيب الفرد من gdp في عمان	151
31	مؤشر مدركات الفساد في السعودية	153
32	رأس المال الفساد في السعودية	153
33	نصيب الفرد من gdp في السعودية	153
34	مؤشر مدركات الفساد في تونس	154
35	رأس المال الفساد في تونس	154
36	نصيب الفرد من gdp في تونس	154
37	مؤشر مدركات الفساد في موريتانيا	155
38	رأس المال الفساد في موريتانيا	155
39	نصيب الفرد من gdp في موريتانيا	156
40	مؤشر مدركات الفساد في السودان	157
41	رأس المال الفساد في السودان	157
42	نصيب الفرد من gdp في السودان	157
43	ترتيب الدول عينة الدراسة حسب قيمة مؤشر الفساد لسنة 2018	159
44	ترتيب الدول محل الدراسة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018	161
45	ترتيب الدول محل الدراسة حسب معدل الالتحاق بالطور الثانوي (رأس المال البشري) لسنة 2018	162
46	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018	164
47	متوسط مؤشر الفساد في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018	166
48	متوسط رأس المال البشري في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018	167
49	متوسط الانفاق الحكومي في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007- 2018	169
50	متوسط الاستثمار الخاص في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007- 2018	170

51	متوسط الانفتاح التجاري في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين2007-2018	171
52	متوسط الحرية المدنية في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018	172
53	خريطة تحدد موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لنصيب الفرد من PBI	180
54	خريطة تحدد موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لمؤشر الفساد	181
55	خريطة تحدد موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لمتوسط HK	182
56	النموذج السببي المقترح للدراسة	194
57	نموذج الدراسة المقدر بأسلوب تحليل المسار	195

جدول المختصرات

dependent variable	المتغيرة التابعة
Independent variable	المتغيرة المستقلة
Transparency International	منظمة الشفافية الدولية
Word Bank	البنك الدولي
Freedom House	دار الحرية
CPI	مؤشر مدركات الفساد
balanced panel	بانل متوازن
unbalanced panel	بانل غير متوازن
omitted variables	المتغيرات المهملة
variables retardées	متغيرات تابعة بفترة ابطاء
Instrumental Variable (I.V)	متغيرات أداة مساعدة
Generalized Method of Moments (GMM)	طريقة العزوم المعممة
GMM Difference	طريقة العزوم المعممة بفروق
GMM Systeme	طريقة العزوم المعممة بنظام
Effet Fixe	الأثار الثابتة
Poold	التجميعي
First difference	الفرق الأول
Model	نموذج
Individual intercept	قاطع
Individual intercept and trend	قاطع و اتجاه
Level	عند المستوى
Partial least squares (PLS)	المربعات الصغرى الجزئية
application of the root mean square error of approximation (RMSEA)	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي
Comparative fit index (CFI)	مؤشر المطابقة المقارن
Tucker–Lewis index (TLI)	مؤشر تاكر لويس
Direct effects	التأثيرات المباشر

Indirect Effect	الأثر الغير مباشر
Total Effect	الأثر الكلي
Partial Mediation	وساطة جزئية
Variation Dynamique	الاختلالات الديناميكية
Human capital	رأس المال البشري
Capital Physique	رأس المال المادي
Capital Technique	رأس المال التكنولوجي
Governance	الحوكمة
Foreign direct investments (FDI)	الاستثمار المباشر الخارجي
International Monetary Fund (I.M.F)	صندوق النقد الدولي
Produit intérieur brut (PIB)	الناتج المحلي الإجمالي
Produit intérieur brut Nominal (PIBN)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
PmgK	الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال
PmgL	الإنتاجية الحدية لعنصر العمل
O.C.D.E	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
UNCTAD	الأمم المتحدة للتجارة و التنمية
Open Trade	الانفتاح التجاري
Angem	الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر
Ansej	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
Revenue Inferieur (R.I)	الدخل المنخفض
Revenue Elevé (R.E)	الدخل المرتفع
Tranche Supérieur (T.S)	الطبقة العليا
Tranche Inférieur (T.I)	الطبقة السفلى
Mean	المتوسط

المقدمة العامة

توطئة

تسعى العديد من الدول إلى التأقلم مع التحولات الاقتصادية العالمية التي لها انعكاسات على جميع المجالات بما فيها السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية حيث أضحت تبحث عن الحلول و البدائل الكفيلة لذلك عن طريق إحداث تغيرات جذرية من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي لا يمكن أن يكون دون تحقيق النمو الاقتصادي.

يستخدم النمو الاقتصادي كأحد المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي للدول و في نفس الوقت للمقارنة بينها بهدف تصنيفها إلى متقدمة و نامية فهو يعبر عن تلك الزيادة لمؤشر الناتج الكلي الخام أو الصافي بقيمة حقيقية perroux (1966) بمعنى هو تلك الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى مع الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي mekida & fergani (2017).

توجد العديد من الدراسات التي تناولت محددات النمو الاقتصادي و تفسير أسباب تحققه في المدى الطويل فهي حسب النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي ترجع إلى عاملين أساسين هما العمل و رأس المال في حين نجد أن النظريات الحديثة كنظريات النمو الداخلي قامت بدمج عوامل أخرى من شأنها أن تفسر ظاهرة النمو الاقتصادي أبرزها رأس المال البشري الذي يعد أحد العوامل الأساسية و المهمة في مختلف النماذج النظرية للنمو الاقتصادي .

يعبر رأس المال البشرى عن تلك المهارات و المكتسبات التي يمتلكها الأفراد مثل التعليم، المعرفة، التدريب، التعلم بالممارسة ، البحث و التطوير و الصحة و التي تمكنهم من رفع إنتاجيتهم Kuzents (1955) و تؤكد الدراسات أن النمو الاقتصادي يتحدد على أساس تراكم رأس المال البشري حيث أن رأس المال البشري الذي يتمتع بمؤهلات و درجة كفاءة عالية مكتسبة من خلال التعليم و التدريب سيرفع من حجم الإنتاج الذي يساهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي و بالتالي يعد رأس المال البشري ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي Lucas (1988) ما يدل على وجود تأثير موجب لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي فهو عامل أساسي من عوامل الإنتاج و يؤدي دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول عن طريق تنمية الموارد البشرية و تطوير قدرات الابتكار و اكتساب المعرفة و توظيفها بواسطة التعلم و التعليم Spiegel & Benhabib (1994).

و على اعتبار أن النمو الاقتصادي ليس عملية اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي نجد مجموعة من الأبعاد الاجتماعية ، السياسية ،المؤسساتية و الثقافية التي تفرض نفسها كأحد العوامل المؤثرة بشدة على تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيزه في الدول بمختلف مستوياتها و التي من بينها ظاهرة الفساد الذي تباينت الدراسات حول مدى تأثيره على النمو الاقتصادي .

يمثل الفساد بصفة عامة سوء استغلال السلطة بهدف تحقيق المصالح الشخصية و تفضيلها على المصلحة العامة Tanzi (1998) و له أشكال و أنواع متعددة و مختلفة و هو ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة معينة ما أدى إلى اتساع حجمه الأمر الذي استوجب دراسته لتحديد حجم الآثار التي يخلفها على النمو الاقتصادي و في هذا الصدد تباينت الدراسات فمنها من تؤكد وجود تأثير موجب للفساد على النمو الاقتصادي من خلال ممارسات الرشوة التي تؤدي إلى تقليل تكاليف الانتظار للأعوان الاقتصاديين و رفع الكفاءة الإنتاجية و الاقتصادية و تسهيل الإجراءات الإدارية Leff (1964) و منها من تؤكد أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بواسطة مجموعة من القنوات ينتقل من خلالها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فهو يخفض الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و يؤثر سلبا على تكوين رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي Mauro (1998).

إشكالية الدراسة

في هذا السياق جاءت الدراسة الحالية لتبحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين الفساد ،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي حيث تؤكد الدراسات أنه رغم مساهمة رأس المال البشري بشكل موجب في النمو الاقتصادي لكل الاقتصاديات في ظل وجود الفساد إلا أنه يبقي هناك تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي من خلال كبح عجلة الاستثمار ،الحد من تراكم رأس المال البشري و عدم الكفاءة المؤسسية بمعني أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على تراكم رأس المال البشري Seka (2013)، Rehman & Mudassaar (2019) ، لذلك جاءت إشكالية الدراسة كالتالي :

إلى أي مدى يؤثر الفساد و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بالدول العربية للفترة الممتدة بين 2007-2018 ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية تم تطوير الفرضيات التالية :

1- يوجد تأثير سلبي و معنوي للفساد على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

2- يوجد تأثير موجب و معنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

3- يوجد تأثير سلبي و معنوي لتفاعل الفساد و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

دواعي و دوافع اختيار الموضوع

جاء موضوع الدراسة باقتراح من الأستاذ المؤطر بغرض التوجيه للبحث في تخصص الاقتصاد الكمي لما يكتسيه النمو الاقتصادي من أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية التي لديها اقتصاديات هشة تعتمد على الريع بالرغم من توفرها لجميع العوامل و المقومات التي من شأنها تعزيز عملية النمو الاقتصادي على غرار الأدمغة و الكفاءات البشرية المكونة لرأس مال بشري قادر على الإبداع و الابتكار و خلق المعرفة في حالة توفير المناخ الملائم .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع النمو الاقتصادي بالنسبة للدول كافة باختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها الاقتصادي ، الاجتماعي ،السياسي و الثقافي فهو الهدف الذي تسعي جميع الدول لتحقيقه لضمان تلبية الحاجات الإنسانية المختلفة و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مما يدفع بالبحث عن العوامل المحفزة و المعززة له بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تبحث في العلاقة الموجودة بين ثلاثة من متغيرات الاقتصاد الكلي في نفس الوقت و التي هي النمو الاقتصادي ،الفساد و رأس المال البشري حيث يمثل رأس المال البشري أحد المحددات الداخلية التي تتوقف على أساسها عملية النمو الاقتصادي و تعطيه قيمة مضافة في حين يعتبر الفساد من العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي و تحدد مدى النجاح في إحداث تغيير تنموي مستديم و الانتقال إلى مرحلة تنموية أرقي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة علاقة التأثير الموجودة بين الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي من خلال :

1- تحديد المفاهيم المختلفة لكل من الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي .

2- التعرف على أشكال و أنواع الفساد، مؤشرات قياسه، آثاره و آليات مكافحته.

3- التعرف على مكونات رأس المال البشري ،مؤشرات قياسه و النظريات المفسرة له .

4- التعرف على عناصر النمو الاقتصادي ،مؤشرات قياسه و النماذج المختلفة له .

5- عرض الدراسات السابقة التي تبحث في العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي و بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و بين المتغيرات الثلاثة في نفس الوقت.

6- دراسة مدى تأثير الفساد و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة الميدانية في بيانات لعينة من مجموعة من اثنا عشر (12)دول عربية هي (الجزائر، البحرين، جمهورية مصر العربية ، الأردن، لبنان ، المغرب، عمان، السعودية ،تونس، الإمارات العربية، السودان و موريتانيا) ، و جاء اختيار هذه العينة لمحدودية الدراسات التي تتناول الدول العربية خاصة و أنها في حاجة ماسة لتحقيق النمو الاقتصادي إذ تحتل المراتب الأولى في التصنيفات الدولية التي تهتم انتشار ظاهرة الفساد و مراتب متأخرة في مكافحة الفساد ، بينما فترة الدراسة فحددت ما بين 2007 و 2018 و ذلك حسب ما هو متاح من قاعدة البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) ، الفساد (مؤشر الفساد CPI) و رأس المال البشري (معدل الالتحاق بالطور الثانوي) و حتى تكون النتائج محينه و حديثة .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحرير على منهجية IMRAD المعتمدة من طرف المعهد الوطني الأمريكي للمعايير سنة 1972 و المتمثلة في أربعة خطوات رئيسية هي المقدمة (Introduction) ، الطريقة و الأدوات (Methods) ،النتائج (Results) و (AND) المناقشة (Discussion) (بختي.إ، 2015)حيث يشير الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية بينما الفصل الثاني للأدبيات التطبيقية في حين يتناول الفصل الثالث الطريقة و الأدوات المستخدمة في التحليل و الفصل الرابع النتائج و المناقشة ، و قد تم الاعتماد على مختلف مناهج البحث العلمي حسب الحاجة حيث استخدم المنهج الوصفي لتحليل و وصف خصائص العينة و متغيرات الدراسة و المنهج التجريبي من خلال الاستدلال بالتجارب الميدانية بالإضافة إلى استخدام أدوات التحليل الإحصائي و تقنيات الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة و اختبار الفرضيات من أجل تفسير النتائج مع العلم أنه تم استخدام برامج Stata.12،Eviews.10 و Excel لتحليل البيانات.

صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات البحث في قلة المراجع باللغة العربية الخاصة بنماذج النمو الاقتصادي و رأس المال البشري و انعدام المراجع باللغة العربية حول التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) بالإضافة إلى صعوبة

الحصول على البيانات و المشاهدات في القواعد الإحصائية للبيانات خاصة بالنسبة لمتغير رأس المال البشرى التي تخص فترة الدراسة بالكامل و كافة أفراد العينة .

محتوى الدراسة

بعد المقدمة العامة ستتناول الدراسة في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للنمو للفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي أما **الفصل الثاني** فسينصرف إلى التطرق لمجموعة من الدراسات السابقة و التطبيقية الخاصة بالعلاقة بين متغيرات الدراسة في حين سيهتم **الفصل الثالث** بتوضيح المنهجية المعتمد عليها في القياس الاقتصادي بالإضافة إلى الوصف الإحصائي لعينة الدراسة و تقديم المتغيرات واشتمل **الفصل الرابع** على مناقشة وتحليل النتائج المحصل عليها عند تقدير النموذج لتخرج الدراسة بعدها ببعض الاستنتاجات و التوصيات .

الفصل الأول

السياق العام للفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

الفصل الأول: السياق العام للفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

تمهيد :

يعبر النمو الاقتصادي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال فترة زمنية عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية ،الموارد البشرية ،رأس المال و التقدم التكنولوجي و هو أحد أهم المؤشرات التي على أساسها يتم تصنيف الدول إلى نامية و متقدمة و في هذا الإطار جاءت العديد من الدراسات التي تبحث عن محدداته و التي من شأنها أن توفر نماذج تساهم في فهم أفضل لعملية النمو الاقتصادي على غرار نظريات النمو الداخلي لكل من Romer (1986) و Lucas (1988) بالإضافة نماذج الاقتصاد القياسي المطبقة على النمو حيث جاء مفهوم رأس المال البشري ضمن هذه الدراسات باعتباره أحد أهم المحددات التي تتوقف على أساسها عملية النمو الاقتصادي على المدى الطويل و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات مثل دراسة Schultz (1960) و Denison (1962) التي توصلت إلى أن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة و لكن هذا لا ينفي وجود محددات أخرى تؤثر على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لإحداث تغيير تنموي مستديم و الانتقال إلى مرحلة تنموية جيدة و التي من بينها ظاهرة الفساد الذي نميز فيه بين وجهتي نظر طرحت في الأدبيات حيث يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من وجهة نظر البعض مثل Mauro (1997)لأنه يعيق و يكبح الكفاءة الاقتصادية في حين يكون له تأثير إيجابي من وجهة نظر البعض الآخر مثل Leff (1964)لأنه يقلل تكاليف الانتظار من خلال تذليل العراقيل البيروقراطية و للإلمام أكثر بهذه المواضيع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي :

I: الإطار المعرفي للفساد

II: الإطار المعرفي لرأس المال البشري

III: الإطار المعرفي للنمو الاقتصادي

I– الإطار المعرفي للفساد

1.I– ماهية الفساد

1.1.I– تعريف الفساد

إن الفساد عبارة عن ظاهرة معقدة لا يمكن إنكارها تتدخل على المستويات الاقتصادية ،السياسية ،الثقافية و الاجتماعية حيث أن الاتساع المخيف لهذه الظاهرة يجعل من الصعب إيجاد تعريف واحد و موحد لها متفق عليه يعكس الممارسات المختلفة في كل بلد و في ما يلي مجموعة من التعاريف :

-تعرف **اتفاقية الأمم المتحدة** الفساد بأنه :" ارتكاب أو تحريض على القيام بأفعال إساءة استخدام المنصب (أو إساءة استخدام السلطة) في انتظار مصلحة أو الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال عرضها أو الطلب عليها أو بعد قبول استحقاق مباشرة سواء كان شخصيا أو لصالح طرف أخر وتعرفه **اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** OCDE على أنه الفعل المتعمد لأي شخص يقدم، يعد أو يمنح منفعة مالية غير مبررة بطريقة مباشرة أو من خلال وسطاء إلى موظف عمومي أجنبي لكي يمتنع الوكيل بأداء مهام رسمية من أجل الحصول على صفقة أو منفعة غير مبررة في التجارة الدولية (Mtiraoui.A, 2015, pp. 5-6) .

– يعرف الفساد أيضا على أنه :" سوء استعمال أو استخدام السلطة من طرف عون دولة أو مستخدم الخدمة العامة لتحقيق مكاسب شخصية حيث يعتقد Mishra (**2005**) أن الفساد ظاهرة تشكل جزءا لا يتجزأ من الإنسان وعلى هذا النحو فهو حساس بشكل طبيعي للرشاوى ويميل إلى الرغبة في الاستفادة من وضعه المهني الذي يتمتع به أو يشغله، وتوضح دراسة كل من Celentani et Ganuza (**2002**) على أن الفساد موجود أيضا على هيئة تبادل مصلحة أو تسهيل لخدمة عامة أو إعطاء حق مقابل رشوة أو مصلحة متبادلة و بالتالي يصبح من السهل تحقيقها باعتبار أن الموظف العمومي يتمتع بسلطة تقديرية في تقديم الخدمة العامة التي يكون مسئولا عنها. (Becherair.O, 2016, p. 436)

I.1.2- خصائص الفساد

باعتبار الفساد مجموعة من الممارسات السيئة التي من شأنها وضع المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة يمكن ذكر مجموعة من الخصائص منها: (عليمات.خ، ع،ن، 2015، الصفحات 86-87)

I.1.2.1- السرية :

يعد الفساد نشاط لممارسات غير مشروعة لا أخلاقية و غير قانونية التي تتم تحت طائلة المخادعة والتحايل ولهذا يكون بطريقة سرية ومموهة لا يمكن الكشف عنه ولكن هذا لا ينفي إمكانية أن يكون علنيا في حالة تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع و اعتباره عاديا .

I.2.2.1- اشتراك أكثر من طرف

إن العلاقة الموجودة بين الأطراف الممارسة للفساد هي عبارة عن علاقة تبادلية للمنافع ، المزايا و المصالح وهي تتسم بالسرية وتكون مموهة عن طريق القيام بأنشطة و أعمال خيرية وقد تكون عبارة عن قرارات تخدم المصالح الفردية فقط لفئة معينة من خلال اتفاق مسبق مع متخذ القرار.

I.3.2.1- يرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائدة:

إن التعاملات الغير اللائقة التي يقوم بها الموظفون كسوء استغلال الوقت لمعالجة الملفات و التغيب عن العمل لتعطيل صيرورة الإدارة زيادة على التعصب في المعاملات مع المتعاملين تجعل منها أرضية مهيأة لاستفحال ظاهرة الفساد و هذه الممارسات تجعل من الموظفين النزهاء التابعون للجهاز الإداري يفقدون الحافز على تقديم العمل الجيد خوفا من أدى و إساءة أصحاب المصالح الفاسدة لهم خاصة أولائك الذين هم من أصحاب القرار على مستوى الإدارة و هذا ما يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى حماية المنحرفين و التستر على ممارساتهم غير المشروعة مما يتسبب في عواقب و آثار وخيمة من شأنها أن تؤثر على المجتمع بأكمله.

I.4.2.1 – سرعة الانتشار

نجد من بين خصائص الفساد الانتشار السريع في المجتمع من خلال الأجهزة الإدارية عن طريق الموظفين بحيث شبهه البعض بمرض السرطان الذي ينخر الإدارة بصفة عامة و يزيد من استقطاب أولائك الفاسدين ليكونوا بذلك قوة ضغط على العاملين الآخرون النزهاء في الإدارة و حثهم لإتباعهم طوعا أو كرها و يبدأ اتساع ظاهرة الفساد خارج الإطار الإداري ويصبح عابر للقارات من خلال تنقله من دولة لأخرى في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ،العولمة و الانفتاح التجاري .

I.1.3– أنواع الفساد

إن تصنيف الفساد إلى أنواع يسهل من عملية البحث حيث يصبح أكثر وضوحا و تجانسا من جهة وتصبح النتائج المتوصل إليها دقيقة لدقة المتغيرات المصنفة من جهة أخرى و يكون هذا التصنيف إلى أنواع مختلفة تبعا للزاوية التي ينظر له منها فالبعض يرى أن الاختلاف في أنواع الفساد يكون وفقا للحيثيات المرتبطة بها ومن أبرز التصنيفات وفقا للزاوية المنظور منها ما يلي :

I.1.3.1 الفساد من حيث الحجم: يقسم إلى نوعين هما (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 87-88):

❖ **الفساد الصغير**

يطلق على الفساد أنه صغير عندما يدعم الموظف البسيط الذي لا يتمتع بسلطة اتخاذ القرار برشاوى صغيرة بهدف تسهيل الإجراءات المعقدة حيث يتعلق هذا النوع من الفساد بأداء بعض الموظفين لوظائفهم الروتينية عندما يصبحون سببا في تعقيدها عن طريق وضع تعجيزات وعراقيل لطالب الخدمة لحثه على تقديم رشوة أو ممارسة الاختلاس وذلك لتغطية التكاليف المعيشية (Lemaire.C, 2003, p. 12) .

❖ **الفساد الكبير**

يوصف الفساد بأنه كبير عندما يكون ممارس من قبل صانعي القرار على غرار كبار الموظفين أو السياسيين والمكلفين بإدارة نظام الحكومة و لهذا السبب يعتبر أخطر من الفساد الصغير و يكون منظما حيث نجده على المستويين الوطني و الدولي إما في القطاع العام أو الخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني و من صوره الصفقات الكبرى في مجال الأشغال العمومية وتجارة الأسلحة، ضمان التسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات للحصول على توكيلات التجارة الدولية مع إعطاء الأولوية والأسبقية للشركات التي تدفع أكبر رشوة و بيع المؤسسات العمومية للقطاع الخاص في إطار ما يعرف بالخصخصة بقيمة مالية أقل من قيمتها الحقيقية مقابل رشوة.

I.1.3.2-الفساد من حيث الطبقة الممارسة للفساد: يقسم إلى ثلاثة أنواع هي (السالوس.ط، 2003، الصفحات 10-11):

❖ **فساد القمة:**

ويقصد به فساد الحكام و المسئولين ليمتد إلى كل من الرؤساء و أعضاء العائلة و كل من له علاقة بها من أقارب و أصدقاء و المحسوبين عليه و بالتالي يتحول منصب رئيس الدولة الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة إلى منصب يراد من خلاله استغلال النفوذ لتحقيق المصالح الشخصية مقابل تلقي العمولات و الرشاوى و هو ما يجعله من أكثر أنواع الفساد خطورة.

❖ **الفساد المؤسساتي**

إن القصد من هذا النوع من الفساد هو فساد بعض من أعضاء المؤسسات السياسية كالبرلمان و وزراء الحكومة وكبار المسئولين في الدولة و حتى الأعضاء القيادية في الأحزاب إذ يعتبر الفساد البرلماني من أخطر ظواهر الفساد المؤسساتي على الإطلاق و الذي من خلاله يتم التحالف مع الفساد الوزاري الذي يؤدي إلى تزوير العملية الانتخابية و التي تعطي من خلالها صورة سلبية على مصداقية الانتخابات لدى الداخل و الخارج.

❖ **الفساد البيروقراطي**

يخص هذا النوع الموظفين من المستويات الوسطى و الدنيا و العاملين في القطاع الحكومي الذين يتلقون رشاوى و بشكل غير منتظم حيث أن هذا النوع من الفساد لا يؤثر على البرامج التنموية و الجانب السياسي و إنما له تأثير على تسيير بعض الإجراءات

I.1.3.3-الفساد من حيث طبيعة العلاقة التي تربط بين أطراف الفساد:

يقسم إلى نوعين هما: (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 88-98)

❖ **الفساد الغير طوعي (إجباري):**

في هذا النوع من الفساد يقوم الموظفون بإرغام و إجبار طالب الخدمة تقديم رشوة للحصول عليها و إلا يؤخرون و يعطلون الحصول عليها و في بعض الأحيان يكون غير ممكن.

❖ **الفساد التأمري أو التواطئي:**

في هذه الحالة يقوم كل من طرفي الفساد بالتعاون فيما بينها إذ يقوم الموظف في قطاع الجمارك على سبيل المثال بتخفيض الضريبة المقدمة على السلعة الداخلة الخاضعة للضريبة أو عدم دفعها مقابل رشوة تقدم له من طرف صاحب السلعة في إطار تفاوضي بين كلتا الأطراف مما يؤدي إلى انخفاض في إيرادات الضرائب الجمركية

مسببا خسارة في الاقتصاد بشكل عام ، وسمي هذا الفساد بالتأمري وفقا لاتفاق أطراف الفساد على دفع مبلغ من المال للموظف مقابل تجنب دفع المبلغ لخزينة الدولة.

و يكون أيضا هذا النوع من الفساد في حالات الاحتكار لسلعة ما من طرف الموردون و التي تريد الحكومة شراءها حيث يقوم الموظف الحكومي الذي يريد رشوة بالاستحواذ على نصيب من الصفقة و يقوم الموردون بطلب سعر أعلى على السلعة أو الخدمة مما يجعل الحكومة تدفع ثمنا أعلى بدل من أن تدفع سعرا أقل من دون رشوة.

I.1.3.4-الفساد من حيث زاوية نطاق الممارسة : يقسم إلى نوعين هما: (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 89-90)

❖ **الفساد المحلي:**

يقتصر نشاط هذا النوع من الفساد داخل نطاق حدود الدولة حيث يتم تقديم رشوة من طرف بعض المتعاملين التابعين للقطاع الخاص المحلي لبعض المسئولين في الحكومة بغرض الحصول على المناقصات لعدد من المشروعات التي طرحتها الحكومة و هذا ما يسبب خلل بقواعد المنافسة بين الوحدات التابعة للقطاع الخاص ويؤدي إلى الزيادة في تكاليف المشاريع بسب قيمة الرشوة المدفوعة و بالتالي الزيادة في أسعار المواد والمستلزمات في السوق المحلي و ظهور نفقات إضافية تتحملها خزينة الدولة.

❖ **الفساد الدولي**

يتم التعامل بهذا النوع من الفساد خارج نطاق حدود الدول عندما تكون هناك تعاملات بين الدولة و أطراف خارج إطار حدودها و في هذا النوع من الفساد تقدم رشاوى و عمولات من شركات أجنبية معينة إلى مسئولين في الدولة التي تحوز على صفقات خاصة في الدول النامية بغرض الحصول و الضفر بالصفقات والمناقصات الخارجية بالخصوص تلك المتعلقة بصفقات مشاريع البنية التحتية و صفقات الأسلحة.

I.1.3.5-الفساد حسب مجالاته

❖ **الفساد الاقتصادي:**

هو ذلك السلوك الذي يلجأ له الموظف القائم على تقديم خدمة عامة أو خاصة من خلال تقاضيه لمبلغ من المال كرشوة أو تحقيق منفعة شخصية على حساب المصلحة العامة و بهذا التصرف اللامسئول يحدث هذا الموظف ضرر في هيكل البناء الاقتصادي و ذلك بزيادة الأعباء و هدر الموارد الاقتصادية إضافة إلى التدني في كفاءة الأداء الاقتصادي . (كناي.ن، 2013، صفحة 8)

❖ **الفساد الإداري:**

هو تلك الانحرافات في التصرفات التي يقوم بها الموظفون في تأدية واجباتهم تجاه عملهم كعدم بدل المجهودات اللازمة في تأدية ما يراد منهم أو التحايل في أداء عملهم و هذا ما يؤثر سلبا على أداء فعالية المنظمة، و من سلوكيات هذا النوع من الفساد هو تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة من خلال الإهمال، المحسوبية ،مخالفة القوانين و عدم الالتزام بالمواعيد المشروعة.

❖ **الفساد السياسي**

يمثل حالة عدم الاستقرار السياسي و التضييق على الحريات الفردية و الجماعية و الخوض في تزوير الانتخابات و وجود بيئة ملائمة من شأنها أن تحفز تمركز و الاستحواذ على سلطة اتخاذ القرار من طرف فئة معينة من شأنها العمل على تحقيق مصالحها من خلال استغلالها لنفوذها. (محمود.ص، 1994، الصفحات 46-47)

I.1.3.6-الفساد مع السرقة و الفساد بدون سرقة : (Shleifer.A; Vishny.R, 1993, pp. 602-603)

يميز و يحدد نموذج Shleifer وVishney بين حالتين من الفساد و هما "الفساد بالسرقة" و "الفساد بدون سرقة" حيث :

يفرض أن سلعة متجانسة منتجة من طرف الحكومة (مثل جواز السفر أو حق استعمال الطريق)و أن الطلب على هذه السلعة يمثل المنحنى (P) إذ يتم بيع هذه السلعة من طرف الموظف القادر على تسقيف الكمية المباعة و منع الوصول إلى هذا المنتج ، إضافة إلى De Soto (1989) لنفرض أيضا أن بيع تصاريح بالوصول إلى السلعة يولد طلب و عرض على الرشاوى إذن في هذه الحالة يصبح الموظف الحكومي هو من يحتكر بيع السلعة و بالتالي يعظم جمع الرشاوى حيث ثمنها يمثل B و تتحمل الدولة التكلفة الكاملة لإنتاج السلعة التي يتم بيعها بواسطة الموظف بسعرP. (Nabil.A.N, 2017, p. 44)

عند البحث عن التكلفة الحدية (Cm) اللازمة لإنتاج السلعة نجد أن هناك حالتين ممكنة :

❖ **الفساد بدون سرقة**

في هذه الحالة يبيع الموظف السلعة مقابل ثمن P مضاف له رشوة و يقوم هذا العامل بتسديد القيمة الحقيقية للسلعة لحساب الدولة و يستولي على مقدار الرشوة B و يزيد من تعظيم قيمة هذه الرشوة كلما كانت الكمية المباعة كبيرة لأن ليس له فائدة من التستر على البيع و عليه تصبح P =Cm مع العلم أن P الإجمالي = P+B

❖ **الفساد مع السرقة**

بالنسبة لهذا النوع من الفساد يقوم الموظف بإخفاء ما باعه و لا يسجل مقدار المعاملة في خزينة الدولة بل يحدد سعر السلعة و مقدار الرشوة كما يريد و بالتالي يصبح السعر الذي يدفعه المشتري يساوي الرشوة B فقط أو أقل من السعر الرسمي و عليه تصبح $Cm=0$.

الشكل (01):الفساد مع السرقة **الشكل (02):الفساد بدون سرقة**

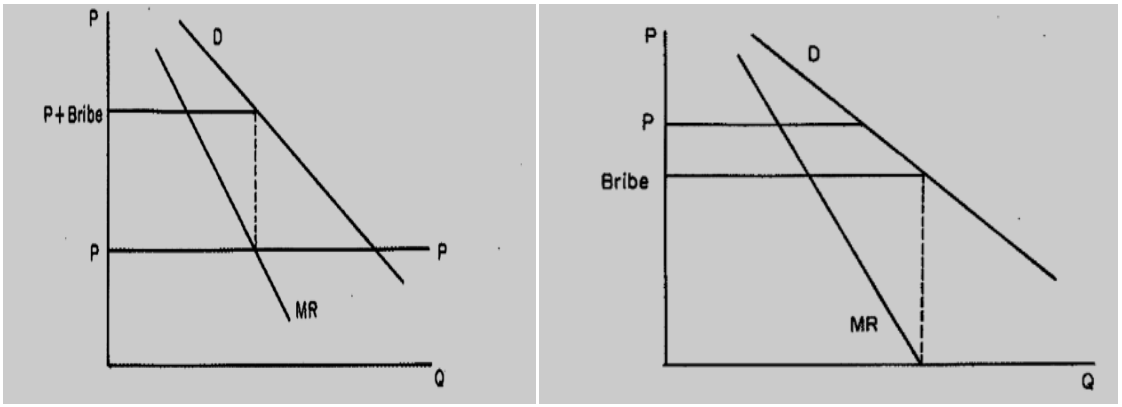

Sourse : Shleifer et Vishney(1993): « corruption » ; Quartily journal of Economies 1993,pp 602-603

من خلال ما سبق فإن الفساد بدون سرقة يجعل المشتري يتحمل سعرا إجماليا مرتفعا للسلعة مقارنة بسعر أقل للسلعة في حالة الفساد مع السرقة ليصبح الفساد مع السرقة أكثر جاذبية لطالب السلعة و حسبShleifer و Vishney و كخطوة ضرورية لمكافحة الفساد يجب وضع نظام محاسبي فعال من خلاله يمكن تفادي و منع الفساد مع السرقة.

I.2– مظاهر ، دوافع و اثأر الفساد

I.2.1– مظاهر(أشكال) الفساد:

للفساد صور متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة بهدف تحقيق مكاسب شخصية في مختلف نواحي الحياة العملية ولهذه الصور عدة تأثيرات بعضها خطير و البعض الأخر أقل خطورة و هي تتنوع حسب المجالات التي تكون فيها و الأطراف المشاركة في هذه الظاهرة و من بين أبرز مظاهر الفساد نجد :الرشوة، الاختلاس، السرقة، سوء استغلال المال، التقصير، الوساطة، استغلال النفوذ، الابتزاز ،التمييز، المحاباة و الاحتيال و غيرها و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03) :أشكال الفساد

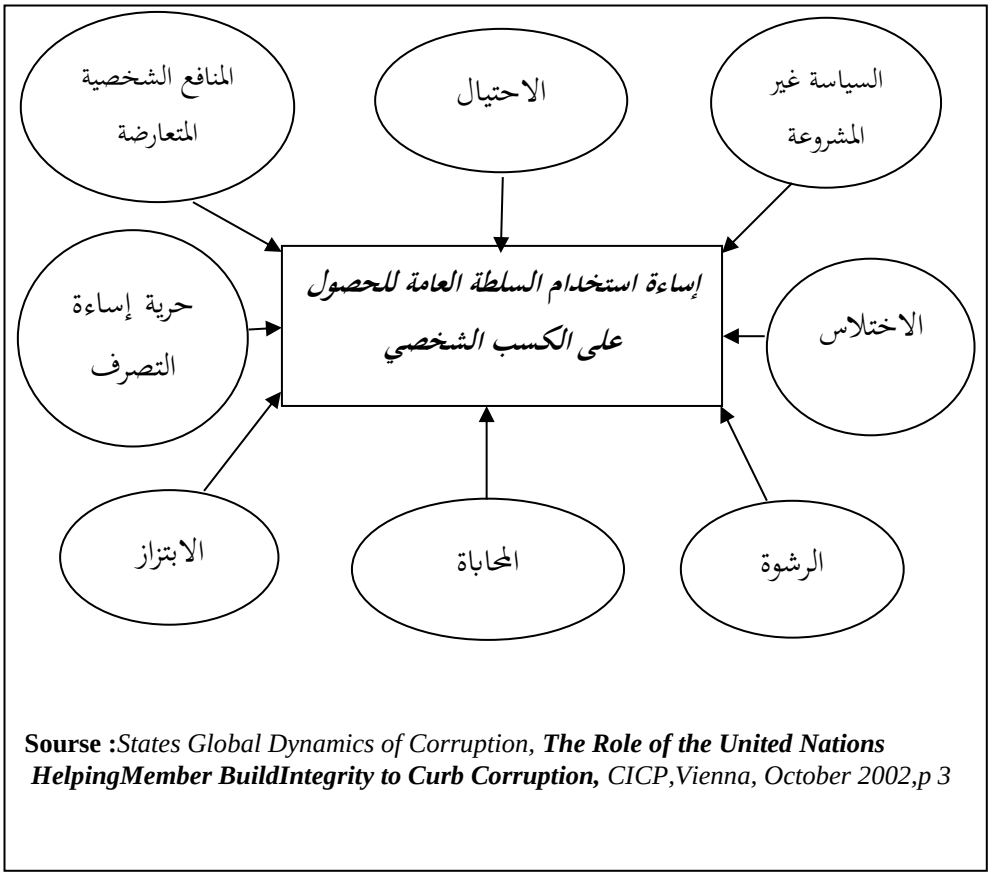

Sourse :*States Global Dynamics of Corruption,* ***The Role of the United Nations HelpingMember BuildIntegrity to Curb Corruption,*** *CICP,Vienna, October 2002,p 3*

I.1.2.1-الرشوة : (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 93-94)

تمثل الرشوة أحد أبرز أشكال الفساد شيوعا و أكثرهم انتشارا فهي تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي حيث ينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد و المجتمع من خلال زيادة تكاليف إضافية على السلع و الخدمات من جهة و انخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى ،و تظهر الرشوة في نظام يتسم بالمنافسة الاحتكارية التي تجبر المستهلك أو مقتني السلعة و الخدمة على دفع سعر مضاف إليه التكلفة و هذا ما سيغير من سلوكه في المعاملات الاقتصادية بحيث أن سعر التكلفة المضاف يذهب إلى الجهة الوسيطة التي أدت إلى الندرة مما يؤدي إلى زيادة الحاجة للسلع و الخدمات في السوق.

تعد الرشوة جريمة تقتصر على الموظف و من يقدمها أي الراشي و المرتشي و الوسيط بينهما و قد تكون شيئا ماديا أو نقديا للمرتشي أو لأحد أفراد أسرته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و في بعض الحالات تقدم امتيازات أخرى على شكل ترقيات في مناصب من شأنها الزيادة في الهيمنة و التسلط وهي محرمة بقوله تعالى

﴿و لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل و تدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾. «سورة البقرة :الآية188 ».

للرشوة مسميات عدة و مفاهيم مختلفة فالبعض يسميها الهدية و البعض يلقبها بالمساعد أو الإعانة و آخرون يطلقون عليها اسم الإكرامية ويقترن انتشار الرشوة بنوعين هما الرشوة الكبيرة و الرشوة الصغيرة و هذا ما تم ذكره في عنصر الفساد الصغير و الكبير.

I.2.1.2-المحاباة و التمييز :

و هو عبارة عن أسلوب يجعل الفرد يتموقع و يحتل مكانة اجتماعية مؤثرة و من خلالها يمكن منح الأولوية والامتيازات للأقارب و الحاشية على حساب أشخاص يتمتعون بالكفاءة والنزاهة كمحاباة المسئولين السابقين بغرض تحقيق مصالح لأبنائهم (عنترة و عبدو، 2000، صفحة 45) فالمحاباة هي استغلال رجل لموقعه ما يجعله مؤثرا و بالتالي يوفر مزايا و وظائف لأعضاء عائلته و أصدقائه . (Le Petit Robert، 2003، صفحة 6)

I.3.1.2-الابتزاز:

و هو عبارة سلوك يمارسه الموظفون في المناصب السيادية و الأجهزة الأمنية التي تؤمن حماية النشاطات الاقتصادية و تراقبها حيث يقوم هؤلاء الموظفون بابتزاز المتعاملين من أجل الحصول على مبالغ نقدية و في حالة عدم الدفع يتعرض المتعاملون للإساءة لسمعتهم من خلال إلصاق التهم بهم.

و بالرغم من أن التهم باطلة و لا أساس لها من الصحة فهي تجعل عامة الناس يدفعون من أجل صون سمعتهم و دفاعا عن أنفسهم لأن إثبات براءة المتهم تتطلب ثمنا باهظا من حريته و إنسانيته.

يعد كل من الابتزاز و الرشوة مظهر من مظاهر الفساد إلا أن هناك تمييز بين النمطين حيث أن الرشوة تدفع طواعية و برضا مقدمها مقابل الحصول على مصلحة أو تجنب تكلفة زائدة أما الابتزاز يتم من خلاله استخدام التهديد و حتى التعدي على الضحية جسديا و إحباط نفسيتها أو إلحاق الضرر بسمعة الفرد والمساس بمكانته الاجتماعية من خلال التشهير به و تلفيق فضائح له و هذا ما يجعل الشخص المبتز يقوم بدفع ما طلب منه مكرها و مجبرا.

I.4.1.2-الاختلاس :

يعرف الاختلاس بأنه خيانة للأمانة و أخد الشيء الذي اؤتمن عليه الموظف خفية كالمال العام بسبب مسؤوليته الوظيفية و يعتبر بمثابة السرقة التي هي محرمة و مدانة دينيا ،اجتماعيا و أخلاقيا.

يقع هذا النوع من الممارسات الغير أخلاقية على كل الأشياء النقدية و العينية العائدة لمصالح الدولة من مؤسسات ، هيئات و إدارات حيث تتم هذه السرقات بواسطة ترتيبات وإجراءات إدارية للتستر عليها و عن طريق عمليات التزوير للمستندات و الوثائق و ذلك بإضافة معلومات كاذبة أو تحريفها و يعد هذا الفعل منافيا للقوانين . (الكبيسي.ع، 2000، صفحة 106)

I.1.2.5-سوء استغلال المال و التقصير (إساءة حرية التصرف) :

يمثل بعض من سلوكيات الأفراد أو الموظفين التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المنظمة كالتقصير في أداء المهام الموكلة للعامل، عدم الالتزام بالأوقات الرسمية للدوام ، عدم استغلال ساعات العمل القانونية والتعمد في إتلاف الآلات و المعدات المستخدمة في إطار العمل.

I.1.2.6-الاحتيال

يلجأ الموظف للقيام بعملية الاحتيال بغرض الحصول على مصالح شخصية بعد أن يقوم بالمقارنة بين ما يكسبه من فعله الفاسد و خسارته عند ارتكاب الجرم ،و تتم عملية الاحتيال بالاستعانة بموظفين لهم نفوذ على مستوى الإدارة ليمكنوه من تجاوز القوانين من دون أن تكون عليه أية مسؤولية (عليمات.خ،ع،ن، 2015، صفحة 98)، و بالتالي فإن الاحتيال على القوانين من شأنه أن يزيد في ثراء فئة صغيرة من جهة ويؤثر بصفة عامة على الدخل القومي للمجتمع من جهة أخرى . (Thomas.W, 2000, p. 6)

I.1.2.7-الوساطة و استغلال النفوذ:

تعد ظاهرة اجتماعية منتشرة في أغلب مجتمعات العالم و تزيد ممارستها في الدول النامية التي تتميز ببيئة مبنية على علاقات اجتماعية و تقاليد سائدة منبثقة من صلب المجتمع و تربطها أسس و قيم ثقافية حيث يتخذ الأفراد الوساطة كوسيلة للوصول إلى كبار المسئولين الذين يتمتعون بسلطة القرار و ذلك لتحقيق مصالحهم الشخصية ويتم اللجوء إليها عند ظهور بعض الطرق التعسفية و المتشددة في عملية إدارة بعض المعاملات الخاصة لمجموعة معينة و عدم حصولها على حقها المشروع من طرف صاحب السلطة و نفوذه في الإدارة و ذلك بدافع الكراهية أو لأجل الحصول على مقابل مادي أو تحقيق منفعة شخصية ، يكون وراء ازدياد هذه الممارسات كبار المسئولين في الدولة الذين يتمتعون بالسلطة الإدارية من خلال استغلال مناصبهم و ذلك لأجل تحقيق أغراضهم الشخصية و الحصول على مكتسبات مادية من شأنها أن تجعلهم في المستقبل أصحاب مال و نفوذ و هذا ما يزيدهم حماسا لابتكار شتى الوسائل و الأساليب لتعظيم حجم ثرواتهم الفردية على حساب مصلحة المجتمع حيث يلجئون لتمويل مشاريعهم من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية

العمومية بفوائد شبه معدومة و بدون تقديم ضمانات و يمارسون الوساطة لشركائهم الخواص و لحاشيتهم بغرض الحصول على رشوة أو نصيب من القروض الممنوحة لهم مع تقديم امتيازات كالإعفاء الضريبي و خفض الرسوم الجمركية . (السالوس.ط، 2003، صفحة 32)

I.1.2.8-التزوير

هو عبارة عن ممارسات غير أخلاقية يقوم بها الموظفون من خلال قيامهم بإتلاف أو تزوير المستندات و ذلك بإضافة أو تحريف معلومات بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو الوصول لمكسب مالي و يتسع عمل هذا الموظف ضمن شبكة إجرامية تتاجر بطرق غير قانونية فيما يتعلق بالسلع و الخدمات عن طريق قيامهم بالضغط على كبار مسئولي الدولة و تهديدهم لبلوغ أهداف هذه الشبكة الإجرامية و تحقيق مصالحها. (Tanzi & Davoodi, 1997, p. 20)

I.2.2-دوافع و أسباب ظهور الفساد

تعتبر الدراسات النظرية التي تعتمد على أسباب الفساد حديثة حيث تؤكد أن معظم الأسباب تدل على نقاط ضعف مؤسساتي لذلك يجب الاهتمام بتحديد أسباب الفساد لضمان تنمية اقتصادية من جهة وتشجيع مكافحة الفساد من جهة أخرى و قام كل من Tanzi (1998)، Mauro (1996)، Gray et(1998) Kaufmann و البنك العالمي (2002) بتصنيف أسباب الفساد إلى أربع فئات: مؤسساتية ، سياسية ، اجتماعية واقتصادية. (CHKIR & ALLAOUI, 2010, p. 113)

I.1.2.2-الأسباب المؤسسية :

يكون الفساد أقوى في البلدان التي تعتمد على قطاع عام متطور و الذي من خلاله يكون إفراط في التدخلات الحكومية المختلفة كالقيود التجارية (التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد) ، مراقبة الأسعار ، أسعار الصرف المتعددة والسياسات الصناعية التقديرية حيث أن الاقتصاديات التي تعتمد على الاحتكار تفضل الفساد بالإضافة إلى ذلك فإن اتخاذ قرارات سرية للحكومة يزيد من احتمالات الفساد إذ أن وصول المواطنين إلى معلومات تخص نشاط الحكومة يسمح بتصميم بيئة يصعب فيها الإعلان عن المعاملات المحظورة من طرف الموظف ما يدل على أن غياب الشفافية أو انعدامها تقريبا في الأنشطة الحكومية هو أصل هذه الآفة و ما يزيد من تعقدها أكثر هو عدم تطبيق القوانين الجنائية والإدارية الصارمة التي تجعل الموظفين يفكرون في الانحراف عن القوانين دون ملاحقتهم حيث أن عدم كفاءة الجهاز القضائي و احترام القوانين في أي بلد يشجع الفساد.

من المؤكد أن ضعف تأسيس مؤسساتي للسلطة يعزز من الغموض في إدارة العمل العام إذ أن التمويل المغلق للجماعات السياسية يعتبر مصدر لعدم المساواة و فيما يتعلق بهذه النقطة فتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء التمويل العام من قبل الخزينة العامة لا يتم تنظيم التمويل الخاص و بالتالي فإن عدم التوازن بين السلطات الدستورية هو أحد أسباب الفساد و بصفة عامة فان تهميش أو ضعف مؤسسات الدولة ، سلطة القضاء ، المجتمع المدني و المنظمات الغير الحكومية تعزز الفساد إلى حد كبير. (Mtiraoui.A, 2015, p. 19)

I.2.2.2-الأسباب السياسية

إن الطريقة التي تمارسها القوة السياسية تجعل من الفساد وظيفة و هذا ما جعل المؤسسات السياسية تؤثر على الفساد حيث أن معظم الدول الصناعية ترتكز على أسس مبنية على القيم الديمقراطية ، العمليات الشفافة المطبقة و وسائل الإعلام النشطة والمستقلة لأن هذه التقاليد تحد من الفساد فالحقوق السياسية (التي تشمل الانتخابات الديمقراطية ، والسلطة التشريعية وأحزاب المعارضة) والحريات الفردية (التي تشمل حرية الصحافة والتجمع والتعبير) لها ارتباط سلبي بالفساد عكس ما نجده في الدول النامية التي تكون فيها المؤسسات الحكومية ضعيفة أين نجد المجتمع المدني أقل انخراطا و العمليات السياسية أقل شفافية .. (Hellman, Geraint, & Kaufmann, 2000)

I.2.2.3-الأسباب الاجتماعية

يؤثر المجتمع الذي يعيش فيه الموظف و الذي يعتبر جزء لا يتجزأ منه على سلوكه من خلال العادات و القيم السائدة فيه حيث يتأثر الأفراد العاملين ببعض العادات و الممارسات التي تشمل كل مظاهر الفساد كالرشوة ، المحسوبية ، الوساطة ، التحيز و المحاباة إضافة إلى ذلك الدور الذي تلعبه التقاليد الاجتماعية و الروابط العرقية بصفتها عوامل اجتماعية سلبية تساعد في نشر كل مظاهر الفساد من خلال تحيز العاملين و ولائهم ومحاباتهم لمن لهم صلة القرابة و بعث مفهوم الانتماء العرقي و ترسيخ الجهوية في الأعمال الرسمية بغرض تحقيق مصالح بغير وجه حق و بالتالي فإن انحراف القيم الأخلاقية يساهم في تشجيع كل ما هو غير قانوني بدأ بالاختلاس و الرشوة إلى الوصول لتعميم و تفشي ظاهرة الفساد على مستوى العام للمجتمع مع إيجاد مبررات لا أساس لها من الصحة لهذه الأفعال.

ومن جهة أخرى فان تغير النمط المعيشي خاصة النمط الاستهلاكي الذي يغلب عليه طابع التبذير و تفشي ظاهرة التباهي و التفاخر بالممتلكات و الثروة كان سببا في انحراف الموظفين ليجعلوا من الفساد طريق لإشباع رغباتهم و مواكبة هذه التغيرات. (عليمات.خ، ع،ن، 2015، صفحة 103)

I.2.2.4-الأسباب الاقتصادية

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة تنخر اقتصاد البلدان حتى وصفه البعض بالجريمة الاقتصادية و لقد كان السبب في زيادة انتشاره في الاقتصاديات ذات النمو البطيء وجود بعض الممارسات غير الأخلاقية و المنبوذة و تدني الأجور و انخفاض القدرة الشرائية للموظفين و وسائل العمل المحدودة حيث أن الوضعية الصعبة للاقتصاد ليست بالضرورة أساس الفساد و لكنها تساهم في تنامي الظاهرة خاصة في البلدان النامية إذ يرى الموظف أن الفساد يعتبر بمثابة طريقة لتصحيح عدم إنصافه لأنه يرى نفسه ضحية و يبرر بعض الامتيازات غير القانونية و بعض مكملات الأجور غير الرسمية بضعف راتبه مقارنة بالأجور التي يدفعها القطاع الخاص ،التعاون الأجنبي أو المنظمات الدولية مثلا . (Myint.U, 2000)

مما سبق ذكره يمكننا استعراض الدوافع التي تؤدي إلى ظهور الفساد من خلال توفر مناخ ملائم للظروف الاقتصادية المتردية ومن أبرزها : (المرسي.س.ح، 2001، صفحة 19)

I.2.2.5-اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد : حيث يكون هذا التدخل من خلال

❖ **السياسات الحمائية** :

إن القيود التي تفرضها الدولة على عملية الاستيراد لحماية منتجاتها المصنعة محليا تدفع بأصحاب المشاريع الخاصة إلى التهافت من أجل الفوز بهذه الرخص و ذلك بتقديم امتيازات و رشاوى لصالح الموظفين الحكوميين حيث يخلق هذا التدخل للدولة مناطق شبه احتكارية لكل بديل لهذه الصناعات المحلية مما يزيد من إغراء و إفساد موظفي الدولة و السياسيين من طرف المنتجين المحليين لتقليل حدة المنافسة الخارجية من خلال الاستمرار في عملية الحماية لمنتجاتهم المحلية.

❖ **الإعانات الحكومية:**

إن تصميم السياسات المالية الذي لا تكون مدروسة بشكل محكم و بطريقة صحيحة يجعل من منح الإعانات الحكومية مصدرا للرشوة و ازدياد ظاهرة الفساد و هذا ما تثبته الدراسات التي توصلت إلى أنه توجد علاقة طردية بين الإعانات و مؤشر الفساد.

❖ **التحكم في الأسعار** :

إن انخفاض سعر السلع مقارنة بسعر السوق يحفز الأفراد و المتعاملين إلى اللجوء لطرق إغراء و منح امتيازات للمسئولين و ذلك حفاظا على استمرار تدفق هذه السلع و نفس الشيء بالنسبة لأسعار الصرف الأجنبي

فوفقا لنوع الاستيراد يتم خلق حوافز للحصول على حصص من العملة الصعبة بالسعر الأدنى مما يزيد من ندرتها و بالتالي للحصول على حصة أكبر من تلك المقررة يتم دفع رشوة للمسئولين و الموظفين.

I.2.2.6-الفقر وتدني الأجر:

يعد الفقر من بين أهم دوافع تفشي ظاهرة الفساد إضافة إلى تدني معدلات الأجور بالنسبة للموظفين الحكوميين و هذا ما يدفعهم لرفع معيشتهم بطرق و مصادر غير مشروعة . (Mauro, 1998, p. 304)

I.2.2.7-سرية بعض الصفقات:

تتسم بعض الصفقات الكبرى على غرار صفقة شراء الأسلحة بطابع السرية و ذلك لعدم تمريرها و مناقشتها في المجالس التشريعية و حتى بالنسبة للجهة المالية كالبنوك تكون المعلومة في غاية السرية و هذا ما يحفز ظاهرة الفساد و التي من شأنها كبح قدرات الدولة في تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التوزيع العادل للثروة و الدخل الوطني مع زيادة المستوى المعيشي للمواطنين. (السالوس.ط، 2003، صفحة 32)

I.3-آثار الفساد

I.3.1-الآثار الإدارية

يؤثر الفساد على الجهاز الإداري الذي هو مصدر القرارات الإدارية من خلال الضغط عليه بمختلف مظاهره و التي تترجم بإصدار قرارات مشبوهة غير عقلانية مخالفة للأهداف الإدارية العامة و التي تؤدي إلى إضعاف فعالية و كفاءة المنظمة حيث تعد مظاهر الفساد كالوساطة ،المحاباة و الرشوة من بين أسباب هروب الكفاءات و تهميشها و بالتالي تولي المناصب لغير أهلها مع تجاهل معيار الكفاءة و النزاهة في طريقة التعيينات و بالتالي زيادة شدة الصراع بين المسئولين مما يؤدي إلى إضعاف كفاءة الجهاز الإداري خاصة و سيرورة المنظمة عامة من خلال البحث عن تحقيق المصالح الشخصية و تهميش المصلحة العامة و هذا ما يؤدي بالعمال إلى فقدان الثقة و الإحساس بعدم انتماءهم للمؤسسة و ظهور تصرفات غير أخلاقية كمراقبة بعضهم لبعض وانتشار الأنانية بينهم. (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 111-112)

I.3.2-الآثار السياسية:

يسبب الفساد أثار وخيمة على الجانب السياسي و ذلك من خلال تفشي مظاهره التي تؤدي إلى خلل في الدور الذي تقوم به الحكومة في تحقيق مظاهر العدالة و المساواة فيما يخص الحقوق و الوجبات بين فئات المجتمع حيث يؤدي هذا الفعل إلى خروج بعض من هذه الفئات على الإطار القانوني للدولة عند إحساسهم

بالإحباط و فقدان ثقتهم بدولتهم و بكل برامجها مما ينجر عنه بروز اضطرابات من شأنها أن تعصف بالاستقرار السياسي.

و يزيد تفشي الفساد من استفحال ظاهرة الفقر بالنسبة لفئة من المجتمع و غنى فئة أخرى من خلال اغتنام فرص عن طريق دفع رشاوى و هذا ما ينتج عنه فجوة طبقية تؤدي إلى خلق نوع من الصراع بين الطبقة المحرومة و الطبقة المتمتعة بالمكتسبات وقد يؤثر الفساد على عملية اتخاذ القرارات السياسية لبعض المسئولين الفاسدين مما يكلف الدولة عقوبات دولية تعود بالسلب على شعوبهم و على بلدانهم كفرض تعويضات مالية بالإضافة إلى أن الفساد يزيد من ضعف نسبة مشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية، ضعف مستوى الرقابة و الشفافية و هذا ما يؤثر على فعالية السياسة الخارجية للدولة و فقدان مصداقيتها ما يجعل علاقاتها مع الدول الأجنبية على المحك.

I.3.3–الآثار الاجتماعية

إن اتساع رقعة الفساد في المجتمع و زيادة الممارسات الفاسدة للأفراد من أجل كسب منافع غير مشروعة من دون رقيب و لا حسيب يكون بمثابة حافز يشجع الأفراد غير الفاسدين على ممارسة مثل هذه المظاهر لأجل تحقيق مصالحهم الشخصية و هذا ما يؤدي إلى انتشار الممارسات الفاسدة التي تتنافى مع القيم الأخلاقية ويزيد من الانحلال الأخلاقي و بالتالي يسود المجتمع حالة من الفوضى و تفشي مظاهر العنف و التفاخر والإسراف.

إن انتشار ظاهر الفساد و ما يصاحبه من انتهاك للقوانين و الأعراف السائدة في المجتمع من شأنه أن يكون بمثابة أرضية ملائمة و خصبة لتفشي الجريمة في ظل غياب القيم الأخلاقية مما يجعل المجتمع عرضة لمختلف الأمراض و الآفات الاجتماعية خاصة عند القيام بمعاقبة الأفراد المفسدين بالسجن من طرف الجهات القضائية في حالة تورطهم مما يجعل عائلاتهم عرضة للانحرافات الاجتماعية و الأخلاقية ما ينجر عنه ارتكاب جرائم وظهور ظاهرة التسول. (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 112-114)

I.3.4–الآثار الاقتصادية

في دراسة ل Mauro (1997)و التي خلصت بأن الفساد من شأنه أن يقلل من معدل نمو البلدان ودراسة كل من Mauro وWei (1997) التي تبين مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي من خلال انخفاض مستويات الاستثمار المحلي و الأجنبي و دراسة Johnson et al (1998) التي توضح بأن هناك بروز للاقتصاد الرسمي سببه تطور مشبوه للشركات و تزييف للنفقات العمومية مع تدهور في البنية التحتية (Tanzi & Davoodi, 1997, p. 20) نستنتج أن للفساد أثار عديدة على الاقتصاد منها ما يلي :

I.3.4.1-أثار الفساد على الاستثمار

يعد الفساد من بين العوامل التي لا تشجع الاستثمار سواء كان على المستوى المحلي أو أجنبي و بالتالي فانه يساهم في انخفاض النمو حيث أظهرWei (1997) في بداية التسعينات من خلال دراسة للاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي أن هناك ارتفاع في عدد الدول المصدرة من أربعة عشر دولة إلى واحد و أربعين دولة إضافة إلى الدولة المضيفة و هذا بالرغم من إجبار رجال الأعمال و المقاولات قبل البدء في إنشاء مؤسساتهم والقيام بأعمالهم بدفع مبالغ مالية على شكل رشاوى للسماح لهم بمزاولة نشاطهم ، و اعتبر Mauro (1996) أن الحد من الاستثمار الخاص سببه الفساد وبالتالي فانه يقلل من النمو الاقتصادي و للحد من حجم ظاهرة الفساد قدم اقتراحات كتبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيف الرسوم الضريبية لاستقطاب وجلب مستثمرين أجانب و شركات متعددة الجنسيات.

I.3.4.2-آثار الفساد على الإنفاق العام

من خلال دراسة للعلاقة بين الفساد و توجه الأموال العامة التي قام بها كل من Klitgard(1988) و Rose Ackerman(1989)تبين أن الفساد يحفز الاستثمارات الغير منتجة لأنه أخلط تركيبة الإنفاق العام و انحرف لاقتناء معدات تقلل من إنتاجية الاستثمارات العامة خاصة عن طريق خفض جودة البنية التحتية و الخدمات العمومية و زيادة تكلفة السلع و الخدمات و هذا ما يؤدي إلى تدهور في جودة المنتج والخدمة التابعة للدولة .

إن تغيير تنظيم عملية الإنفاق العام في نظام فاسد يجعل من الأفراد يبحثون عن أقساط مالية عوض الأنشطة الإنتاجية إضافة لذلك فإن الفساد يساهم في تحويل الإنفاق العام الموجه للبرامج الاجتماعية إلى وجهة أخرى و هذا ما يؤدي إلى إهمال التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية و يكون أثره كبيرا و واضحا على الفئات المهمشة خاصة النساء و الأطفال و هذا ما أكده Gupta et al (2000) و الذي توصل إلى أن الفساد يقلل من حصة الإنفاق على التعليم و النفقات الصحية و يزيد من حصة الإنفاق العسكري (Mtiraoui.A, 2015, pp. 22-23) بالإضافة إلى ذلك فانه يحاول المسئولون الفاسدون تعظيم دخلهم الإجمالي (دخل منتظم زائد رشاوى المحصلة) عن طريق تحويل الإنفاق العام إلى المجالات التي توفر أكبر الفرص لابتزاز الأموال حيث أكد Rose-Ackerman (1999) أن الحكام الفاسدين يفضلون المشاريع العامة التي تتمتع برأس مال كبير على حساب المشاريع العامة الخاصة و كذلك الاستثمار العام على الاستثمار الخاص و أن هناك مصدر أخر من المدفوعات الفاسدة و التنازلات الحكومية كمنح الاحتكارات و الخصخصة و هذا

ما يدل على سبب النتائج المتناقضة عند التركيز على الاستثمار العام باعتباره مصدر من مصادر الفساد و في دراسة أخرى ل Mauro (1998) تبين أن العلاقة بين الفساد و الإنفاق العسكري ضعيفة في حين أظهر الدراسات الحديثة على غرار Gupta et al (2001) أن النتائج المحصل عليها مهمة بحيث يؤدي ارتفاع الفساد إلى زيادة في الإنفاق العسكري بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ أن زيادة الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في الإنفاق العسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.32% و هذا يرجع إلى حقيقة أن المعدات العسكرية تختلف بحسب الغاية و حسب استغلالها ما يجعلها لا تتأثر بعملية صنع القرار بالسعر فحسب بل تتأثر أيضا بالميزات المختلفة للمنتج من خلال وجود عامل شخصي كبير في عملية صنع القرار مما يمكن المسؤول الفاسد من اختيار منتج أغلى بحجة أنه أفضل خيار يلبي الغرض.

I.3.4.3-عدم المساواة و الفقر

يتفق معظم الباحثين على وجود علاقة بين عدم المساواة في الدخل والفساد لكنها متناقضة بسبب مشكلة السببية حيث يمكن للفساد أن يحفز عدم المساواة في الدخل لعدة أسباب بدءا بعدم دفع الرشاوى للفقراء وإنما تدفع للمتميزين (المرتشين) الذين لهم القدرة و الوسائل على تحقيق مقابل لدافعي الرشوة مما يزيد من دخولهم دون استفادة الفقراء و غالبا ما تتم التسديدات غير القانونية في القطاعات التي توفر فيها الدولة سلعة عامة مجانا أو أقل من قيمتها السوقية بغرض توفير منافع كالرعاية الصحية لجميع الطبقات الاجتماعية و لكن في حالة ندرة هذه الموارد يلجأ المسؤول الفاسد إلى طلب الرشوة لتوفيرها و هذا ما يجعل سعرها يعادل سعر السوق ما جعل الرشوة تحول المنافع العامة لمن يستطيع الدفع أكثر و كمثال عن ذلك ففي مجال الرعاية الصحية يمكن للطبيب الذي توظفه الدولة لإجراء فحص طبي مجاني رفض أو تأخير تقديم المساعدات للفقراء الذين لا يستطيعون دفع العمولة غير القانونية التي يطلبها لعلاجهم . (Enste & Heldman, 2017, pp. 30-32)

إن السياسات المعتمدة في ظل وجود الفساد يكون لها أثار كبيرة و وخيمة على الفقر لأنه يؤدي إلى اختلالات في عملية توزيع الدخل و تحويل الموارد مما ينعكس سلبا على الطبقة الفقيرة من خلال إضعاف القدرة على تقديم خدمات اجتماعية كالصحة و التعليم و ارتفاع معدلات وفيات الرضع و كذلك زيادة نسب الأمية و لقد أكد Gupta et al (1998) أن الزيادة في عدم المساواة و الفقر سببه الفساد الذي يؤدي إلى العوامل مثل انخفاض مستويات النمو ،ضعف مستوى التحصيل الضريبي ، اختيار أقل فعالية لأهداف

البرامج الاجتماعية، تباين في الوصول إلى التعليم، اعتماد سياسات تفضل التوزيع غير العادل للأصول، تقليص الإنفاق الاجتماعي الذي يؤدي إلى زيادة عبء المخاطر على الفقراء.

I.4.3.4-أثار الفساد على التجارة

حسب ما جاءت به دراسة كل من Huntington(1968)،Leff (1964) و Lui (1985) فانه يمكن أن تلعب الرشوة دورا ايجابيا في عملية ترقية و تطوير المنظمات و على العكس من ذلك و حسب ما اقترحه كل من Kaufmann و Wei (1999) فان المؤسسات التي تقوم بدفع رشاوى كثيرة تضيع وقت كبير مع البيروقراطيين و على سبيل المثال الشركات التي تدفع رشاوى للحصول على تراخيص لا تحصل بالضرورة على أرباح مقارنة مع الشركات التي لا تدفع رشوة(CHKIR & ALLAOUI, 2010, pp. 110-130) ، و خلص Hellman et al (2000) إلى أن هناك ضعف في النمو و نسبة الاستثمار بالنسبة للشركات في ظل اقتصاديات يمارس فيها الفساد بمعدلات مرتفعة و لمعرفة العلاقة السائدة بين التأثير السياسي على أداء الشركات و الفساد الكبير تبين من خلال تحقيق ميداني على الاقتصاديات المتحولة بأن هذه الشركات تحتكر الدولة و ذلك عن طريق شراء القوانين و كذلك المراسيم الرئاسية و السيطرة على البنوك المركزية مما يجعلها تحصل أرباحا على المدى القصير لذلك فبالرغم من أثار الفساد السلبية فان البعض يعتقد بأنه ليس مشكلة فعلية باعتباره ينتج فوائد اقتصادية و يكون كإجراء وقائي للحد من عدم الكفاءة البيروقراطية و للتعامل مع هذه المعضلة و معالجتها من زوايا مختلفة تقوم العديد من المؤسسات الدولية بوضع سياسات و استراتيجيات الهدف منها مكافحة الفساد والقضاء عليه أو التقليل من كلفته. (Mtiraoui.A, 2015, p. 24)

I.4.3.5- التضخم :

يساهم الفساد من خلال مظاهره المتمثلة في دفع الرشاوى من الرفع من قيمة تكلفة المشاريع و السماح ببدء نشاطها و كل ما يدفع لتدليل العقبات المتعلقة بالإجراءات المختلفة الخاصة بالمشروع و يخلص الفساد إلى الرفع من الخدمات الحكومية التي تؤدي إلى الزيادة في سقف أسعار السلع و الخدمات وتزيد أيضا التكلفة الإجمالية للإنتاج من خلال احتساب المستثمرين لقيمة الوقت المهدور و كل المدفوعات المقدمة على شكل رشاوى و هذا ما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية و التوزيعية في الاقتصاد و يصبح المستهلك الخاسر الأكبر بسبب دفعه لسعر أعلى من التكلفة الحقيقية للسلعة و بالتالي يستحوذ الوسيط من علاقة التبادل على جزء هام من قيمة الثمن الذي يدفعه المستهلك.

أما بالنسبة لسعر الصرف فيكون تحديد سعر العملة للدول على أساس العملات الأجنبية الأخرى حيث عندما يتصف بالاستقرار لفترة زمنية معينة تمكنه من اتخاذ الإجراءات على شكل إصلاحات اقتصادية معينة تهدف إلى تحقيق الهدف ولكن عند بروز بعض الممارسات المتعلقة بمظاهر الفساد في سوق الصرف لاسيما الأجنبي ينجر عنه ظهور سوقين الأول يسمى بسوق الصرف الرسمي و تكون المعاملة فيه بسعر صرف أجنبي رسمي و لكن يغلب عليه طابع الندرة و بالنسبة للسوق الثاني و هو غير رسمي يتسم بسعر صرف أجنبي أعلى من السعر الرسمي تسوده حركية في عملية البيع و الشراء للنقد الأجنبي المعروض يدخل في تمويل أنشطة غير قانونية و محظورة على غرار تمويل تجارة المخدرات ، تهريب السلع من الخارج إلى غير ذلك من المعاملات الأخرى و التي تكون سببا في اختلال ميزان المدفوعات مما يجعل الدولة غير قادرة على تسديد ديونها و بالتالي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي تنجم عنها أثار سلبية على اقتصادها. (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 118-121)

I.3- مؤشرات الفساد و آليات مكافحته

I.3.1-مؤشرات الفساد

I.3.1.1-مؤشر منظمة الشفافية الدولية

تعد منظمة الشفافية الدولية كمنظمة غير حكومية تنشط في مجال مكافحة الفساد و التي تم تأسيسها سنة 1993 ببرلين تقوم بإصدار مؤشرا سنويا مند عام 1995 و الذي يعرف ب "**مؤشر مدركات الفساد**" corruption perceptions index (CPI) الذي يصنف 180 دولة و إقليما وفقا لمستويات فساد القطاع العام المتصورة ويستند على جملة من الاستفتاءات تتمحور حول أراء كل من المستثمرين الأجانب و المحليين و كذلك المتعاملين المحليين و الأجانب الذين يتعاملون مع مختلف الإدارات العامة و كذلك الخبراء و المحللين و تكون لهم مسؤولية إعطاء درجة تقع بين 0 و 10 لكل دولة بحيث تعبر القيمة 10 نقاط عن نظافة البلد أي انعدام الفساد أما القيمة 0 نقطة فهي درجة تعبر عن تفشي الفساد بشكل كبير و تجرى هذه القياسات سنويا مع العلم أنه تم تغيير سلم القياس في سنة 2012 من النقطة 0 إلى النقطة 100 (0 : فاسدا للغاية و 100: نظيف للغاية). (Transparency, International, 2019)

I.1.3.2-مؤشرات الحوكمة العالمية: The world wide governance indicators

لقد تم تطوير هذا المؤشر على يد باحثين سنة 1999 من البنك الدولي بالاعتماد على ستة جوانب للحوكمة بحيث يمثل الانحراف المعياري بالنسبة للقيمة صفر المعبر عنها بالمتوسط العالمي و تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (- 2.5)الذي يعبر على وجود مستوى منخفض من الحوكمة و بالتالي تكون السيطرة على الفساد منخفضة و (+ 2.5) أي وجود مستوى عالي من الحوكمة و بالتالي سيطرة عالية على الفساد. (The World wide Governance Indicators, 2019)

I.1.3.3-دليل المخاطر الدولية: International Country Risk Guide (ICRG) Index

يصدر هذا المؤشر كل سنة بعد أول إصدار له سنة 1982 من طرف خدمات المخاطر السياسية التي تعتبر بمثابة منظمة دولية خدماتية متخصصة في مخاطر الاستثمار و يعتمد مؤشر الفساد ICRG على رأي الخبراء عن طريق رصد و تحديد احتمال ما يطلبه كبار المسئولين من مدفوعات خاصة في إطار غير قانوني على شكل رشاوى على جميع مستويات الحكومة و تكون هذه الرشاوى متعلقة بمنح رخص الاستيراد و التصدير ،التحكم في الصرف و عملية تقييم الضرائب و القروض.

I.1.3.4-مؤشر الأعمال الدولية (BI)

يصدر مؤشر (BI) من طرف Business International باعتبارها منظمة تجارية دولية تقوم بإصدار العديد من المؤشرات و التي اعتمدت على دراسات استقصائية للخبراء و الاستشاريين ما بين سنة 1980-1983 و عادة ما يكون لكل بلد مستشار واحد و هي الآن فرع من وحدة المعلومات الاقتصادية ويتم ترتيب الدول حسب هذا المؤشر من واحد إلى عشرة وفقا لدرجة أن المعاملات التجارية تنطوي على فساد أو مدفوعات مشكوك فيها.

I.1.3.5-مؤشر تقرير التنافسية العالمية (GCR): Global Competitiveness Report Index

بخلاف مؤشر الأعمال الدولية(BI)و دليل المخاطر الدولية (ICRG) يعتمد مؤشر تقرير التنافسية العالمية (GCR) على دراسة استقصائية لعام 1996 لمسيري الشركات بدلا من الخبراء أو المستشارين و برعاية من المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) الذي مقره في أوربا و يضم عددا كبيرا من الشركات حيث قام بتصميمه معهد هارفارد للتنمية الدولية (HIID) و لقد ورد في الاستقصاء الموجه للشركات المستجوبة أسئلة حول جوانب مختلفة تخص القدرة التنافسية في البلد المضيف حيث يستثمرون ،و لقد أجابت 2381 شركة موزعة على 58 دولة على سؤال متعلق بالفساد حيث طلب من المستجوبين تقييم مستوى الفساد على مقياس

يتراوح بين 1 و7 وفقا للمدفوعات الإضافية الغير منتظمة و المتعلقة بتصريح الاستيراد و التصدير، التصاريح التجارية، مراقبة الصرف ،تقييم الضرائب، حماية القروض و منه مؤشر الفساد GCR لبلد معين هو متوسط جميع ملاحظات المستجوبين لهذا البلد. (Shang.JW, 1999, pp. 4-5)

I.2.3-الجهود الدولية في مكافحة الفساد

لقد ازداد اهتمام الدول بظاهرة الفساد و المشاكل الناجمة عنه و هذا راجع إلى الآثار الوخيمة التي يسببها الفساد على مختلف الجوانب الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية، مما أدى بالعديد من المنظمات و الهيئات الدولية إلى بذل جهودا كبيرة خلال السنوات الأخيرة في محاربة و مكافحة الفساد في ظل تضافر الجهود الدولية و الذي يعتبر بمثابة الحل الوحيد اتجاه المجتمع الدولي لغرس ثقافة مجابهته و ترسيخ آليات مكافحته ويمكن إبراز جهود أغلب هذه المنظمات كالتالي :

I.2.3.1-منظمة الأمم المتحدة:

لقد تزايد اهتمام منظمة الأمم المتحدة بمحاربة و التصدي لكل أشكال الفساد باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الدولية تهدد الشعوب و اقتصادياتها ما يجعل من التعاون الدولي أمر مهم في التصدي له عن طريق تطوير التقنيات لأجل وضع معايير من شأنها الرفع من كفاءة الإدارة مع ترسيخ الشفافية و المساءلة عن طريق إصدار قرارات من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لها و إعداد سياسات و برامج و كذلك القيام بتنظيم مؤتمرات دولية مع وضع اتفاقيات لمكافحة ظاهرة الفساد وما يزيد من هذا الاهتمام هو ما يطرحه من مشاكل و مخاطر تهدد أمن و استقرار المجتمعات و كبح المؤسسات الديمقراطية مع تهديد القيم الأخلاقية و أيضا التشكيك في العدالة و عدم فاعلية القانون و لقد عقد المؤتمر الأول بحضور 61 دولة في سنة 1955 بسويسرا و توالى بعد هذا المؤتمر عدة مؤتمرات منها مؤتمر القاهرة سنة 1995 بمشاركة 200 دولة و لقد تم صدور عدة قرارات على غرار القرار 1995/14 الصادر في 24 أوت 1995 عن طريق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بخصوص إجراءات محاربة الفساد و كذلك قرار رقم 1998/16 . (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 183-184)

I.2.3.2-منظمة الشفافية الدولية

تعتبر منظمة الشفافية الدولية أكثر المنظمات الناشطة في مجال مكافحة الفساد و بفعالية عالية و التي تعتبر الفساد كمعيق لكل الجهود التنموية سواء على المستوى المحلي أو الدولي حيث تبنت شعار " الاتحاد العالمي ضد الفساد " و تقوم بإصدار تقارير سنوية حول الفساد في العالم مبنية على بيانات و معلومات تم

رصدها من طرف أكاديميين ،رجال أعمال و حتى مسئولين بمختلف القطاعات العامة على مستوى كل دولة وتقوم هذه المنظمة على عدة مبادئ من بينها :

- المسؤولية تكون عامة و مشتركة لمواجهة مخاطر الفساد و محاربته .

-مجابهة ظاهرة الفساد باعتبارها ظاهرة عالمية تعدت الأطر المنظمة للسياسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الثقافية على مستوى كل بلد أو دولة.

-العمل بمبادئ الحوكمة من خلال الشفافية، المساءلة ،المشاركة، و اللامركزية محليا.

- إدراك بأن الفساد هو ناتج عن أسباب أخلاقية و عملية.

تعمل المنظمة على زيادة الوعي لدى العامة من المجتمع بمدى خطورة هذه الظاهرة من خلال تقوية تشجيع المجتمع المدني من التنظيمات و تقوم بمواكبة و رصد كل الاختلالات و التغيرات التي تطرأ في مجال مكافحة الفساد على مستوى كل دولة و تقدم المساعدات من خلال تزويدهم بالخبرات و المعارف المكتسبة لديها عن طريق برامج تهدف إلى مكافحة الفساد و العمل بمبدأ الشفافية و المساءلة من أجل تحسين منظومة الحكم. (بوسعيود، 2012-2013، الصفحات 93-94)

I.3.2.3-البنك الدولي WB

في إطار مكافحة الفساد وضع البنك الدولي عدة استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة و مساعدة الدول على تحسين أداءها من خلال خلق بيئة أقل فساد و أكثر شفافية في عملية التسيير العمومي و السياسات المنتهجة و التقليل من أثار الفساد السلبية على التنمية و تركز استراتيجيته في محاربة الفساد على المحاور التالية:

-منع كل مظاهر الفساد في المشاريع التي يمولها البنك الدولي.

-تقديم يد المساعدة للدول و بالخصوص الدول النامية الراغبة في مكافحة الفساد من خلال القيام بتصميم برامج خاصة بها أو عن طريق التعاون مع هيئات دولية مختصة في هذا المجال حيث يضع البنك نماذج مختلفة حسب ظرف كل دولة.

-تقديم خدمات من تمويل و إقراض الأموال للحكومات أثناء رسم و تنفيذ السياسات بشرط أن تكون هذه الحكومات أقل فسادا و تعتمد سياسة مكافحة الفساد.

-تدعيم كل جهود المنظمات الإقليمية و الدولية للتقليل من حجم هذه الظاهرة و السيطرة عليها في إطار تبادل أوجه النظر و الأفكار مع التنظيمات الغير حكومية. (عنترة و عبدو، 2000، الصفحات 119-120)

I.4.2.3–صندوق النقد الدولي FMI

يتمتع صندوق النقد الدولي باعتباره من المنظمات الدولية الحكومية التي تولي أهمية بالغة للأنشطة الخاصة بمكافحة الفساد و قيامها بعملية الترويج لمبادئ الحوكمة و ما يساعده على ذلك هو امتلاكه لصلاحيات واسعة وسلطات كبيرة من شأنها أن تجعل من الصندوق مراقب للسياسات المالية و الاقتصادية على المستوى الدولي و على مستوى الدول الأعضاء في الصندوق أي الاعتراف كليا بصلاحيته الرقابية حيث يعتبر هذا التدخل في تشكيل السياسات الداخلية الخاصة بالدول الأعضاء و مراقبتها كميزة تخص الصندوق وحده مقارنة بالمؤسسات العالمية الأخرى في مجال تخصصه الاقتصادي و المالي و من بين هذه الصلاحيات نجد ما هو متعلق بسياسات الاقتصاد الكلي على غرار إدارة شؤون النقد، سعر الصرف و الائتمان و كذلك الميزانية العامة للدولة و كل ما يتعلق بها من سياسات تخص التوظيف و مستوى العام للأجور على سبيل المثال و كل ما يتعلق بسياسات القطاع المالي كتنظيم البنوك و مراقبتها و الغاية منها هو ضمان استقرار نقدي و مالي على الصعيد العالمي و بالتالي توفير بيئة ملائمة لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

من خلال تعاملاته مع القضايا المتعلقة بالفساد يعتمد صندوق النقد الدولي على ثلاثة وظائف :

–الوظيفة الاستشارية: و التي تعطي للصندوق الحق في إبداء الملاحظات و تصحيح السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة بصفته المشرف على النظام النقدي الدولي مما يخول له حق ممارسة الرقابة و يعتمد الخبراء التابعين للصندوق على القيام بزيارات دورية للبلدان الأعضاء تمكنهم من مناقشة المسئولين حول وضعية السياسات الاقتصادية و المالية و كيفية تنفيذها مع تقييم ملائمة النظام المالي المطبق في هذه الدول في جو تسوده الشفافية في تقديم المعلومات و يغلب عليه طابع المساءلة و المحاسبة و ذلك لكشف كل مظاهر الفساد الممارسة و التي تكبح عملية التنمية على كافة المستويات سواء محلية أو دولية .

–الوظيفة الاقراضية: تمكن هذه الوظيفة من إمكانية إقراض الدول التي تمر اقتصادياتها بأزمة حادة بسبب حالات الإفلاس و تهاوي سعر العملة في الأسواق مسببا ركود اقتصادي حيث يجبر الصندوق الحكومات إلى اتخاذ إجراءات مع سن قوانين صارمة في إطار شفافية الإجراءات و مصداقية المعلومات المقدمة .

–الوظيفة الفنية: إن الخبرات الفنية الكبيرة و المتوفرة على مستوى الصندوق تجعل من الدول الأعضاء تعتمد عليه للقيام بتصميم سياساتها المالية و الاقتصادية و من تم تنفيذها مستخدمة أجهزة و مؤسسات مستحدثة على المستوى المحلي كوزارة المالية، مؤسسة الضرائب و البنوك المركزية

على سبيل المثال و العمل على اعتماد طرق لإعداد البيانات و الإحصاءات للمواجهة مختلف مظاهر الفساد. (بيضون.ف.ب، 2013، الصفحات 382-384)

I.2.3.5-منظمة التجارة العالمية:

لقد تم انجاز وحدة على مستوى المنظمة مهمتها مراقبة التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء و كذلك القيام بدراسة كل الممارسات على مستوى الحكومات و الغرض من ذلك صياغة اتفاقية تشمل مواد أساسية حول ظاهرة الفساد في المستقبل القريب و هذا راجع لتباعد وجهات النظر بين الدول الأعضاء.

I.2.3.6-منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

تقوم المنظمة بتحضير و إعداد ثم صياغة قوانين تضمن الحرية في انتقال الأموال و الخدمات و تبادل المعلومات و الخبرات و القيام بتحاليل لإعطاء إحصائيات ذات مصداقية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و تنشط في المجالات ذات الصلة بالاقتصاد و التنمية و القضايا المتعلقة بالمالية و الجباية وكذلك على المستوى السياسة الاجتماعية ، الإدارة العمومية و التربية و على مستوى قطاع الزراعة، الصناعة و التكنولوجيا و تدعم مكافحة الفساد في مختلف التعاملات الخاصة بالتجارة الدولية. (شبلي.م، 2012، صفحة 84)

تمحورت جهود المنظمة حول:

❖ **الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية:**

يعبر هذا المجال بالغ الأهمية ضمن نشاط المنظمة من خلال الخطوة المتخذة سنة 1994 بصدور توصيات مهمة بخصوص الرشوة في عملية تبادلات الخاصة بالأعمال الدولية ودعوة الدول الأعضاء لوضع معايير أكثر فعالية للتصدي و محاربة الرشوة الموجهة للموظفين الأجانب و من بين التوصيات متابعة كافة الالتزامات الدولية بخصوص كل الاقتراحات المذكورة من قبل لجنة الاستثمارات الدولية ليرفع في الأخير تقرير لذلك للمنظمة في غضون ثلاث سنوات و على ضوء التقرير المقدم من اللجنة في ماي 1997 تم مراجعة هذه التوصيات مع القيام بإصدار أخر جديد أطلق عليها بتوصيات سنة 1997 بخصوص الرشوة في التبادلات المتعلقة بالأعمال الدولية و التي اتسمت بتحقيق إنجازات على مستوى تطبيق التوصيات و التي ثمنت بتوقيع لاتفاقية دولية بين الدول الأعضاء في المنظمة و الهدف منها مكافحة رشوة الموظفين الأجانب المسئولين عن عملية تبادلات الأعمال الدولية .

❖ **الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات:**

لقد تم في شهر ماي من سنة 1996 إصدار توصيات متعلقة بمكافحة الفساد خاصة بالمشتريات الممولة بالمساعدات من طرف المنظمة التي تحث على اعتماد عدة شروط و تدابير الهدف منها منع كل أشكال الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يقوم تمويلها على مساعدات خارجية في إطار تعاون ما بين الدول الأعضاء في المنظمة و الدول الحائزة على تمويل من قبل الهيئات و المنظمات الإنمائية و زيادة على ذلك تساعد المنظمة الدول المنخرطة في زيادة و تطور فعالية إطار العمل الذي يعزز من كفاءة أداء الموظفين الرسميين و استقامتهم.

I.3.2.7-الاتحاد الأوروبي

يعد المشروع الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في ماي من عام 1997 جديدا بالنسبة للسياسات المناهضة للفساد مما يعزز جهود الاتحاد الأوروبي في استمراره في محاربة الرشوة على الصعيد الدولي.

I.3.2.8-منظمة الدول الأمريكية

لقد تم في مارس من سنة 1996 التوقيع على اتفاقية محاربة الفساد لواحد و عشرون دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية و انضمت الولايات الأمريكية بالتوقيع على الاتفاقية في جوان من عام 1997 . (عليمات.خ،ع،ن، 2015، الصفحات 186-187)

I.3.3 -آليات مكافحة الفساد في الجزائر

يرجع ظهور الفساد في الجزائر إلى التطورات السياسية ،الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها و التي نشأ عنها مناخ خصب لنموه في جميع الميادين و لعل أبرز أسبابه تلك الصراعات بين العسكريين و السياسيين حول المناصب و المسؤولية بالإضافة إلى غياب الكفاءات و الاعتماد على الريع البترولي و غياب الرقابة ليصبح بذلك الفساد ظاهرة تنخر الاقتصاد الجزائري و هذا ما يتبثه ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية على غرار مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية و الذي يضع الجزائر ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه و ضمان الشفافية و النزاهة لذلك كان السلطات وضع آليات لمكافحة الفساد و الحد منه عن طريق تطبيق مجموعة من الإصلاحات في جميع الميادين ، تبني مبادئ الحكم الراشد و سن مجموعة من النصوص التشريعية و القوانين مثل القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد و الوقاية منه و المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003 ،اتفاقية تجريم الرشوة و اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن في 15 نوفمبر 2000 و اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع

الفساد المعتمدة في 11 أوت 2003 بالإضافة إلى إصدار قوانين لتنظيم الصفقات العمومية و فرض إتباع إجراءات محددة عند إبرامها لتوفير قواعد الشفافية و الاختيار على أساس معايير موضوعية و قوانين لمكافحة التهريب على غرار القانون رقم 05-06 المؤرخ في 2003 دون إهمال جريمة غسيل الأموال حيث أصدرت الجزائر القانون رقم 01-02 في 2005 الذي من شأنه الحد من انتشار هذه الظاهرة .

تمتلك الجزائر أيضا عدة هيئات و مؤسسات خاصة بمكافحة الفساد مثل البرلمان و مجلس المحاسبة الذي يمارس رقابة إدارية و قضائية في نفس الوقت على الدولة و الهيئات التابعة لها المسؤولة عن تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني بالإضافة إلى المفتشية العامة للمالية التي أسندت لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات ذات الطابع الإداري و الاقتصادي و كذلك وجود مرصد وطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها الذي يهتم بتقصي فضائح الفساد ، الرشوة و اختلاس المال العام و الخاص و معالجتها و وجود أيضا هيئة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته التي هي سلطة مستقلة تتكفل بإعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد و تقييم النصوص التشريعية و التنظيمية في هذا المجال بغرض سد الفجوات الموجودة للوقاية من الفساد و لقد قامت الجزائر أيضا بإصلاح النظام القضائي و قطاع الجمارك و تعديل الدستور و قانون الانتخابات و العمل على إرساء مبادئ الحوكمة في النظام البنكي و تأسيس اللجنة الوطنية للحكم الراشد و إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد عن طريق إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد التي هي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الجزائر. (بوسعيود.س،عقون.ش، 2018، الصفحات 308-331)

II- الإطار المعرفي لرأس المال البشري

1.II- ماهية رأس المال البشري

1.1.II-مفهوم رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري من بين ابرز القضايا التي تهتم بها كل المجتمعات باختلاف أنظمتها و بتباين مستويات نموها و هو أهم مكونات النمو الاقتصادي لما له من مكانة أساسية في وظيفة الإنتاج الإجمالية ليصبح بذلك بمثابة المؤثر الرئيسي و المميز من بين جميع مكونات التنمية و ليس فقط أحد عناصر الإنتاج التقني وبظهور نظريات النمو الحديثة على غرار نظرية النمو الداخلي التي أعطت لرأس المال البشري صفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي و أبرزت الدور الهام و المحوري له في عملية النمو الاقتصادي أصبح رأس المال البشرى يلعب دورا أساسيا و متزايد في تقدم الدول اقتصاديا .

لقد بدأ الاهتمام برأس المال البشري من الناحية الاقتصادية في أواخر القرن الثامن عشر وفق أولى الكتابات لآدم سميت و زاد الاهتمام به بقوة في سنوات الستينات من القرن العشرين بسبب ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي المحققة و التي قاربت 90% في الدول الصناعية و يعود ذلك إلى التطور في قدرات العامل البشري و تحسين الإطار المعرفي و التنظيمي ما يجعل التفريق بين الجانب الكمي و الكيفي للبشر واضح و هذا ما أدى إلى الحديث عن رأس المال البشري و كيفية الاستثمار فيه . (Mincer.J، 1958)

و ضمن هذا السياق يعتبر الاقتصادي Schultz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979 و الذي يعد من بين أشهر رواد نظرية رأس المال البشري بأن نوعية السكان هي بمثابة الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادي معتقدا أيضا أن الازدهار الاقتصادي المتوقع يكون من تمثيل البشر أنفسهم و أن رأس المال البشري مختلف عن كل من رأس المال الطبيعي و رأس المال الآلي فحسب Schultz يعتبر رأس المال البشري بمثابة الاستطاعة أو القوة و المعلومات التي تحتوي على قيمة اقتصادية بحيث أن لرأس المال البشري القابلية على التجديد من دون أي حدود لمخزونه من الجانب النظري على غرار النوعين السابق ذكرهما. (المصبح.ع.أ، 2005، الصفحات 4-5)

-يعرف رأس المال البشري حسب منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE على أنه :

« ***Les connaissances, les qualifications, les compétences et caractéristiques individuelles qui facilitent la création de bien-être personnel, social et économique*** » (OECD, 2001, p. 18)

بمعني أن رأس المال البشري هو تلك المعارف ،المهارات، القدرات و غيرها من الصفات الفردية التي تسهل خلق الرفاه الفردي، الاجتماعي و الاقتصادي و في تعريف أخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يعتبر رأس المال البشري :"ذلك التغير اللافت للانتباه في المهارات و المعارف المكتسبة من قبل الأفراد الذي ينتج عنه تغيير في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ما يجعله يلعب دورا أساسيا و متزايد في تقدم الدول اقتصاديا حيث ساهمت كل من العولمة و تكنولوجيا المعلومات بشكل ملحوظ في الطلب على التعليم ومما جعل كل من المعرفة و الكفاءة يلعبان دورا محوريا في عملية النمو الاقتصادي. (OECD, 2001, p. 18)

- يعرف كذلك رأس المال البشري على أنه :"مجموعة المهارات، المعارف و المؤهلات التي يتمتع بها الفرد و تنقسم إلى جزئيين يمثل الجزء الأول تلك القدرات الفكرية الفطرية المتنقلة وراثيا عند الولادة أما الجزء الثاني فيمثل تلك القدرات التي يتم الحصول عليها طيلة حياة الفرد إذ يعد هذا التحصيل مكلف و لكنه يعطي

تدفق للخدمات الإنتاجية مستقبلا و هذا ما يجعله استثمارا و لهذا السبب أعطي اسم رأس المال لهذا المخزون من المعارف ، و بالتالي يتشكل رأس المال البشري من الأصول غير الملموسة التي تمكن من تعزيز أو دعم الإنتاجية، الابتكار و التوظيف و النمو." (OCDE, 1998, p. 10)

-يعتبر Lucas (1988) رأس المال البشري :"بمثابة المعرفة التي يتم دمجها في الأفراد على شكل مهارات، الحالة الصحية و النظافة على عكس التكنولوجيا التي لم يتم دمج الأفكار فيها و يميز الكاتب بين **رأس المال البشري الرسمي** أو ما يعرف بال**تعلم** الذي يتطابق مع تراكم المعرفة و المهارات و بين **رأس المال البشري غير الرسمي** أو ما يطلق عليه ب**التعلم بالممارسة** الذي يرتبط بالخبرة المكتسبة في هذا المجال." (Lucas.R, 1988, pp. 3-42)

-يعرف Barro et Sala-i-Martin (1995) رأس المال البشري على أنه :" سلعة منافسة وسلعة مستبعدة في نفس الوقت لأن المهارات تعد ملكا للأفراد عكس الأفكار والمعارف الخالصة التي يمكن أن تكون غير منافسة و غير مستثناة أو مستبعدة ،و لقد دافع المؤلفان على خاصية أخرى لرأس المال البشري إذ اعتبروه مولد لعوامل خارجية وبالتالي فان معرفة الفرد تحسن من معرفة الآخرين." (Barro.JR & Sala-I-Martin, 1995)

- و في تعريف أخر يعد رأس المال البشري بمثابة :"مجموعة من الأصول التي يتحصل عليها الفرد كالتعليم والتدريب المكتسب من الوظائف التي عمل بها و الخبرة المهنية بحيث يطلق على هذه التراكمات برأس المال البشري و قد يكون لهذه العناصر التي يجلبها الفرد إلى المنظمة التي يعمل بها تأثير إيجابي من شأنه أن ينعكس بالفائدة على التقدم المهني و قيمة الفرد داخل المنظمة." (Bradley.W & Hall.P, 2008, p. 20)

II.1.2-المكونات الرئيسية لرأس المال البشري :من بين أكثر المكونات الرئيسية أهمية نجد ما يلي:

II.1.2.1-المعارف (les connaissances):

من المفيد التمييز بين أنواع المعرفة المختلفة حيث يمكن تجميع مختلف المعلومات المتراكمة للمعرفة من خلال التكوين و التعليم وبالتالي تصنيفها إلى 4 أنواع رئيسية هي: (LUNDVALL.BA & JOHNSON.B, 1994, pp. 27-28)

❖ **معرفة ماذا (Know-what):**

و يطلق عليها بالمعرفة الإدراكية و هي أبعد من المهارات الأساسية بحيث تعد قدرة متطورة للغاية على معرفة ما يمكن و بالتالي تحقيق خبرة كبيرة في معرفة الموضوع والإلمام بأطراف المشكلة و من ثم معرفة الحقائق المميزة.

❖ **معرفة لماذا (Know-why):**

و تسمى أيضا بالمعرفة السببية و هي المعرفة العلمية للمبادئ و القوانين التي تحكم و تسير الطبيعة، العنصر البشري و المجتمعات و هي مهمة في التطور التكنولوجي في مجالات عدة كالصناعات الكيماوية والكهربائية و للوصول لهذا النوع من المعرفة يتطلب تقنيات تكنولوجيا سريعة و تقليل مجال الأخطاء و لهذا يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار و الأنشطة التي تكون معقدة في ظل المخاطرة .

❖ **معرفة كيف (Know-How):**

و تعرف أيضا بالمعرفة الإجرائية و هي القدرة عن طريق المعرفة العلمية بالقيام بأنواع مختلفة من الأشياء و المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية و كذلك بالعديد من الأشياء الأخرى الخاصة بالمجال الاقتصادي.

❖ **معرفة من (Know-Who):**

تعبر عن علاقات اجتماعية محددة و انتقائية و هي عبارة عن المعلومات حول من يعرف ماذا و من يمكنه فعل ماذا أو بأسلوب أخر من يعرف كيفية أداء ماذا.

II.2.2.1-المؤهلات(Les Compétences) :

تعتبر المؤهلات بمثابة استعدادات طبيعية أو أشياء مكتسبة من شأنها أن تجعل الفرد أهلا لأن يتولى أمرا أو عملا ما و تنحصر فيما يلي: (Angel de la Fuente & Antonio Ciccone , 2003, p. 7)

❖ **المؤهلات العامة(les compétences générales):**

و هي مرتبطة بتعليم القراءة، الكتابة و المفاهيم البسيطة في الحساب للفئات التي تعاني من الأمية و بالتالي القدرة على معالجة المعلومات واستخدامها لحل المشكلات و التدريب ، و يمكن النظر إلى هذه المهارات على أنها جوانب جزئية من القدرة الإجمالية لمعالجة المعلومات والمنطق الذي يعتمد على القدرة على استخراج المعلومات من مصادر مختلفة ودمجها مع المعرفة المناسبة لاستخلاص النتائج المهمة و توليد الفرضيات المناسبة، المفيدة والقادرة على حل المشاكل العملية

❖ **المؤهلات النوعية: (les compétences spécifiques)**

و هي تلك المتعلقة بإدارة المهارات المرتبطة بالتكنولوجيا و عملية سير الإنتاج الخاص مثل القدرة على العمل بواسطة برامج الإعلام الآلي بدرجات تعقيد مختلفة لتشغيل أو لصيانة قطع أساسية لآلات و كذلك التقنيات الواجب استخدامها في الجانب الزراعي و في عمليات الحصاد

II.1.2.3-المهارات و القدرات:

عرف العمري (2013)القدرة على أنها طاقة يتم تكوينها عند الإنسان و هي أيضا عبارة عن استعداد كلي للفرد نتيجة لعدة عوامل داخلية و خارجية من شأنها أن توفر الظروف الملائمة لاكتساب تلك المقدرة ، أما فيما يخص المهارة فهي أقل من القدرة من ناحية الاستعداد حيث أنها تتكون عند الإنسان عن طريق التدرج في التدريب الذي يكون بصفة متصلة و متدرجة حتى بلوغ درجة من السرعة و الإتقان في العمل المنجز ومنه فان المهارة هي طاقة بفضلها يتم امتلاك القدرة.

إن المهارات و القدرات تمكن الفرد من الأداء الجيد للأدوار المنوطة به على مستوى الحياة المهنية ما يمكنه من تأدية عمله على أحسن وجه و يجعله يرتقي و يزيد من تطوره المهني مع اكتساب مهارات و قدرات بمرور الزمن على مستواه الشخصي الذي ينعكس إيجابا عليه و يمنحه حياة أفضل . (محمد طلال محمد أبو الروس، 2015، صفحة 33)

II.1.2.4-الخبرات:

بمرور الوقت يتم اكتساب الفرد للخبرة و التجربة من خلال السماع و المشاهدة و كذلك عن طريق القراءة والعمل لاسيما المواقف التي يمر بها الفرد و تعد هذه التجارب التي مر بها الشخص بمثابة الخبرة المكتسبة حيث تنقسم هذه الخبرة إلى قسمين يتعلق الأول بالخبرة المتعلقة بالحياة العملية و النوع الثاني بالخبرة المتعلقة بالحياة اليومية بشكل عام و للاثنين أهمية بالغة بالنسبة للإنسان إذ كلما كانت التجربة لدى الفرد كبيرة فإنها تنعكس بالإيجاب على خبرته و هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين التجربة و الخبرة لدى الإنسان.

II.1.2.5-الإبداع و الابتكار :

يختلف المفكرون في إعطاء مفهوم للإبداع و ذلك باختلاف الزاوية التي ينظر منها من خلال تخصص كل واحد أو ميوله فالبعض من يراه على أنه منتج و البعض منهم ينظرون إليه على أنه عملية و البعض الأخر يعتمد على السمات و الخصائص التي يتميز بها كل مبدع و بالتالي يعرف الإبداع على أنه مجموعة أفكار جديدة و ذات صلة في حل مشاكل معينة و تكون مفيدة أو تعمل على تجميع و تركيب أنماط سابقة من المعرفة و إعطاءها طابع جديد و فريد ،كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموعة من العمليات المستخدمة من طرف الإنسان بفضل قدراته العقلية و الفكرية في بيئته و التي تمكنه من التوصل إلى فكرة في تحقيق نظرية أو حل من شأنه أن يعود بالنفع على المنظمة التي يعمل بها أو على المجتمع الذي ينتمي إليه، إذا الإبداع هو عبارة عن فكرة إبداعية تختلف عن الاختراع تكون عن طريق تصور لأسلوب جديد و تنفيذه بغرض تحقيق

نتيجة أو الوصول لأداء عمل متميز حيث يكون الابتكار عن طريق عناصر كلها جديدة أو عن طريق المزج بالعناصر الجديدة و يكون أيضا بتغيير أسلوب العمل أو تفاديه تماما و يعد الابتكار و الإبداع من أهم الضروريات التي ترتكز عليها المؤسسات في إدارة الأعمال تماشيا مع زيادة الحاجات و الرغبات بوتيرة متسارعة للنمو مع مرور الزمن و هذا ما يكون عائقا للمؤسسات التقليدية الملزمة بتطوير أساليب الابتكار و الإبداع باستمرار و مواكبة الركب المتسارع. (محمد طلال محمد أبو الروس، 2015، صفحة 34)

II.1.3-خصائص رأس المال البشري

يتسم رأس المال البشري بخصائص عدة حيث يعتبر غير ملموس و قياسه بدقة صعب للغاية و هو أيضا سريع الفقدان و الزوال ينمو أو يتزايد عن طريق الاستخدام مما يمكننا من الاستفادة منه عبر عمليات مختلفة و هو حكر على الأشخاص الذين لديهم قابلية و استعداد لحمله و بالتالي لرأس المال البشري تأثير مهم و كبير على المؤسسات و المنظمات ككل و من مميزاته ما يلي: (إبراهيمي.ن، 2013، صفحة 5)

II.1.3.1- خصوصية رأس المال البشري :

لا يمكن لرأس المال البشري الانفصال عن مالكه و هو مقيد به عبر الزمان و المكان و يكون تكوينه عن طريق المشاركة الفعلية من طرف الفرد و هو متميز بالخصوصية لأنه مرتبط بالقرارات المتخذة من طرف الأفراد والمتعلقة بقرار الاستثمار في التكوين الذي ينجر عنه تكاليف مختلفة ليتم التنازل في الحاضر عن عائد مالي للاستفادة في المستقبل من إيرادات مالية كبيرة.

II.1.3.2-محدودية رأس المال البشري :

هناك علاقة وطيدة بين تراكم رأس المال البشري و القدرات الخاصة بالفرد سواء كانت عقلية أو جسمية وباعتبار تكلفة الاستثمار تزداد بمرور الوقت مما يجعل التحصيل على عوائد الاستثمار مرهونة بحياة الفرد يكون رأس المال البشري محدود بمدى قابلية الفرد للتكوين حاليا بمقابل تنازله عن العائد المالي مع حصوله على عائد كبير مستقبلا.

II.1.3.3-عدم مرئية رأس المال البشري:

يقصد بها عدم تمييز و معرفة القدرات و المعارف المكتسبة من قبل الأفراد في أول مرة حيث لا يمكن للمنظمة في بداية علاقة عمل الفرد معرفة قدراته و كفاءاته إلا من خلال التعرف على شهاداته في المجال العلمي و التي تعد بمثابة استثمار هاما في التعليم طوال مدة دراسته و تكوينه إضافة إلى الخبرات المكتسبة سابقا و الكفاءات

و التجارب المهنية التي يكتسبها الفرد و التي تظهر جليا عن طريق مستوى الأداء المقدم من طرفه و مستوى الإنتاجية .

II.1.3.4-كيفية ارتباط مالك رأس المال :

في هذه الحالة لا يمكن ارتباط مالك أو صاحب رأس المال البشري بالاستثمار البشري شخصيا حيث يمكن للفرد تأجير استثماره للمنظمة و لكنه لا يمكنه بأي حال من الأحوال بيعه على عكس المنظمة التي بإمكانها بيع أصل أو عدة أصول من مجموع أصولها .

II.1.3.5-كيفية استهلاك رأس المال البشري :

يمكن القول أنه لا يمكن استهلاك رأس المال البشري بطريقة تقليدية لأن بمجرد موت صاحب رأس المال البشري سوف يتم فقدانه بمجمله و هذا ما يعكس نسبة المخاطرة في الاستثمار في هذا النوع من الأصول.

II.2- أهمية رأس المال البشري و مؤشراته

II.2.1 -أهمية رأس المال البشري

يكتسي رأس المال البشري أهمية كبيرة باعتباره عنصر من أهم العناصر الإنتاجية التي بإمكانها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تأدية دوره معتمدا على التعليم الذي بدوه هو الأخر يساهم في تراكم رأس المال البشري و لقد جاء في النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يكون بزيادة التقدم التكنولوجي و أن هذا الأخير يزداد سرعة بمجرد أن تكون لقوة العمل مستوى تعليمي أفضل ما يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري المساعد في التقدم التكنولوجي والذي يعد مصدر من مصادر النمو، و حسب الأدبيات الاقتصادية فان زيادة الطاقة الإنتاجية من جهة و الاستثمار في الأصول الملموسة و الغير ملموسة من جهة أخرى يرفع من معدلات النمو المستدام. (أبو العز.ن.أ، 2014، صفحة 191)

يرى ألفريد مارشال الذي واكب مراحل بداية التغير على مستوى الإنتاج أن الإنسان يلعب دور مهم وأساسي في عملية إنتاج السلع الذي يؤدي إلى النمو وتطوره و تطرق للأهمية البالغة للتعليم الذي يزيد من رفع مستوى الإنتاجية لدى الفرد معللا ذلك بأن الفئة التي تكون متعلمة من بين الناس يمكنها العيش بعيدا عن الفقر و أن الإنسان الذي يكون متسلحا بالعلم، المعرفة و الإبداع و لديه الوعي و الطموح مع قدرته على العمل و الإنتاج يمكنه أن يواجه كل الصعاب و يسخر كل القوى الطبيعية و ما هو موجود في باطن الأرض وفوقها لصالحه و بالتالي تحسين مستوى معيشته و ضمان الحياة الكريمة (Marshal. A, 1930, p. 218)

،و أكد مارشال أيضا أن الاستثمار في البشر هو من أثمن أشكال الاستثمار و أن أساس كل من العلوم و الآداب هو الفكر الذي يمثل الإنتاج الذي يورثه أي جيل من الأجيال السابقة و الذي أيضا استحدثت بفضله الآلات و الأجهزة حيث يكون بالإمكان استعادة الثروة المادية للعالم إذا تلاشت بواسطة الفكر أما إذا لم تكن هذه الثروة المادية بدون فكر فإنها تكون معرضة للتلاشي مما يعود على العالم بالفقر و بالنسبة لكارل ماركس فقد اعتبر أن أثمن رأس مال هو الإنسان بينما يعتبر فيشر أن رأس المال البشري في المفهوم العام لرأس المال أنه ذلك الشيء الذي يدر دخلا خلال فترة زمنية . (Shafei ,M. Z، 1970، صفحة 10)

و قد توصلت دراسة كل من Barro و Lee (2000) حول محددات النمو الاقتصادي في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1960 – 1995 لعدد من الدول أن المخزون الأولي لرأس المال البشري في البلدان و خصائص سكانها هو من المحددات المهمة للنمو و أظهرت أن النمو له ارتباط إيجابي بالمستوى الأولي لمتوسط كل من سنوات التحصيل الدراسي لكل من المستويين الثانوي و العالي خاصة للذكور البالغين مفسرا أن العمال المتحصلين على تعليم أعلى يكونون مكملون للقنوات الجديدة و يلعبون دورا مهما في نشرها و هذا ما ينعكس بالإيجاب على عملية النمو (بن يحي، ر.أ، 2020، صفحة 123)، و لقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري و الاستثمار فيه بعد الحرب العالمية الثانية لمجموعة من الأسباب منها: (أبو العز.ن.أ، 2014، صفحة 191)

-زيادة حجم الناتج القومي بنسب كبيرة في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في الموارد الطبيعية، رؤوس الأموال المنتجة و ساعات العمل و هذا ما يفسر ارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري حيث أن التقديرات الإحصائية في الولايات المتحدة وضحت أن الزيادة بأقل من النصف في الناتج القومي ترجع إلى الزيادة في رأس المال المادي و ساعات العمل في حين أن باقي الزيادة في الناتج القومي تعود إلى الكفاءة الإنتاجية لدى العنصر البشري.

-تزايد الاهتمام بالنمو الاقتصادي في الدول المتخلفة التي نالت استقلالها السياسي حيث أن الأفراد فيها كانوا عاجزين عن إخراج طاقاتهم الكامنة بسبب العزلة و فقدانهم السيطرة على محيطهم.

-أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا في عملية النمو الاقتصادي و أنها العنصر الإنتاجي الأول حسب الاقتصاديون.

II.2. 2- مؤشرات قياس رأس المال البشري

II.2.2.1-المؤشرات الخاصة بالتعليم : (Education indicators)

تعتبر طبيعة رأس المال البشري متعددة المفاهيم و غير محددة بطريقة واضحة حيث أن أغلبية دراسات الاقتصاد الكلي (macro-économique) تعتمد على معطيات و بيانات خاصة بالتعليم و العمل لمعرفة مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي و بالرغم من هذه الدراسات إلا أن هناك إجماع من طرف الكثير من الاقتصاديين على عدم تقليص أو حصر رأس المال البشري على مستوى التعليم فقط و ذلك لأنه مفهوم واسع من خلال أدراج قدرات الأفراد على اكتساب خبرات فردية و تقنيات عصرية إضافة إلى المرافقة الصحية الجيدة و غيرها و من هنا يمكننا أن نذكر أهم المؤشرات الخاصة بالتعليم كالتالي: (الكواز.أ، 2002، الصفحات 3-4)

❖ **مؤشر الأمية:**

يعتمد في قياس رصيد رأس المال على مؤشر معدل الأمية حيث كلما ارتفع معدل الأمية لدى كبار السن كلما انخفض رأس المال البشري كميا و نوعيا و بالتالي فان تفشي ظاهرة الأمية ينعكس سلبا على أحد عناصر الإنتاج متمثلا في عنصر العمل و الذي بدوره يكون كابحا لعملية النمو الاقتصادي و استدامته و لهذا يجب على المجتمعات ككل العمل على القضاء على آفة الأمية باعتبارها مضرة للمجتمع و الاقتصاد.

❖ **مؤشر الالتحاق بالمدارس:**

يتم الحصول على هذا المعدل بقسمة العدد الإجمالي للسكان المتمدرسين على عدد السكان الذين هم في سن الدراسة.

❖ **مؤشر الرقم القياسي للتعليم :(مؤشر التحصيل التعليمي)**

عبارة عن معدل عدد الطلاب الملتحقين بالمراحل التعليمية الثلاثة إضافة إلى معدلات كل من التأطير ،القراءة و الكتابة.

❖ **مؤشر متوسط السنوات الدراسية لكل مرحلة على حدا :**

لقد تم اعتماد رأس المال البشري التعليمي من خلال متوسط السنوات الدراسية لكل مرحلة تعليمية على حدا عوض رأس المال الصحي في دراسة للاقتصادي Barro على مجموعة من الدول لمعرفة مدى تأثيره على النمو الاقتصادي فكانت النتيجة المتحصل عليها وجود أثر إيجابي معنوي لكل من المرحلتين الثانوية و الجامعية

على النمو الاقتصادي و هذا ما أثبته كل من barro et sala i martin في دراسة مماثلة و التي أدت إلى إنشاء قاعدة بيانات دولية أولى من قبل كل من Barro et Lee. (روبر تبار، 1998، صفحة 17)

❖ **مؤشر الإنفاق على التعليم**

يعبر هذا المؤشر عن الحصة المقتطعة من ميزانية الدولة و الموجهة لقطاع التعليم لمواجهة نفقات هذا الأخير حيث أن النفقات الحكومية تعتبر بمثابة مؤشر لرأس المال البشري و بالتالي كلما كانت هذه النفقات كبيرة فإنها تزيد من رأس المال البشري الذي بدوه ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي و هذا حسب دراسة أجراها Gwenaelle Poilon سنة 2006 على ستة دول أوربية.(Gwenaelle.P, 2006)

II.2.2 .2–المؤشرات الخاصة بالصحة : (Health indicators)

من أهم المؤشرات الصحية الخاصة برأس المال البشري نجد: (AGHION et al, 2010)

❖ **أمل الحياة المتوقع عند الميلاد**

أمل العمر المتوقع عند الولادة هو عدد متوسط عدد السنوات التي يمكن للمولود الجديد أن يعيشها (الأمل في الحياة) بشرط أن هيكل الوفيات حسب السن الموجود في سن الولادة لا يمكنه التغير و يدمج مؤشر متوسط العمر عند وفاة جيل مفترض خاضع لظروف الوفيات في السنة و قياسا على ذلك فان نصف متوسط العمر المتوقع يكون عند 65 سنة في مختلف الأعمار ويتم استخدامه مع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في قواعد البيانات الأوروبية ، و يتم إصدار التقديرات الأولية كل عام من قبل INSEE للرجال والنساء على المستويات الوطنية، الجهوية و الأقسام (المناطق ، الإدارات) (Direction générale de la santé, 2014, p. 15) ،و حسب دراسة كل من Philippe Aghion, Peter Howitt et (2010) Fabrice Murtin فانه يوجد علاقة موجبة و معنوية بين امل الحياة و النمو الاقتصادي أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع في البداية والتحسن السريع في هذه الحياة له تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

II.3– طرق قياس رأس المال البشري و نظرياته

II.3.1 –طرق و كيفية قياس رأس المال البشري: (OCDE, 1996, p. 22)

تعتبر الشهادات كمؤشر بسيط و سهل لقياس المهارات و الكفاءات إلا أنها لا تعكس رأس المال البشري الذي تم الحصول عليه من خلال التدريب غير الرسمي أو الخبرة و قد تعد الشهادات المختلفة صعبة المقارنة (كمثال بالنسبة لبلدان مختلفة) و بالتالي فإن النهج البديل هو استخدام اختبارات عن طريق الاستبيان حول

نتائج الطلاب أو مهارات المسئولين مثل البرنامج الدولي لمتابعة تعلم الطلاب (PISA) والتحقيق الدولي حول أمية كبار السن (EIAA) و لكن هذه الطرق تقيس فقط بعض الجوانب المعينة من المهارات والكفاءات و تخضع لقيد التحقيقات و الاختبارات (على سبيل المثال حجم العينة، نطاق المتغيرات المترابطة وتغطية البلدان).

وقد بذلت محاولات لتجميع البيانات حول أرباح الأفراد المتوقعة في سوق العمل حسب مستوى التعليم الأولي على مدى العمر للتوصل إلى تقدير لقيمة رأس المال البشري حيث سيسقط هذا النهج أهمية المعارف أو المهارات الجماعية الموجودة في المنظمات والكيانات الجماعية الأخرى (من حيث المبدأ من غير المحتمل أن يتمكن الأفراد من استخراج تأجير كامل لمهاراتهم الخاصة بالمنظمة لأن صاحب العمل هو المشتري المحتمل الوحيد لهذه المهارات) و بالتالي ليس من السهل دمج الأبعاد المحددة و المتصلة بالثقافة و غير التواصلية والضمنية وغير المتجانسة لرأس المال البشري في مثل هذه المقاييس الإجمالية لرأس المال البشري لذلك فان قياس رأس المال البشري بمؤشر وحيد يجب أن يكون مستكمل بتدابير أكثر خصوصية تستند على القياس المباشر للمعرفة و المهارات في المنظمات. (OECD, 2001, p. 20)

حسب منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE يتم استخدام ثلاث طرق بشكل شائع لقياس رأس المال البشري الذي يحتفظ به العمال النشطاء في العمل تتمثل الأولي في الطريقة التي تهتم بدراسة تكلفة اكتساب المعرفة المعتمدة أي تكلفة التعليم المدرسي و التدريب المكللة بشهادة أما المقاربة الثانية تهدف إلى اختبار كفاءات الأفراد و تبحث الثالثة في بدائل إمكانات الإنتاج المرتبطة بالاستثمارات في الموارد البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار و في ما يلي شرح لها :

II.1.3.1-الطريقة الأولى:

في الواقع توضح هذه الطريقة على الأقل المعارف المكتسبة من طرف الفرد الناتجة عن الاستثمار في إطار نظام الشهادات الرسمي و تكون في غالبية القطاعات نسبة كبيرة من الشهادات و كذلك شهادات أخرى ذات طابع عام بحيث في كثير من الأحيان لا تقدم أي ضمانات محددة بشأن مهارات معينة.

II.1.3.2-الطريقة الثانية:

تعتمد على الاختبارات و التي هي مشوهة حاليا حيث أن في معظم الحالات نجد حالات عدم اليقين ،الجمود ،تناقضات كبيرة، عدم المساواة و تضارب عميق في المصالح المحتملة .

II.3.1.3–الطريقة الثالثة:

في هذه الطريقة يتم قياس نتائج الاستثمار في الموارد البشرية حيث دقته تفرض علينا قبول الفرضية التي بموجبها يمكن للكفاءة أن تنعكس بصفة حقيقية على سوق العمل ،وهذا يعني أنه بدون القياس المباشر للمعارف المكتسبة فعليا من خلال الاستثمار في الموارد البشرية و بالتالي يُفترض أن الوضع الحالي في سوق العمل يجعل من الممكن فهم معنى القيمة و إلا المعارف المحتفظة من طرف الإنسان.

هذه الطريقة لا تسعى إلى قياس المحتوى المحدد للإنتاج أو قدرة المهارات المحتفظة لأنها تفترض ببساطة أن النتائج المحصل عليها من خلال سوق العمل مرتبطة بالاختلافات في المهارات.

II.3.2–نظريات رأس المال البشري

II.3.2.1–اسهامات Mincer و Schultz:

إن ظهور نظرية رأس المال البشري حسب بعض الباحثين كانت في نهاية الستينيات و بداية السبعينات ،حيث كان أول من استخدم مفهوم رأس المال البشري هو الاقتصادي Mincer و ذلك في مقال تم نشره عام 1958 أما حقيقة ظهور النظرية الجديدة كان عن طريق الاقتصادي Schultz سنة 1961 في مقال تحت عنوان الاستثمار في الرأس المال البشري. (عبد الصمد ، سميرة و العقون ،سيام ، 2011)

لقد زادت هذه النظرية من التطور من خلال الأبحاث المقدمة من طرف Schultz في الستينات وإسهامات الاقتصاديين Mincer و Becker و سنتطرق إلى أبرز هذه الإسهامات كالآتي:

II.3.2.2–إسهامات مينسر (Mincer) (1958):

تعتبر إسهامات الاقتصادي Mincer لنموذجه لرأس المال البشري سنة 1958 من أبرز الإسهامات في نظريات رأس المال البشري حيث قام بعدة دراسات و أبحاث لشرح و تطبيق نموذجه لرأس المال البشري الذي يرتكز على الإنسان و مدى قدراته و كان يهدف هذا النموذج إلى تسيير الانحرافات في توزيع الإرادات مع افتراض اختيار عقلاني لوظيفة معينة بحيث تكون هناك مساواة بين قيمة الإيرادات الحالية مع الفترة المتوقعة لحياة الفرد عند وقت اختياره.

إن التركيز على العلاقة بين كل من الاستثمار في رأس المال البشري و تأثيره الموجب على نمو الإنتاجية في هذا النموذج يساعد على إظهار مستوى الاختلافات بين مختلف الوظائف و المتعلقة بالاستثمار في التعليم و التدريب و تم تحديد ثلاثة أهداف لتحقيقها من طرف مينسر و المتمثلة في تحديد:

- حجم الموارد المخصصة للتدريب.

- تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب .
- تحديد تكلفة و عائد التدريب لتحديد المنفعة المترتبة عن ذلك و بالتالي تفسير بعض خصائص سلوك العامل.

و تتمثل الفرضيات الأساسية لنموذج مينسر كالآتي :

- المصدر الأساسي للتفاوت في أجور العمال هو طول مدة التدريب أو التعليم حيث أن التدريب يزيد من إنتاجية العمال و يتطلب في حد ذاته تأجيلا لمدة مستقبلية.
- عند اتخاذ قرار التدريب يتوقع الأفراد حصولهم في المستقبل على دخول أعلى و ذلك لتعويض تكلفة التدريب.
- بفرض أن اقتصار تكلفة التدريب تكون على حساب التكلفة البديلة أي الأجر الذي كان سيتحصل عليه العامل من دون الالتحاق بمؤسسة التدريب.
- افتراض عدم أخذ قرار التدريب مستقبلا و ذلك بعد انتهاء الفترة الأولى من التدريب مع ثبات دخله المستقبلي طوال الفترة العملية.
- افتراض ثبات سعر الفائدة المستخدم من طرف الأفراد في حسم التدفقات في المستقبل. (الغرباوي، ش.ج، 2015، الصفحات 50-51)

II.3.2.3-إسهامات شولتز Schultz (1960):

اهتم العالم الاقتصادي Schultz الحاصل على جائزة نوبل سنة 1979 عن عمله الرائد في مجال اقتصاديات التنمية بالقطاع الزراعي و من أجل تحقيق هذا فقد ركز أبحاثه الأولى على العمال المزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية مع إعطاء مكانة رئيسية لرأس المال البشري بحيث أنه يرى في التدريب و التعليم وسيلة أساسية لتحسين الإنتاجية و بالتالي تحسين الدخل الزراعي .

و حسب Schultz فان اقتصاديات التعليم تتيح له اكتشافات جوهرية مثل تأثير تعليم الأطفال و تدريب الكبار على الابتكار و الإنتاجية ، و من خلال مقاله المنشور سنة 1961 بعنوان الاستثمار في رأس المال البشري قام بتحسين قياس رأس المال البشري مع التركيز على البعد النوعي لعامل العمل أي المهارة، المعرفة وجميع القدرات التي تمكن من تحسين إنتاجية العمل البشري.

و من الملاحظ أنه من أجل تحديد هذه الأبعاد يصعب إجراء تحليل للنفقات الاستثمارية في رأس المال البشري عكس ما يتم القيام به لتقييم رأس المال المادي خصوصا أنه يصعب التمييز بين ما يتعلق بالإنفاق

الاستهلاكي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الأفراد وما يمكن اعتباره نفقات استثمارية تحسن من جودة رأس المال البشري و لقد أبرز شولتز أن معظم النفقات تقع في هاتين الفئتين، و بالتالي فان المقاربة عن طريق الإنفاق لا تسمح بقياس فعال للاستثمار في رأس المال البشري وبدلا من ذلك فإن قياسه قد ينطوي على جهد لفهم المتغيرات التي تحسن قدرات الأفراد وتؤدي إلى زيادة في أجور الأفراد المعنيين في سوق العمل لذلك يميز خمسة مصادر للإنتاج وتحسين رأس المال البشري:

- البنية التحتية والخدمات الصحية التي تؤثر على العمر المتوقع وحيوية الأفراد.
- التدريب المهني (بما في ذلك التمهين) المنظم من طرف المنظمة.
- النظام التعليمي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي.
- برامج تعليم و تدريب الكبار غير المنظمة من طرف المؤسسة.
- هجرة الأفراد و الأسر لاغتنام فرص العمل.

لم يتم استكشاف هذه المجالات إلى حد كبير من خلال التحليل الاقتصادي و هذا ما جعل من عمل شولتز إمكانية لقياس العلاقة بين الاستثمار في الفئات الخمس من النشاط والزيادة في رأس المال البشري بشكل أفضل وعلى نطاق أوسع حيث يعارض Schultz نماذج النمو السائدة على غرار Harrod-Domar و Solow الذين يربطون معدل النمو بتراكم رأس المال المادي مؤكدا أن ليس هناك شك في الاستثمار الذي يحسن قدرات الناس التي تخلق اختلافات في النمو الاقتصادي و في الرضا بالنسبة للاستهلاك و أن تفادي رأس المال البشري يجعل من تحليل النمو الاقتصادي متحيزا ". (BOUALLECHE. A، 2015، الصفحات 45-50)

II.3.2.4–إسهامات دينيسون Denison (1962):

لقد كانت دراسة دينيسون في تحليله لمصادر النمو الاقتصادي من بين الدراسات البارزة و التي من خلالها تم اكتشاف الدور الذي يلعبه رأس المال البشري و ما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي باستخدامه لعامل التعليم . (Cohn et al, 1990)

لقد قام الاقتصادي دينيسون بقياس أثر عوامل مختلفة للنمو الاقتصادي على غرار أثر المستوى التعليمي على الدخل القومي في بحث بعنوان "عوامل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية و بينت النتائج التي توصل إليها أن عامل التعليم يساهم بنسبة تتراوح ب 23% من المجموع الكلي للزيادة التي طرأت على الدخل القومي و لكن من الصعب قياس الجزء الذي ساهم في زيادة الدخل القومي و المتعلق بعامل التعليم وهذا

راجع لدقة البيانات أو لعدم ثبات الأسعار مما أدى إلى تعرض دراسته لعديد الانتقادات. (فاروق عبده فلية، 2007، صفحة 19)

II.3.2.5-إسهامات بيكر Becker (1964):

لقد أعطى الاقتصادي الأمريكي بيكر الناشط في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي دفعة نوعية لنظرية رأس المال البشري حيث تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد من خلال أبحاثه في هذا المجال سنة 1992و لقد كان لإسهاماته في مجال تطوير نظرية رأس المال الاقتصادي فضلا في ظهور الكثير من الكتابات خاصة بعد نشره لكتابه بعنوان رأس المال البشري في عام 1964.

من خلال الأبحاث التي قام بها بيكر في مجال رأس المال البشري قام بالتركيز على دراسة الأنشطة التي لها تأثير على كل من الدخل المادي و غير المادي و من هنا بدأ الاهتمام بالقيام بدراسات حول الأشكال المتعددة للاستثمار البشري على غرار التعليم، الصحة و الهجرة و إعطاء أولوية و نوع من التركيز على جانب التدريب و الذي اعتبره من الجوانب الأكثر فعالية في الاستثمار البشري.

و من بين نتائج بعض الدراسات المقدمة من طرف بيكر وجود العائد من الاستثمار على الذكور من ساكنة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950 بما يعادل 14.8% من النفقات التي هي على عاتق من يدرسون في المستوى الثانوي و العالي و هي بمثابة رؤوس الأموال الموظفة أو المستثمرة في مجال التعليم و قد جاء بيكر بافتراض بعض المتغيرات التي من شأنها أن تكون محددة و محفزة للاستثمار في رأس المال البشري و من بين هذه المتغيرات نجد العمر المتوقع، درجة الخطر، السيولة، الاختلافات في الأجور و المعرفة.

لقد أظهر بيكر في تحليله للجانب الاقتصادي نوعين من التدريب و هما:

- التدريب العام وهو الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد داخل المؤسسة التي قدمت له هذا التدريب و في مؤسسة أخرى و هذا يعني أنه يفيد مؤسسة أخرى محتملة للعمل بنفس المقدار الذي يفيد به مؤسسته الحالية.
- التدريب المتخصص و هو الذي ينشأ عنه زيادة في الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة بنسبة أكبر على غرار إنتاجيته الحدية في مؤسسة أخرى يود العمل بها.

و تناول أيضا دراسة العلاقة الموجودة بين دوران العمل و التكلفة الخاصة بكل من التدريب العام و التدريب المتخصص و تم التمييز بين عدة حالات التي يختلف فيها كل من تأثير الاستثمار في التدريب على الأجور من جهة و على الإنتاجية الحدية من جهة أخرى و بالتالي فان بيكر و من خلال تحليله أظهرت إسهاماته

قيمة في تطويره للمفاهيم الخاصة بالاستثمار البشري وذلك من خلال تقديمه لطريقة عملية توضح كيفية استعمال هذه المفاهيم النظرية في تحليل كل ما يتعلق باقتصاديات الاستثمار في الموارد البشرية. (راوية.ح، 2005، الصفحات 70-72)

III-الإطار المعرفي للنمو الاقتصادي

III.1- مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية

III.1.1-تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المواضيع الهامة التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف مصممي السياسات الاقتصادية و خاصة متخذي القرارات في كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية حيث يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي من جهة و تبرز الوضعية الاقتصادية من جهة أخرى و يعتبر أيضا مؤشر عام من شأنه أن يعكس بصورة واضحة وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية على غرار متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي من خلاله نفرق بين تقدم الدول و تخلفها و الذي يفسر ارتفاعه بمدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع و مستواهم المعيشي.

إن التطور الهائل الذي عرفته نظريات النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من الاقتصاديين على الرغم من اختلاف توجهاتهم و أيديولوجياتهم بدأ من المدرسة الكلاسيكية بقيادة كل من أدام سميت و ريكاردو ثم مالتوس وصولا إلى نظرية النمو الداخلي أعطت عدة تحليلات و تفسيرات لهذا المفهوم حيث تم تقديم عدة محاولات لنماذج رياضية من طرف كل من Ramsy و Young لتليها نماذج كل من Harrog وDomar ليظهر بعدها ظهر نموذج الباحث النيوكلاسيكي "Robert Solow"سنة 1956و الذي يهدف إلى معرفة أسباب الاختلافات بين مختلف الدول من حيث درجة الغنى و الفقر ثم تطورت هذه النظريات بشكل أفضل في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بفضل مساهمات هؤلاء الكتاب جميعهم وأصبحت تعرف بما يسمى نظريات النمو الداخلي و من بين أهم الاقتصاديين الذين قدموا مساهماتهم نجد Romer سنة 1986 و Lucas سنة 1988.

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بحسب اختلاف المفكرين و وفقا للقاعدة الفكرية التي تعتمد عليها مثل هذه المفاهيم و التي في غالبيتها ترتبط بالمؤشرات الاقتصادية التي تتغير كالناتج الداخلي الوطني ، عدد السكان ، معدلات التضخم حيث اهتم العديد من الاقتصاديين على غرارSimon Kuznets، François Perrouxبتحديد مفهوم شامل لمصطلح النمو الاقتصادي و من بينها نجد:

-يعتبر النمو الاقتصادي حسب تعريف François Perroux(1981)على أنه : "تلك الزيادة المستمرة لمؤشر الناتج الكلي الخام أو الصافي بقيمة حقيقية لبلد ما خلال فترة أو عدة فترات." (Janine.B et Geledan.A, 1981, p. 123)

-يعرف الاقتصادي Simon Kuznets (2003)النمو الاقتصادي على أنه :" ارتفاع في قدرة عرض البضائع الاقتصادية بشكل متزايد للسكان و لفترة طويلة مستندة على كل من التطور التكنولوجي والتعديلات الهيكلية المعتمدة." (Todaro, M.P ; Smith,S.C, 2003, p. 85)

-بينما يعرفه Eric Bousserelle (2004)على أنه :"عملية التوسع في الإنتاج لفترة زمنية محددة مقارنة بالفترة التي تسبقها في الأجل القصير و المتوسط." (Bousserelle.E, 2004, p. 30)

- عرف أيضا على أنه:" توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج عبر الزمن حيث يزيد التوسع في الناتج الكامن و المعبر عنه بالناتج الإجمالي المحلي الكامن عند الزيادة في حجم الموارد الطبيعية ،رأس المال و المورد البشري و عند وقوع تقدم تكنولوجي." (دومينيك.س، يوجين.د، 2004، صفحة 115)

- حسب Sarkar Amin U (2003) فانه يقصد بالنمو الاقتصادي :" تلك الزيادة في قيمة الدخل أو الإنتاج أو السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما لمدة سنة واحد." (Sarkar.A, 2003, p. 113)

يستنتج من خلال هذه التعاريف أن النمو الاقتصادي مفهوم يدور حول النقاط التالية:

-يترتب على النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل الكلي و لكنه يتعداه إلى الزيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد وبالتالي يتحسن مستواه المعيشي مما يستوجب أن يكون معدل النمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني و عليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

-النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس بالدخل الفردي النقدي بمعنى أن الزيادة في الدخل الفردي يجب أن تكون أكبر من ارتفاع المؤشر العام للأسعار مع استبعاد أثر التضخم فيصبح:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

-يجب أن تكون الزيادة بصفة مستمرة و بشكل ديناميكي في متوسط نصيب كل فرد من الدخل الوطني وليست زيادة ظرفية لسنة معين دون سنوات أخرى و عليه يجب القول أن النمو الاقتصادي يركز على متوسط كمية السلع و الخدمات المنتجة و التي تكون من نصيب الفرد حيث يعد دليلا قاطعا على مدى نجاح

السياسات الاقتصادية لأي بلد (مكيد.ع و فرق.ن، 2017، صفحة 8) ، إذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو بمثابة ظاهرة كمية ممثلة في زيادة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من سنة لأخرى و كذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد منه و على العموم فإن معدل النمو الاقتصادي يمر بثلاثة حالات (وعيل.م، 2014، صفحة 9) :

1. معدل النمو الثابت: نمو منتظم عبر الزمن
2. معدل نمو متزايد: يزداد عبر الزمن
3. معدل نمو متناقص: يتناقص عبر الزمن.

الشكل رقم (04) : المراحل الثلاثة لمعدل النمو الاقتصادي

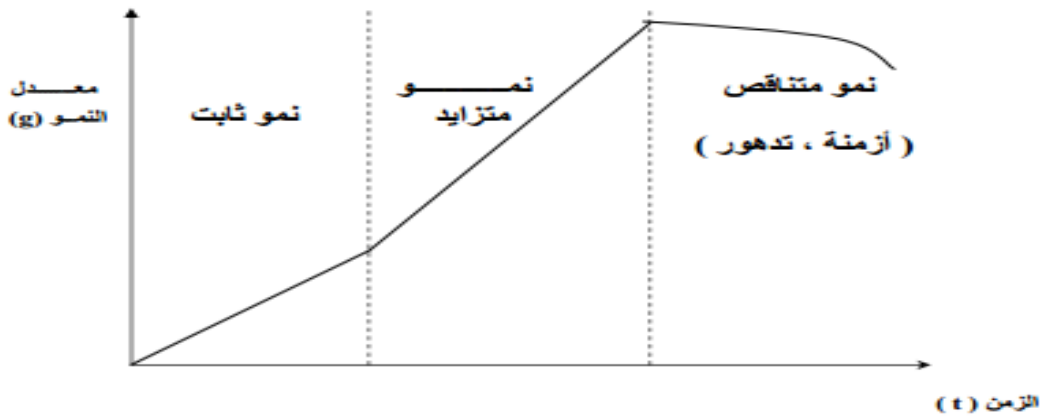

المصدر : وعيل ميلود ، (2014) ، ***المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2010***، أطروحة دكتوراه، الجزائر ,ص 9.

III.1.2-تعريف التنمية الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاديون حول المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حيث حصرها البعض في مفهوم النمو الاقتصادي و المتمثل في زيادة الدخل القومي و تراكم رأس المال من خلال تجسيد مشاريع صناعية و البعض الأخر اعتبرها عملية من شأنها إحداث تغييرات على المستوى الهيكلي لمختلف القطاعات بهدف تحقيق نمو لقدرات المجتمع ما يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده و في ما يلي أهم التعاريف :

-يعرف F.Perroux التنمية على أنها : "تفاعل بين كل من المتغيرات الفكرية و الاجتماعية للسكان والتي تمنحهم القدرة على زيادة الناتج الحقيقي بصفة مستمرة بغض النظر عن المنظومة الاقتصادية المطبقة و هذا ما يجعل من النمو عامل مساهم و ضروري في عملية التنمية الدائمة و الحقيقية في هذه الاقتصاديات." (حمداني.م، 2009، الصفحات 13-14)

-تعرف التنمية الاقتصادية بأنها :"عملية يتم فيها استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة و استغلالها من طرف الجميع بغرض زيادة الدخل القومي بصفة مستمرة تفوق معدل النمو السكاني مما يزيد في نصيب متوسط الفرد من الدخل القومي." (الشبول. م، 2008، صفحة 129)

-تعرف أيضا على أنها :"التغير الطارئ على مستوى هيكل توزيع الدخل و الإنتاج و كذلك على مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع من جانب و من جانب أخر على التغير المتواصل في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال متوسط الدخل و هذا ما يعني أن التنمية الاقتصادية تركز بشكل عام على التغيير النوعي و الهيكلي." (عطية.ع، 2002، صفحة 16)

-و في تعريف أخر تعتبر التنمية على أنها :"عملية متعددة الأبعاد حيث تسود هذه العملية تغييرات عميقة على مستوى الهياكل سواء كانت اجتماعية، ثقافية و سلوكية، و تمس هذه التغييرات أيضا كل من النظم السياسية و الإدارية و تصاحبها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما ينجر عنها تحقيق العدالة في عملية توزيع الدخل القومي و من تم القضاء على الفقر في بلد ما ." (رمزي.س، 1998، الصفحات 107-108)

-و يقصد بها أيضا :"تلك العملية التي من شأنها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة نتيجة للتغيرات الحاصلة على مستوى هيكل الإنتاج و كذلك نوعية السلع المنتجة و الخدمات المقدمة." (Salles et Wolf, 1995, p. 34)

III.1.3-الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي بمثابة توسع اقتصادي تلقائي يتم في إطار تنظيمات اجتماعية محددة و ثابتة حيث أنه يقاس بحجم التغيرات الكمية التي حدثت بينما التنمية الاقتصادية تفترض إجراء تغييرات من طرف الدولة على مستوى التنظيمات الاجتماعية و على عكس النمو الاقتصادي فإن التنمية الاقتصادية تنطوي على وقوع تغيير في هيكل توزيع الدخل و الإنتاج وكذلك في نوعية السلع و الخدمات و هذا ما يقودنا إلى أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن النمو الكمي إضافة إلى مجموعة من التعديلات الهيكلية لتركيبة المجتمع.

أما بخصوص الفرق بين نظريات النمو و التنمية فإن نظريات التنمية تهتم بالموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية بينما نظريات النمو الاقتصادي ترتكز على التوازن القائم بين كل من التوظيف و الادخار في حين يرى البعض على أن الدول المتقدمة اقتصاديا هي من ينطبق عليها مفهوم النمو حيث أنها تتميز بالاستغلال الشبه كامل لمواردها و أما بالنسبة للبلدان المتخلفة فينطبق عليها مفهوم التنمية و ذلك لعدم استغلالها لمواردها

بالرغم من أنها تمتلك إمكانيات التقدم بالإضافة إلى أنه يعتبر شومبيتر أن النمو هو بمثابة تغير منتظم و بطريقة تدريجية نتيجة للزيادة الكمية في الموارد على المدى الطويل ، في حين التنمية فهي تغير متصل يظهر من خلال قوى توسعية. (مساوي.م، 2015، صفحة 84)

III.2-عناصر النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه

III.2.1-عناصر النمو الاقتصادي

يوجد عدة محددات اقتصادية للنمو الاقتصادي و التي تعتمد على مختلف متغيرات الإنتاج و ذلك لتبيان عوامل الإنتاج الأساسية حسب التركيبات المختلفة و التي من شأنها أن تضمن نمو متوازن حيث اصطلح على تجميعها في شكل ثلاثة مجمعات أو عناصر أساسية ترتكز عليها عملية النمو الاقتصادي و هي :

III.2.1.1-عنصر العمل: وهو عبارة عن إجمالي القوة العاملة خاصة ذات الكفاءة و الخبرة و التي لها تأهيل تكنولوجي، تعليم و تدريب و المستخدمة لغرض تعظيم إنتاجية عنصر العمل وهذا ما ينعكس بالإيجاب على العملية الإنتاجية من خلال عناصر الإنتاج المستخدمة (رملاوي.ع و بشرول .ف، 2016، صفحة 48)، و يعبر عنه أيضا على أنه تلك القدرات الفيزيائية و الفكرية التي يستخدمها الإنسان في عملية إنتاج كل من السلع و الخدمات الضرورية لتغطية حاجياته حيث يعتبر العمل من العناصر الرئيسية في زيادة معدلات نمو الناتج القومي و تمثل الزيادة في عدد السكان عنصر أساسي في ارتفاع حجم العمالة في أي بلد ما حيث يرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين من جهة و بساعات العمل المبذولة من طرف كل عامل من جهة أخرى ،و بهدف زيادة الإنتاجية يتم اعتماد مجموعة من الأساليب لتحسين نوعية العمل كالتعليم و التدريب أثناء العمل حيث تكمن أهمية العمل في العملية الإنتاجية على مستوى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل PmgL إذ عند زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة يعطينا حجم إضافي في الناتج و منه العلاقة تكون كالآتي:

عند ارتفاع عنصر العمل ب ΔL فإن مقدار ارتفاع حجم الناتج يكون ب $\Delta L * PmgL$ مع العلم أن ΔL تمثل التغيير في مخزون العمل و PmgL تمثل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل. (مساوي.م، 2015، صفحة 86)

III.2.1.2-رأس المال (مقداد.ي، 2015/2014، صفحة 84):

يمثل رأس المال مجموع السلع و الخدمات المتوفرة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة و باعتباره عنصر تراكمي فإنه يتكون من مجموع الاستثمارات و التجهيزات و مباني و أراضي و أصول مادية إلى غير ذلك

والتي يتم الاعتماد عليها في العملية الإنتاجية، و يكون تمويل رأس المال عن طريق الادخار الذي يساهم في الاستثمارات المختلفة حيث تؤدي الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الاستثمار و الذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الناتج و الدخل و هذا ما يعمل عل تكوين رأس المال في الاقتصاد (فليح.ح.خ، 2006، صفحة 107)، و ينقسم رأس المال إلى قسمين أساسين هما:

رأس المال المادي: و المقصود به كل من المصانع، الآلات و المعدات إلى غير ذلك.

رأس المال البشري: و المقصود به الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم العام و الخاص و التدريب في أماكن العمل و الاستثمار في مجال الصحة.

و يعتبر عنصر رأس المال من العناصر المهمة في عملية الإنتاج و لكنه يتعرض للإهتلاك بمرور الزمن ما يستوجب تغطيته عن طريق مستوى معين أو يزيد عنه من الاستثمار و يتطلب أيضا الزيادة في الاستثمار عند زيادة حجم العمالة و ذلك بغرض المحافظة على نصيب الفرد من رأس المال حيث تبرز أهميته فيما يلي:

عند زيادة مخزون رأس المال ب ΔK فإن مقدار حجم الناتج يزيد ب $PmgK * \Delta K$

مع العلم أن:

ΔK تمثل التغيير في مخزون

$PmgK$ تمثل الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

III.1.2.3-التطور التقي أو التكنولوجي:

هو عبارة عن مجموع التقنيات و النظم المتطورة المستخدمة في عملية الإنتاج بغرض الرفع من الكميات المنتجة ذات الجودة العالية و في وقت قصير من خلال نفس الكمية أو أقل من المدخلات و هذا بهدف الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج حيث تساهم الاكتشافات العلمية و الابتكارات الجديدة والاختراعات في مجال البحث العلمي في التطور التكنولوجي و التقني. (عطية.ع، 2002، صفحة 13)

و يمثل أيضا التقدم التكنولوجي تنظيم جديد من شأنه استخدام و بأكثر فاعلية للموارد المتاحة حيث يساهم التقدم التقني تحت قيد ثبات كمية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج إلى الزيادة في الناتج و من تم تحقيق النمو الاقتصادي. (رملاوي.ع و بشرول .ف، 2016، صفحة 49)

III.2.2–قياس النمو الاقتصادي. (البشير.ع ، دحمان . ب .س، 2005، الصفحات 3-4)

يسعى الاقتصاديون في الغالب للقيام بتحديد مستوى النمو الاقتصادي و ذلك عن طريق دراسة النمو و تطور النشاط الإنتاجي لدى الأمم من خلال قياس بعض المجمعات الاقتصادية الكلية حيث أنه يقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما ذلك التغير النسبي لهذه المتغيرة من فترة زمنية لأخرى.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB من بين أهم المقاييس استخداما حاليا باعتباره مقياسا معياريا لتقييم الأداء الاقتصادي للدول و الذي يعرف على أنه القيمة السوقية لمجموع السلع المنتجة و الخدمات المباعة النهائية في السوق لبد ما خلال مدة زمنية عادة ما تكون السنة أو ثلاثة أشهر و هو المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية ، و بشكل دقيق فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB يساوي القيمة المضافة الكلية لكل المؤسسات المشاركة في اقتصاد بلد ما و في نفس الوقت يعكس إجمالي الدخل للأفراد الموجودين داخل المجتمع زيادة على إجمالي الإنفاق للحصول على كل من السلع و الخدمات و يعبر رياضيا عن معدل نمو الإنتاج بالعلاقة التالية:

$$TC_r^t = PIB_r^t - PIB_r^{t-1} / PIB_r^{t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

TC_r^t :معدل النمو الحقيقي

PIB_r^t:الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة t

يقدر الناتج المحلي الإجمالي سواء بالقيمة الاسمية أي بالأسعار الجارية أو بالقيمة الحقيقية أي بالأسعار الثابتة و ترجع الزيادة في هذا الناتج إما للزيادة الحقيقية في الأسعار أو الزيادة في الكمية لكن ما يهم في تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط ، إذ أن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يفسر مستوى النشاط الاقتصادي و هذا ما يعرف بمعدل النمو و لحساب الناتج الحقيقي يتم تقسيم الناتج المحلي الجاري عل الرقم القياسي للأسعار حيث تستخدم الأرقام القياسية بغرض الانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية ، و يعد مكمش أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (Déflateur du PIB) كأحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع و الخدمات .

إن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي و المعبر عنه بالكميات يكون كالآتي:

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{i=n} P_i Q_i = PQ \Rightarrow Q = \frac{PIB_n}{P} \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

Q_i: يمثل كمية إنتاج السلعة i و P_i: تمثل سعر السلعة i

إن الناتج الحقيقي (PIB réel) هو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الاسمي (PIB nominal) على المستوى العام للأسعار أي الرقم القياسي للأسعار حيث يعتبر مكمش أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي(Déflateur du PIB)كأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج الإجمالي.

$$PIB_{Réel} = \frac{PIB_{nominal}}{déflateur\ du\ PIB} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و من خلال العلاقة التالية فإن معدل النمو الاسمي هو عبارة عن معدل النمو الحقيقي مضاف له معدل التضخم زائد معدل النمو الحقيقي مضروب في معدل التضخم.

$$TC_n = \dot{Q} + \dot{P} + \dot{P}\dot{Q} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و فيما يخص معرفة القطاعات الاقتصادية التي تحرك النمو يتم إيجاد معدلات النمو لكل قطاع ، فإذا كان معدل النمو للقطاع أكبر من المعدل الكلي يستنتج أن هذا القطاع محرك للنمو و في حالة ما إذا كان أقل فيمكن القول أنه معيق للنمو .

يعبر نصيب الفرد من الناتج المحلي للفرد عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و يحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان و هو مؤشر عن مستوى المعيشة و الرفاه الاجتماعي للمواطنين وعلى أساسه يتم تصنيف الدول إلى منخفضة ، متوسطة أو مرتفعة الدخل و بالتالي المقارنة بينها و هو كذلك من المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها للتعبير عن النمو الاقتصادي و قياسه.

III.1-نظريات النمو الاقتصادي

لقد حضي موضوع النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا في الفكر الاقتصادي و ذلك من خلال تناوله لفترات زمنية مختلفة من طرف عدة مفكرين اقتصاديين بحيث تختلف هذه الفترات عن بعضها البعض في عدة جوانب أهمها التطور و التغير في الحياة الاقتصادية للإنسان مما أدى بتغير مفهوم النمو الاقتصادي عبر مراحل عديدة لتطور الفكر الاقتصادي و ذلك حسب النظريات المختلفة التي تعكس كل منها الحقبة الاقتصادية السائدة آنذاك.

III.1.1-النظريات الكلاسيكية :

ينظر الكلاسيك باعتبارهم مؤسسي الاقتصاد السياسي على غرار A.Smith ، D.Ricardo ، Malthus وK.Marx إلى النمو الاقتصادي على أنه نتاج عملية التراكم الرأسمالي حيث أن فكرة النمو بنيت أساسا على الرأسمالية الحرة و في ما يلي أهم الأفكار الأساسية لرواد المدرسة الكلاسيكية:

III.1.1.1-آدم سميث (Adam Smith)*:

يرى آدم سميث النظام الاقتصادي من خلال كتابه " ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 على أنه نظام طبيعي بإمكانه تحقيق التوازن بصفة تلقائية شريطة عدم تدخل الدولة و بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي لأن هذا التدخل سيكبح النمو الاقتصادي الوطني و لقد ركز اهتمامه على تقسيم العمل والتخصيص الذي ينعكس بدوره على زيادة الكفاءة و يشير أيضا إلى أن الأرباح التي تجنى من الزراعة والصناعة تزيد من الادخار مما يقود حتما للاستثمار الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي (Thirlwall. A, 2003, p. 85) و اعتبر سميث أن حجم السوق هو من يحدد تقسيم العمل حيث أنه ليس بالإمكان توزيع الإنتاج المتزايد الناجم عن تقسيم العمل في سوق محدودة بينما يكون هناك فرص جديدة لتقسيم في حالة توسعة حجم السوق مما يؤدي بالاقتصاد للدخول في علاقة تراكمية بين تقسيم العمل و توسيع السوق و الذي ينتهي بوفرة في الإنتاج و بالتالي الزيادة في الإنتاجية (هوشيار.م، 2005، صفحة 270) ، و عليه يمكن القول بأن آدم سميث توصل إلى أن النمو الاقتصادي هو بمثابة عملية تراكمية حيث أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية على قدر الطلب الفعال المتوفر و بالتالي زيادة الدخل الوطني الذي يقود إلى الزيادة في السكان مما ينجر عليه زيادة في الطلب مستقبلا (Combemal. P et Piriou. J. P, 2003, p. 629) و هذا ما يوضحه الشكل رقم (05) :

الشكل رقم (05) : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

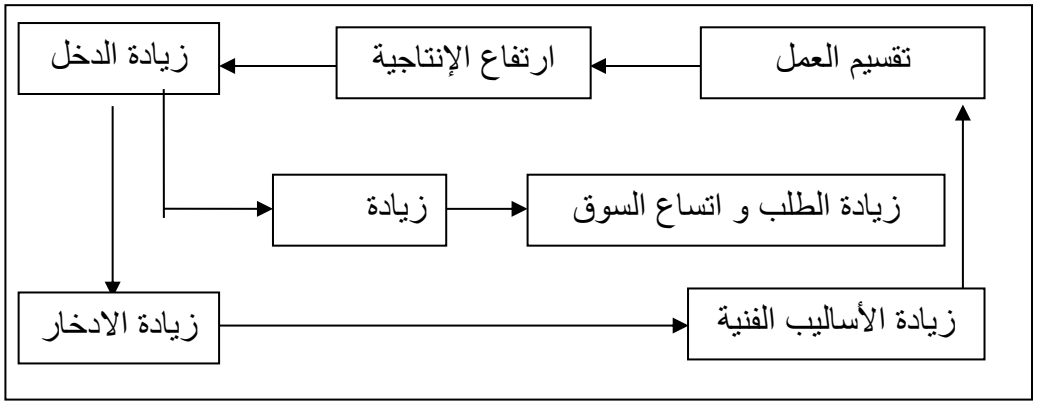

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي ***مقدمة في اقتصاد التنمية***، دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق،1988،ص61

III.1.1.2-دافيد ريكاردو(D.Ricardo)*:

لقد اعتمد ريكاردو في تحليله على أن النمو الاقتصادي أساسه الأرض حيث اعتبر أن القطاع الزراعي هو القاعدة الرئيسية لكل نشاط اقتصادي و هو بمثابة الدعامة التي تسهم في توفير الغذاء للسكان و أعطى ريكاردو أهمية لمبدأ تناقص الغلة في هذا القطاع و كانت رؤيته للإنسان على أنه قادر على تعويض الغلة المتناقصة و ذلك من خلال إدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج حيث اعتبر ذلك ممكنا في القطاع الصناعي و بأثر كبير مقارنة بالقطاع الزراعي (شعباني.إ، 1997، صفحة 64) ، و لقد قسم ريكاردو المجتمع لثلاث طبقات اقتصادية و هي:

- **الرأسماليون:**

تعرف هذه المجموعة بالطبقة المنتجة و هي مهمة و ضرورية في عملية النمو الاقتصادي حيث تقوم باستهلاك نصيب قليل من دخلها من خلال أرباحها المحصل عليها وتدخر الباقي ثم تستثمره.

- **ملاك الأراضي:**

هم الذين يسيطرون على الأراضي التي تعتبر العنصر الرئيسي في النمو الاقتصادي و التي من خلالها يحصلون على ريع مقابل استخدامها.

- **العمال:**

تمثل هذه الطبقة المجموعة التي تقوم باستخدام وسائل الإنتاج المقدمة لهم من طرف الرأسماليين ويتقاضون أجور مقابل حجم قوة عملهم.

يعتبر الريع و الربح بمثابة مصدر في عملية تكوين رأس المال و الذي من خلاله تتحقق عملية النمو حيث تعد ندرة الأراضي عائق يؤثر على الحصص النسبية للمجموعات الثلاث من خلال التقليل في حصص الأرباح الذي يكبح عملية النمو و بالتالي ظهور مبدأ الغلة المتناقصة الذي ينشأ عنه الزيادة في الريع وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج الذي يقود إلى ارتفاع الأسعار. (مدحت .ق ، 2007، صفحة 59)

III.1.1.3-توماس مالتوس(T.Malthus)*:

لقد ركز مالتوس من خلال نظريته عن العلاقة التي تربط بين تطور السكان و تطور النمو الاقتصادي حيث يرى أن النمو السكاني يتزايد وفق متتالية هندسية بينما السلع الغذائية تتزايد وفق متتالية حسابية و بالتالي هذه الزيادة في العدد السكاني لا تقابلها زيادة من حيث الموارد و هذا ما يعيق عملية النمو إلا في حالة الزيادة في الطلب على العمالة لغرض الزيادة في الإنتاج ، و بالنسبة لمالتوس تعتبر إمكانية توجيه رؤوس الأموال إلى

القطاع الصناعي مخرج لامتصاص تلك الزيادة في السكان إذ تركز سياسة الاقتصادي مالتوس على زيادة استثمار رأس المال في كلا القطاعين الصناعي و الزراعي و هو ما يعرف بسياسة النمو المتوازن بحيث يعتبر كل قطاع بمثابة سوق لمنتجات القطاع الأخر (فايز.ح، 1985، صفحة 32) ،و تتمحور نظرية الاقتصادي مالتوس حول ضرورة الزيادة من رأس المال المستثمر في الصناعة و الزراعة و ذلك بإتباع أساليب و طرق للإصلاح الزراعي لأجل تحقيق الرفع من الإنتاج و بالتالي استثمار جزء أكبر في زراعة كل الأراضي الصالحة للزراعة لخلق فرص استثمار مربحة فيها، أما رأس المال المتبقي يتم توجيهه للقطاع الصناعي و الذي تعتمد فيه الغلة المتزايدة إضافة إلى التطور التكنولوجي مما ينعكس إيجابا على عملية النمو ويكون هذا التطور مربوط بمدى تقدم القطاعين معا دون التركيز على أحدهما فقط (بخاري.ع.ع، 2009، صفحة 32) ، و هذا ما يوضحه الشكل رقم (06) :

كل رقم (06): تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

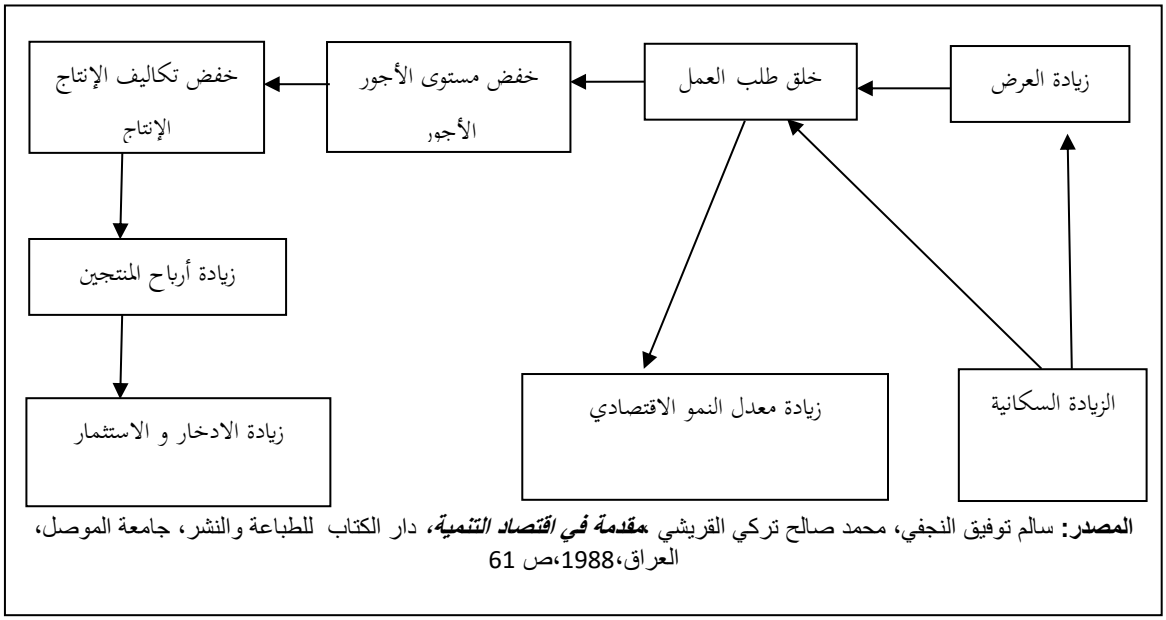

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي ***مقدمة في اقتصاد التنمية***، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988،ص 61

III.1.1.4-النظرية الكينزية:

لقد اعتمد العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي على المفاهيم و أدوات التحليل خاصة على المستوى الكلي الذي جاءت بها النظرية الكينزية.

❖ التحليل الكينزي

أثرت حالة الركود و الكساد التي تلت الأزمة العالمية لسنة 1929 على نظرة كينز حيث أنه انتقد ما جاء به الكلاسيك خاصة قانون ساي الذي يعتبر أن العرض هو من يخلق الطلب ،و حسب كينز فإن مستوى الطلب يمكنه أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و لن يكون إلزاما عند مستوى

الاستخدام الكامل وأضاف أيضا أن الطلب الفعال من شأنه أن يخلق العرض عكس ما جاء عند الكلاسيك.

لقد ركز كينز على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو الاقتصادي و كان اهتمامه حول تحديد مستوى الدخل في المدى القصير و لقد توصل من خلال تحليله إلى أنه يحدث توازن الدخل و الإنتاج في ظل اقتصاد مغلق عندما يكون تساوي بين الاستثمار المخطط و الادخار المخطط ،و أطلق كينز على العلاقة بين زيادة النفقات و نمو الدخل الوطني بمصطلح المضاعف و حددها بالصيغة التالية:

حيث أن: $\mathbf{M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}}$

M: المضاعف،

MPC: الميل الحدي للاستهلاك،

MPS: الميل الحدي للادخار.

ومن خلال هذه العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$\mathbf{MPS=1-MPC}$$

و أن :

$$\mathbf{M = \frac{1}{1 - MPC}}$$

إذا:

$$\mathbf{MPC = 1 - \frac{1}{M}}$$

في الحقيقة يوجد ارتباط بين المضاعف (M) و الميل الحدي للاستهلاك (MPC) و يتمثل الدخل الوطني في مجموع الدخول الفردية و كذلك الاستثمار فهو أيضا يمثل دخول تنفق مع تحول نصيب منها إلى دخول جديدة و هذا كله في إطار عملية النمو ،وكنتيجة لهذه العملية يمكن القول أن الزيادة النقدية في الدخل الوطني هي أكبر من مجموع الاستثمارات في بداية عملية النمو أما الجزء الإضافي من الدخل فلا يساهم في الدخل الوطني و لكنه يدخر ، و من خلال التحليل فان مقدار الاستثمارات الموظفة مضروبة في المضاعف تمثل المقدار الذي يزداد به الدخل النقدي.

لقد أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي و ذلك لأجل الاقتراب من التوظيف الكامل لأن هذا الأخير لا يمكنه أن يحدث تلقائيا و أنه عبارة عن حالة خاصة و ليست دائمة الحدوث (ولد عمري .ع.ب، 2016، الصفحات 27-28) ويعد نموذج هارود-دومار من بين أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يخص النظرية الكينزية و امتدادا لها.

❖ نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي:

لقد أولى نموذج هارود-دومار أهمية كبيرة للاستثمار الذي يساهم في تفعيل عملية النمو الاقتصادي حيث يتم معرفة زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و المعبر عنه بنسبة الادخار على الدخل أو تخفيض معامل رأس المال (رأس المال /الدخل) و هذا ما يجعل من هذا النموذج ملما بكل من الطلب والعرض (تودارو .م، 2006) ، مع العلم أن هناك نموذجين لكل من هارود و دومار و لكن اقتراب النموذجين من بعضهما البعض و صبهما في اتجاه واحد يجعلنا نتكلم عن نموذج هارود-دومار ، حيث يركز دومار في تحليله على صعوبة الحصول على حالة توازن في سوق السلع مهملا الشروط اللازمة في توازن سوق العمل أما هارود يهدف للحصول على توازن آني بين سوق السلع و سوق العمل مع عدم إهمال شروط توازنهما (Gilbert.A, Frios, 1991, p. 181) ،و لقد اعتمد كل من هارود-دومار في نموذجهما على افتراض ما يلي: (عجمية.م و نجا.ع، 2006)

- دالة الإنتاج تعتبر دالة بمعاملات ثابتة حيث أن كل وحدة واحدة من الإنتاج يلزمها قيمة معينة من معامل رأس المال و مقدار معين من معامل اليد العاملة و تكتب على الشكل التالي :

$$Y=f(K,L)=Min(AK,BL)$$

- يمثل الاستهلاك نسبة ثابتة من الدخل القومي و هذا على المدى الطويل باعتبار أن كل من الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار ثابتان.
- تساوي الدخل النقدي و الدخل الحقيقي أي ثبات المستوى العام للأسعار.
- تساوي إجمالي الاستثمار المرغوب القيام به من طرف المنتجين مع إجمالي الاستثمار المحقق.
- معامل رأس المال (رأس المال/الدخل القومي) ثابت .
- تساوي الميل الحدي للادخار و الميل المتوسط للادخار.
- ثبات الأسعار و أسعار الفائدة.
- افتراض السوق مغلق.

III.1.2-النظريات النيوكلاسيكية

لقد اعتمدت النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي في بناء نموذجها على نموذج هارود-دومار الذي ظهر قبلها و استمدت أفكارها من النظريات السابقة ، حيث أولت اهتمام بالغ للتقدم التقني الذي بدوره يعوض الآثار المترتبة عن تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال و هذا ما يجعل التقدم التقني عنصر أساسيا في تحديد معدل النمو إذ أن عدم إدراجه يؤدي إلى تساوي ما بين معدل النمو الناتج و معدل نمو السكان و من تم يصبح معدل النمو في الدخل الفردي مساويا للصفر (ولد عمري .ع.ب، 2016، صفحة 33) ، و من أبرز هذه النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي نجد:

III.1.2.1-نموذج روبرت سولو Robert Solow:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو من رواد النظرية النيوكلاسيكية حيث جاء بنموذج له امتداد لنموذج هارود- دومار سنة 1956 و الذي يولي اهتماما للادخار و الاستثمار اللذان يساهمان و بشكل أساسي في عملية تراكم رأس المال و كذلك على النمو الاقتصادي، و لكن الاقتصادي سولو طور نموذجه بإضافة عنصرين إنتاج آخرين لنموذجه و هما عنصر العمل و العامل التكنولوجي و لغرض تحديد أثر العنصر التكنولوجي اعتمد على أعمال ريكاردو (قانون تناقص الغلة) و افترض تناقض الغلة لكل من عامل العمل وعنصر رأس المال بشكل منفصل و على المدى القصير مع افتراض ثبات الغلة في الأجل الطويل للعنصرين معا وحسب سولو فان المستوى التكنولوجي يتم تحديده خارج النموذج و بصفة مستقلة عن العناصر الباقية مع استخدامه في التحليل لدالة الإنتاج Cobb-Douglas و يكون النمو في الناتج المحلي راجع للعوامل التالية :

- الزيادة في عنصر العمل من خلال النمو السكاني أو عن طريق التعليم و تكون هذه الزيادة إما كميا أو نوعيا.
- الزيادة في تراكم رأس المال الناجم عن الادخار و الاستثمار.
- تحسن على المستوى التكنولوجي.

من خلال هذا النموذج فان الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي سببه ارتفاع في معدل الادخار المحلي الذي يؤدي إلى تحسين الاستثمار و من تم الزيادة في تراكم رأس المال حيث تكون هذه الزيادة بشكل واضح في الاقتصاديات المنفتحة على الاستثمارات الخارجية مقارنة بتلك الاقتصاديات المغلقة (بن ساحة.م ، 2010، صفحة 16)، و لقد اعتمد سولو في نموذجه على عدة افتراضات أهمها (شادي .ج.غ، 2015، الصفحات 48-49):

- يكون الاقتصاد مغلق و تسود كل أسواقه المنافسة التامة مع وجود منتج واحد.
- استخدام دالة الإنتاج مع ثبات حجم الغلة لCobb-Doglas مع إمكانية الإحلال بين عنصري الإنتاج لكل من العمل و رأس المال (K,L) أي:

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

أما الاستهلاك فيأخذ دالة كينز و يصبح:

$$C=cY \ldots\ldots S=(1-c)Y =\mu Y$$

- التساوي بين معدل نمو السكان و قيمة عرض العمل .
- تقدير العوائد المتعلقة بعنصري العمل و رأس المال على أساس **الإنتاجية** الحدية لهما.

-افتراض قانون تناقص الغلة إضافة إلى تناقص المعدل الحدي للإحلال.

- مرونة الأسعار و الأجور.
- اعتبار عنصر التكنولوجي متغير خارجي.

III.2.2.1.1-نموذج جيمس ميد James Meade :

لقد قام العالم الاقتصادي ميد الذي يعد من رواد المدرسة النيوكلاسيكية بنشر كتابه الشهير بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي" سنة 1961 حيث اعتمد نموذجا يرتكز على الفرضيات التالية : (Abdelkader.S.A, 1981, p. 296)

- تسود المنافسة التامة كل الأسواق في ظل وجود اقتصاد مغلق.
- إنتاج السلع الاستهلاكية و الرأسمالية يكون على المستوى المحلي.
- كل العوائد تكون ثابتة.
- افتراض أن تكون السلع الاستهلاكية ثابتة.
- الاستخدام الكلي لعنصري العمل و الأرض.
- إمكانية تغيير نسبة العمل على رأس المال في المدى الطويل و القصير.
- يمكن للسلع الرأسمالية الإحلال فيما بينها و كذلك السلع الاستهلاكية ببعضها البعض.

يتصور ميد و لبناء نموذجه أن إنتاج السلع يرتكز على عناصر أساسية و هي أربعة:

- مخزون رأس المال الفعلي(K)،
- المقدار المتوفر لقوة العمل(L)،

- المقدار المتاح لاستخدام عنصر الأرض و الموارد الطبيعية(N)،
- عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات و الفن الإنتاجي خلال المدة (T) ،
- افتراضه لثبات النصيب المتاح من الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى .

و خلص إلى أن الزيادة في الناتج الصافي من سنة لأخرى تكون من خلال الزيادة الحاصلة على مستوى العناصر الأخرى و أن أي مجتمع يتحقق فيه معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل ثابتا و كذلك معدل ثابت لنمو نصيب الفرد من الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار ثبات كل من معدل نمو السكان و عدم وجود للتقدم التكنولوجي و لتمكين هذا المجتمع من الانطلاق لتحقيق الزيادة في معدل نمو الناتج عليه أن يوفر ثلاثة شروط و هي:

- تساوي الوحدة لجميع مرونات الإحلال بين كافة العناصر.
- كافة العناصر متعادلة من ناحية التقدم التكنولوجي.
- ثبات نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل من خلال ثبات الجزء المدخر من الأرباح و الأجور والريع.

إن الزيادة في الادخارات و ثبات معدل نمو السكان من جهة و أيضا ثبات معدل النمو التكنولوجي من جهة أخرى يقود حتما إلى زيادة نصيب الفرد من رأس المال و بالتالي انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال الذي يمكن الحد منه من خلال إحلال عامل رأس المال محل كل من عنصري العمل و الموارد الطبيعية مع أنه في حالة إذا ما كان المستوى التكنولوجي ملموس سيؤدي بالإنتاجية الحدية لرأس المال بالارتفاع، و من خلال ما سبق يمكن التعبير عنه وفقا للمعادلة التالية:

$$\mathbf{Y=F(K,L,N,T)}$$

و بافتراض أن القدر المتاح من الأرض و الموارد الطبيعية ثابت و ازدياد العناصر الأخرى من سنة لأخرى سيؤدي إلى الزيادة في الناتج الصافي و هذا ما تبينه العلاقة التالية: (محمد مدحت.م،عبد الظاهر أحمد.س، 1999، الصفحات 198-203)

$$\mathbf{\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta \bar{Y}}$$

بحيث أن :

Y: الناتج الحدي لعنصر رأس المال.

w: الناتج الحدي لقوة العمل.

$\bar{Y}$:تدل على حجم الإنتاج الناتج عن التغير في المستوى التكنولوجي (T)

III.1.3-نظريات النمو الداخلي :

لقد أدى التشكيك في أوساط الاقتصاديون في بداية الثمانينات من القرن الماضي حول افتراضات النظرية النيوكلاسيكية إلى إيجاد المصدر الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي و كان ذلك عن طريق ما يعرف بنظرية النمو الداخلي التي تعتمد على عدة مصادر للنمو الاقتصادي و تتصف نماذجها باختلاف واسع في افتراضاتها و استنتاجاتها مقارنة بالنماذج النيوكلاسيكية ،حيث ركز كل من رواد هذه النظرية أمثال لوكاس و رومر وبالاعتماد على عدة نماذج من النظريات السابقة على معرفة مدى تأثير بعض من العوامل الداخلية على النمو الاقتصادي مما فسح المجال لتفسير عملية النمو على المدى الطويل و ظهر عدة إسهامات لأول مرة لكل من لوكاس سنة 1988 و رومر عام 1986 و 1990 .

III.1.3.1-نموذج Romer (1986) :

يعرف نموذج رومر الأول **بتراكم رأس المال المادي** و الذي قام بتوضيحه في مقاله المنشور سنة 1986 بعنوان بداية التعرف على نظرية النمو الداخلي و اعتمد فيه على التحليل الذي قدمه الاقتصادي Arrow Kenneth سنة 1962 و الذي يركز على فرضيتين أساسيتين هما: (ولد عمري .ع.ب، 2016، الصفحات 36-38)

-التعلم بالممارسة أو التعلم بالتمرن عن طريق المعارف و مكاسب الإنتاج و ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعطي للإنتاج فعالية.

-المعرفة التكنولوجية التي تعتبر كسلعة جماعية للمؤسسة و التي تمكنها من الولوج لسوق المعلوماتية مع باقي المؤسسات الأخرى و تعتبر الخبرة كمساهم في عملية تطبيق المعرفة التكنولوجية لأن المراد من ذلك هو تحقيق تكاليف معدومة لتطبيقها من طرف المؤسسات في نشر المعلومة.

لقد اعتمد رومر في نموذجه على دالة Cobb Douglas حيث افترض n مؤسسة تنتج سلعة متجانسة في ظل اقتصاد تسوده المنافسة الكاملة و تكون السلعة المنتجة مستخدمة في الاستهلاك، الادخار و التراكم مع ثبات اليد العاملة و منه تصبح دالة الإنتاج كالآتي: (Robert. J. Barro, 1996, p. 164)

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} (A_t L_{it})^{\alpha}$$

حيث أن :

y_{it}: يمثل إنتاج مؤسسةi للفترة الزمنية t.

$\mathbf{K_{it}}$: يمثل رأس مال الذي تستعمله المؤسسة iخلال الفترة الزمنية t.

$\mathbf{L_{it}}$: يمثل كمية العمل الذي تستعمله المؤسسة iخلال الفترة الزمنية t.

$\mathbf{A_t}$:يمثل المعرفة المتاحة لدى المؤسسات و المرتبط بالرأس المال الإجمالي.

ويتميز نموذج رومر 1986 بعدة خصائص المتمثلة في :

–الوفورات الخارجية الناجمة عن المعرفة: و هي تلك الوفورات الخارجية ما بين الشركات و الناجمة عن المعارف الفنية .

–التأثير المستمر في مسار النمو : عند حدوث أزمة ما سيؤثر بالضرورة على المعرفة أو رأس المال على المدى الطويل و بالتالي التأثير يكون مستمر للأزمة على النمو الاقتصادي لغاية استعادة التوازن المستقر.

– الفصل بين النمو المتوازن و النمو الأمثل: تعد الآثار الخارجية المترتبة عن تراكم المعرفة أدى لظهور معنيين للنمو و هما النمو المتوازن و النمو الأمثل و ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الإنتاجية الحدية للمعرفة من طرف الشركات في ظل اقتصاد حر ، حيث يقود توازن السوق إلى توازن في مستوى الاستثمار أقل من المستوى المرغوب لأجل تحقيق بما يعرف بالأمثلية الجماعية بالمقابل فان الاقتصاد الموجه يستثمر بشكل أحسن من اقتصاد السوق و سينمو بسرعة كبيرة.

III.1.3.2–نموذج Romer (1990) :

و يعرف نموذج رومر 1990 **بتراكم رأس المال التكنولوجي** حيث أن التكنولوجيا هي بمثابة مجموعة من المعارف الملمة ببعض الأنشطة التي تسود المراحل الإنتاجية عن طريق تحويل المواد المستعملة في العملية الإنتاجية مما يقود للقول أن التكنولوجيا هي عبارة عن اختراع مصطنع ، و لقد اعتبر رومر رأس المال التكنولوجي أنه مال متراكم من خلال استناد كل مخترع على ما تم اختراعه مما سبق و على أنه مال عام و ذلك بمجرد أن التكنولوجيا تنتقل بين عدة أطراف اقتصادية عن طريق وسائل الإعلام بدون شروط و بمقابل و بأسعار رخيصة مقارنة بتكلفة إنتاجها و بالتالي فان نموذج رومر الثاني مبني بالاعتماد على وجود أربعة مدخلات في الإنتاج على غرار رأس المال المادي، رأس المال البشري، رأس المال التكنولوجي و العمل (ضيف .أ، 2014–2015، الصفحات 51–52) و ركز على ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- **قطاع البحث:** نجد في هذا القطاع المخترعين الذين يعظمون أرباحهم من خلال أنشطتهم البحثية التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة على شكل شهادة أو براعة الاختراع.

- **قطاع السلع الوسيطة:** يتم شراء شهادة الاختراع من قطاع البحث و التطوير و يحتكرها لأجل تعظيم الربح لهذا القطاع حيث يعمل صناع القرار على مستوى المؤسسات إلى الاختيار ما بين التوجه إلى الاستثمار في رأس المال في السوق المالي بسعر فائدة معين أو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين و ذلك لاحتكاره و الانفراد به في العملية الإنتاجية.
- **قطاع الإنتاج النهائي:** يعرض في هذا القطاع سلعا متجانسة و تنافسية و لغرض الحصول على الإنتاج (Y)يستعمل كل من العمل(L) و عدد معين من السلع الوسيطة (Xj) باعتبارهما نوعان من رأس المال. (كبداني. س. أ، 2012-2013، صفحة 58)

III.3.1.3-نموذج روبرت لوكاس Lucas:

إن الفكرة التي جاء بها لوكاس من خلال مقاله « on the mechanics of development » سنة 1988 تبين دور تراكم رأس المال البشري في النمو الاقتصادي على المدى الطويل و توضح معالم نماذج النمو الداخلي حيث أعطى تفسير للاختلالات على مستوى معدلات النمو الاقتصادي الموجودة بين الدول و الناجمة عن الاختلافات في طريقة تراكم رأس المال البشري من خلال مستوى التعليم و التكوين في هذه البلدان معتبرا أن التعليم بمثابة قلب عملية النمو الاقتصادي استنادا على أن الكفاءات و المهارات هي مكتسبات شخصية أو فردية من شأنها تكوين رأس مال البشري و يعتمد نموذج lucas على مجموعة من الفرضيات و هي كالآتي: (ولد عمري . ع.ب، 2016، الصفحات 112-113)

- يعتبر لوكاس أن الاقتصاد مكون من قطاعين فقط الأول يتمثل في قطاع إنتاج السلع و الثاني يتمثل في قطاع تكوين رأس المال البشري.
- عدم وجود تباين بين الأعوان في كل من الاختبارات الفردية و في المردود الفردي المبذول في الدراسة و عددهم يساوي n.
- يعتبر أن كل من كفاءة الفرد و الوقت المخصص للدراسة هما من يحددان وتيرته التعليمية.
- ينتج رأس المال انطلاقا من نفسه بمعنى أن الفرد يتعلم بنفسه مستعملا الوقت والمهارة المكتسبة.

و من ما سبق فان Lucas يرى في نموذجه أن تراكم رأس المال البشري هو مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{h} = \delta(1-\mu)h_t \text{..} (1)$$

حيث أن:

μ: تمثل الزمن المسخر للعمل.

(1−μ): تمثل الزمن المسخر للحصول على المعارف.

δ: تعبر عن مقدار الفعالية .

و عليه تصبح العلاقة كالتالي:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \delta(1-\propto) \text{..} (2)$$

أما بالنسبة لدالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة " Cobb-Douglas " وهي كالآتي:

Y= Kß (hL)1−ß

حيث تمثل **h** رأس المال البشري الفردي.

لقد جاءت نظرية النمو الداخلي لإعطاء تفسير للاختلالات الحاصلة في معدلات النمو العالمية و ظهور بلدان غنية و أخرى فقيرة حيث جاء في نموذج لوكاس الكثير من الخصائص التي تجمعه مع نموذج Solow من خلال استبدال h مكان A إذ أن رأس المال البشري في نموذج لوكس يلعب نفس الدور الذي يقوم به عنصر التقدم التكنولوجي في نموذج Solow .

و على عكس نموذج Solow الذي يعتبر رأس المال البشري ثابت فان Lucas يفسر نمو هذا الأخير على أنه كلما كان هناك مدة زمنية كبيرة و كافية في التكوين و الحصول على معارف من طرف الأفراد **(1−μ)** سيؤدي إلى زيادة في رأس المال البشري ثم زيادة في النمو الاقتصادي و يكون العكس في حالة عدم إعطاء أهمية للتكوين و التعليم و بالتالي يرجع الاختلاف الحاصل في درجة الغنى و الفقر بين مختلف البلدان إلى اختلاف المدة الزمنية المستغرقة في عملية التكوين و التعليم الموجهة للأفراد حيث أن الدول التي لها القدرة في الزيادة من وقت التكوين بشكل مستمر و دائم يجعلها تزيد من توسيع تراكم المعارف و التي يكون لها أثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي.

خلاصة الفصل

من خلال الاطلاع على مفهوم الفساد بمختلف أنواعه و أشكاله و الآثار التي يخلفها على جميع الميادين والمجالات المختلفة يستخلص في هذا الفصل أن الفساد يعتبر ظاهرة عالمية لا تشمل دولة معينة أو ثقافة دون غيرها من الثقافات و حالة مرضية خطيرة متمثلة في سلوكيات و ممارسات منحرفة يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد لغرض تحقيق منفعة خاصة أو الاستيلاء على مكاسب غير مشروعة و نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على الصعيد السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي مثل إعاقة و كبح عجلة النمو الاقتصادي عن طريق التأثير على أحد أهم القنوات الرئيسية له و المتمثلة في رأس المال البشري الذي هو محدد مؤثر في النمو الاقتصادي و المحرك الرئيسي له حيث تظهر أهميته من خلال تطوير العنصر البشري و تمكينه لإعطاء قيمة مضافة للنمو الاقتصادي و لعملية التنمية ككل وذلك من خلال التعليم و التدريب بالطرق العلمية الحديثة التي تعتبر وسيلة فنية متطورة تمكنه من تحسين أداءه في العمل و ما يترتب عليه من تطوير في عملية الإنتاج و بالتالي يصبح رأس المال البشري ركيزة قوية و فعالة في التنمية و من بين المحددات المركزية للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد :

اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة ظاهرة الفساد و علاقتها بعدة ظواهر اقتصادية أخرى أهمها النمو الاقتصادي للدول و الذي تعتمد المقاربات الحديثة في تفسيره (النمو الاقتصادي) على رأس المال البشري كمحدد رئيسي لتعزيز عملية النمو مع وجود محددات أخرى أساسية من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد حيث اختلفت التوجهات لتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الفساد ،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي مما أفرز دراسات تؤكد نتائج متنوعة و مختلفة سيتم تناولها في هذا الفصل و التي ستكون الركيزة الأساسية في بناء نموذج الدراسة و لهذا تم التطرق أولا إلى الدراسات العربية و الأجنبية التي تبحث في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي تم الانتقال ثانيا إلى الدراسات الأجنبية و العربية التي تهتم بعلاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي ليتم بعدها عرض الدراسات التي تحدد علاقة الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي واختتم الفصل بتوضيح العلاقة بين المتغيرات .

I –الأدبيات التطبيقية المتعلقة بالفساد و النمو الاقتصادي

1.I–الدراسات العربية :

1.1.I–دراسة جلولي.م،بومدين.م،بن عياد.م (2020) بعنوان **الفساد و النمو الاقتصادي في الدول العربية :دراسة قياسية من 2002 إلى 2017** التي تسعى لتحديد أثر الفساد المعبر عنه بكل من متغير مؤشر مدركات الفساد (**CPI**)،متغير مؤشر رأس المال (**K**)،متغير الإنفاق الحكومي(**G**) و متغير مؤشر العمالة (**W**)و المحصل عليها من مؤشرات التنمية العالمية (**WDI**)على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (**GDP**) و المحصل عليه من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة الزمنية الممتدة بين 2002 إلى 2017 لعينة متكونة من 14 دولة عربية بالاعتماد على نماذج بانل و التكامل المشترك و استقرارية السلاسل الزمنية بالإضافة إلى التحليل الوصفي (المتوسط ، الانحراف ، القيم الصغرى و الكبرى) و باستخدام 224 مشاهدة لكل متغير حيث جاء نموذج الدراسة كالتالي :

$$GDP= \alpha + \beta_1 CPI_{it} + \beta_2 K_{it} + \beta_3 G_{it} + \beta_4 W_{it} + \varepsilon_{it}$$

تبين نتائج التحليل الوصفي التي توصل إليها الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1 انه يوجد ارتباط موجب متوسط (علاقة طردية) بين CPI و GDP و بين GDP و K في حين يوجد ارتباط سالب ضعيف (علاقة عكسية) بينGDP و W و بين GDP و G ، بينما تشير نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ، نموذج الآثار الثابتة (FEM)و نموذج الآثار العشوائية (REM)أن نموذج الدراسة معنوي و مقبول إحصائيا و كذلك كل المتغيرات التفسيرية معنوية ليقوم بعدها الباحثون باختبار التجميعية (Poolability test) للمفاضلة بين النماذج الثلاثة و توصلوا إلى أن نموذج الآثار الثابتة هو أفضل نموذج لتقدير نموذج الدراسة ، و تبين أيضا بعد القيام باختبار ثبات التباين و اختبار الارتباط الذاتي (Wooldridge test) أن نموذج الدراسة يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين في البيانات محل الدراسة و من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك قام الباحثون باستخدام طريقة Robust لتصحيح النموذج ليجدوا أن معادلة النموذج الممثل للآثار الثابتة هي كالتالي :

$$GDP= 0.544579-0.6565503CPI+0.3659353K-0.636373\ W+0.5029032\ G+e_i$$

عند اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باختبارات LLC، HT ، Breitung ، IPS، Fisher DF لوحظ أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوي Level و مستقرة عند الفرق الأول ما يدل أن متغيرات

الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى و يبين اختبار Pedroni أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة .

خلصت الدراسة إلى أن كل من الفساد و العمالة يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة بسبب تأثر اقتصاديات هذه البلدان بالسياسات العامة لحكوماتها و عدم تأهيل العمالة فيها حيث تهتم هذه الأخير بالتعليم كما و تهمله نوعا في حين يوجد تأثير موجب لكل من رأس المال و الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بسبب أن معظم هذه الدول تعتمد على عوائد المحروقات التي توجهها لتشجيع الاقتصاد و لكن هذا الإنفاق هو استهلاكي يحفز النمو في المدى القصير فقط. (جلولي.م،بومدين.م،بن عياد.م، 2020، الصفحات 188-203)

2.1.I-دراسة غزازي. ع،صغيري.س (2020) بعنوان **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا و جنوب آسيا للفترة** (2003-2018) التي تسعي لتحديد و قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في (09)دول من إفريقيا و جنوب آسيا (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيبال، باكستان، سريلانكا، بنغلادش، الهند) للفترة 2003-2018 بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) و باستخدام نماذج بانل الساكن و برنامج (Stata 15) لمعالجة البيانات المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي و الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية و الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة ،حيث تم التعبير عن النمو الاقتصادي (المتغير التابع) بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في كل مؤشر الفساد ،معدل التضخم ، الإنفاق الحكومي ،مؤشر التعليم (متوسط سنوات الدراسة و سنوات الدراسة المتوقعة)،إجمالي تكوين رأس المال و الانفتاح التجاري .

بعد المفاضلة بين مجموعة من النماذج (الانحدار التجميعي Pooled، التأثيرات الثابتة Fixed ،التأثيرات العشوائية Random ، المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) باستخدام مجموعة من الاختبارات على غرار اختبار Fisher ، اختبار Breusch and Pagan و اختبار Husman تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل لتقدير نموذج الدراسة ، و للتأكد من صحة ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية استخدم الباحثان اختبارات Wooldridge test ، LM Test, LR Test، Wald Test و CD test Pesaran ليتوصلوا إلى أن النموذج يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 1% و مشكلة عدم تجانس التباين و غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع لذلك

قاموا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة للتخلص من هذه المشاكل و تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات .

تبين نتائج تقدير النموذج أنه يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة مؤشر الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.0566% و يوجد تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة و وجود تأثير موجب للتعليم و الانفتاح التجاري على النمو و لا يوجد تأثير لمعدل التضخم و الاستثمار (المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال) على النمو الاقتصادي . (غزازي.ع،صغيري.س، 2020، الصفحات 351-370)

I.3.1–دراسة مخطاري .م،تسابت.ع (2020) بعنوان **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام شعاع تصحيح الخطأ VECM (1996-2016)** التي تسعي لإظهار أثر مؤشر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة بين 1996 و 2016 باستخدام اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية و التقدير بنموذج تصحيح الخطأ VECM و بالاعتماد على برنامج Eviews 10 لتحليل البيانات المحصل عليها من إحصائيات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة و قاعدة مؤشرات التنمية العالمية حيث تم التعبير عن متغير الفساد بمؤشر الحكم الراشد (CC) و تم الإشارة لمعدل النمو الاقتصادي ب (CROI) .

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تبين أنها مستقرة من الدرجة الأولى و يوضح اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen) أن إحصائية الأثر اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يدل على وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين متغيرات الدراسة و يبين اختبار نموذج تصحيح الخطأ أنه يوجد ارتباط سالب بين (CC) و (CROI) .

خلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سالبة معنوية بين الفساد و النمو الاقتصادي بالجزائر و أن الانخفاض في مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر أدى لحدوث صدمات في اقتصادها لذلك لا بد عليها تحسين نوعية و فعالية الحكم لتخفيض مستويات الفساد. (مخطاري .م،تسابت.ع، 2020، الصفحات 206-215)

I.4.1–دراسة ستي .س.أ،بن نحي.أ.ص (2019) بعنوان **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003–2017)** التي تهدف لمعرفة طبيعة العلاقة بين الفساد ،الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة بين 2003 و 2017 بالاعتماد على أسلوب تحليل المسار و باستخدام برنامج Stata 15.1 لتحليل

البيانات المحصل عليها من البنك الدولي ، منظمة الشفافية الدولية و قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، و بالتالي فان الدراسة تهدف لمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في العلاقة بين الفساد المعبر عنه بمؤشر مدركات الفساد (CPI)و النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام (GDP).

تبرز نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة أن الناتج الداخلي الخام للجزائر سجل أعلى قيمة له سنة 2013 و أدنى قيمة سنة 2003 في حين سجلت أعلى قيمة للاستثمار سنة 2017 و أدنى قيمة سنة 2003 أما بالنسبة لمؤشر الفساد سجلت قيمة 68.73 و بانحراف معياري 3.43ما يدل على أن قيم هذا المؤشر ثابتة نسبيا خلال فترة الدراسة و أن الفساد ينتشر في الجزائر بشكل كبير مع العلم أن أدنى قيمة سجلت سنة 2003 و أعلى قيمة سجلت بين سنة 2013- 2015 .

توصل الباحثان بعد حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات أنه يوجد علاقة خطية موجبة قوية بين (GDP) و (FDI) و يوجد علاقة خطية سالبة قوية بين (GDP) و (CPI) و بين (FDI) و (CPI) في حين توضح مؤشرات جودة مطابقة النموذج مثل مؤشر SRMR، RMSEA ،CFI و TLI أن نموذج الدراسة المعتمد ذو جودة و يمكن الاعتماد عليه لاختبار فرضيات الدراسة التي سيتم اختبارها باستخدام معاملات المسار المعيارية المباشرة (التأثيرات المباشرة Direct Effects) و غير المباشرة (التأثيرات غير المباشرة Indirect Effect) و الأثر الكلي (Total Effect).

بالنسبة للتأثيرات المباشرة وجد الباحثان أن قيمة معامل المسار بين (CPI) و(FDI) هي(0.8-) ما يفسر وجود تأثير سالب قوى معنوي عند مستوى 5% للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى الفساد تؤدي إلى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بنسبة 80% و العكس صحيح في حين أن قيمة معامل المسار بين (FDI) و (GDP) هي (0.62) ما يدل على وجود تأثير موجب قوي معنوي عند مستوى 5% للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر بمعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بالجزائر بنسبة 62% و العكس صحيح أما بالنسبة لقيمة معامل المسار بين (CPI) و(GDP) فقد بلغت قيمته (0.27-) مما يعني أنه يوجد أثر سالب ضعيف مباشر غير معنوي للفساد على النمو الاقتصادي بالجزائر .

بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة وجد الباحثان أن قيمة معامل المسار بين (CPI) و(GDP) هي (0.51-) و هو معنوي عند مستوى 5% ما يفسر أن ارتفع الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج الإجمالي الخام بالجزائر بنسبة 51% ، أما بالنسبة للأثر الكلي للفساد على النمو الاقتصادي فقد بلغت قيمته (0.51-) و هو معنوي عند مستوى 5% و بالنظر إلى معامل التحديد R Square تبين أن الفساد يفسر 64.17% من الاستثمار الأجنبي المباشر و أن الاستثمار الأجنبي المباشر 72.82% من الناتج المحلي الإجمالي يفسر و فيما يخص معامل التحديد الكلي فتبين أن النموذج يشرح 67.82 % من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي و خلصت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط بمعني أنه يعتبر الفساد معيق للنمو بطريقة غير مباشرة عن طريق قناة الاستثمار الأجنبي المباشر. (ستي .س.أ،بن نحي.أ.ص ، 2019)

I.5.1-دراسة قديد .ع (2018) بعنوان **تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية** التي تهدف لتشخيص مدركات الفساد و تقديم نموذج ديناميكي لبيانات بانل لعينة متكونة من 14 دولة عربية للفترة الزمنية الممتدة بين 1996 و 2015 بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات نظام الحكومة بمعني تقدير أثر الفساد على النمو الاقتصادي في هذه الدول العربية بالاعتماد على مؤشر مكافحة الفساد ل Kaufman (1998) .

تشير نتائج تفحص مؤشر محاربة الفساد الخاص بالدول العربية لسنة 2014 أنه يمكن تصنيف هذه الدول حسب قيمة هذا المؤشر إلى ثلاثة مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى تضم الدول العربية التي ينتشر فيها الفساد بشكل كبير جدا حيث تتراوح قيمة مؤشر مكافحة الفساد بين (1-) و (2.5-) و هي في نفس الوقت الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية و أمنية بالإضافة إلى تعطل مؤسسات الدولة على غرار العراق (1.23-)،ليبيا (1.40-)، الصومال (1.59-) السودان (1.51-) ،سوريا (1.17-) و اليمن (1.23-) .

المجموعة الثانية تضم الدول العربية التي ينتشر فيها الفساد بمستويات أقل حدة من المجموعة السابقة حيث تتراوح قيمة مؤشر مكافحة الفساد بين (0) و (1-) و هي الدول التي بالرغم من مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و إصدارها تشريعات للوقاية منه إلا أنها لا تلتزم بتطبيقها و تتحايل عليها بالإضافة إلى استغلال الثغرات القانونية الموجودة مثل موريتانيا (0.87-)، الجزائر (0.79-)، جيبوتي(0.78-) ، لبنان(0.75-) ،مصر(0.45-) ،المغرب(0.19-) و تونس (0.14-).

المجموعة الثالث تضم الدول العربية التي يكون فيها قيمة مؤشر مكافحة الفساد موجب بمعني الدول التي نجحت تقريبا في مكافحة الفساد لأنه يوجد بها استقرار سياسي و أمني و لديها حكم ملكي يساعدها على إصدار قوانين لمكافحة الفساد و الوقاية منه و تجنيد مؤسساتها للتطبيق السليم و الصارم لهذه التشريعات مثل البحرين ، الأردن ، الكويت ،عمان ، قطر و الإمارات .

استخدم الباحث لبناء نموذج الدراسة كل من متغيرات الناتج الداخلي الخام (PIB)،الانفتاح التجاري (LT)، مؤشر مكافحة الفساد (CC)،متغير الإطلال على البحر (PLA)، متغير التكتل الإقليمي (RI) و توصلت نتائج اختبار (Hausman test) لاختيار النموذج الأكثر ملائمة للتقدير أن نموذج الأثر الثابت هو الملائم في حين تشير نتائج اختبار Wald أن نموذج الانحدار Pool هو المناسب لتقدير العلاقة ليقوم بعدها الباحث بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى و اختبار و تصحيح عدم تجانس تباين الأخطاء بطريقة white بالإضافة لاختبار اعتدالية الأخطاء و اختبار فيشر و توصلت النتائج أن نموذج الدراسة هو الأمثل لتقدير العلاقة قيد الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير موجب للأداء الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة في حين يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد على النمو الاقتصادي إذ أن الزيادة بنسبة 1% في مؤشر مكافحة الفساد تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.1% و أن للفساد تأثير كبير على النمو عند زيادة الانفتاح التجاري بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين العامل الطبيعي (متغير الإطلال على البحر) والنمو الاقتصادي. (قديد .ع ، 2018، الصفحات 59-66)

I.6.1-دراسة صالح.ع، قاسم.ذ (2017) بعنوان **قياس أثر الفساد المالي و الإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2013-2015)** التي تبحث عن قياس أثر الفساد المالي و الإداري لسنة 2013 على مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2015 باستخدام عينة مقطعية متكونة من 60 بلد من مختلف دول العالم حيث تشير النتائج المتوصل إليها أنه يوجد علاقة عكسية بين الفساد المالي ، الإداري وإجمالي الناتج المحلي و كذلك بين الفساد المالي ، الإداري و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و توصل الباحثان بعد تقدير النموذج بأن الزيادة بوحدة واحدة في مستويات الفساد المالي و الإداري تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9% ،انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.8% ، انخفاض مؤشر دليل التنمية البشرية بنسبة 3.6 % و ارتفاع معدل البطالة بنسبة 3.35% . (صالح .ع ، قاسم ذ، 2017)

I.7.1-دراسة ذنون.م ،دهام .أ (2012) بعنوان **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم** التي تهدف لاستقصاء تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات أي البحث عن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي و دور المؤسسات في تحديد حجم و اتجاه هذا التأثير عن طريق إجراء تحليل كمي لجميع دول العالم التي توافرت عنها البيانات اللازمة و بالاعتماد على مؤشرين للفساد تمثل الأول في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية و تمثل الثاني في مؤشر السيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي باستخدام متوسط مؤشرات الحكم الصادرة عن البنك الدولي للتعبير عن نوع المؤسسات في كل دولة بالإضافة إلى أنه تم التعبير عن النمو الاقتصادي بمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات التي تؤثر على النمو مثل مؤشر التعليم ،الاستثمار المحلي الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو السكان مع العلم أنه تم استخدام بيانات مقطعية للدول التي توافرت عنها البيانات لثلاثة مدد زمنية هي 2002-2004-2006 .

قام الباحثان بتوفيق معادلة انحدار متعدد جاء فيها النمو الاقتصادي دالة لمؤشر الفساد و توصلت نتائج تقدير النموذج في الدول ذات المؤسسات الجيدة (الدول التي تكون فيها مؤشرات الحكم موجبة) أنه يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن تحسن مؤشر الفساد بنسبة 1 % يؤدي إلى الزيادة في النمو بنسبة 49%،33 %،47% لسنوات 2002-2004-2006 على التوالي في حين أن التعليم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لجميع السنوات و لا يوجد تأثير معنوي للاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو السكان على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة ، أما بالنسبة للدول ذات المؤسسات السيئة (الدول التي تكون فيها مؤشرات الحكم سالبة) فتوضح النتائج أنه يوجد تأثير سالب معنوي للفساد على النمو الاقتصادي حيث أن تحسن مؤشر الفساد بنسبة 1 % يؤدي إلى الزيادة في النمو بنسبة 1.43%،2.98 %،0.64% لسنوات 2002-2004-2006 على التوالي في حين أن للتعليم تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي لجميع السنوات و لا يوجد تأثير معنوي للاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة كما أنه يوجد تأثير سلبي معنوي لمعدل نمو السكان على النمو الاقتصادي في سنة 2004 و 2006 و لم يكن التأثير معنوي في سنة 2002 .

تبين نتائج تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد أنه بالنسبة للدول ذات المؤسسات الجيدة يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد على النمو الاقتصادي و بمرونة

منخفضة و يوجد تأثير موجب معنوي للتعليم على النمو الاقتصادي و لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات المعتمة في الدراسة أما بالنسبة للدول ذات المؤسسات السيئة فانه يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد و معدل نمو السكان على النمو الاقتصادي و بمرونة عالية و تأثير موجب معنوي للتعليم على النمو الاقتصادي و لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات على النمو.

خلصت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة وهو المتغير الأكثر أهمية من بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة و لكن يختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى حسب اختلاف نوعية المؤسسات حيث يكون التأثير ضعيف في الدول التي لديها مؤسسات جيدة في حين يكون التأثير كبير في الدول التي لديها مؤسسات ضعيفة بمعني أن التباين في نوع مؤسسات الحكم يحدد حجم تأثير الفساد على النمو الاقتصادي حيث يقل التأثير عند تحسن نوعية المؤسسات و يزيد التأثير عند تدني نوعية المؤسسات و أن التعليم يساهم بشكل أكبر في النمو بالنسبة للدول ذات المؤسسات الجيدة و الدول ذات المؤسسات السيئة على حد السواء . (ذنون.م، دهام أ، 2012)

I.8.1–دراسة كداوي .م ،الدليمي.ف (2012) بعنوان **الفساد والنمو الاقتصادي** التي تسعي لتحديد طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي و توضيح أسباب اختلاف و تباين مستويات الفساد بين الدول المختلفة للفترة الزمنية بين 2005 و 2010 باستخدام النسب و المؤشرات لتحليل البيانات الخاصة بعينة متكونة من 158دولة و تبرز النتائج المحصل عليها أنه يوجد عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد وتختلف طبيعة العلاقة بينهما حسب اختلاف الدول حيث يوجد تأثير للفساد على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة و لكن يختلف هذا التأثير و تتباين درجاته بين مختلف الدول حيث ينتشر بشكل كبير في الدول الإفريقية وروسيا في حين تنخفض مستويات الفساد في الدول الأوربية والأمريكية. (كداوي.م، الدليمي .ف، 2012)

I.9.1–دراسة العبيدي.ع ،زيان.ع (2009) بعنوان **دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجا)** التي تهدف إلى معرفة و تحديد تأثير الفساد على الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية والإنسانية للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2005 و 2006 لعينة متكونة من 21 دولة عن طريق الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى مع إدخال منهجية المتغير الوسيط حيث يريد الباحثان من

خلال هذه الدراسة معرفة علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر .

تبرز النتائج التي تم التوصل إليها أنه توجد علاقة سلبية بين الفساد و النمو الاقتصادي المعبر عنه بحصة الفرد من الناتج الإجمالي و كذلك بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر ما يدل على أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي و على التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول محل الدراسة في حين توضح النتائج أيضا أنه يوجد تأثير موجب معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و يوجد تأثير سلبي غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة و ذلك بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط ما يفسر أن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر. (العبيدي.ع ،زيان .ع، 2009، الصفحات 7-21)

I-2-الدراسات الأجنبية :

I.2.1-دراسة Sbaouelgi (2019) بعنوان **The impact of corruption on economic growth in mena region** التي تهدف إلى تحديد تأثير الفساد على النمو الاقتصادي من خلال التأثير الذي يحدثه هذا الأخير على الاستثمار بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقترة الزمنية الممتدة بين 1990 و 2017 و لتحقيق هذا الغرض اعتمد الباحث على نماذج بانل (Panel) الديناميكي.

تشير النتائج التي تم الوصول إليها بعد تقدير نموذج الدراسة أنه يوجد تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة عن طريق تأثيره السلبي على الاستثمار مما يدل على أن الاستثمار يعد من أهم قنوات انتقال الفساد للنمو الاقتصادي و هذا ما يؤكد أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال قنوات الانتقال . (Sbaouelgi.J, 2019)

I.2.2-دراسة Esener، Ipek (2018) بعنوان **The Impacts of Public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per Capita Growth: An Empirical Investigation on Developing Countries** التي تسعي إلى معرفة تأثير كل من الإنفاق العام، الاستقرار الحكومي والفساد على النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 33 دولة مصنفة حسب البنك الدولي إلى الدول ذات الدخل المرتفع ،الدول ذات الدخل المتوسط و الدول ذات الدخل الضعيف للفترة الزمنية الممتدة بين 1999 و 2014 و ذلك باستخدام نماذج بانل (Panel) – الديناميكي .

تبرز النتائج المحصل عليها بعد تقدير النموذج أنه يوجد تأثير موجب بين الاستقرار الحكومي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ما يدل على أن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي و أمني لها الأفضلية في تشجيع الاستثمار المحلي و استقطاب الاستثمارات و المعاملات التجارية مع الدول الأجنبية مما يزيد من فرص تعزيز النمو الاقتصادي ، وتأثير سلبي بين الفساد والإنفاق العام على النمو الاقتصادي ما يؤكد أن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك لا يشجع النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، بالإضافة إلى أن الدراسة تؤكد أنه يوجد قنوات انتقال مختلفة يؤثر من خلالها الفساد سلبا على النمو الاقتصادي. (Esener.S، 2018)

I.2.3- دراسة Ondo. A (2017) بعنوان: **Corruption and Economic Growth** **The Case of EMCCA** التي تحلل علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي في بلدان المجموعة الاقتصادية و النقدية لإفريقيا الوسطى (EMCCA) باستخدام بيانات بانل للفترة ما بين 2005 و 2015 وبافتراض الباحث نموذج للنمو الداخلي بالاعتماد على دراسة Mauro (1995) و Pelligrini ، Gerlagh (2004) تم تحديد النمو الاقتصادي عن طريق الفساد ، المتغيرات القياسية و المتغيرات المؤسسية حيث جاءت متغيرات الدراسة التالية:

g:معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

corr :مؤشر الفساد (CPI الصادر عن منظمة الشفافية العالمية).

caph: رأس المال البشري المقاس عن طريق معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.

inv:الاستثمار الخاص الذي يحدده تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

iglc:الحرية المدنية المقاسة بالمؤشر العالمي للحرية المدنية.

ouv:الانفتاح التجاري المعبر عنه بالصادرات و الواردات للسلع و الخدمات.

depub:الإنفاق العام.

و جاءت المعادلة على الشكل التالي:

$$g_{it}=\alpha_0+\alpha_1 corr_{it}+ß_1 caph_{it}+ß_2 inv_{it}+ß_3 iglc_{it}+ß_4 ouv_{it}+ß_5 depub_{it}+\varepsilon_{it}$$

تشير نتائج اختبار مواصفات التأثير الثابت عن طريق اختبار Hausman (1978) لتقدير نموذج الدراسة باستخدام برنامج STATA 14 إلى وجود علاقة سلبية و معنوية بين مؤشر الفساد (CPI) و النمو الاقتصادي بينما للحرية المدنية تأثير سالب و معنوي على النمو الاقتصادي في حين أن للاستثمار الخاص تأثير إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي، وتظهر النتائج أيضا أن لرأس المال البشري و الإنفاق الحكومي

تأثير سلبي و غير معنوي على النمو الاقتصادي و يوجد كذلك تأثير موجب و غير معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الفساد و النمو الاقتصادي في بلدان المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى (EMCCA) للفترة الممتدة بين 2005-2015 و هذا ما يتوافق مع فكرة أن الفساد يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تدليل العقبات الإدارية و تخفيف العراقيل البيروقراطية و كبح العديد من العوامل التي شأنها أن تعيق عملية النمو الاقتصادي. (Ondo. A, 2017, pp. 1292-1305)

4.2.I- دراسة Dunne.J.P، Agostino.G و Pieroni.L (2016) بعنوان **Corruption and growth in Africa** التي تهدف إلى تسليط الضوء على التفاعل بين الفساد و الإنفاق العام و كيف يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي في هذه البلدان من خلال الاعتماد على نموذج النمو الداخلي حيث أدرجت كل من متغيرات :

γ_{it}:متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للبلد i خلال الفترة t.

- الإنفاق العسكري.

- الاستثمار الحكومي و الإنفاق الاستهلاكي و المعبر عنهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(PIB)

($corr_{it}$): مؤشر الفساد.

(η_t): التأثيرات الزمنية.

(υ_i):أثار البلدان غير المشاهدة.

و جاء نموذج الدراسة كالآتي:

$$\gamma_{it} = \psi_0 + \psi_1 X_{it}^{1} + \upsilon_i + \eta_t + \varepsilon_{it}$$

بعد تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة(GMM) بدون عامل الوقت وبإدراجه و أيضا بطريقة المربعات الصغرى العادية من خلال طريقة الآثار الثابتة تظهر النتائج أن تراكم الاستثمارات الخاصة بفترة إبطاء ($privinv_{t-1}$) يلعب دور مهما في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة بينما تؤثر النفقات العسكرية سلبا على معدل النمو و النفقات الحكومية تؤثر إيجابا و تشير النتائج أيضا أن الموارد الطبيعية لها تأثير موجب على النمو و نظام الحكم الاستبدادي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حين للفساد أثر سلبي و معنوي على النمو ، و تبرز نتائج التقدير عن طريق الآثار الثابتة أن الفساد يعزز الأثر

السلبي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي و أنه يوجد تأثير سلبي و معنوي للفساد على نفقات الاستثمار الحكومي .

خلصت الدراسة إلى أن انخفاض الإنفاق العسكري بنسبة 10 %يزيد من معدل النمو الحقيقي للفرد بنسبة 2.2% و أن انخفاض الفساد بنسبة 10% سيؤدي بزيادة معدل النمو الحقيقي بنسبة 4.23 % و كذلك يعتبر تأثير الفساد مكمل لتأثير الإنفاق العسكري مما يحرم البلدان خاصة الإفريقية ذات الإنفاق العسكري المرتفع و الفساد المرتفع من مواكبة النمو الاقتصادي. (Agostino.G, Dunne.J.P, & Pieroni.L, 2016, pp. 1-36)

I.5.2- دراسة Ghoneim.A,Ezzat.A (2016) بعنوان **Growth and corruption in Arab countries**: **What type of relationship connects them?** التي تهدف إلى معرفة العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال التحكم في مختلف المتغيرات التي تؤثر على النمو و التنمية بحيث تركز الدراسة على كيفية و طريقة تأثير الفساد على النمو ولهذا الغرض تم تقدير البيانات المقطعية لعينة متكونة من 15 دولة عربية للفترة الممتدة ما بين 1998 إلى 2009 حيث يضم النموذج المستخدم كل من متغيرات:

$\mathbf{Gdppcgr_{it}}$:معدل نمو دخل الفرد.

$\mathbf{gdppc_{i0}}$:نصيب الفرد من الدخل الأولي.

$\mathbf{gdppc_{i0}}$:مستوى التعليم.

$\mathbf{popgr_{it}}$: معدل نمو السكان.

$\mathbf{inv_{it}}$: حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

$\mathbf{open_{it}}$:درجة الانفتاح الاقتصادي.

$\mathbf{corr_{it}}$: الفساد المقاس عبر مؤشرين CPI و WB.

$\mathbf{gov_{it}}$: الحوكمة المقاساة بمؤشر سيادة القانون و مؤشر جودة التنظيم .

حيث جاءت المعادلة على الشكل الآتي:

$$\mathbf{gdppcgr_{it}=\beta_0+\beta_1 gdppc_{i0}+\beta_2 Sc_{it}+\beta_3 popgr_{it}+\beta_4 inv_{it}+\beta_5 open_{it}+}$$
$$\mathbf{[\beta_6+\beta_7(gov_{it})]corr_{it}+\mu_{it}}$$

تم تقدير النموذج عن طريق التأثيرات العشوائية لأنه أكثر ملائمة و كفاءة من التأثيرات الفردية و ذلك وفقا لنتائج اختبار Hausman و لقد أجرى الباحثان ثلاث مواصفات حيث تتضمن الأولى جميع المتغيرات التفسيرية في المعادلة بدون متغيرات التفاعلية بينما المواصفات الأخرى تتضمن المتغيرات التفاعلية ، و تشير نتائج التقدير في كل المواصفات إلى وجود علاقة سالبة و غير معنوية لنصيب الفرد من الدخل الأولي بينما يكون معنوي عند مستوى 10% في المواصفات التي تضم مؤشر مراقبة الفساد WB و متغير التفاعل مع سيادة القانون في حين لمستوى التعليم الابتدائي علاقة موجبة و غير معنوية و هناك أثر سالب و معنوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي أما بالنسبة للانفتاح الاقتصادي فله تأثير سالب و معنوي عند حدود 10% في حين لحصة الاستثمار تأثير موجب و معنوي على النمو الاقتصادي عند حدود 5% ، بالإضافة إلى أنه فيما يخص مؤشري الفساد فتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة في المواصفات الأولى بينما CPI غير معنوي و BW معنوي عند 5% و عند المواصفات الثانية التي تحتوي على متغير التفاعل فان CPI له تأثير سلبي و معنوي عند 10% .

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الفساد و النمو الاقتصادي و هذا ما يدعم فكرة أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي و أن هذا الأثر يعتمد على متغيرات أخرى كهيكل الحوكمة بحيث إذا كانت الحوكمة ضعيفة سيكون للفساد أثر موجب . (Ghoneim.A,Ezzat.A, 2016, pp. 44-55)

I.6.2- دراسة Mallil.G,Saha.S (2016) بعنوان **a :complex Corruption and growth relationship** التي تهدف إلى معرفة العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 146 دولة للفترة الزمنية ما بين 1984 و 2009 من خلال استخدام نموذج نمو قياسي على الشكل الأتي:

$$\mathbf{Rgdppcygr_{it} = \alpha_0+\alpha_1\ Rgdppcygr_{it-1} + \alpha_2 CORR_{it} +\alpha_3 (CORR)^2_{it}+ \alpha_3 (CORR)^3_{it}+ ß^1X^1_{it}+ß^2X^2_{it}+\eta_{it}+\varepsilon_{it}}$$

بحيث:

Rgdppcygr:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

CORR:حدوث الفساد.

يضم الشعاع X^1 كل من متغيرات :

SEC: معدل الالتحاق بالطور الثانوي.

Popgr: معدل النمو السكاني.

Grat: نسبة الإنفاق الاستهلاكي في PIB.

Irat: نسبة الاستثمار في PIB

الشعاع X^2يضم كل من المتغيرات المؤسسية التي تشمل:

Open: الانفتاح.

Democracy : الديمقراطية (المتمثلة في متوسط الحقوق السياسية و الحرية المدنية).

استخدم الباحث طريقة التقدير عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS) و الآثار الثابتة و كذلك طريقة العزوم المعممة بنظام (GMM Système) حيث تظهر نتائج التقدير بطريقة OLS أنه يوجد علاقة سالبة و معنوية بين الفساد (CORR)و النمو و جاءت العلاقة موجبة بمربع الفساد ($CORR^2$) و سالبة ب($CORR^3$) ، بينما لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بفترة إبطاء ($Rgdppcygr_{it-1}$) علاقة موجبة و غير معنوية في حين معدل الالتحاق بالطور الثانوي(SEC) و نسبة الاستثمار في PIB له تأثير موجب على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة ، وتبين النتائج أيضا أنه يوجد علاقة سالبة و معنوية بين النمو السكاني و الإنفاق الاستهلاكي و للانفتاح (Open) علاقة موجبة و غير معنوية بينما معامل الديمقراطية (Democracy) جاء سالب.

توضح نتائج التقدير عن طريق الآثار الثابتة أن معاملات كل من الفساد الثلاثة تؤكد نفس إشارة و مستوى المعنوية التي جاءت في تقدير OLS باستثناء ($Rgdppcygr_{it-1}$)و بعض متغيرات التحكم في حين تبين نتائج التقدير عن طريق نظام العزوم المعممة (GMM Système) أنه يوجد علاقة سالبة و غير معنوية بين الفساد في أشكاله الثلاثة و النمو الاقتصادي و توجد كذلك علاقة موجبة و معنوية بين النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمار في PIB .

خلصت الدراسة أنه بالنسبة للعلاقة التفاعلية بين الفساد و النمو الاقتصادي فأن الفساد يمثل عقبة رئيسية للنمو خاصة في البلدان الأكثر فسادا على غرار الدول الإفريقية لذلك أضحت مكافحة الفساد أمرا ضروري لتحسين الاقتصاد. (Mallil.G,Saha.S, 2016, pp. 113-129)

I.7.2–دراسة Dridi.M (2013) بعنوان **The Corruption and Economic Growth: Transmission Channels** التي تهدف إلى تحديد قنوات الانتقال التي من خلالها يحتمل أن يكون هناك للفساد تأثير على النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 85 دولة متطورة و نامية خلال المدة الزمنية

الممتدة ما بين 1980 إلى 2002 و لهذا الغرض اتبع الباحث منهجية تعتمد على نظام المعادلات الهيكلية لتقييم أثار الفساد على مختلف محددات النمو الاقتصادي و إظهار كيفية تأثير الفساد على النمو عن طريق خمسة قنوات ممكنة و ذلك باستخدام نظام المعادلات الهيكلية، حيث يتم في هذه الطريقة استبعاد الفساد من معادلة النمو و تقدير أثار كل واحد من المتغيرات التي تعتبر كقناة و بعد ذلك قام بإدخال الفساد و تقدير أثاره على كل متغير من متغيرات التي تمثل قنوات الانتقال و على النمو الاقتصادي من خلال هذه القنوات مما يسمح فصل الأثر الكلي للفساد على النمو في قنواته المختلفة من جهة و تقييم المساهمة النسبية لكل متغير انتقال في إجمالي التأثير للفساد على النمو الاقتصادي و جاءت متغيرات الدراسة كالآتي :

GR:معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد (لمتغير التابع).

ICRG: مؤشر الفساد .

IP:مؤشر عدم الاستقرار السياسي.

INV:الاستثمار الممثل بإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

HC:رأس المال البشري المتمثل في معدل التمدرس في الطور الثانوي.

INFL: التضخم .

GOV: النفقات العامة.

عند تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وثلاثة مراحل(3SLS) وبعد إجراء اختبار Breush-Pagan ثم اختبار Hausman لاختيار طريقة التقدير المناسبة تبين وجود إمكانية تقدير المعدلات في نفس الوقت و كانت طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) هي الطريقة الملائمة لتقدير نموذج الدراسة .

تشير نتائج التقدير عن طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) أن كل من رأس المال البشري وعدم الاستقرار السياسي يعتبران من أهم متغيرات الانتقال و الذي من خلالهما يمكن للفساد التقليل من النمو الاقتصادي بينما الاستثمار لا يشكل قناة انتقال في حين أن الفساد يخفض من الإنفاق العام.

خلصت الدراسة إلى أنه يعتبر رأس المال البشري من أهم قنوات انتقال الفساد للنمو الاقتصادي مقارنة بالقنوات الأخرى و هذا ما يؤكد أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال قنوات الانتقال. (Dridi.M, 2013, pp. 121-152)

I.8.2- دراسة Eatzaz .A, Muhammad.A,Arfeen.M (2012) بعنوان **DOES CORRUPTION AFFECT ECONOMIC GROWTH?** التي تبحث عن العلاقة الخطية التربيعية بين الفساد و النمو الاقتصادي من خلال القيام بتحليل تجريبي باستخدام بيانات مقطعية لكل من المؤشرات: الفساد (ICRG) ، الجودة المؤسسية ، الاستقرار السياسي و العديد من المتغيرات المؤسسية للبلدان المتقدمة و النامية، و تهدف أيضا لإعطاء معنى واسع لفهم العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي و معرفة مشكلة الفساد و ضعف المؤسسات و عدم الاستقرار و لذلك تم تقديم نموذج لنمو الفساد يوضح مدى تأثيره على المتغيرات المؤسسية و النمو الاقتصادي من خلال:

أولا: توصيف نموذج للفساد بالاعتماد على الأسس النظرية للتحليل لمجموعة من الدول .

ثانيا :تحديد مستوى الفساد الذي يعظم النمو.

ثالثا: تحديد التأثير المشترك للفساد و جودة المؤسسات التي تؤدي إلى النمو.

و لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بتطوير الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: في المواصفات الخطية يرتبط الفساد بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB réel)، و في حالة المواصفات الغير خطية يكون لمستوى فساد متوسط تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB réel) و مستوى فساد عالي يضر بالنمو.

الفرضية 2: عند تساوي جميع العوامل الأخرى تميل الجودة المؤسسية المثالية إلى الارتباط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي.

قام الباحثون بإتباع تجارب Mauro (1995) مع تطوير و تعديل نموذج نمو الفساد لاختبار ما إذا كان الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عند تشديد و زيادة الضوابط السياسية ،و عن طريق دالة الإنتاج و التي تمتد من نموذج الأصلي ل Solow(1956) تمكنوا من نمذجة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Yit = A_{it} F(K_{it}, L_{it}) \quad \text{أو} \quad Yit = A_{it} K_{it}^{\alpha} L_{it}^{1-\alpha}$$

اعتمد الباحثون تحليل تجريبي لأثر مؤشرات الجودة المؤسسية، مؤشرات الفساد و مؤشرات السياسية الأخرى للنمو الاقتصادي و تحديد الفساد و الجودة المؤسسية عن طريق نمو الإنتاجية الكلية للعوامل حيث يتصف هذا النموذج بالخاصية الديناميكية لأنه يدمج متغير تابع بفترة إبطاء لذلك استخدمت الدراسة تطبيق تقنية العزوم العامة المعممة (GMM)على البيانات التي تم جمعها و تقسيمها إلى مجموعتين حيث تضم المجموعة الأولى

60 دولة في حين تضم المجموعة الثانية 71 دولة ، وتظهر النتائج التي تم التوصل إليها أن الفساد ذو دلالة إحصائية و مختلف عن الصفر و أن الفساد التربيعي يختلف عن الصفر و هو ذو دلالة معنوية عند مستوى 10% و هذا بدون إدخال المتغيرات الأخرى حيث تشير إشارة المعاملات إلى وجود مستوى إيجابي من الفساد الذي يعظم النمو مما يجعل من الفساد مضر بالنمو الاقتصادي بينما عند إدخال المتغيرات الأخرى لم يتغير معامل الفساد التربيعي و لكن مستوى المعنوية تغير عند حدود 1% وبالتالي استنتج الباحثون أن مستوى الفساد الذي يعظم النمو ليس بالضرورة مساويا للصفر و هذا ما يتطابق مع تنبؤات نظرية الاقتصاد السياسي خلال الثلاثين سنة الماضية، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي حيث أن المستوى العالي من الفساد و البيروقراطية يمكن أن يعرقل الاستثمار و النمو و هذا ما يتطابق مع ما جاء به Mauro (1995) هذا من جهة و من جهة أخرى لا يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي بالضرورة بوجود عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج أيضا أن جودة المؤسسات تلعب دورا مهما في أداء النمو الاقتصادي في أي بلد و أنه يوجد عدة قنوات لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة و التي من شأنها أن تساهم في كبح الفساد للتنمية على غرار الحد من الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي المفرط ، التوزيع غير عادل للإنفاق العام خارج التعليم و الصحة ، صيانة البنية التحتية. (Eatzaz .A,Muhammad.A,Arfeen.M, 2012, pp. 277-305)

I.9.2– دراسة Baliamoune-Luz.M, Ndikumana.L (2007) بعنوان **Corruption et croissance dans les pays africains :le canal de l'investissement** التي تحلل أثر الفساد على الاستثمار العام والخاص في البلدان الإفريقية لتختبر أحد القنوات التي من خلالها يكبح الفساد النمو الاقتصادي و لتحقيق هذا الغرض تم إجراء تقدير على بيانات مقطعية لعينة متكونة من 33 دولة افريقية من 1982 إلى 2001 باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) حيث تتشكل متغيرات نموذج الدراسة من :نصيب الفرد من الدخل، الاستثمار الداخلي كنسبة مئوية من PIB (الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، الاستثمار الكلي)، الانفتاح الاقتصادي (مجموع الصادرات و الواردات كنسبة من PIB)، إجمالي الاحتياطات، مؤشر تطور القطاع المالي، معدل محو أمية الكبار كمؤشر لرأس المال البشري، مؤشر الفساد (ICRG) و جاءت المعادلة على الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha Y_{i,t-1} + ßX_{it} + \gamma Z_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

بحيث :

X:متجه للمتغيرات المحددة مسبقا والداخلية (بما فيها الفساد أو الاستثمار أو الانفتاح على التجارة)

Z:متجه المتغيرات الخارجية.

تظهر نتائج التقدير أن الفساد يؤثر على الدخل بشكل مباشر من خلال تأثيره على الاستثمار و أنه للفساد أيضا تأثير سلبي و معنوي على الاستثمار الخاص و تأثير موجب على الاستثمار العام بحيث يعد الفساد من العوامل المؤثرة على الموارد الموجهة لمشاريع البنية التحتية عن طريق تعظيم فرص اختلاس المال العام مما يرفع من الاستثمار العام بالرغم من عدم كفاءته من جهة و من جهة أخرى فان الفساد غير مشجع للاستثمار الخاص حيث يزيد من تكاليف المؤسسات مع زيادة عدم اليقين بشأن العائد المتوقع على الاستثمار و هذا ما يؤكد فكرة أن الفساد يكبح النمو الاقتصادي. (Baliamoune-Luz.M, Ndikumana.L, 2007, pp. 433-447)

10.2.I–دراسة Mendez.F و Sepulveda.F(2005) بعنوان **Corruption, growth and politicalregimes: Crosscountry evidence** التي تهدف إلى معرفة أثار الفساد على النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال دمج مقاييس الحرية السياسية كمحدد رئيسي و بالتالي تسعى لسد الفجوة بين النتائج التجريبية و الأدبيات النظرية حول نوع العلاقة غير الخطية بين الفساد و النمو الاقتصادي و تحديد ما إذا كانت تعمد أثار الفساد على النمو الاقتصادي على نوع النظام السياسي الذي يحكم الاقتصاد أم لا ، و لتحقيق هذا الغرض اعتمد الباحثان على نموذج Elrich and Lui (1999) و تم توسيع مواصفات القياس الاقتصادي بإضافة مصطلح تربيعي للفساد الذي يمكن من اختبار المستوى الايجابي للفساد الذي يزيد من النمو وكذلك إدخال متغير الإنفاق العام و دراسة تفاعله مع الفساد ، بالإضافة إلى استخدام بيانات لعينة كبيرة من البلدان خلال الفترة الزمنية ما بين 1960 و2000 و كانت متغيرات النموذج تشتمل على النمو السكاني (POP)، الدخل الحقيقي للفرد (PIB)، نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي (SED)، حصة الاستثمار في PIB و حصة الإنفاق الحكومي في PIBالتي تم جمعها من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (2004) بينما تم استخدم مؤشر الحرية الصادر عن منظمة فريدوم هاوس (Freedom House International) و استخدام ثلاثة مقاييس مختلفة متعلقة بمؤشرات الفساد هي : مؤشر ICRG الصادر عن شركة خدمات المخاطر السياسية ، مؤشر الفساد (IMD) الصادر عن معهد التنمية الإدارية و مؤشر مدركات الفساد (CPI)الصادر عن منظمة الشفافية الدولية .

توضح نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS أن معامل الفساد لكل من المؤشرات الثلاثة يختلف عن الصفر و يتراوح بين 0.002 و 0.004 و هذا ما يتفق مع الدراسات السابقة التي اعتمدها البحثان على غرار دراسة Mauro (1995) ومع ذلك اتضح للباحثتين أن النموذج الإحصائي ليس مثاليا لاختبار الفرضيات القائلة بأن أثار الفساد على النمو غير خطية أو تعتمد على درجة الحرية السياسية و لاختبار هذه الفرضيات قاما بتقسيم العينة إلى مجموعتين و هما البلدان التي تمارس الحرية السياسية و المدنية و البلدان التي لا تمارس هذه الحريات و تم تقدير نموذج بديلا يتضمن متغيرا جديدا متمثلا في الفساد مربع.

تشير نتائج التقدير المحصل عليها أنه بالنسبة البلدان التي تتميز بحرية سياسية و مدنية كان للفساد تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و هو ذو دلالة معنوية عند مستوى 1% بالنسبة للفساد و للفساد مربع و تعتبر تقديرات المعاملات قوية (robustes) عند إدراج جميع المتغيرات المستقلة الأخرى و زيادة على ذلك هذه النتائج لا تتغير بمجرد تغير مؤشر الفساد المستخدم و حسب نتائج المحصل عليها أيضا تم تحديد مستويات الفساد للمؤشرات الثلاثة التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي إلى الحد الأقصى ، بالإضافة إلى أنه يشير ارتفاع مؤشر الفساد إلى انخفاض معدل الفساد و تفاوت جميع المؤشرات من 0 إلى 10 و أن النمو الاقتصادي يصل إلى أقصى حد له مقابل مقدار صغير من الفساد و لكنه إيجابي مع العلم أن تقدير مستوى الفساد الذي يزيد من النمو إلى الحد الأقصى يتجاوز بكثير المستويات الدنيا للفساد في العينة حيث أن البلدان التي تقل مستويات الفساد فيها عن هذه المستويات المقدرة لتعظيم النمو (لجميع المؤشرات الثلاثة) تشمل: أستراليا ، النمسا ، كندا ، الدنمارك ، فنلندا ، ألمانيا ، أيسلندا ، ايرلندا ، إسرائيل ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ،و على عكس البلدان التي تتميز بحرية سياسية و مدنية فان نتائج التقديرات للبلدان التي لا تمارس الحريات السياسية و المدنية تشير إلى عدم وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الفساد و النمو الاقتصادي و أنها تختلف باختلاف التغيرات الصغيرة في المواصفات القياسية و غالبا لا تختلف مواصفات الفساد عن الصفر .

خلصت الدراسة إلى أن النتائج التجريبية المتوصل إليها تدعم فكرة أن النظام السياسي هو محدد أساسي ومهم في العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي حيث كانت علاقة الفساد و نمو الدخل غير خطية في البلدان المتميزة بالحرية المدنية و السياسية و من خلال إجراء التمايز بين الدول المتميزة بالحرية والدول التي لا تمارس الحريات تبين وجود علاقة غير خطية بين الفساد و النمو الاقتصادي على عكس الأدبيات التجريبية التي

كانت تشير إلى وجود علاقة خطية بينهما، و بالتالي فان دمج مؤشر الحرية يعتبر مكون مهم في التحليل باعتبار أن أثار الفساد ليست مستقلة عن العناصر السياسية و المؤسسية الأخرى و هذا ما يشير إلى أن الفساد قد لا يضر الاقتصاديات النامية و إنما هذا الضرر يعود نتيجة السياسات الحكومية الأخرى أو الظروف الاجتماعية و السياسية . (Mendez.F,Sepulveda.F, 2005, pp. 82-98)

II–الأدبيات التطبيقية الخاصة برأس المال البشري و النمو الاقتصادي

1.II–الدراسات العربية :

1.1.II–دراسة زعيتري .ص،شويكات.م ،(2020) بعنوان **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام منهجية** Panel dynamique **خلال الفترة 2017–1980** التي تهدف إلى قياس دور رأس المال البشري المعبر عنه بمتوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق و المحصل عليه من قاعدة بيانات (Barro R. & JW. Lee-2000/la base des données) في تحسين معدلات النمو الاقتصادي المعبر عنه بحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة (LPCRGDP) المحصل عليه من قاعدة البيانات للبنك العالمي لعينة من ثمانية دول عربية (الجزائر ، تونس ، المغرب ، السعودية ،الأردن ، البحرين ، السودان ، الإمارات) للفترة الزمنية بين 1980-2017 باستخدام منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ لبيانات بانل و بالتالي فهي تبحث في تحديد دور رأس المال البشري كعامل إنتاجي يحسن من مستوي النمو الاقتصادي بالاعتماد على أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية الذي هو نموذج سولو المطور حيث جاء الشكل العام لدالة الإنتاج كالتالي :

$$LPCRGDP_{it}=LH_{it}+LFDI_{it}+LINV_{it}+LGOVT_{it}+LMC_{it}+LINF_{it}+LOPEN_{it}+u_{it}$$

حيث أن :

$LPCRGDP_{it}$: حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة iخلال فترة الدراسة.

LH_{it} : لوغاريتم رأس المال البشري.

$LFDI_{it}$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.

$LINV_{it}$: لوغاريتم الاستثمار المحلي.

$LGOVT_{it}$: لوغاريتم النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي.

LMC_{it} :لوغاريتم المعروض النقدي.

$LINF_{it}$: لوغاريتم التضخم .

$\mathbf{LOPEN_{it}}$: لوغاريتم الانفتاح التجاري .

$\mathbf{u_{it}}$: الخطأ العشوائي .

توصلت نتائج اختبارات جذر الوحدة التي تختبر مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أن كل من المتغيرات LH ، LFDI ، LINV و LINF مستقرة عند مستوى معنوية 1% باستعمال ثلاثة اختبارات لجذر الوحدة من أصل أربعة اختبارات و أن LPCRGDP ، LGOVT ،LMC مستقرة باستعمال جميع الاختبارات في حين أن المتغير LOPEN مستقر عند مستوى 10 % باستعمال اختبارين فقط و هذا ما يدل على أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ما يمكن من البحث عن علاقة طويلة الأجل بينها .

يوضح اختبار كاو (kao) للتكامل المشترك الذي يبحث في اختبار إمكانية تحقق العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أنه تم رفض فرضية العدم (لأن الاحتمال المقابل لاختبار ADF اقل من مستوى المعنوية عند 5%) و قبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مما يمكن من تقدير العلاقة طويلة الأجل ضمن النموذج محل الدراسة و التي هي علاقة توازن هيكلية على المدى الطويل و ليست انحدار كاذب بمعني قبول العلاقة في الأمد الطويل.

أما عند تقدير نماذج تصحيح الخطأ بطريقة DOLS تبين أن معلمتي LH و LFDI معنوية عند حدود 1% و أن معلمة LINV معنوية عند حدود 6 % أما متغيرات LINF و LOPEN ليست لها دلالة إحصائية و جاءت إشارة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة ما يدل على أن له تأثير طردي على النمو الاقتصادي في حين أن المتغيرات المتبقية كانت إشارتها سالبة ما يدل على أن لها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة .

و من خلال تقدير نماذج تصحيح الخطأ بطريقة PMGE المصمم في إطار نماذج ARDL-Panel توصل الباحثان أنه بالنسبة للأجل القصير جاء نموذج تصحيح الخطأ مقبول حيث بلغت نسبة تصحيح اختلال توازن LPCRGDP ما يعادل 0.010 ما يدل على أن 10% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة بهدف العودة إلى التوازن في الأجل الطويل للدول محل الدراسة بالإضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل إيجابي بنسبة 0.25% برأس المال البشرى و بنسبة 0.025% بالاستثمار المحلي و بنسبة 0.069% بنمو حصة الفرد من الناتج الإجمالي في حين تتأثر معدلات النمو الاقتصادي بشكل

سلبي بنسبة 0.15 % بالإنفاق الحكومي و بنسبة 0.08 % بالكتلة النقدية و الانفتاح التجاري و بنسبة 0.027% بمعدل التضخم .

و تبين نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ بطريقة PMGE المصمم في إطار نماذج Panel- ARDL بالنسبة للأجل الطويل أن كل المتغيرات معنوية عند مستوى 1% ما عدا متغير LFDI الذي جاء معنوي عند مستوي 5% بينما متغير الإنفاق الحكومي فهو غير معنوي بالإضافة إلى أن أي زيادة بنسبة 1 % في LH، LOPEN و LGOVT تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.67%، 0.76 %و 0.01% على التوالي في الدول محل الدراسة و أن زيادة بنسبة 1% في LINF،LINV، LMC و LFDI تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 1.89 %،0.24 %،0.41 %و 0.19 % على التوالي ، وخلصت الدراسة بعد تقدير النموذج أنه مقبول إحصائيا و اقتصاديا و أن رأس المال البشري يرتبط طرديا بالنمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 1980-2017 أي أن له تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول محل الدراسة . (2Espace_réservé)

II.1.2-دراسة إسماعيل.ب و مدياني.م (2020) بعنوان **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)**

التي تسعي لمعرفة أهمية و دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال تحديد و قياس أثر رأس المال البشري المعبر عنه بكل من متغيرات نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (PRM) ، نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية (SEC)،نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (TER)، معدل العمر المتوقع عند الميلاد (LER)و الإنفاق على التعليم (GEN) على النمو الاقتصادي المعبر عنه بمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP-P) للفترة الزمنية الممتدة بين 1990 إلى 2018 لعينة من عشرة دول عربية (الجزائر ،تونس، المغرب، موريتانيا ، البحرين ، مصر، الأردن، عمان، الكويت، قطر) باستخدام نموذج بانل الساكن كونه من النماذج الملائمة لتحليل بيانات الدراسة المحصل عليها من البنك الدولي .

توصلت نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات أنه تم تسجيل أعلى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولة قطر سنة 2012 في حين كان أدنى مستوي بدولة موريتانيا خلال الفترة 1990-2018 و قد تم تسجيل أعلى قيمة لنسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية بدولة الجزائر سنة 2013 (بسبب مجانية التعليم) بينما أدني قيمة سجلت بدولة موريتانيا سنة 1990 أما فيما يتعلق بنسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي و التعليم العالي فسجلت أعلى قيمة بدولة الكويت سنة 2016 (بسبب تطور البنية و الهياكل القاعدية و توافق

الشهادة الجامعية مع السوق العمل) و أدني قيمة بدولة موريتانيا سنة 1991 بالإضافة إلى ذلك فقد تم تسجيل أعلى مستوي من الإنفاق على التعليم بدولة مصر سنة 2016 و أدني مستوياته بدولة موريتانيا سنة 1997 في حين تم تسجيل أعلى قيمة لمعدل العمر المتوقع عند الميلاد بدولة قطر سنة 2017 و أدني مستوى بدولة موريتانيا سنة 1990 و هو المتغير الأكثر تجانسا مقارنة بالمتغيرات الأخرى الموجودة في هذه الدراسة .

توضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة أنه يوجد ارتباط ضعيف جدا بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي و بينه و بين نسبة الإنفاق على التعليم بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة جدا بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الالتحاق بالتعليم العالي وأيضا وجود علاقة طردية متوسطة بينه و بين معدل العمر المتوقع.

أما عند تقدير النماذج الثلاثة لبانل الساكن (نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج الانحدار العشوائي و نموذج التأثيرات الثابتة) و بعد المفاضلة بينها باستخدام اختبار فيشر (Fisher) و اختبار هوسمان (Hausman) تم الاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية لملائمته حيث أظهرت النتائج التي توصل إليها الباحثان أنه يوجد أثر سلبي معنوي لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية و ذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين هذه الفئة و قلة الإمكانات التي من شأنها أن تدعم توظيف مهاراتهم لخلق قيمة مضافة و هذا ما يتناقض مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد أن التعليم العالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ، و تبين أيضا وجود أثر إيجابي معنوي للإنفاق على التعليم و معدل العمر المتوقع على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية في حين لا يوجد أثر لنسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي و التعليم الثانوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ما يفسر أن هذه الفئة غير نشطة اقتصاديا و لا تمثل أحد القوى العاملة على تحقيق النمو الاقتصادي ، و قد خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تحث على حتمية الإصلاح المنهجي و الهيكلي للمنظومة التعليمية بالدول العربية و التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و احتياجات سوق العمل للحد من هجرة الأدمغة العربية (مدياني.م، 2020، الصفحات 576-597).

3.1.II–دراسة لعجال .م (2020) بعنوان **دراسة قياسية بين رأس المال البشري (التعليم) و النمو الاقتصادي –حالة الجزائر خلال الفترة 1980–2014–** التي تسعي إلى تبيان العلاقة بين التعليم المعبر عنه بأعداد التلاميذ المسجلين في الابتدائي و الثانوي المحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات

(ONS) ، وزارة المالية و وزارة التربية الوطنية و بين النمو الاقتصادي في الجزائر المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام المحصل عليه من قاعدة بيانات البنك العالمي خلال الفترة ما بين 1980 و 2014 باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) و بالتالي فهي تبحث في العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 1980 و 2014 من خلال قياس مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة و التي جاء نموذجها كالتالي :

$$\boldsymbol{Ln(PIBTt)= \beta 0+ \beta 1 Ln(INSC\_Pt)+ \beta 2 Ln(INSC\_St)+\beta 3 Ln(FOTt) +\beta 4 Ln(ABFFt)+\varepsilon t}$$

حيث أن :

$\boldsymbol{PIBTt}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للسنة t .

$\boldsymbol{INSC\_Pt}$: مجموع المسجلين في التعليم الابتدائي للسنة t .

$\boldsymbol{INSC\_St}$: مجموع المسجلين في التعليم الثانوي للسنة t .

$\boldsymbol{FOTt}$: القوة العاملة النشيطة للسنة t .

$\boldsymbol{ABFFt}$: التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للسنة t (التراكم الرأسمالي من خلال الاستثمارات المادية) .

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: معامل الخطأ.

$\boldsymbol{\beta 4، \beta 3، \beta 2، \beta 1، \beta 0}$: معلمات النموذج .

يوضح اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة تكاملها باستخدام ADF test و الذي يعرف باختبار جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى و لكن بعد القيام باختبار ديكي .فولر المطور بالفرق الأول أصبحت كل المتغيرات مستقرة ما عدا متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (PIBT) الذي بقي غير مستقر لذلك قام الباحث بفروقات من الدرجة الثانية حتى يصبح مستقر ما يدل على أن كل متغيرات الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة ما يفسر عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينها وبالتالي لا يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ (VECM) .

تبين بعد تطبيق نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) أنه :

1-عند اختبار درجة تأخير المسار P أن معظم المعايير اختارت درجة التأخير القصوى لنموذج (VAR) و التي توافق درجة واحدة (P=1).

2- عند تقدير نموذج (VAR) بتأخير P=1 أي (1) VAR ل 30 معلمة بطريقة المربعات الصغرى أن المتغيرات المستقلة معنوية و تساهم في تفسير المتغير التابع لأن القيمة المطلقة لإحصائية ستيودنت (t-Student) أكبر من القيمة الحرجة التي توافق 5% أي 1.96.

3-عند اختبار استقرارية نموذج (1) VAR أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود تقع جميعها داخل الدائرة الواحدة بمعني أن جميع الوحدات أقل من الواحد ما يفسر أن النموذج (1) VAR مستقر .

4-عند دراسة السببية حسب مفهوم غرنجر (Causalité au sens de Granger) لتحديد نوع العلاقة السببية الموجودة بين متغيرات الدراسة تم قبول فرضية عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين المتغيرات لان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من مستويات المعنوية10 % ، 5 %و 1 % ، بالإضافة إلى أنه توجد سببية بين ABFF و INSC_P عند مستوي معنوية 10% و بين FOT و ABFF و بين PIBT و FOT .

و تبرز نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية (Réponse impulsionnelle) لدراسة التفاعلات بين متغيرات النموذج و مدى استجابتها للصدمات العشوائية لفترة زمنية معينة أن حدوث صدمة إيجابية على متغير INSC_P لا يحدث استجابة فورية على متغير PIBT إلا بعد السنة الأولي بآثار معنوية سلبية قيمتها (2%) لتصبح خط مستقيم على باقي الفترة الزمنية في حين تنعدم استجابة متغير PIBT لصدمة متغير INSC-S بالإضافة إلى أنه عند حدوث صدمة في متغير FOT لا تكون الاستجابة فورية لمتغير PIBT و التي لا تظهر إلا بعد السنة الأولي بمعنوية سالبة لتختفي مع نهاية السنة الثانية و ترتفع مرة أخرى في السنة الثالثة و تصبح بمعنوية موجبة ثم تزول مع بداية السنة الرابعة و تبقي ثابتة على باقي الفترة الزمنية أما عند حدوث صدمة في متغير ABFF تكون استجابة بمعنوية سالبة لمتغير PIBT بعد السنة الأولي وتختفي مع بداية السنة الثانية لتصبح ثابتة على باقي الفترة الزمنية .

و خلصت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية مما أدى بالباحث إلى رفض الفرضية المطورة في هذه الدراسة و التي مفادها وجود علاقة إيجابية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و بالتالي لا يساهم رأس المال البشري في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 1980 و 2014 و هذا راجع إلى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري و ضعف مستويات التعليم رغم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في هذا المجال بسبب الاهتمام بالجانب الكمي و إغفال الجانب النوعي و اقترح الباحث مجموعة من التوصيات تؤكد على تنويع الاقتصاد

الجزائري و التوجه إلى الاستثمار في رأس المال البشري و التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات نظام التعليم بأطواره الثلاثة. (لعجال.م، 2020)

4.1.II–دراسة شريفي .ب، بلحضري.ع و مداح .ع (2019) بعنوان **دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017** التي تسعي لتحليل العلاقة الديناميكية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL و بالاعتماد على نموذج النمو الداخلي مانكيو–رومر وويل (MRW) و بالتالي فان هذه الدراسة تبحث في اختبار طبيعة العلاقة الموجودة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي حيث تضمنت إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Y) كل من متغيرات رأس المال البشرى (H)، رأس المال المادي(K) التي تم الحصول عليها من البنك الدولي و العمالة (L) التي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات و جاء النموذج لدالة Cobb-Douglass بعد إدخال اللوغاريتم كالتالي :

$$\ln Yt = \ln A + \alpha \ln Kt + \beta \ln Lt + (1-\alpha) - \beta \ln H$$

قام الباحثون بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارا ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فليبس و بيرون (PP) و تبين أن كل متغيرات الدراسة مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى لينتقلوا بعدها إلى تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL باعتماد على معيار Akaike information criteria و وجدوا أن النموذج الأمثل في هذه الدراسة هو ARDL (4 ,0,3,1) والذي تم تحديده عند أقل قيمة لمعيار (AIC) التي بلغت (5.63–) ثم قاموا بالتحقق من وجود تكامل مشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test) و تحويل النموذج العام ل ARDL إلى نموذج UECM (نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد) و توصلوا إلى قبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لأن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الجدولية بمعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة لنموذج الدراسة عند مستوي معنوية 1% ،5% و 10% .

تبين نتائج تقدير نموذج طويل المدى أن معاملاته تختلف عن الصفر ما يدل على معنويته و هذا ما يوضحه معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.99 في حين أن إحصائية DW تؤكد عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي بين البواقي من الدرجة الأولى و إحصائية اختبار Breusch-godfrey توضح عدم وجود ارتباط من الدرجة الثانية بينما توضح نتائج اختبار طبيعة توزيع البواقي أنها موزعة توزيع طبيعي في النموذج بالإضافة إلى

أن معظم تأثيرات المتغيرات المبطئة معنوية عند مستوي 1% ،5% و 10% و أنه يوجد تأثير موجب معنوي عند مستوى 1 % لرأس المال المادي و العمالة و لرأس المال البشري عند مستوى 10 % على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في حين تشير نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي و الذي بلغت قيمته (0.67-) ما يدل على قدرة النموذج على تصحيح الاختلالات في المدى القصير و أنه يوجد تأثير سلبي معنوي للعمالة و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى القصير و بالتالي خلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في المدى القصير و المدى الطويل و أن رأس المال البشري يساهم بنسبة منخفضة جدا في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2017 ما يدل على الحاجة الملحة للاستثمار في رأس المال البشري بشكل أكثر كفاءة عن طريق التعليم و التدريب الجيد و المنظم لضمان النمو الاقتصادي بالجزائر. (شريفي .ب،بلحضري.ع و مداح .ع، 2019)

II.1.5-دراسة تهتان .م ،بشراير.ع،(2017) بعنوان **رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام نماذج بانال الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)** التي تهدف إلى تحديد أثر رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة المسجلين في التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بكل من متغيرات العمالة (LL)،مخزون رأس المال المادي(LK) ،معدل التضخم (Linf)، معدل نمو السكان(Lpop) و الاستثمار الأجنبي المباشر (Lifd) لعينة من عشرة دول عربية باستخدام نماذج بانل الديناميكي (Panel Dynamic Model) و بالاعتماد على اختبار بدروني للتكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test) و نموذج تصحيح الخطأ لبيانات بانل و بالتالي فان هذه الدراسة تبحث في معرفة ما مدى مساهمة رأس المال البشري في دعم معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية ، و بعد معالجة البيانات المحصل عليها من البنك الدولي ،مؤشرات التنمية في العالم (WDI-CD ROM 2016)و مركز الأبحاث الإحصائية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (SESRIC) و بالاعتماد على النموذج النمو النيوكلاسيكي الذي يكون فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دالة من رأس المال البشري ،معدل نمو السكان ، رأس المال المادي ،العمالة، التضخم والاستثمار الأجنبي جاء الشكل العام لدالة الإنتاج كالتالي :

$$Lgdpp = F(LL \,.\, Lk \,.\, Lh \,.\, Lifd \,.\, Ltnf \,.\, Lpop)$$

بمعني أن :

لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي =F (لوغاريتم العمل × لوغاريتم رأس المال المادي × لوغاريتم رأس المال البشري × لوغاريتم الاستثمار الأجنبي × لوغاريتم معدل التضخم × لوغاريتم معدل نمو السكاني)

تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)و التكامل المشترك لبيانات بانل التي تم التوصل إليها أن كل المتغيرات مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولي و أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينها و هي غير مستقرة عند مستواها الأول و مستقرة عند الفرق الأول بالإضافة إلى وجود تكامل مشترك لكل الدول ، تكامل مشترك خاص بكل دولة و تكامل مشترك بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و محدداته (مخزون رأس المال المادي ،مخزون رأس المال البشري ،معدل النمو السكاني ،معدل التضخم والعمالة).

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانال (PANEL-ECM) لنموذج الدراسة باستخدام طريقة (PMG) و بالاستدلال بإحصائية اختبار هوسمان المشتركة (Hausman Test) أن قيمة معامل التحديد هي 0.42 ما يدل على أن المتغيرات المستقلة للدراسة تفسر النمو الاقتصادي للدول العربية بنسبة 42% و لقد قدرت معلمة تصحيح الخطأ ب (0.28-) بمعني أن النمو الاقتصادي يصحح من اختلال توازنه في كل فترة بما يعادل 28 % سنويا.

وتبين النتائج أيضا أنه توجد علاقة معنوية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له بالإضافة إلى أن رأس المال المادي (Lk) يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي حيث أن التغير فيه بنسبة 1 % تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.045% على المدى القصير و بنسبة 0.31 %على المدى الطويل و هو معنوي عند مستوي دلالة إحصائية 1% و تؤثر العمالة أيضا إيجابا على النمو إذ أن الزيادة بنسبة 1 % فيها تؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.043% في النمو في المدى القصير ليرتفع إلى نسبة 0.54% في المدى الطويل في حين أن كل من متغيرات معدل النمو السكاني ، معدل التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة على المدى القصير والطويل معا.

خلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1 % بين رأس المال البشري ممثلا في نسبة المسجلين في التعليم الثانوي و النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين

1990 و 2014 حيث أن التغير في مخزون رأس المال البشري بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.45% على المدى الطويل و بنسبة 0.07% في المدى القصير ومن بين التوصيات التي جاءت بها الدراسة ضرورة تطوير رأس المال البشري في الدول العربية و تنسيق سياسات التعليم فيها مع السوق المحلي و احتياجات المجتمع القصيرة و الطويلة الأجل. (تهتان .م ،بشراير.ع، 2017)

II.1.6–دراسة بلحنافي .أ ، و العوفي .ح (2015) بعنوان **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر دراسة قياسية من 1970 إلى 2010 –**التي تهدف إلى قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 1970إلى غاية 2010 عن طريق قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي باستخدام سببية جرانجر و لتحقيق هذا الغرض قام الباحثان بالتعبير عن النمو الاقتصادي بواسطة متغير معدل الإنتاج الداخلي الخام (Pib_crois)المتحصل عليه من صندوق النقد الدولي (FMI) و بالتعبير عن رأس المال البشري بواسطة كل من متغيرات تطور ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية (Buget_fonc) ،تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية (Etud_fond)، تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية (Etud_sec) ، تطور عدد الطلبة في الجامعة (Etud_univ) و التي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و بالتالي فان هذه الدراسة تبحث في ما إذا كان للتوسع الكمي في عدد التلاميذ و الطلبة و الزيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم أثر على النمو الاقتصادي بالجزائر .

قام الباحثان أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة باختبار جذر الوحدة عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF (Augmented Dickey-Fuller Test) المقترح من قبل Engle and Granger (1987) و بالاعتماد على النموذج الثالث لديكى فولر بتطبيق الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت) constante و الزمن (linear trend) و عند درجة التباطؤ و باستخدام برنامج eviews ل 40 مشاهدة مرتبة حسب تسلسلها الزمني لمتغيرات الدراسة توصلا الباحثان إلى أن كل من سلسلة (PIB_CROi) و (Etud_sec) مستقرة لأن القيمة المطلقة الإحصائية لقيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لقيمة (t) المجدولة و أن ليس لهما وسط صفري و لا تشملان على اتجاه عام خطي محدد linear trend في حين جاءت كل من السلاسل (Buget_fonc) ، (Etud_fond)،

(Etud_univ) غير مستقرة لأن القيم المطلقة الإحصائية لقيمة (t)المحسوبة أقل من القيم المطلقة لقيم (t) المجدولة.

قام الباحثان بعدها قاما بإيجاد الارتباط الخطي (linear Coefficient) بين مؤشرات رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و توصلا إلى و جود علاقة طردية (موجبة) ضعيفة جدا بين (Buget_fonc) و(PIB_CROi) في حين توجد علاقة عكسية (سالبة) ضعيفة جدا بين (Etud_fond)، (Etud_sec) ، (Etud_univ) و (PIB_CROi)، و يوضح اختبار السببية (test Granger Causality) أن التغير في (Buget_fonc) ، (Etud_fond)، (Etud_sec) ، (Etud_univ) لا يسبب التغير في (PIB_CROi).

توصلت الدراسة إلى عدم وجود سببية بين النمو الاقتصادي و رأس المال البشري في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 إلى 2010 إذ لا يوجد سببية في الاتجاهين بين معدل الإنتاج الداخلي الخام و جميع المتغيرات التي تعبر عن رأس المال البشري و هذا ما لا يتطابق مع الدراسات السابقة التي تؤكد أن التعليم يساهم إيجابا في النمو الاقتصادي لأن التلاميذ في المرحلة الأساسية لا يملكون القدرة على العمل بسبب أعمارهم التي تتراوح بين 6 سنوات و 15 سنة و أيضا أن القانون الجزائري يمنع عمل هذه الفئة العمرية (الأطفال) ، و أن تلاميذ المرحلة الثانوية تنقصهم الخبرة في مجال العمل و يصنفون بنفس درجة الحاملون لمؤهلات ما دون الثانوي في حالة توظيفهم و بالتالي سوف يتقاضون أجرا أقل من إنتاجيتهم ، بالإضافة إلى أن زيادة الطلبة الجامعين لا يسبب النمو الاقتصادي بسبب عدم التنسيق بين سوق العمل و الجامعات و ارتفاع معدلات البطالة بين الخرجين من حملة الشهادات الجامعية و توصل الباحثان أيضا إلى أن الإنفاق على التعليم لا يسبب النمو الاقتصادي في الجزائر لأنه يمثل استهلاك و ليس استثمار بسبب ارتفاع معدلات البطالة للفئة المتعلمة أكثر من الفئات الأخرى المكونة للمجتمع . (بلحنافي.أ،العوفي.ح، 2015)

II.7.1.–دراسة شين .ل (2015) بعنوان **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية** التي تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و بين مخزون رأس المال البشري و النمو الاقتصادي لعينة من 12 دولة عربية للفترة الزمنية الممتدة بين 1990 و 2010 عن طريق استخدام نموذج Robert Barro و بالاعتماد على بيانات بانل و تشير نتائج الدراسة أن الزيادة في نسبة رأس المال البشري تؤدي إلى الزيادة في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى

الإجمالي في الدول العربية محل الدراسة و أنه توجد علاقة إيجابية بين نوعية رأس المال البشري و نمو الإنتاجية. (شين.ل، 2015)

II.1.8-دراسة فضيل .ر، حوشين.ي ، (2011) بعنوان **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر** التي تهدف لمعرفة العلاقة بين مؤشرات رأس المال البشري و مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية من 1970 إلى 2009 باستخدام نموذج سولو حيث قام الباحثان بالتعبير عن النمو الاقتصادي بواسطة متغير الناتج المحلي الخام و بالتعبير عن رأس المال البشري بواسطة كل من متغيرات عدد المسجلين في التعليم الأساسي (ESFD) ، عدد المسجلين في التعليم الثانوي (ESSC) ، عدد حاملي الشهادات العليا (NDS) و عدد المسجلين في التعليم بكل أطواره (ESTT) للوصول إلى القياس الكمي لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي و تحديد ما إذا كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و ذلك بعد التأكد من أن النموذج المقترح من طرف الباحثان هو النموذج الوحيد المقبول اقتصاديا قياسيا و الذي جاءت فيه معلمة رأس المال البشري معنوية و موجبة و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، و باستخدام نموذج سولو جاء الشكل العام لدالة الإنتاج كالتالي :

$$Y=AK^{\alpha}L^{\beta}$$

بمعني أن **الناتج المحلي الخام = (معامل الكفاءة الإنتاجية × مخزون رأس المال)$^{\alpha}$ × العمل $^{\beta}$**

و عند إدخال اللوغاريتم النيبيري قام الباحثان بتقدير أربعة نماذج جاءت نتائجها كالتالي:

-جاء النموذج الأول مقبول اقتصاديا و قياسيا بافتراض أن التقدم التقني معدوم و لكن يجب معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء حيث أخذ هذا النموذج شكل دالة الإنتاج لكوب دوقلاس المكونة من رأس المال (k) و العمل (L).

- أما النموذج الثاني جاء غير مقبول اقتصاديا و قياسيا لعدم معنوية معلمة الكفاءة الإنتاجية (A) و ذلك بعد تقدير دالة الإنتاج و إضافة حد الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (processus auto régressif d'ordre 1) لغرض معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- بينما جاء النموذج الثالث مقبول اقتصاديا و قياسيا بعد تقدير دالة الإنتاج و إضافة حد المتوسط المتحرك من الدرجة الأولي (Moyenne mobile d'ordre 1) لغرض معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

- في حين جاء النموذج الرابع غير مقبول اقتصاديا و قياسيا بعد تقدير دالة الإنتاج و افتراض أن التقدم التقني يتبع اتجاه عام خطي.

و بالاعتماد على اختبار Wald للتأكد من أن النموذج الأول و الثالث يحققان فرضية ثبات غلة الحجم توصل الباحثان إلى قبول الفرضية H_0 $(\alpha + \beta = 1)$ للنموذجين بمعني أن غلة الحجم ثابتة ما يفسر أن الزيادة في رأس المال و العمل بنسبة معينة تؤدي إلى الزيادة بنفس النسبة في الناتج المحلي الخام و تظهر النتائج أن لرأس المال البشري أثر إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر الذي يتمثل في مرونة الإنتاج لمعلمات مؤشرات رأس المال البشري المعتمدة في هذه الدراسة بالإضافة إلى أن مساهمة رأس المال البشري أقل من مساهمة العمل و رأس المال المادي في النمو الاقتصادي بالجزائر إذ أن المرونة تراوحت بين 0.21 و 0.28 حيث إذا زاد رأس المال البشري بنسبة 10% فان الناتج المحلي الخام يزيد بنسبة تتراوح بين 2.1%و 2.8% % ، ثم قام الباحثان باقتراح مجموعة من التوصيات مفادها محاولة تطبيق مختلف نظريات النمو الداخلي على الاقتصاد الجزائري و تطوير سياسات تعليمية تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية و سوق العمل المحلي بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في التعليم العالي كما و نوعا. (فضيل.ر،حوشين.ي، 2011)

II.1.9–دراسة الشوربجي .م (2007) بعنوان **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان** و التي تسعي إلى اختبار العلاقة السببية بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي بتايوان للفترة الزمنية الممتدة بين 1986 و 2005 و ذلك في المدى القصير و المدى الطويل بالاعتماد على نموذج ARDL حيث توضح النتائج التي تم التوصل إليها أنه يوجد تكامل مشترك بين رأس المال البشري و الصادرات و بين النمو الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى تذهب من رأس المال البشري و الصادرات إلى النمو الاقتصادي في تايوان خلال الفترة 1986-2005. (الشوربجي.م، 2007)

II–2–الدراسات الأجنبية :

II.2.1– دراسة TCHOUASSI.G، (2017) بعنوان **Capital humain et croissance économique au Cameroun et au Sénégal : une modélisation VAR** التي تهدف إلى تسليط الضوء بشكل تجريبي على العلاقة بين رأس المال البشري (التعليم و الصحة) و النمو الاقتصادي في الكاميرون و السنغال بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين الكاميرون و السنغال باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) و التكامل المشترك للمتغيرات المشكلة لنموذج الدراسة و التي جاءت كالتالي:

(**POP**): إجمالي السكان،

(**POPURB**): سكان الحضريين،

(**PIBT**): الناتج المحلي الخام للفرد،

(**INF**): التضخم،

(**IDE**): الاستثمار الأجنبي المباشر

(**DEPSAN**):الإنفاق على الصحة،

(**DPEDUC**) :الإنفاق على التعليم،

(**ESPVI**): أمل الحياة ،

توضح نتائج تحليل التباين للكاميرون أن تباين الخطأ المتوقع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرجع ل 57٪ ابتكارات، 30٪ بسبب التضخم ، 5٪ الإنفاق على التعليم العام و 4٪ لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي السكان أما بالنسبة للسنغال فتشير نتائج تحليل التباين أن تباين الخطأ المتوقع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرجع ل 90٪ ابتكارات خاصة، 4٪ بسبب التضخم و 1٪ للنفقات العامة على التعليم و الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما يدل أن الابتكار يشكل قناة مهمة من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي في كلا البلدين لذلك توجب على السلطات العمل و التركيز على تحفيز متغير الابتكار لتحقيق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي ، و توصلت النتائج أيضا إلى أنه يوجد تأثير لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات على غرار الأمل في الحياة، معدل المواليد و التغذية بالإضافة لوجود محفزات رئيسية أخرى كالعوامل الخارجية للتكنولوجيا، الابتكارات التكنولوجيا المرتبطة باكتساب معارف جديدة ، القدرة على نقل المعارف بين الأفراد لتتوافق مع الأدوات الجديدة و التقنيات الحديثة للإنتاج و لتسهيل التحكم في التكنولوجيات الحديثة (TCHOUASSI.G, 2017)

II.2.2–دراسة Afridi .A ,H (2016) بعنوان **Human Capital and Economic Growth of Pakistan** و التي تهدف إلى اختبار علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل في باكستان للفترة الزمنية الممتدة بين 1972 و ذلك 2013 بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك و منهجية ARDL حيث تبرز النتائج التي تم الحصول عليها أن للاستثمار في التعليم والصحة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بباكستان خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى وجود أيضا تأثير إيجابي لزيادة عدد المواليد كمؤشر للصحة على النمو الاقتصادي و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية طويلة المدى بين

رأس المال البشري و النمو الاقتصادي بباكستان خلال الفترة 1972-2013 (Ahad.H.A, 2016, pp. 77-86).

3.2.II- دراسة Taofik.I (2016) بعنوان **Human Capital-Growth nexus: the role of Government Spending on Education and Health in Nigeria** و التي تسعي لتحديد العلاقة الموجودة بين رأس المال البشري المعبر عنه بالإنفاق على التعليم و الإنفاق على الصحة و بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا للفترة الممتدة بين 1980 و 2014 عن طريق اختبار دور الإنفاق الحكومي الموجه للصحة و التعليم في المساهمة في النمو الاقتصادي بالاعتماد على كل من نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) .

تشير النتائج المحصل عليها أنه يوجد تأثير موجب للإنفاق الحكومي عل التعليم و الإنفاق الحكومي على الصحة على النمو الاقتصادي بنيجيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2014 ما يدل على الدور الإيجابي الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (Taofik.I, 2016) .

4.2.II- دراسة Guati.R, Amoun.H (2016) بعنوان **Capital Humainet Croissance Economique: Analyse Empirique DU Modèlede Solow Augmente** التي تسعي للتأكد من تحقق علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج Solow المعزز وباستخدام بيانات مقطعية ل43 دولة من مناطق أسيا(المحيط الهادي) ، أمريكا اللاتينية(بحر الكاريبي) ومنطقة إفريقيا للفترة الزمنية الممتدة بين 1965و 2010 بالإضافة إلى المقارنة بين المناطق الثلاثة لتفسير كيفية مساهمة رأس المال البشري في تحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل و لقد اعتمد الباحثان على النموذج الذي طوره Islam (1995) و الذي اقترح مواصفات نموذج النمو النيوكلاسيكي المعزز ل Mankiw ,Romer et Weil (1992) حيث جاءت متغيرات الدراسة كالآتي:

(**PIBTRAV**):لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي لكل عامل،

(**L**):نمو قوة العمل،

(**K**):مخزون رأس المال المادي،

(**Sk**): معدل الاستثمار في رأس المال المادي،

(**δ**):معدل استهلاك رأس المال المادي،

(**n**):معدل النمو الديمغرافي ،

(**Sh**): معدل الاستثمار في رأس المال البشري،

(**H**): رأس المال البشري الممثل بكل من (hprim) و(hsec) و (hsup) حيث أن: (hprim):عدد سنوات التعليم في الابتدائي،

(**hsec**): عدد سنوات التعليم في الثانوي ،

(**hsup**):عدد سنوات التعليم في الجامعي،

(**n**):متوسط معدل نمو السكان في سن العمل (بين 15و 64 سنة).

تشير نتائج التقدير عن طريق المربعات الصغرى المعممة (MCG) إلى أن متوسط عدد سنوات الدراسة في الثانوي و الجامعي يساهم بشكل موجب و معنوي في النمو الاقتصادي بالنسبة للمناطق الثلاثة إذ لم تلاحظ هذه النتيجة لسنوات الدراسة في الابتدائي مما يفسر أن المهارات و الكفاءات المكتسبة على مستوى التعليم الثانوي و العالي هي التي تمكن الأفراد من أن يكونوا أكثر إنتاجية و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي وتوضح النتائج أيضا أنه يوجد تأثير موجب معنوي للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي مما يؤكد أن تراكم رأس المال البشري يعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من خلال تأثيره على الإنتاج و توجد أيضا علاقة سالبة بين رأس المال المادي و الناتج المحلي الحقيقي لكل عامل بينما النمو الديمغرافي يقلل كمية رأس المال للفرد مما يجعله عامل غير ملائم للنمو الاقتصادي. (GUATI.R,AAMOUN.H, 2016, pp. 1-13)

II.5.2.دراسة Rezine.O (2015) بعنوان **Capital Humain et Croissance Economique– Une approche en données de panel sur pays africains–** التي تهدف لتحديد علاقة رأس المال البشري المعبر عنه بالتعليم بالنمو الاقتصادي بواسطة إجراء اختبار على بيانات مقطعية زمنية لعينة متكونة من 31 دولة إفريقية للفترة الزمنية ما بين 1965و 2010 لمجالات زمنية حددت ب5 سنوات و لقد اعتمد الباحث على نموذج Islam (1995) المستوحى من نموذج Mankiw et al (1992)المعتمد على أسس نموذج Solow (1956) و جاءت متغيرات الدراسة كالتالي: (**POP**): حجم السكان ،

(**RGDPCH**): الناتج المحلي الخام الحقيقي للفرد ،

(**RGDPWOK**): الناتج المحلي الخام للعامل ،

(**ki**) : حصة الاستثمار في الناتج المحلي الخام الحقيقي للفرد ،

(**sk**): معدل الادخار الذي يساوي عادة معدل الاستثمار في رأس المال المادي،

(**hprim**): متوسط عدد سنوات التعليم في الطور الابتدائي ،

(**hsec**) : متوسط عدد سنوات التعليم في الطور الثانوي ،

(**hsup**) : متوسط عدد سنوات التعليم في الطور الجامعي .

حيث اعتمد على متوسط عدد سنوات التعليم لسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة و ما فوق و كان نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\ln(y^{*}i)= \alpha + ß1\ln(ski)+ß1\ln(hprim)+ß1\ln(hsec)+ß1\ln(hsup)+ß1\ln(nt+g+\delta)+\varepsilon it$$

$$\ln(y^{*}_{i})= \alpha + ß_1\ln(s_{ki})+ß_1\ln(h^{prim})+ß_1\ln(h^{sec})+ß_1\ln(h^{sup})+ß_1\ln(n_t+g+\delta)+\varepsilon_{it}$$

أظهرت نتائج اختبار Hausman لتحديد النموذج الملائم للتقدير أن نموذج الآثار العشوائية(Effets Aléatoire) يعد الأكثر ملائمة من نموذج الآثار الثابتة(Effets Fixe) و أن مساهمة التعليم في النموذج ضعيفة جدا و غير معنوية ، و بعد إعادة التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) لأنها أكثر فعالية تبين أن الاستثمار المادي و التعليم يفسران ما يعادل 55%و 30% من النمو الاقتصادي و هم ذو دلالة إحصائية (معنوي) بالإضافة إلى وجود دور إيجابي لرأس المال البشري في عملية النمو ب 12% لمستوى التعليم الثانوي و 30% بالنسبة لمستوى التعليم العالي في حين جاء متغير عدد سنوات التعليم في الابتدائي سالب و هو معنوي و هذا ما يفسر أن سنة إضافية من الدراسة في المستوى الثانوي (معامل 0.12) و في المستوى الجامعي (0.30) سيكون له تأثير موجب و معنوي على مستوى الناتج المحلي الخام للفرد وبالتالي على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن رأس المال المادي يفسر ما قيمته 55% من النمو مما يعني أن العوامل المادية كالبنية التحتية العامة و الاستثمارات المادية مهمة و أساسية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان محل الدراسة بالإضافة إلى أن الالتحاق بالتعليم الثانوي و العالي له تأثير كبير على معدل نمو الإنتاجية وهذا ما يجعلها من محددات النمو الاقتصادي حيث يعمل التعليم من خلال تقديم البرامج الفنية و المهنية على اكتساب المهارات التي تعزز الاندماج في الحياة العملية. (Rezine.O, 2015, pp. 331-342)

II.6.2–دراسة Pelinescu.E (2015)، بعنوان **The impact of human capital on economic growth** التي تسلط الضوء على تأثير رأس المال البشري المعبر عنه بمؤشرات كل من الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي (Exp-Edu)،عدد الموظفين الحاصلين على تعليم ثانوي (Empl-Sec)، صادرات السلع و الخدمات (EXP) ،عدد براءات الاختراع (Patent) على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (PIB-PPP) باختبار بيانات لعينة من الدول للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2012 .

تبين نتائج التحليل الإحصائي أنه يوجد علاقة موجبة و معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد و القدرة الابتكارية لرأس المال البشري (تشهد عليه براعة الاختراع) و كذلك مؤهلات الموظفين (التعليم الثانوي) في حين أنه توجد علاقة سلبية بين الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي للفرد وهو غير منتظر بحكم عدم تجانس البلدان و بالتالي فان رأس المال البشري يعد كعامل للنمو الاقتصادي لعينة الدراسة إذ أن عدم الإسراع في الاستثمار في رأس المال البشري سيؤثر على التنمية المستدامة. (Pelinescu.E, 2015)

II.7.2–دراسة Aysen. A ,Hakan. A(2014) بعنوان **Human Capital and Economic Growth: A Panel Data Analysis with Health and Education for MENA Region** التي تسعى لمعرفة أثر رأس المال البشري (الصحة و التعليم) على النمو الاقتصادي ل15 دولة من منطقة MENA للفترة الزمنية ما بين 1990-2011 من خلال إجراء تحليل تجريبي على الصحة و التعليم المكونين لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي و بالاعتماد على نموذج Solow (1956) الذي يدرج ضمنه التقدم التكنولوجي، الادخار، النمو الديمغرافي كمتغيرات مستقلة و إدخال متغيرين آخرين هما رأس المال البشري و العمل و جاءت دالة إنتاج ل Cobb-Douglas كتالي:

$$\mathbf{Y(t)= K(t)^{\alpha} (A(t)L(t)^{1-\alpha}}$$

استخدم النموذج باستعمال نوعين من البيانات التعليم و الصحة على رأس المال البشري لإعطاء الفرصة لمعرفة الفرق ما بين مساهمة الصحة و التعليم في النمو الاقتصادي حيث استعملت ثلاثة تقديرات مختلفة لنسبة تراكم رأس المال (sh) أما بالنسبة لمؤشر الصحة نجد كل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، إجمالي سنوات الخصوبة (مواليد)، الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الخامPIB) و استخدم للتقديرات التقريبية لمؤشر التعليم كل من إجمالي معدل إتمام المرحلة الابتدائية (٪ من الفئة العمرية ذات الصلة)، نسبة التلاميذ / المعلمين في المرحلة الابتدائية، الإنفاق العام الكلي للتعليم (%من الناتج المحلي الخام PIB) و فيما

يخص المتغير التابع يشتق من تكافؤ القوة الشرائية (PPP) للناتج المحلي الإجمالي (PIB)للفرد مع اعتبار **n** متوسط النمو للسكان في سن العمل و**s** متوسط حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي و Y/L ناتج محلي إجمالي حقيقي مقسوم على عدد السكان الذين لديهم سن قانوني للعمل.

من خلال تقدير النموذج بطريقة الآثار الثابتة و العشوائية تبين أنه عند تقدير متغير الصحة الممثل لرأس المال البشري وجود تأثير موجب و معنوي لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة على النمو الاقتصادي بالنسبة للانحدار ذو الآثار الثابتة و العشوائية و تأثير سلبي و معنوي لمعدل الخصوبة على النمو الاقتصادي في حين أن الإنفاق العام على الصحة غير مهم لهذه الدول.

أما بالنسبة لمتغير التعليم الممثل لرأس المال البشري فأن التقديرات التقريبية تدل على أن معدل إتمام المرحلة الابتدائية و نسبة التلاميذ / المعلمين في المرحلة الابتدائية ذو دلالة إحصائية ما يعكس أنه إذا تم تحسين جودة التعليم سينعكس بالإيجاب على الناتج المحلي مما يزيد من النمو الاقتصادي بينما الإنفاق العام الإجمالي للتعليم هو غير معنوي بالنسبة للانحدار الثابت و العشوائي إذا المكونات الثلاث لرأس المال البشري تفسر ما قيمته 60% من الدخل الفردي ، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الإنفاق العام على رأس المال البشري من حيث الصحة و التعليم له تأثير مهم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث يمكن أن يكون لهذه النتيجة بعد سياسي إذا تم فحصها بالتفصيل من قبل صانعي السياسات في هذه البلدان. (Aysen.A,Hakan.A, 2014, pp. 59-71)

II.8.2- دراسة Atif.A,Noreha.H,Ishak.Y (2013)بعنوان **The Impact of Human Capital on Economic Growth: The Case of Selected Arab Countries** التي تهدف إلى معرفة أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في عشرة دول عربية للفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990 و 2010 بالاعتماد على تقدير نموذج دالة الإنتاج ل Cobb-Douglas وفقا لنماذج النمو الكلاسيكي و قد جاء نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\mathbf{Log\ Y_{it} = a_{it} + \alpha logK_{it} + ß_{it} logL_{it} + \delta logH_{it} + \varepsilon_{it}}$$

حيث أن :

(**Y**): الناتج المحلي الإجمالي،

(**L**): قوة العمل،

(**K**) : رأس المال المادي الحقيقي ،

(**H**): رأس المال البشري الذي تم التعبير عنه بكل من :

(**P**): معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي،

(**S**): معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي،

(**T**):معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي.

لقد تم تقدير النموذج عن طريق الآثار الثابتة و التأثير التجميعي لكن النتائج أظهرت أن النموذج يعاني من مشكلة الانحذار الذاتي (autoregressive) ليقوم الباحثون بعدها بأجراء تقدير عن طريق الأثر الثابت و المربعات الصغرى المعممة (EGLS) و الاعتماد على إحصائية فيشر و إحصائية D.W التي من خلالها تم اختيار نموذج المربعات الصغرى المعممة (EGLS) و تبين النتائج أن مؤشر القوى العاملة و مخزون رأس المال البشري يساهم بشكل موجب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و هو ذو دلالة إحصائية حيث عند زيادة مخزون القوة العاملة ب1% يؤدي إلى الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ب 0.75% بينما تؤدي نفس الزيادة في مخزون رأس المال البشري إلى الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ب 0.35% ، أما بالنسبة لمعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي فتشير النتائج أنه يلعب دور سلبي غير معنوي بينما معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي و التعليم الجامعي يلعبان دور موجب و معنوي في مساهمة النمو مما يعني أن التعليم الثانوي و الجامعي يوفران لقطاع الصناعة اليد العاملة و أفراد لديهم مهارات عالية نسبيا لتتبنى و تبتكر التكنولوجيا و عليه خلصت الدراسة إلى أن لتنمية رأس المال البشري (مستوى التعليم الثانوي و الجامعي) تأثير موجب و معنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة . (Atif.A,Noreha.H,Ishak.Y, 2013, pp. 79-96)

II.2.9– دراسة Arusha.C (2009) بعنوان **THE ROLE OF EDUCATION IN ECONOMIC GROWTH** التي تبحث في تأثير كمية و نوعية التعليم (رأس المال البشري) على النمو الاقتصادي لعينة من 16 اقتصاد من الاقتصاديات النامية منخفضة و متوسطة الدخل خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2005 و تم التعبير عن البعد الكمي لرأس المال البشري في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ، الثانوي و الجامعي و كذلك بالإنفاق العام على التعليم عن طريق توسيع نموذج Solow المعدل من Mankiw-Romer-Weil بإدراج جودة التعليم حيث تم التعبير عن المعادلة التي تتضمن كمية و نوعية التعليم بالمتغيرات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، حصة الاستثمار من PIB ، معدل النمو السكاني، نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوية، نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، معدل التكرار في الابتدائي، معدل التكرار في الثانوي، الإنفاق على التعليم كنسبة من PIB،الإنفاق العامل لكل طالب ابتدائي كنسبة من PIB، الإنفاق العام لكل طالب ثانوي كنسبة PIB، معدل البقاء على قيد الحياة للصف الخامس، نسب التلاميذ/الأساتذة للابتدائي ،نسب التلاميذ/الأساتذة للثانوي، العمر المتوقع في التمدرس، المدرسون المتدربون في التعليم الابتدائي، نسبة العمالة/السكان.

بعد تقدير النموذج عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS) و عن طريق العزوم المعممة (GMM) توصلت النتائج أنه يوجد علاقة مهمة موجبة بين معدل الالتحاق بمستوى الابتدائي، الثانوي و الجامعي والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات محل الدراسة ، و انه لا يوجد أثر مباشر لإجمالي الإنفاق العام على النمو الاقتصادي و لكنه يعتمد على تفاعله بالمتغيرات الأخرى و هذا ما يعني أنه لا توجد علاقة بين الإنفاق العام على التعليم و النمو الاقتصادي في حين هناك تفاعل قوي بين الإنفاق العام و جودة التعليم على النمو الاقتصادي حيث أنه كلما زاد الإنفاق على التعليم يؤدي إلى تحسين في الجودة و التي تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي أفضل .

خلصت الدراسة أن مجموعة الاقتصاديات المنخفضة و المتوسطة الدخل محل الدراسة تتسم بعدم الكفاءة في تقديم خدمات التعليم بحيث يجب على هذه الدول زيادة الإنفاق العام على التعليم بهدف زيادة جودته وبالتالي المساهمة في رأس المال البشري الذي سينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي و عليه يجب على هذه الدول التركيز على توفير المرافق بغرض تحسين عدد المعلمين المدربين، معدلات البقاء على قيد الحياة ، تقليل نسب التلاميذ/ المعلمين، أمل العمر المتوقع، مستويات الأداء التي تؤدي حتما إلى تعزيز النمو الاقتصادي.(Arusha.C, 2009)

II.2.10– دراسة Altinok.N (2006) **بعنوان Capital humain et croissance :l'apport des enquêtes internationales sur les acquis des élèves** التي تهدف إلى إدراج مؤشرات جديدة مكونة عن طريق استبيانات دولية حول تحصيل الطلاب حيث تضم هذه القاعدة الجديدة بيانات 105 دولة ذات الدخول المتوسطة و الضعيفة و منها 27 دولة من جنوب صحراء إفريقيا للفترة الزمنية ما بين 1960 – 2000 و 272 مشاهدة التي ستمكن من اختبار العلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي لذلك قام الباحث بتجميع البيانات المحصل عليها من

الاستبيان حول تحصيل الطلاب في المجالات التي تتمتع بالمهارات كالرياضيات، العلوم بهدف الحصول على مؤشر اصطناعي لجودة رأس المال البشري لجميع البلدان و لسنة الحديثة و قد تم التمييز بين مختلف مجالات الخبرة ليتمكن من الحصول على عدة أبعاد لجودة التعليم و لقد اعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات كالتالي :

(**S**): متغير التعليم الكمي الذي يمثل متوسط عدد سنوات الدراسة لكل بلد،

(**Y60**): الناتج المحلي للفرد،

(**DEMO**): معدل النمو الديمغرافي،

(**IQCH**):مؤشر النوعي لرأس المال البشري مجالات الخبرة الثلاث.

تشير نتائج تقدير علاقة التعليم – النمو أن لكمية التعليم و جودته في نفس الوقت دور إيجابي و عندما يأخذ (IQCH)بعين الاعتبار ينخفض أثر كمية التعليم لكنه يبقى معنوي في حين لنوعية التعليم تأثير موجب و معنوي على معدل النمو الاقتصادي و تبين النتائج أيضا أنه يلعب النمو الاقتصادي دور في تفسير جودة أنظمة التعليم حيث أنه عند الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تجانس التعليم عن طريق مؤشري التعليم سيوضح العلاقة السببية بين التعليم و النمو و هذا ما يؤكد أن للتعليم علاقة حقيقية على معدل الاقتصاد وبالتالي فان المؤشرات النوعية لرأس المال البشري تساعد في تفسير النمو الاقتصادي للبلدان خلال فترة الدراسة. (Altinok.N, 2006, pp. 18-19)

III– الأدبيات التطبيقية الخاصة بالفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و العلاقة بين المتغيرات

III.1–الأدبيات التطبيقية الخاصة بالفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

III.1.1–دراسة Mudassaar.K,Rehman.H (2019) بعنوان **Human capital and economic growthnexus: Does corruption matter?** التي تسعى لمعرفة العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في ظل وجود الفساد لعينة من اقتصاديات الدول المتقدمة ،النامية ،دول غرب أسيا و دول شرق و جنوب أسيا، حيث اختلف الاقتصاديون بخصوص أهمية أثر الفساد على النمو الاقتصادي من الناحية الاقتصادية فالبعض منهم يرى أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال كبح عجلة الاستثمار ،رأس المال البشري و عدم الكفاءة المؤسسية و البعض الأخر يرى أن للفساد أثار إيجابية على النمو الاقتصادي و تعزيزه ، و اعتمد الباحثان على دالة الإنتاج لنموذج Solow (1956)

المصمم من طرف Mauro (1995) بعد توسيعها بإضافة متغير الفساد المعبر عنه بمؤشر (ICRG) باعتباره مؤشر كامل لقياس الفساد كميا و بالتالي جاء المعادلة كالتالي:

GROWTH = f (HCAP, CORRP, GFCF, POP, DEMOC)

بحيث :

(**GROWTH**) :تم التعبير عن المتغير التابع (النمو الاقتصادي)بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و إدراجه بفترة إبطاء كمتغير مستقل في المعادلة

(**HCAP**): رأس المال البشري ،

(**CORRP**) : الفساد ،

(**GFCF**) : إجمالي تكوين رأس المال الثابت ،

(**POP**) : النمو السكاني ،

(**DEMOC**): الديمقراطية

لقد تم إجراء اختبار Durbin-Wu-Hausman specification test على نموذج بيانات بانل الديناميكي لمعرفة مدى ارتباط المتغيرات المستقلة و الأخطاء من الدرجة الثانية بالإضافة إلى اختبار Sargan و اختبار Hannsan ثم تقدير النموذج عن طريق GMM.

أظهرت النتائج المحصل عليها أنه يوحد أثر سلبي للفساد على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و دول غرب أسيا و هذا ما يتوافق مع التيار الذي يؤكد فكرة أن الفساد يكبح و يعيق النمو الاقتصادي لأن بواسطته يتم تحويل الموارد إلى أنشطة غير منتجة و بالخصوص التغيير في سلوكيات المواهب البشرية و تحولها إلى أنشطة أخرى مثل البحث عن الريع فقط (Rente) فيصبح بذلك الفساد نوع من الضرائب المفروضة على الوكلاء بطريقة مفرطة و مبالغ فيها مما يزيد في تكلفة الأعمال و المبادلات، تبين النتائج التجريبية أيضا أن معامل الفساد سالب و ليس ذو دلالة إحصائية (غير معنوي) في البلدان النامية و ليس له تأثير على النمو الاقتصادي بالنسبة لدول جنوب أسيا و هذا ما يتطابق مع بعض الدراسات الموجودة في هذا المقال، بينما جاء التأثير إيجابي للفساد على النمو الاقتصادي في دول شرق أسيا ما يفسر أن هذه البلدان تتمتع بخاصية توجيه السياسات نحو النمو و التحكم الجيد للدولة.

و توضح النتائج أيضا أن لرأس المال البشري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لجميع المجموعات الاقتصادية باعتبار أن رأس المال البشري هو تراكم للمعرفة التي تجلب أفكار و في نفس الوقت تحسن من الإنتاجية

وجودة المنتج و يشجع المقاولاتية و الإبداع مما يؤدي إلى الزيادة في النمو و هذا ما يثبت صحة نموذج النمو الداخلي و كذلك نظريات النمو التقليدية و التي مفادها أن رأس المال البشري يساهم في النمو الاقتصادي تبين أيضا النتائج أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في جميع اقتصاديات الدول محل الدراسة ما عدا دول غرب أسيا و هذا ما يفسر أن تكوين رأس المال الثابت يؤثر على الرفاهية الاقتصادية للدول و يساعد على تلبية الطلبات المتزايدة للسكان في الاقتصاديات النامية مما يجعله كأفضل مؤشر للنمو الاقتصادي في حين كان لمعدل النمو السكاني تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في جميع اقتصاديات البلدان باستثناء الاقتصاديات المتقدمة، أما بالنسبة للديمقراطية في اقتصاديات البلدان النامية و بلدان شرق أسيا فليس لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي عكس الاقتصاديات المتقدمة التي كانت للديمقراطية تأثير موجب على النمو الاقتصادي .

خلصت الدراسة إلى أن رأس المال البشري يساهم بشكل موجب في النمو الاقتصادي لكل الاقتصاديات في ظل وجود الفساد إذ نجد أن الفساد يكبح عجلة النمو في بعض الاقتصاديات أحيانا و يساهم في تدليل العقبات أمام عجلة النمو أحيانا أخرى بينما يعمل تكوين رأس المال الثابت على تحسين النمو الاقتصادي في حين أن للديمقراطية تأثير مختلط على النمو الاقتصادي و أن معدل النمو السكاني يبطئ النمو الاقتصادي. (Mudassaar.K & Rehman.H, 2019, pp. 409-418)

III.1.2- دراسة Inma.F,Agus.S,Wildan.S (2018) بعنوان **The Impact of FDI,Human Capital,and Corruption on Growth in AsianDeveloped and Developing Countries** التي تهدف إلى تأكيد تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، و الفساد على النمو الاقتصادي في ثمانية دول أسيوية متقدمة و نامية للفترة الزمنية الممتدة من 2003 إلى 2015 حيث تم اختيار العينة على أساس أهمية منطقة أسيا التي تساهم بحوالي 60% من مجموع الناتج الداخلي الخام إضافة لانخفاض المتوسط السنوي للناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة من 8.3% إلى 5.8%وتهدف أيضا إلى توضيح أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على النمو الاقتصادي شأنه شأن الدور الذي يلعبه رأس المال البشري(التعليم) كذلك و لتحقيق هذا الغرض استخدم الباحثون طرق تحليل للبيانات المقطعية للدول محل الدراسة لشرح أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة و المعبر عنها بالناتج المحلي الخام (PIB) كمؤشر قياس النمو الاقتصادي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) ، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي و مؤشر مدركات الفساد

لقد اعتمد الباحثون في تحليلهم لبيانات بانل لاختيار النموذج الأكثر ملائمة للاستعمال من بين عدة نماذج على غرار نموذج التأثير التجميعي، نموذج التأثير الثابت، نموذج التأثير العشوائي على ثلاثة اختبارات:،اختبار Chow، اختبار Hausman و Multiplicateur de Lagrange حيث جاءت المعادلة المقدرة للمجموعتين من الدول كالتالي:

$$GDP_{it} = ß_0 + ß_1 FDI_{it} + ß_2 HC_{it} + ß_3 CPI_{it} + \varepsilon_{it}$$

من خلال إحصائية R^2التي تبين قدرة النموذج على تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع اتضح أن نموذج التأثيرات الثابتة فعال لشرح تأثير كل متغير للبلدان المتقدمة و النامية مقارنة بالنماذج الأخرى ،و تشير النتائج لوجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي على النمو في البلدان المتقدمة بينما يكون التأثير موجب بين الاستثمار الأجنبي و النمو في البلدان النامية بالإضافة إلى وجود تأثير موجب و معنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول النامية بينما جاء التأثير موجب و غير معنوي في الدول المتقدمة في حين للفساد تأثير موجب على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة و النامية .

خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن أن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي لبلد ما بشكل كامل حيث تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض النمو بسبب زيادة الواردات إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الاستثمارات المربحة بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة في البلدان النامية ، و عندما يكون أثر رأس المال البشري موجب على النمو الاقتصادي سيشجع حتما التنمية الاقتصادية حتى و إن لم يشعر بهذا التأثير في الحين، بالإضافة إلى ذلك يلعب التعليم دور مهما في تكوين شخصية و مهارات الفرد لتمكينه من رفع إنتاجيته مثل قدرته على استعمال التكنولوجيا الحديثة ، القدرة على التحليل و اتخاذ القرار، إذن هذه الدراسة لا تؤكد فكرة أن الفساد يعمل على تحسين الاقتصاد و إنما تدعم فكرة أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي. (Inma.F,Agus.S,Wildan.S, 2018, pp. 216-221)

III.1.3-دراسةA MTIRAOUI (2016) **بعنوان Capital and Corruption, Human Economic Growth in the OCDE area**: **Empirical Test** التي تهدف لاختبار متانة العلاقة الموجودة بين رأس المال البشري و مراقبة الفساد باستخدام أربعة طرق قياسية لعينة متكونة من 23 دولة من منطقة OCDE للفترة الزمنية الممتدة ما بين 1984 إلى 2012 فهي تسعى لمعرفة القنوات التي

من خلالها يمكن للفساد أن يؤثر على النمو الاقتصادي بمعني البحث عن تأثير الفساد على النمو ليس من خلال الاستثمار و لكن من خلال أثره السالب على تراكم رأس المال البشري حيث تنتقل العلاقة من الفساد لرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي إذ يبين الباحث أن الفساد يضر بتكوين رأس المال البشري من خلال عدم تشجيع الشباب على مواصلة التعليم على المدى الطويل مما قد يكون له تأثير سلبي على النمو بمرور الوقت و بالتالي فان هده الدراسة تبرز أهمية دور أحد مؤشرات الجودة المؤسسية للفساد (مراقبة الفساد) في تحديد رأس المال البشري و النمو الاقتصادي على اعتبار أن رأس المال البشري القوة الدافعة للنمو الاقتصادي.

لقد قام الباحث باستبدال مؤشر الفساد (IPC) الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية بمؤشر مراقبة الفساد واعتماد نفس خطوات Sekka (2005) لتوضيح الأثر المباشر لمراقبة الفساد على رأس المال البشري بالإضافة إلى أثر نفقات التعليم و الصحة على رأس المال البشري و بالتالي الأثر المباشر لمراقبة الفساد على نفقات القطاعين حيث تم التعبير عن هذا النموذج بمتغيرات معدل النمو السنوي للناتج المحلي الخام (Tcran) المتمثل في مؤشر قياس النمو الاقتصادي، معدل الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (De)، معدل الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (Dsp)، معدل الإنفاق العام على البحوث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(Rd)، معدل الجهل (Ti)، معدل الوفيات (Mor)،مؤشر الفساد (CC)، رأس المال البشري (KH).

تم استخدام أربعة طرق قياسية لاختبار الآثار المباشرة و الغير مباشرة للمتغيرات الهيكلية على رأس المال البشري و معرفة أثر مراقبة الفساد على الاختلاف البشري لمنطقة OCDE و هي :

1- طريقة الآثار الثابتة (Effets Fixes)،

2- طريقة الآثار العشوائية (Effets Aléatoires)،

3- طريقة الفروق العامة للعزوم المعممة (GMM en différences)،

4-طريقة العزوم المعممة في النظام (GMM en système) .

تبين نتائج تقدير النموذج بطريقة الآثار الثابتة أن لمراقبة الفساد تأثير سلبي معنوي عند حدود 10% في منطقة OCDE ما يدل على أن الفساد له ارتباط موجب و معنوي مع رأس المال البشري و أنه يوجد كذلك ارتباط موجب و معنوي عند مستوى 10% لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الخام مع العامل البشري في منطقة OCDE و هناك علاقة معنوية عند 10% بين نفقات التعليم و رأس المال البشري مما

يعني أن للفساد تأثير موجب و بشكل غير مباشر على مخصصات الإنفاق العام للتعليم في حين أن معدل الوفيات مرتبط سلبيا و هو ذو دلالة إحصائية معنوية عند حدود 1%.

و توضح نتائج تقدير النموذج بطريقة الآثار العشوائية أنه يوجد علاقة موجبة معنوية عند مستوى 5% بين مراقبة الفساد و رأس المال البشري أي أن للفساد تأثير سلبي على تراكم رأس المال البشري بينما يوجد ارتباط سلبي و معنوي عند 1% بين معدل النمو السنوي و العامل البشري، و جاءت كذلك العلاقة بين نفقات التعليم و رأس المال البشري سالبة و معنوية عند مستوى 1%و العلاقة بين رأس المال البشري ومراقبة الفساد معنوية بمعنى أنه وبشكل مباشر يؤثر الفساد سلبيا على مخصصات الإنفاق العام للتعليم ، في حين تبين أن لمعدل الوفيات ارتباط سالب مع رأس المال البشري مع وجود علاقة موجبة و معنوية بين رأس المال البشري و مراقبة الفساد ما يدل أن للفساد تأثير سالب و بشكل غير مباشر على معدل الوفيات .

تبرز نتائج تقدير النموذج بطريقة الفرق الأول للعزوم المعممة (GMM en différences première)أنه يوجد علاقة سلبية و غير معنوية لمراقبة الفساد لكل دول OCDE أي أن الفساد معنوي مع رأس المال البشري بينما يوجد ارتباط سالب و معنوي عند مستوى 1% بين معدل النمو والعامل البشري في حين هناك علاقة موجبة و معنوية عند مستوى 5% بين الإنفاق على التعليم و رأس المال البشري بمعنى وجود علاقة سالبة و معنوية بين رأس المال البشري و مراقبة الفساد أي أن للفساد تأثير موجب و بشكل غير مباشر على المخصصات العامة للتعليم ،بالإضافة إلى ذلك فان الإنفاق العام على الرعاية الصحية يؤثر بشكل إيجابي و غير مباشر على رأس المال البشري و هو معنوي عند مستوى1%أما لمراقبة الفساد تأثير سلبي على الإنفاق الصحي في حين يوجد ارتباط سالب و معنوي عند مستوى 1% بين معدل الوفيات و رأس المال البشري ، مع العلم أن العلاقة بين رأس المال البشري و مراقبة الفساد سالبة و معنوية أي أن للفساد تأثير إيجابي غير مباشر على معدل الوفيات بينما توجد علاقة موجبة و معنوية عند مستوى 5% بين معدل الجهل و معدل الالتحاق بالتعليم العالي هذا ما يفسر أن للفساد تأثير موجب على رأس المال البشري و بشكل غير مباشر تأثير موجب على معدل الجهل.

من خلال النتائج المحصل عليها بعد تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة بنظام (GMM en système) تبين أنه يوجد تأثير موجب و معنوي عند مستوى 5% لمراقبة الفساد على رأس المال البشري مما يعني وجود علاقة سلبية و معنوية بين الفساد و رأس المال البشري بينما يوجد ارتباط سالب و معنوي عند حدود 1% بين معدل النمو و رأس المال البشري في حين جاءت العلاقة بين الإنفاق على التعليم و رأس المال البشري

سالبة و معنوية عند مستوى حدود 5% ، بالإضافة إلى وجود تأثير سالب و معنوي للفساد على رأس المال البشري مما يدل أن للفساد علاقة سالبة و معنوية مع الإنفاق العام على التعليم و تشير النتائج أيضا أنه يوجد ارتباط سالب و معنوي عند حدود 5% بين معدل الوفيات و رأس المال البشري و أن لرأس المال البشري علاقة سالبة و معنوية مع مراقبة الفساد ما يعني أن للفساد تأثير موجب و غير مباشر على معدل الوفيات . (MTIRAOUI.A, 2016)

III.4.1– دراسة Seka.P,R (2013) بعنوان **Corruption, croissance et capital humain :quels rapport ?** التي تسعى لإظهار التأثير السلبي للفساد على تراكم رأس المال البشري من خلال إنشاء علاقة بين الفساد و مستوى التعليم العالي كمتغير يمثل تراكم رأس المال البشري و لتحقيق هذا الغرض قام الباحث بالتطرق لعلاقة الفساد بالاستثمار و تأثيره على النمو الاقتصاد و عرض نتائج لدراسات رائدة في هذا الموضوع على غرار Mauro (1995) من خلال إحداثه للقطيعة مع رواد فكرة أن للاستثمار علاقة موجبة مع الفساد بحيث أن الفساد يحفز النمو الاقتصادي من خلال تسريع نشاطات الاستثمارات بفضل الرشاوى التي تساعد رجال الأعمال في تدليل العقبات الإدارية و تقليص وقت الانتظار، لكن الدراسات الحديثة توصلت إلى أن الفساد يؤثر سلبيا على الأداء الاقتصادي من خلال تثبيط و عدم تشجيع المستثمرين خاصة الخواص بمعنى أن الفساد يعوق جهود الاستثمار مما يؤدي إلى تباطؤ النمو ومن هنا تبين أن الفساد يؤثر على النمو عن طريق الاستثمار و بالتالي فان الدراسة تبحث في تسليط الضوء على إمكانية أن الفساد يؤثر سلبيا على النمو من خلال تأثيره السلبي على تكوين رأس المال البشري، إذ أن من بين أسباب توسع ظاهرة الفساد هو مغادرة عدد الطلاب الجامعات قبل الأوان دون الحصول على تدريب كامل و شامل يمكنهم من الوصول إلى وظيفة لائقة و السبب هو أن الطلاب المتفوقون و الموهوبين يقلدون الطلاب الأقل موهبة منهم من خلال مقارنة مستوى رفاهيتهم لأن الطلاب الغير موهوبين أصبح لديهم مستوى عالي من الرفاه من خلال الربح السريع و إتباعهم لسلوك و طرق غير أخلاقية لكسب المال كالرشوة و بهذه الطريقة يشارك الفساد في انهيار القيم من خلال التأثير السلبي على تراكم رأس المال

جاء الباحث بنموذج يهدف إلى تقدير تأثير الفساد على رأس المال البشري حيث أجريت الدراسة على بيانات مقطعية لعينة متكونة من 38 دولة متقدمة و نامية للفترة الزمنية ما بين 1995-2002من خلال المعادلتين التاليتين :

$$Errt=ß_0 + ß_1 rp_i + ß_2 rs_i + ß_3 ipc_i + ß_4 pnbc_i + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Errt=ß_0 + ß_1\, rp_i + ß_2 rs_i + ß_3 ipc_i + ß_4 pnbc_i + ß_5 dlow_i + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$$

بحيث:

(**ipc**): مؤشر الفساد الصادر عن المنظمة العلمية للشفافية،

(**Errt**): نسبة الالتحاق بالتعليم العالي الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء،

(**pnbc**):دخل الفرد بالدولار الأمريكي،

(**rp**):العائد الخاص على الاستثمار في التعليم (Psachropoulos.G,1994) اليونيسكو،

(**rs**) :العائد الاجتماعي على الاستثمار في التعليم(Psachropoulos.G,1994) اليونيسكو.

تظهر نتائج التقدير المتحصل عليها أنه يوجد علاقة سالبة و معنوية بين مؤشر الفساد و معدل الالتحاق بالتعليم العالي بحيث أن أي تغيير نسبي للفساد ب1 % يقابله تخلف مؤشر الالتحاق ب2% أي عند ارتفاع مؤشر الفساد ينخفض الفساد و بالتالي يزيد الالتحاق بالتعليم العالي ، أما المتغيرات الأخرى جاءت كلها موجبة و معنوية باستثناء العائد الخاص على الاستثمار في التعليم بالإضافة إلى أن المؤشر الوهمي يوضح أن الظاهرة تتمركز في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع.

خلصت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على تراكم رأس المال البشري و ذلك عن طريق إنهاء الطلبة النجباء و الموهوبين لمشوارهم الدراسي مبكرا بسبب الثراء الغير مشروع لأولئك الطلاب الأقل موهبة و الغير مهتمين بالدراسات العليا. (Seka.P,R, 2005, pp. 133-150)

III.5.1– Interaction entre Corruption, Capital Humain et Croissance Économique Dans les Pays en Développement :une Analyse Empirique دراسة Chkir. ,Allaoui. Z (2010) بعنوان التي تهدف لدراسة التفاعل المحتمل بين الفساد ورأس المال البشري و تأكيد تأثيرهما على النمو الاقتصادي لمعرفة التأثير المباشر و الغير مباشر للفساد عن طريق تراكم رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المتنامي باستخدام عينة لبيانات بانل متكونة من 25 دولة نامية موزعة عبر العالم (إفريقيا، أسيا، أمريكة اللاتينية) التي تم اختيارها حسب تصنيف البنك الدولي، البيانات المتوفرة و حسب الخصائص المؤسسية و ذلك خلال الفترة الممتدة بين 1984 و 2005 حيث كان عدد المشاهدات 550 مشاهدة و بالاعتماد على دراسات كل من Romer et Weil، Mankiw (1992)، Knight et al (1993)، Ghura et Hadjimichael (1996) و Demetriades et Law (2004) و دلالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas جاء نموذج الدراسة كالتالي :

$$Ln\,(y_{it})=\alpha_i + ß_1 ln\, k_{it} + ß_2 ln\, h_{it} + ß_3 ln\, FL_{it} + ß_4 ln\, INS_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots..(1)$$

باعتبار أن :

(**PIB**): المتغير التابع الذي يمثل الناتج المحلي الخام الحقيقي للفرد بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2000

المتغيرات المستقلة :

(**k**):الرأس المال المادي تم حسابه باستخدام طريقة الجرد الدائم التي تتبعها Van Pottelsberghe De La potterie (1997) ،

(**FL**):معدل نمو القوة العاملة ،

(**h**): رأس المال البشري الذي تم حسابه من خلال معدل الجهل و معدل الخام للتمدرس المشترك بين الطور الابتدائي، الثانوي و الجامعي،

(**INS**): جودة المؤسسات ،

(**CORR**) :مؤشر الفساد الصادر عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) حيث يشير النقطة 0 لدرجة عالية من الفساد أما النقطة 6 تشير لدرجة ضعيف للفساد ،

(**GS**):مؤشر الاستقرار السياسي الذي يعكس العنف السياسي و عدم الاستقرار في الدولة يقاس تبعا لسلم تنقيط من 0 إلى 12 حيث يشير 0 استقرار سياسي جيد و أما النقطة 12 معناه استقرار سياسي ضعيف ،

(α_i) : التأثير الفردي ،

(ε_{it}) : حد الخطأ.

حسب الباحثان ونظرا لجودة المؤسسات و أثرها المباشر على بواقي Solow فإنها تؤثر بشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري و لهذا الغرض و لأجل دراسة تأثير التفاعل بين الفساد و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي تم توسيع المعادلة (1) لتشمل متغير التفاعل و تصبح كالتالي:

$$\mathbf{Ln\ (y_{it})=\alpha_i+ß_1 ln\ k_{it}+ß_2 ln h_{it}+ß_3 ln\ FL_{it}+ß_4 ln\ INS_{it}+ß_5(h_{it}*INS_{it})+\varepsilon_{it}}$$

يوضح اختبار الاستقرارية لكل السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة أنه جاءت خمسة سلاسل من أصل ستة مستقرة عند المستوى و هذا ما يفسر الرجوع لبيانات بانل الساكن مع الأخذ بعين الاعتبار للآثار الفردية المصنفة لكل بلد لحصر الفروقات الاقتصادية و المؤسسية حيث يتم التحقق من عدم التجانس الفردي المتحصل إليه من نتائج الإحصاء الوصفي التي تشير لوجود اختلاف بين القيم الصغرى و القيم العظمى للمتغيرات الاقتصادية و المؤسسية المستخدمة في كل بلد بمعنى لكل بلد خاصيته الخاصة، وبالتالي يجب أن تظهر اختبارات Hausman وDurbin-Wu-Hausman طريقة التقدير التي يجب اعتمادها والتي تشير

النتائج المحصل عليها أن النموذج المستخدم هو نموذج ذو التأثير الفردي الثابت والذي يمثل ارتباط بين الآثار الفردية و المتغيرات المستقلة و أن التقدير بطريقة Within (تقدير غير متحيز) هو الأكثر ملائمة من طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG).

تظهر النتائج المتحصل عليها أن قوة العمل(FL)، الاستثمار في رأس المال المادي (k)و رأس المال البشري (h)ذو دلالة معنوية عند حدود 1% و هذا ما يؤكد النتائج المتحصل عليها من طرف Levine et Renelt (1992) التي تشير إلى أن الاستثمار المادي موجب و معنوي في كل مختلف العينة يزيد من تأكيد هذه النتائج كل من Easterly ، Norman و Montiel (1997)الذين ذكروا أن الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري يؤدي إلى اكتساب المهارات و يشجع التقدم التكنولوجي و يعتبر Benhabib و Spiegel (1994) و عدة باحثين أن أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي يمكن أن تكون بشكل مباشر على بواقي Solow و إما بشكل غير مباشر من خلال تراكم رأس المال البشري أما بخصوص الآثار المباشرة للاستقرار الحكومي و الفساد على النمو الاقتصادي توصلت الدراسة إلى أنه من خلال البيانات الدولية المتعلقة بخصائص الدول النامية فان هذه البلدان يسودها عدم الاستقرار السياسي من جهة و مستوى فساد عالي من جهة أخرى لذلك تم إدراجهم واحدة بواحدة بهدف وجود ارتباط بين المتغيرات المؤسسية بحيث إذا تم إضافة مؤشر الاستقرار الحكومي (GS) ينتقل R^2 من 0.919% إلى 0.927% و عند إدراج مؤشر الفساد (CORR) يصبح R^2 يساوي 0.921%ما يفسر وجود ارتباط موجب بين الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي بينما يوجد ارتباط سالب بين الفساد و النمو الاقتصادي وهذا ما يجعله مضر بالنمو في هذه الدول في حين أن هذين المؤشرين لهما دلالة إحصائية عند مستوى 1%و بالتالي فان المتغيرات المؤسسية (الاستقرار السياسي و الفساد) لها تأثير مباشرة على النمو الاقتصادي و كذلك تأثير غير مباشر عليه عن طريق تراكم رأس المال البشري و هذا ما تؤكده النتائج المتوصل إليها والتي تشير إلى انخفاض مستوى المعنوية إلى 5% عند إضافة متغيرات الاستقرار السياسي والفساد.

قام الباحثان بدمج مصطلحين من التفاعل للتوصل بأنه يمكن أن يكون لجودة المؤسسات تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال البشري و أظهرت النتائج أنه يوجد ارتباط موجب ومعنوي عند حدود 1 % للتفاعل الأول الموجود بين رأس المال البشري و الاستقرار السياسي و هذا ما يفسر عن أنه في بيئة مستقرة يجب أن يتم خفض الإنفاق العسكري و تعويضه بالإنفاق العام على التعليم حيث يكون لهذا الاستقرار السياسي تأثير و بشكل مباشر على بواقي Solowو الذي يمكن ترجمته كنتيجة لعملية تراكم المعرفة

القائمة على الاستثمار في رأس المال المادي و البشري و التي تزيد من تشجيع الأفراد على مواصلة تعليمهم على المدى الطويل و ذلك لتعزيز رأس المال البشري أكثر إنتاجية و بصيغة أخرى يمكن للاستقرار السياسي من خلال الإنفاق العام المنتج على التعليم من زيادة النمو الاقتصادي في البلدان النامية حيث إذا تراكم رأس المال البشري يعتبر كقناة من خلالها يؤثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي ، أما بالنسبة للمصطلح الثاني المضاف في نموذج الدراسة و المتعلق بتفاعل بين رأس المال البشري و الفساد تبين وجود ارتباط سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%إذ أن أي مستوى فساد مرتفع يقودنا إلى تقديم رأس مال بشري غير منتج و من خلال هذه النتائج تبين أن مستوى الفساد يبرز حجم الإنفاق العام على التعليم وعليه فان الأثر السلبي للتفاعل بين رأس المال البشري و الفساد يفسر بطريقتين :

1/ الإنفاق يجب أن يكون ممول عن طريق الضرائب التي من خلاله يمكن تعديل القرارات الاقتصادية و بالتالي تولد خسائر في الرفاهية.

2/ يمكن لأي إنفاق عام أن ينتج عنه مشكلة البحث عن الريع (rente) مما يؤدي إلى تحويل النشاط إلى وظائف غير منتجة كالرفع من الإنفاق على التجهيزات بينما الإنفاق على التعليم و الصحة يكون غير كاف.

خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له تأثير موجب مباشر و غير مباشر عن طريق تراكم رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بينما الفساد يؤثر سلبا من خلال تراكم رأس المال البشري و هذا ما يضر بالنمو الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من بعض الاختلالات المؤسسية على غرار عدم كفاءة النظام الضريبي ،نقص الكفاءات الإدارية ،ضعف المعرفة التكنولوجية، الفساد، عدم كفاءة السوق المالي، ضعف مصداقية الدولة مما يؤكد تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بسبب المشاكل الخاصة بالتعليم في هذه الدول . (CHKIR & ALLAOUI, 2010, pp. 110-130)

III.2-العلاقة بين المتغيرات :

إن البحث في موضوع النمو الاقتصادي يرتكز على وجهتي نظر أساسية تتمثل وجهة النظر الأولى في النظرة الطبيعية التي ترى أن كل من الظروف الطبيعية و الجغرافية هي التي تحدد النمو الاقتصادي في الدول المختلفة في حين ترى وجهة النظر الثانية المتمثلة في النظرة المؤسساتية أن العوامل المؤسساتية تعتبر أهم المحددات التي يتوقف على أساسها مسار النمو الاقتصادي في دول العالم ، و حسب نظرية النمو الداخلي فانه يعتبر كل من تراكم المعارف، رأس المال البشري ،الابتكارات التكنولوجية ، المنشآت القاعدية و التعلم بالتمهين مصادر لتحقيق النمو الاقتصادي على أساس أنها العناصر التي تولد الوفرات الخارجية الإيجابية (l'effet

(Mauro , 1995)، (Ades et Ditella 1997) ، (Dal Bo et Bossi 2007) و لكن يوجد أيضا ما يعرف بالوفرات الخارجية السلبية التي تمثل عوامل تعيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد على غرار التلوث والنفايات و ظاهرة الفساد (Baliamoune-Luz.M, Ndikumana.L, 2007, pp. 435-436) لأنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد (d'externalité positive

التي تهدف هذه الدراسة إلى تبيان تأثيرها على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التأثير الذي يحدثه رأس المال البشري هو الآخر على النمو الاقتصادي للوصول إلى تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات الثلاثة في مجموعة من الدول العربية للفترة الزمنية الممتدة بين 2007-2018 لذلك سيتم في هذا العنصر توضيح العلاقة النظرية الموجودة بين الفساد و النمو ثم بين رأس المال البشري و النمو للوصول إلى توضيح العلاقة بين الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي كالتالي:

III.2.1-علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي :

يعتبر Mauro من الأوائل الذين تطرقوا لأثر الفساد على النمو الاقتصادي سنة 1995 في دراسة اعتمد فيها على مؤشر الفساد المطور من قبل إدارة الأعمال الدولية Business international (BI) ليوضح أنه يوجد تسعة مؤشرات لها علاقة بفعالية المؤسسات الحاكمة على غرار الاستقرار السياسي و الاجتماعي البيروقراطية ،الفساد و النظام القانوني ،الإرهاب ،العلاقات مع دول الجوار و غيرها و هي ترتبط إيجابا بمؤشر الفساد ما يدل أن الفساد و عدم الاستقرار يعتبران شديدي الارتباط، و في دراسة أخرى قدمها سنة 1998 تهدف لتحديد أثر الفساد على الإنفاق الحكومي من خلال اختبار العلاقة بين الفساد و الاستثمار لعينة واسعة من الدول التي تلعب فيها الحكومات دور كبير توصل Mauro أنه يوجد أثر سلبي للفساد على النمو الاقتصادي لأنه يشجع أصحاب القرار على استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة (جلولي.م،بومدين.م،بن عياد.م، 2020، الصفحات 192-193)حيث يوجد قنوات مباشرة و أخرى غير مباشرة يؤثر بها الفساد على النمو الاقتصادي إذ يأتي نصف هذا التأثير بشكل غير مباشر عن طريق الاستقرار السياسي في حين أنه نسبة 15% من التأثير تأتي من خلال التأثير السالب للفساد على تكوين رأس المال البشري و أكثر من 20 % تأتي من تأثيره على الاستثمار و الباقي هو تأثير مباشر للفساد على النمو (ذنون.م، دهام أ، 2012، صفحة 191) و بالتالي أصبح من المتعارف عليه نظريا أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، غير أنه يوجد دراسات أخرى Leff (1964)، Hungton (1968) تثبت أنه هناك طرق يمكن من خلالها أن يكون للفساد تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي مثل الرشوة التي تعتبر حسبهم

وسيلة فعالة لتجاوز العراقيل و القيود البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية البطيئة الأمر الذي من شأنه أن يعزز الكفاءة الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين و يشجع الاستثمار (Lavallee.E et All, 2008, pp. 7-8) و بالتالي فان الفساد يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي من خلال (قديد .ع ، 2018، صفحة 60):

1-ممارسات الرشوة التي تسهل الإجراءات الإدارية في حركة الأموال خاصة في الدول التي تتميز بإجراءات بيروقراطية معقدة .

2- بذل جهد إضافي من قبل الأعوان الاقتصاديون الذين قبلوا الرشوة خاصة عندما تكون الرشوة عبارة عن جزء من مداخيلهم .

و يفسر Ndikumana.L (2007) علاقة المستويات المرتفعة للفساد بمستويات النمو البطيئة في الدول المختلفة أنه ترجع إلى طبيعة نظام الحوكمة حيث أن البلدان الفقيرة تميل إلى انتشار الفساد أكثر من البلدان المتقدمة بالإضافة إلى أن الفساد يؤثر بشكل كبير على توزيع المداخيل خاصة بالنسبة للفئة ضعيفة الدخل و الفقيرة و يعمل على تخفيض النفقات العامة الموجهة إليهم مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية. (قديد .ع ، 2018، صفحة 61)

مما سبق يتضح جليا أنه تتباين الآراء حول تأثير الفساد على النمو الاقتصادي فقد يؤثر سلبا على النمو بسبب تأثيره على الاستثمار حيث يعتبر الفساد بمثابة تكاليف إضافية يتحملها رجال الأعمال و يزيد من حالات عدم التأكد لديهم لأنه يضع الحواجز أمام تنفيذ الأعمال و يؤدي أيضا لسوء توزيع الإنفاق الحكومي خاصة على الصحة و التعليم و إلى تخفيض تدفقات رأس المال الأجنبي الموجهة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر بمثابة محفز للنمو عبر نقله للتكنولوجيا و توفير رأس المال و تحسين إنتاجية الاستثمار المحلي Tanzi (1998) ، و في المقابل قد يؤثر الفساد إيجابا على النمو الاقتصادي من خلال ممارسات الرشوة التي تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك إذ تعمل على تقليل تكاليف الانتظار التي يتحملها رجال الأعمال بسبب الروتين و الإجراءات البيروقراطية المعقدة مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية و رفع الإنتاجية Hungton (1968). (ذنون.م، دهام أ، 2012)

III.2.2-علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي :

لقد ظلت النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية عاجزة عن تبيان تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي خاصة الدور الذي يلعبه التعليم في النمو و ذلك بسبب صعوبة قياس دور العامل البشري مقارنة برأس المال المادي على عكس النظريات الحديثة التي قامت بدمج رأس المال البشري في دالة الإنتاج و اعتباره

عامل مهم من عوامل الإنتاج التي لا بد من توافرها لتحقيق النمو الاقتصادي و في هذا الصدد توصلت دراسة Barro-Lee (1994) إلى أنه يعتبر كل من مخزون رأس المال البشري و خصائص السكان أهم محددات النمو الاقتصادي (زعيتري .ص،شويكات.م ، 2020، صفحة 1156) ، بينما يوضح نموذج MRW (1992) أن رأس المال البشري هو عامل إنتاجي تراكمي يأخذ عدة أشكال مثل التعليم ، الصحة أو الخبرة (Mankkiw N.G;Romer.D;Weil D.N, 1992, pp. 407-437) ،و حسب Mincer (1974) فانه يمكن لرأس المال البشري أن يؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق أربعة عناصر كالتالي : (Jean-Christophe. D, 1996, pp. 6-7)

1-رأس المال البشري أحد عوامل الإنتاج الأساسية في عملية النمو .

2-رأس المال البشري مكمل لرأس المال المادي حيث أن مخزون رأس المال البشري يرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي التي بدورها تشجع الاستثمار.

3-يمثل رأس المال البشري احد عوامل الإنتاج الأساسية في عملية الإنتاج التكنولوجي و ضروري للتكيف والتأقلم مع التكنولوجيات الحديثة .

4-يعكس رأس المال البشري التركيبة السكانية التي تحدد عملية التحول الديمغرافي .

كما يرى Lucas (1988) أن تراكم مخزون رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي ولكن فعاليته مرتبطة بمستوى اقتصاد كل بلد مفسرا ذلك بأنه يمكن تطوير رأس المال البشري و المحافظة على العوائد الحدية له أو على الأقل تكون ثابتة بدل تناقصها (عكس رأس المال المادي) مما يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي دون توقف ، و يفترض Lucas أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين أساسين يهتم القطاع الأول بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات بينما يختص الثاني بتأهيل و تكوين رأس المال البشري الذي يتراكم عبر الزمن كما أن الأفراد يقومون بتحسين مستوى مهاراتهم عن طريق تخصيص جزء من وقت الإنتاج لتراكم رأس المال البشري للتعلم و التكوين (جعفر.ب، 2015، صفحة 22) ،في حين يؤكد Benhabib و Spiegel (1994) أن رأس المال البشري و مستويات التعليم تساهم في النمو الاقتصادي بواسطة زيادة مستويات الابتكار للتأقلم مع التطور التقني و التحكم في التكنولوجيات الحديثة و بالتالي فان رأس المال البشري يساهم في زيادة التقدم و التطور التكنولوجي عن طريق الاستخدام الأمثل للمعارف و الخبرات والمهارات الموجودة لدى الأفراد (Benhabib.J ; Spiegel.M, 1994, pp. 143-173)، وحسب Marchall فانه تكمن أهمية رأس المال البشري في القيمة الاقتصادية للتعليم و التدريب الذي يكسب الأفراد

مهارات تمكنهم من تحسين إنتاجيتهم الذي يعتبر (التعليم) من العوامل المباشرة المساهمة في النمو الاقتصادي وليس عاملا خارجيا فقد توصلت دراسة OCDE (2001) إلى أن رأس المال البشري يساهم في النمو الاقتصادي من خلال رعاية و تنمية الموارد البشرية(بلحنافي.أ،العوفي.ح، 2015، الصفحات 198-199). مما سبق يتضح أن رأس المال البشري يؤدي دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول من خلال تنمية الموارد البشرية و تطوير قدرات الابتكار و اكتساب المعرفة و توظيفها عن طريق التعلم و التعليم ليصبح بذلك رأس المال البشري عامل مهم من عوامل الإنتاج بالإضافة إلى أن التعليم يلعب دورا خاص في النمو الاقتصادي من خلال المساهمة المباشرة في زيادة الناتج المحلي على اعتبار أن المورد البشري المتعلم ، المدرب و المؤهل ركيزة مهمة تبنا عليها السياسات التنموية و تساهم في دفع عجلة النمو. (كركود.أ، 2018، الصفحات 518-520)

III.2.3-علاقة الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

ليس هناك اختلاف على أن رأس المال البشري يلعب في الوقت الحاضر دورا مهما في رفع حجم الإنتاج ومستوى الأداء الاقتصادي حيث يعد رأس المال البشري الذي يتمتع بمؤهلات و كفاءة عالية المكتسبة عن طريق التعليم و التكوين ركيزة أساسية لتحقيق النمو و لكن هذا لا ينفي وجود عوامل أخرى من شأنها التأثير سلبا على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في كل الدول مثل ظاهرة الفساد التي لا تقتصر على مجتمع دون آخر بل تمتد إلى كل المجتمعات حيث تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال كبح عجلة الاستثمار وغيرها من الممارسات التي تعرقل عملية التنمية ، لذلك فانه عند البحث عن معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في ظل وجود الفساد نجد أنه يرى كل من Mudassaar و Rehman (2019) أنه رغم أن رأس المال البشري يساهم بشكل موجب في النمو الاقتصادي لكل الاقتصاديات في ظل وجود الفساد إلا أنه يبقي هناك تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي من خلال كبح عجلة الاستثمار ،الحد من تراكم رأس المال البشري و عدم الكفاءة المؤسسية (Mudassaar.K & Rehman.H, 2019, pp. 412-415)، و يذكر كذلك كل من Inma و Agus و Wildan(2018) أن رأس المال البشري يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي و يشجع التنمية الاقتصادية على المدى القصير و البعيد من خلال التعليم الذي يساهم في اكتساب الفرد لمهارات تمكنه من رفع إنتاجيته و التحكم الجيد في التكنولوجيات الحديثة في حين يبقي للفساد دوما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي (Inma.F,Agus.S,Wildan.S, 2018, pp. 219-220)، بينما توصل A. MTIRAOUI

(2016) إلى أن الفساد يؤثر سلبا على تراكم رأس المال البشري لتنتقل العلاقة من الفساد لرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي حيث تكمن الآثار السلبية للفساد على رأس المال البشري في أنه (الفساد) لا يشجع الأفراد على مواصلة التعليم على المدى البعيد و هذا ما يؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي بمرور الوقت (MTIRAOUI.A, 2016, pp. 26-27)، و يوضح Seka (2013) في هذا الصدد أن الفساد يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على تراكم رأس المال البشري و ذلك بسبب أن انتشار ظاهرة الفساد راجع إلى انهيار القيم خاصة بالنسبة للفئة التي لم تكمل الدراسات الجامعية و لم تحصل على التدريب الكامل للوصول إلى وظائف مناسبة و التي تتوجه بدورها إلى الربح السريع عن طريق انتهاج سلوك غير أخلاقي و في نفس الوقت تصبح الفئة التي أكملت دراساتها تقلد الفئة التي لم تكمل الدراسات الجامعية (Seka.P,R, 2005, pp. 139-140)، و لقد اهتم Chkir و Allaoui(2010) بتحديد التفاعل بين الفساد ورأس المال البشري و تأكيد تأثيرهما على النمو الاقتصادي لمعرفة التأثير المباشر و الغير مباشر للفساد عن طريق تراكم رأس المال البشري على النمو الاقتصادي و توصل إلى أن الفساد يؤثر سلبا من خلال تراكم رأس المال البشري و هذا ما يضر بالنمو الاقتصادي للدول النامية التي توجد بها بعض الاختلالات المؤسسية (CHKIR & ALLAOUI, 2010, pp. 110-130).

مما سبق يتضح جليا أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال التأثير سلبا على تراكم رأس المال البشري حيث أن انتشار ظاهرة الفساد تجعل من الأفراد يمارسون سلوكيات غير أخلاقية تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لديهم حتى و إن كانوا يكتسبون مهارات و قدرات و خبرات مميزة فتحقيق النمو الاقتصادي يحتاج لرأس مال بشري مؤهل قادر على خلق المعرفة و الاحتفاظ بها للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتشجيع الإبداع و الابتكار في ظل بيئة متقلبة باستمرار مع وجود ممارسات أخلاقية تقتضي الشفافية في كل المعاملات .

❖ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع بعض الأدبيات النظرية السابقة الذكر من حيث البحث عن العلاقة الموجودة بين الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و لكن تختلف معها من حيث العينة و فترة الدراسة بالإضافة لقواعد جمع البيانات ، طرق التقدير و المؤشرات المعبرة عن المتغيرات المكونة لنموذج الدراسة إذ تهدف الدراسة الحالية لتحديد تأثير الفساد المعبر عنه بمؤشر الفساد على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط و المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالطور

الثانوي في الدول العربية للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007-2018 على اعتبار أن الدول العربية تعاني من مستويات فساد مرتفعة نوعا ما مصحوبة بمعدلات نمو اقتصادي منخفضة بالإضافة أنها أصبحت تعمل على رفع رأس مال البشري من خلال تشجيع تعميم التعليم كما دون مراعاة جودته .

خلاصة الفصل

تتجه معظم الدراسات التي تناولت موضوع الفساد رغم اختلاف فتراتها ، عيناتها و نماذج قياسها إلى تأكيد تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق مجموعة من القنوات التي ينتقل من خلالها فهو يعرقل عملية النمو الاقتصادي بسبب التشجيع على استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة و التأثير على الاستثمار بفرض تكاليف إضافية على الأعوان الاقتصاديون و إساءة الإنفاق الحكومي Tanzi (1998) في حين يوجد دراسات أخرى تبين الطرق التي بواسطتها يمكن أن يكون هناك تأثير موجب للفساد على النمو الاقتصادي عن طريق ممارسات الرشوة التي تؤدي إلى تقليل وقت الانتظار والتخفيف من العراقيل البيروقراطية Leff (1964) بينما تتفق معظم الدراسات على أنه يوجد تأثير موجب لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي باعتبار أن تراكم رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للنمو من خلال رعاية و تنمية الموارد البشرية Lucas (1988) ، أما بالنسبة للدراسات التي تبحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين الفساد ،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي فهي تؤكد أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال تأثير السلبي على تراكم رأس المال البشري و بذلك تنتقل العلاقة من الفساد لرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي بسب أن الفساد لا يشجع الأفراد على مواصلة التعليم على المدى البعيد و هذا ما يؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي بمرور الوقت Seka (2013).

الفصل الثالث

الطريقة والأدوات

تمهيد

تناولنا الأدبيات النظرية لكل من الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الفصل الأول ثم استعرضنا الأدبيات التطبيقية التي تبحث في العلاقة بين هذه المتغيرات و سنقوم في الفصل الثالث بتقديم الطريقة والأدوات المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة من خلال تقسيمه إلى مبحثين ، حيث يضم المبحث الأول المنهجية المتبعة في عملية التحليل في إطار الاقتصاد القياسي وفقا لشكل قاعدة البيانات و المتمثلة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بالإضافة إلى تقديم نظرة شاملة حول النماذج المقدرة من خلال بيانات بانل المتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي (POOLD)، نموذج الأثار الثابتة (Modèle à effets fixes)، نموذج الأثار العشوائية (Modèle à effets aléatoires) و النموذج الديناميكي (Model Dynamique) ثم تبيان مختلف طرق التقدير كطريقة العزوم المعممة (GMM) لنصل إلى ذكر أهم اختبارات جذر الوحدة لنماذج بانل مع الاشارة إلى الوسائل و البرامج الاحصائية و القياسية المستخدمة في المعالجة الاحصائية للبيانات التي تم جمعها على غرار برنامج STATA و Eviews ، في حين جاء المبحث الثاني بغرض الوصف الاحصائي لعينة الدراسة و عرض الاحصائيات الخاصة بالفساد، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بالنسبة للدول العربية محل الدراسة بالإضافة إلى تقديم متغيرات الدراسة و مصادر جمع البيانات الخاصة بها مع تحديد و المقارنة بين المتوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة الخاص بكل دولة من الدول العربية قيد الدراسة .

I –نموذج الدراسة القياسي

هذا المبحث يستعرض الإطار القياسي المتبع في التحليل من خلال التطرق لماهية بيانات بانل و كذلك النماذج المستخدمة في التقدير ، ثم معرفة أهم النماذج التي يتم الاعتماد عليها هذا التحليل سواء كانت النماذج الساكنة أو النماذج الديناميكية.

I.1–تعريف قاعدة بيانات البانل وأهميتها

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص بعدين الأول هو بعد البيانات المقطعية و الثاني هو بعد السلاسل الزمنية كما يطلق عليها أيضا البيانات المقطعية المدمجة مع السلاسل الزمنية أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث أن البيانات المقطعية تعبر عن وصف لسلوك الوحدات المقطعية أو لعدد من المفردات لفترة زمنية معينة، أما بالنسبة لبيانات السلسلة الزمنية فهي تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، و يتم دمج البيانات المقطعية مع الزمنية عن طريق تجميع بيانات مقطعية عن وحدات اقتصادية (مثل الدول ، البنوك، الشركات،...) خلال فترة معينة من الزمن و هنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل لأنها تضم معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت و على مفردات متعددة، ويوجد بانل متوازن (balanced panel) الذي يحتوي على نفس عدد الملاحظات لكل الأفراد وبانل غير متوازن (unbalanced panel) و هو عبارة عن بانل فاقد للملاحظات لبعض الأفراد . (Bourbonnais.R, 2015, pp. 345-346)

زاد الاهتمام بنماذج بانل في الآونة الأخيرة في الدراسات الاقتصادية لكونها تأخذ بعين الاعتبار كل من أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية في نقس الوقت ، و قد لخص العالم Hsiao (2003) مزايا تحليل بانل و هي كالتالي (Hsiao C, 2003, p. 12):

- السيطرة على التباين الفردي الذي يظهر البيانات المقطعية أو الزمنية الذي يؤدي إلى تحيز النتائج.
- تحوي بيانات بانل على معلومات ثرية مقارنة بالبيانات المقطعية أو الزمنية مما يمكنها من الحصول على تقديرات بثقة كبيرة، إضافة لذلك تكون مشكلة الارتباط المشرك بين المتغيرات بأقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية حيث تتميز بيانات بانل بعدد أكبر من درجات الحرية و كفاءة جيدة.
- نماذج بانل تعمل على توفير إمكانية أحسن لدراسة ديناميكية التعديل التي تخفيها البيانات المقطعية وتعتبر أيضا الأكثر مناسبة لدراسة فترات الظواهر الاقتصادية المتمثلة في الفقر، البطالة، النمو و غيرها من الحالات ، كما يمكنها من الربط بين مفردات العينة من فترة زمنية لأخرى.–
- تساهم في التقليل أو الحد من مشكلة بروز المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة و التي تؤدي إلى إعطاء تقديرات متحيزة (Biased estimates) في الانحدارات المفردة. (Badi H. Baltagi, 2005, pp. 4-9)

- **الجدول رقم (01)**: تنظيم بيانات بانل

المشاهدة	الأفراد i	الزمن t	المتغير Y	المتغير X_1	.....	X_K
1	1	1	Y_{11}	X_{111}		X_{K11}
:	:	:	:	:		:
t	1	t	Y_{1t}	X_{11t}		X_{K1t}
:	:	:	:	:		:
T	1	T	Y_{1T}	X_{11T}		X_{K1T}
T+1	2	1	Y_{21}	X_{121}		X_{K21}
:	:	:	:	:		:
it	i	t	Y_{it}	X_{1it}		X_{Kit}
:	:	:	:	:		:
NT	N	T	Y_{NT}	X_{1NT}		X_{KNT}

Source :Polomé.P,(2015),Econométrie des données de Panel,2016-2017,Université Lumière Lyon2.

حيث :

Y_{NT} :يشير إلى المتغير التابع ، بينما X_{KNT}: تشير إلى المتغيرات المستقلة

I.2- نماذج بيانات البانل

فيما يلي عرض لأهم نماذج بيانات بانل المتفرعة عن النموذج الأساسي المبين بصيغة الانحدار الأتية (Bourbonnais.R, 2015, p. 355):

$$Y_{it} = \alpha_i + ß\, X'_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

i: تمثل الوحدة المقطعية (الدول، المؤسسات، ...)، i =1،2،.....،N

t: المدة الزمنية (على سبيل المثال السنوات) ، t=1،2،.....،T

Y_{it}: المتغير الداخلي للمفرد i خلال الفترة الزمنية t

X'_{it}: مصفوفة المتغيرات الخارجية $(x_{1it}\ ,\ x_{2it}\ ,\ldots..,x_{kit})$

α_i: الحد الثابت للفرد i.

ß: معاملات الانحدار

ε_{it}: حد الخطأ.

و من بين نماذج بانل ما يلي:

I.2.1- نموذج الانحدار التجميعي

يعرف نموذج الانحدار التجميعي الذي يتم فيه التعامل مع بيانات بانل بتساوي الثابت بين مفردات الدراسة ($\alpha_i = \alpha$) حيث أن الأثار تكون متجانسة و يتم تقدير المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS و تكون مقدرات النموذج متسقة و كفؤة .

و يفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الوحدات المقطعية عبر الأفراد و الزمن إضافة إلى ثبات معاملات الحد الثابت ، و يمكن أن نبين هذه الفرضيات على الشكل الآتي : (William.H,Greene, 2008, p. 185)

$\sigma^2_i = \sigma^2_\varepsilon$, $Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt})=0$ $(i=j)$, $\alpha_i= \alpha$, $ß_i= ß$

I.2.2- نموذج التأثيرات الثابتة (Modèle à effets fixes)

بتم التعامل في نموذج الأثار الثابتة (Effets Fixes) مع الأثار المقطعية (μ_i) أو الزمنية (γ_t) باعتبارها قواطع التي تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية حسب كل بلد أو حسب مدة زمنية (عادة سنة) و ذلك لغرض احتواء العوامل والأثار الغير مشاهدة، سواء كانت ذات بعد مقطعي أو زمني و لأجل تقدير هذه الثوابت تستخدم متغيرات صورية لتمثيل الدول بعدد (N-1) و بعدد (T-1) لتمثيل السنوات ، و يفترض نموذج الأثار الثابتة على أن الأثار الثابتة سواء الخاصة بالدول أو السنوات فهي مرتبطة بالمتغيرات المفسرة ككل أو على الأقل بإحداها . (العبدلي .ع، 2010، الصفحات 22-23)

و يوضح نموذج الأثار الثابتة كالشكل التالي:

$$Y_{it} = a_{0i} + a'X_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

Y_{it}: قيمة المتغير التابع المشاهد للمفرد i خلال الفترة الزمنية t

X_{it}: متجه المتغيرات المفسرة $(x_{1it}, x_{2it}, \ldots, x_{kit})$، بحيث x_{kit} هي قيمة المتغيرات المفسرة الملاحظة للفرد i عند الفترة t.

a_{0i}: الثابت لكل فرد i (الأثر الفردي)

a':متجه kمعاملات ل k متغيرات مستقلة.

ε_{it}: الخطأ العشوائي

يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من خلال ادخال المتغيرات الصورية بعدد (N) حيث أن $D_i=1$ للفرد i و 0 لباقي الأفراد.

و من خلال ما سبق يكتب نموذج الأثار الثابتة باستخدام المتغيرات الصورية على الشكل التالي:

$$Y_{it} = a_i + a_{id}D + a'X_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث :

d:يمثل مؤشر المتغيرات الوهمية

D_i: يمثل المتغيرات الوهمية

$a'X_{it}$: معاملات المتغيرات المفسرة في كل النماذج

مع وجود a_0 كمتوسط مجموع معاملات الثوابت للنماذج الثلاث، بحيث

$$a0 = \frac{a1+a2+a3}{3}$$

و عليه يصبح نموذج الأثار الثابتة بشكل عام كالآتي:

$$Y_{it} = a_0 + a'X_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و بشكل أخر يمكن تقدير نموذج الأثار الثابتة عن طريق مقدر داخل الأفراد (Estimateur Within) وذلك بالقيام بتحويل البيانات إلى انحرافات حول المتوسط الحسابي للمتغيرات التابعة أو المستقلة و بالتالي يصبح النموذج كالتالي : $Y_{it} - \bar{Y}_i = a'(X_{it} - \bar{x_i}) + \varepsilon_{it}$ (Bourbonnais.R, 2015, p. 356)

I.3.2– نموذج التأثيرات العشوائية (Modèle à effets aléatoires)

يختلف نموذج الأثار العشوائية عن نموذج الأثار الثابتة و ذلك من خلال أن نموذج الأثار العشوائية يتعامل مع كل من الأثار المقطعية (μ_i) أو الزمنية (γ_t) على أنها معالم غير ثابت و بالتالي فهي معالم عشوائية، حيث يبنى هذا الافتراض على أن الأثار المقطعية و الأثار الزمنية هي متغيرات عشوائية بوسط حسابي يساوي الصفر وبتباين محدد و تضاف في حد الخطأ العشوائي للنموذج بصفة مكونات عشوائية و يقوم هذا النموذج على افتراض أساسي و هو عدم ارتباط كل من متغيرات النموذج التفسيرية بالأثار العشوائية و بمقارنة نموذج الأثار العشوائية مع نموذج الأثار الثابتة، فان هذا الأخير يفترض أن كل مفردة (دولة) أو كل سنة تأخذ ثابتا مختلفا بينما في نموذج الأثار العشوائية يفترض أن كل مفردة (دولة) أو سنة تختلف في حدها العشوائي، و يشار أحيانا بوصفه بنموذج مكونات الخطأ عند تزامن وجود كل من الأثار الزمنية و المقطعية في نموذج الأثار العشوائية . (العبدلي .ع، 2010، صفحة 23)

و يعطى النموذج العام الذي يفترض مكونات الخطأ بالشكل التالي :

$$Y_{it} = a + ß\, X_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث أن:

$\alpha_i+\mu_t+ \mu_{it}=\varepsilon_{it}$

$\varepsilon_{it}=\alpha_i+\mu_i+ \mu_{it}$ و $i=1,2,\ldots,N$ و $t=1,2,\ldots,T$

يعتبر النموذج عاما إذا كان الخطأ ε_{it} يضم في نفس الوقت كل من الأثر المحدد للفرد α_i و الأثر المحدد للزمن μ_t حيث أن هذه الأثار لها خصوصية و ميزة العشوائية بحيث لا يأخذ α_i بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو كل من العوامل التي يصعب قياسها ، و أما بخصوص μ_t فهو يقوم بالتقاط المتغيرات التفسيرية المهملة المشتركة في كل المفردات في الفترة T مع افتراض المتغيرات التفسيرية أن تكون خارجية. (Pirotte.A, 2011, p. 42)

I.4.2.– نموذج البانل الديناميكي

استخدام نماذج بانل الديناميكي التي تستند بشكل رئيسي على نماذج الانحدار الذاتي من خلال ادخال تأخير أو إبطاء متغيرة واحدة أو عدة متغيرات داخلية (variables endogènes)في نموذج الدراسة للتمكين من معرفة تأثير قيم المتغيرة للفترة الماضية على قيمتها الحالية، إن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار حسب خصائص الأبعاد الفردية و الزمنية بالخصوص المتغيرة ذات فترة ابطاء (variable retardée) و حد الخطأ سيؤدي إلى تغير في خصائص الإحصائية للمقدرات المستخدمة و التأثير عليها بمعنى التحيز و عدم التقارب (biaisé) و لهذا الغرض نستخدم طرق تقديرية أخرى من خلالها نحصل على مقدرات للمعلمات متقاربة.

يستخدم في تقدير هذا النوع من النماذج طريقة ملائمة وهي طريقة العزوم المعممة "GMM"* التي تجمع بين طريقة المربعات الصغرى شبه معممة و الطريقة التي تستخدم المتغيرات المساعدة (variables instrumentales) .

إن الدافع وراء اختيار طريقة GMM لتقدير النموذج هو توفرها على عدة مزايا من الجانب الاحصائي كونها تعالج مشاكل التحيز الناتجة عن اهمال بعض من المتغيرات المستقلة ، معالجة أيضا المشكلة المتعلقة باحتمال أن تكون المستقلة متغيرات داخلية، كذلك تجنب جذر الوحدة عن طريق اختيار المتغيرات المساعدة (V.I)،استخدام متغيرات تابعة بفترة ابطاء (variables retardées). (Brigitte.D, 1999, p. 406) يتم تقدير النموذج بعد إدراج المتغير التابع (الداخلي) بفترة إبطاء كمتغير مفسر (خارجي) و عليه تكون صيغة النموذج كالآتي:

$$Y_{it} - Y_{it-1} = \alpha_i + ß_0 Y_{it-1} + ß_i' X_{it} + \gamma Z_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: ε_{it} تكون مستقلة و متشابهة التوزيع ($\varepsilon_{it} \sim i.i.d$)

و عند إجراء الفرق الأول للمعادلة (5) يترتب عنه إلغاء الأثار الفردية للدول (α_i) و لكن يظهر هناك تحيز جديد للتقدير الذي يرتبط بالحد العشوائي، و في ظل الفرضيتين التاليتين :

*عدم وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

*عدم وجود ارتباط متوقع للمتغيرات التفسيرية و الأخطاء العشوائية المستقبلية.

حيث تصبح شروط العزوم كالآتي :

$E[Y_{it-S}(\varepsilon_i-\varepsilon_{it-1})]=0$ مع $s\geq 2$;$t=3,\ldots,T$

$E[X_{it-S}(\varepsilon_i-\varepsilon_{it-1})]=0$ مع $s\geq 2$;$t=3,\ldots,T$

وفقا للشرطين السابقين يمكن تقدير المعادلة التي تم إجراء الفرق الأول عليها عن طريق نموذج العزوم المعممة GMM ذو المرحلتين حيث تكون في المرحلة الأولى الأخطاء العشوائية مستقلة و متجانسة عبر المفردات و الزمن ،أما بالنسبة للمرحلة الثانية تستخدم البواقي التي تم الحصول عليها في المرحلة الأولى في تكوين مصفوفة متغيرات التباين و التغاير مع إهمال فرضيات المرحلة الأولى و هو ما يعرف بنموذج العزوم المعممة ذو الفروق (Difference GMM Estimator) ،لكن هذا النوع من التقدير يعاني من بعض المشاكل خاصة إلغاء الفروق للتأثيرات المتعلقة بالمفردة (الدولة) التي من شأنها زيادة التحيز و لحل هذه المشكلة يتم تقدير مجموعة من المعادلات بانل التي تدمج بين معادلات الفروق و المعادلات العادية الذي يتوج بكفاءة كبيرة و يقرب بين المعلمات المقدرة حيث تسمى هذه الطريقة في الحل بطريقة العزوم المعممة (GMM-System) و هي عبارة عن :

- معادلة فروق بمتغيرات أداة مساعدة Instrumental Variable (I.V) و التي تكون مفسرة بفترتي إبطاء.
- معادلة عند المستوى بمتغيرات مساعدة ذات فروق.

يتوقف اتساق و كفاءة مقدر طريقة العزوم المعممة على مدى صحة فرضية عدم ارتباط حد الخطأ و كذلك من خلال صحة متغيرات الأداة المستخدمة و بالتالي هذا النوع من النماذج الحركية يقودنا إلى تحليل أكثر دقة و ذلك عن طريق تتبع التأثير المتبادل بين المتغيرات في تحقيق التوازن على المدى الطويل الذي يميز العلاقات الاقتصادية السائدة. (سامي.م، 2015، الصفحات 170-172)

I.3-اختبار جذر الوحدة و الوسائل الإحصائية

I.3.1- اختبار جذر الوحدة

إن الأهمية من اختبارات جذر الوحدة لنماذج بانل (Panel unit root tests) هو معرفة و تحديد استقرارية السلاسل الزمنية بمعنى أن المتغيرات في تحولاتها لا تعتمد على الزمن حسب ثبات الوسط و كذلك التباين (شيخي .م، 2012، الصفحات 206-210)، و على العكس فان نتائج التقدير المحصل عليها تكون زائفة و مغالطة.

إن اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل تشمل اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتضمنة للمحتوى المعلوماتي المقطعي و الزمني معا مما يؤدي للحصول على نتائج بأكثر دقة.

و يعتبر اختبار Levin ,Lin & Chu (LLC) التي توفره برمجية Eviews و Stata من بين الاختبارات الأكثر شيوعا بحيث ينطلق اختبار (LLC) من معادلة ديكي فولر و ديكي فولر الموسع (DF ، ADF) و يعتمد هذا الاختبار على الأثار الثابتة سواء الزمنية كانت أو المقطعية و يكون بالصيغة الأتية :

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + pY_{it-1} + \sum_{k=1}^{n} \emptyset_k \Delta Y_{it-1} + \delta_i t + \theta_t + \mu_{it}$$

إذ يمثل: α_i معلمة الأثار الثابتة المقطعية و يمثل θ_t معلمة الأثار الثابتة الزمنية و p تمثل معلمة المتغير المبطأ بفترة إبطاء واحدة حيث يفترض أن يكون متجانسا مقطعيا أي بين الدول أو بين الأفراد ومن خلال ما سبق تصبح:

H_0 (فرضية العدم) : وجود جذر وحدة أي $p=0$

H_1 (الفرضية البديلة) : عدم وجود جذر وحدة أي $p<0$. (العبدلي .ع، 2010، صفحة 23)

نلاحظ أن بنية الفرضيات مماثلة لتلك الفرضيات التي اقترحها Dickey Fuller و عليه يتم اختبار Levin ,Lin & Chu بالمرور عبر ثلاث خطوات دون التطرق لتقنية خاصة ببيانات بانل حيث تنطوي فرضية استقلال حد الخطأ في البعد الفردي على استخدام نظرية النهاية المركزية للحصول على التوزيع قريب من إحصائيات الاختبارات و تشترط فرضية العدم تجانس جذر الوحدة في حين الفرضية البديلة تشترط تجانس الاستقرارية و ذلك لأن درجة p_i غير معروفة و لحساب إحصائية الاختبار المتعلقة بالنماذج يقترح LLC طريقة متكونة من ثلاثة مراحل :

يتم في المرحلة الأولى تحديد درجة تأخير p_i خاصة بكل مفردة حيث يتم إعطاء عدد أقصى من التأخيرات p_{max} مع القيام باختبار معامل أخر تأخير و ذلك عن طريق اختبار Student المعياري ، في المرحلة الثانية يتم حساب التباين على المدى الطويل و ذلك في ظل فرضية العدم ، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة فهي تتعلق بحساب إحصائية الاختبار. (Pirotte.A, 2011, pp. 214-215)

I.2.3- الوسائل الإحصائية المستعملة

استخدام في دراستنا الحالية وسائل إحصائية لغرض المعالجة الإحصائية للبيانات و اعتمدنا على كل من البرامج الاحصائية و القياسية ل Eviews، Stata وExcel ، حيث يعتبر Eviews أحد برامج التحليل الاحصائي للبيانات باعتباره برنامج متقدما في التحليل القياسي و الذي من خلاله يتم بناء و تقدير النماذج الاقتصادية، كذلك يقدم عدة وظائف لمعالجة البيانات على غرار التحليل الاحصائي و القياس الاقتصادي بالإضافة للتنبؤ، المحاكاة و العروض التحليلية للبيانات.

لقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير مختلف النماذج و يشمل على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية و أساليب اختبار جذر الوحدة و اختبار التكامل المشترك بالإضافة إلى تحليل بيانات البانل.

أما فيما يخص برنامج Stata فهو عبارة عن حزمة برمجية لتحليل البيانات بطرقة سهلة الاستخدام و يعتبر أيضا برنامج إحصائي جديد تم إطلاق أول نسخة له سنة 1985 و يتزايد استخدامه خاصة في الاقتصاد القياسي و له القدرة على إدارة البيانات، التحليل الوصفي، المحاكات و الرسومات.

يتميز برنامج Stata بإمكانية إجراء التحليل من خلال كتابة الأوامر و له القدرة على تحليل الانحدار المتقدم ويعتبر سهل الاستعمال و من بين عيوبه لا يمكنه اجراء بعض الحليلات المتخصصة.

في حين يعتبر Excel برنامج قوي و مميز لإنشاء جداول البيانات، القوائم و الرسومات البيانية و هو مفيد لعملية معالجة البيانات خاصة القيام بعمليات حسابية متقدمة و معقدة، و يعتبر Excel الذي صممته شركة مايكروسوفت من بين أكثر البرامج المستخدمة في العالم و هو سهل الاستخدام .

II- دراسة وصفية لعينة الدراسة

1.II- عينة الدراسة

لقد تمت الدراسة على عينة متكونة من اثنتا عشرة (12) دولة عربية من أصل اثنان و عشرون (22) دولة حيث انحصر الاختيار على كل من الجزائر، لبنان ،البحرين ،تونس ،المغرب ،الامارات العربية ،مصر ،عمان ،السودان ،الأردن ،عمان و موريتانيا و ذلك بسبب توفرها على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 في حين تم اقصاء بعض الدول نظرا للظروف السياسية و الأمنية غير مستقرة التي تعيشها مما لا يسمح بأن تكون مجالا للدراسة على غرار ليبيا، سوريا، اليمن و العراق والجدول رقم (02) يوضح الدول المكونة لعينة الدراسة

الجدول رقم (02): عينة الدراسة

الجزائر	البحرين	مصر	الأردن
لبنان	المغرب	الإمارات العربية	عمان
السعودية	تونس	موريتانيا	السودان

المصدر : من إعداد الباحث

2.II- وصف مؤشرات الفساد ،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة:

❖ **الجزائر** :

تقع الجزائر في شمال افريقيا و تعتبر الأولى عربيا من حيث المساحة و تعد صادرات الطاقة العمود الفقري لاقتصادها حيث تحتل المرتبة 16 من حيث احتياط النفط في العالم و ثاني أكبر احتياط نفطي في افريقيا حسب منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أما بالنسبة لاحتياط الغاز الطبيعي فتحتل المرتبة التاسعة و لقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع متواصل طيلة الفترة الممتدة بين 2007 و 2018 إذ تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2018 بنصيب 15.622 دولار للفرد في السنة و أدنى قيمة سنة 2007 بنصيب فرد يقدر ب 11.895 دولار في السنة و هذا ما يبنه الشكل رقم (09) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 ، أما الأشكال رقم (07) ، (08) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 على التوالي أن قيمة مؤشر مدركات الفساد تتراوح بين 36 و 28 حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2009 بينما أعلى قيمة سجلت سنة 2013 ،2014، 2015 على التوالي لينخفض بعدها

مؤشر مدركات الفساد للسنوات المتبقية بينما جاء معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بين 70 و 101 إذ سجلت أعلى قيمة سنة 2014 و أدنى قيمة سنة 2007 ليرتفع بعدها بمعدل متزايد بعدها و ذلك راجع إلى البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد آنذاك بسبب الارتفاع في أسعار البترول و بالتالي زيادة مداخيلها وتوجيه جزء منها إلى تعزيز البنية التحتية بما فيها المدارس و الثانويات و غيرها من الهياكل البيداغوجية حتى بدأ في التراجع قليلا بداية من سنة 2014 و نلاحظ أيضا من الشكلين رقم (08) و (09أنه في سنة 2007 قد تم تسجيل أدنى قيمة لرأس المال البشري و أدنى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (07):مؤشر مدركات الفساد في الجزائر

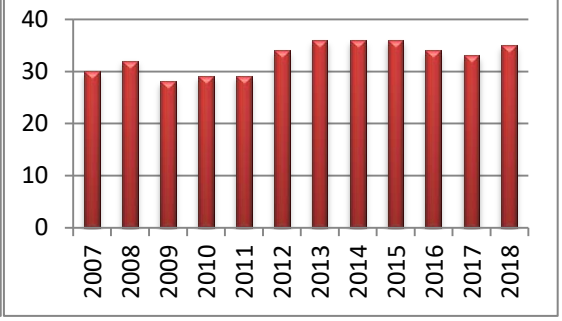

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (08):رأس المال البشري في الجزائر

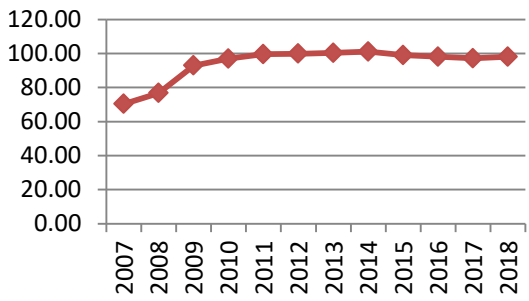

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (09):نصيب الفرد من gdpفي الجزائر

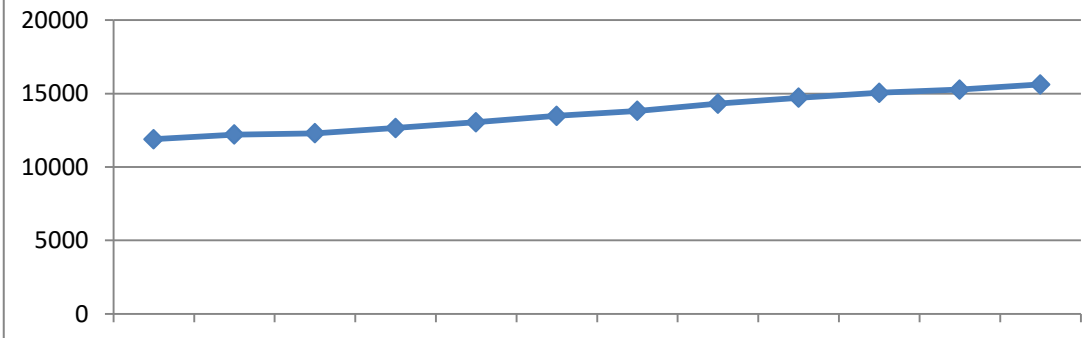

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

-وحدات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بألاف الدولارات ،أما رأس المال البشري بالنسبة المئوية

❖ **البحرين** :

تقع مملكة البحرين على الجهة الشرقية من شبه الجزيرة العربية و تسعى إلى تنويع اقتصادها لتقليل اعتمادها على النفط من خلال الاستثمار في قطاعي المصارف و السياحة بالإضافة إلى أنها موطن للعديد من الشركات متعددة الجنسيات حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي لسنة 2017 حوالي 69.922 مليار دولار و قد عرفت تذبذب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ كان يقدر ب 40.300 دولار و 40.567 دولار لسنوات 2007 و 2008 على التوالي ثم انخفض إلى 39.423 دولار و 39.740 دولار لسنوات

2009 و 2010 على التوالي ليرتفع بعدها بصفة مستمرة ابتداء من سنة 2011 و استمر في الارتفاع للسنوات المتبقية حتى وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2018 بمقدار 47.220 دولار في السنة و هذا ما يبينه الشكل رقم (12)) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بالبحرين .

تبين الأشكال رقم (10) و (11) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري للفترة من 2007 إلى 2018 بالبحرين على التوالي أنه تراوحت قيمة مؤشر مدركات الفساد بين 54 و 36 حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2017 ، 2018 و أعلى قيمة سنة 2008 و أن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي تراوحت بين 92 و 104 حيث سجلت أدني قيمة سنة 2007 و أعلى قيمة سنة 2018 إذ كان المعدل تقريبا ثابت في السنوات الثلاثة الأولى بقيمة تقارب 92 ثم شهد تزايد في المعدل طيلة الخمس سنوات الأولى لينخفض في سنة 2012 ويصبح بقيمة 91 ثم يرتفع بعدها بصفة مستمرة على طول فترة الدراسة مع العلم أن التعليم في مملكة البحرين دخل مرحلة التكنولوجيا و أصبحت جميع المدارس مربوطة بالشبكة الإلكترونية لتفعيل التعلم الإلكتروني و حتى يكون داعما أساسيا للتحصيل العلمي و أيضا بهدف تعميم التعليم في كل مكان و زمان.

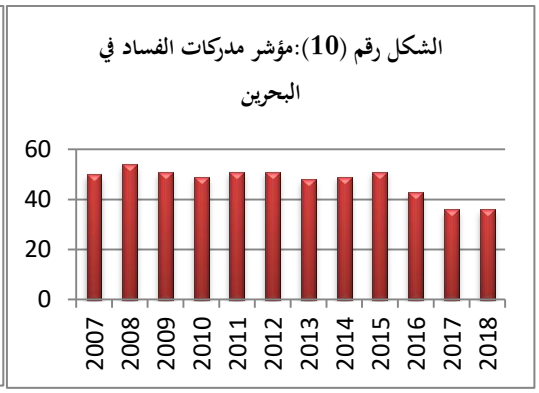

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

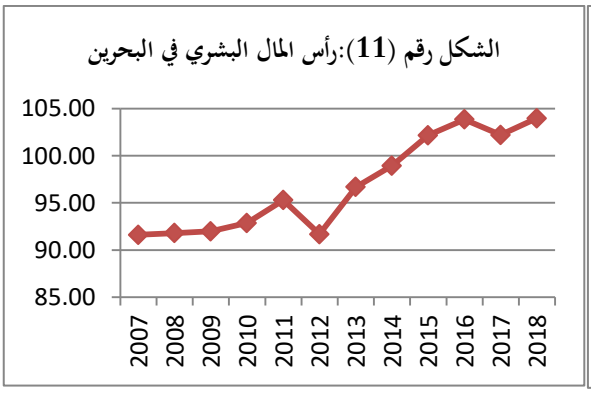

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

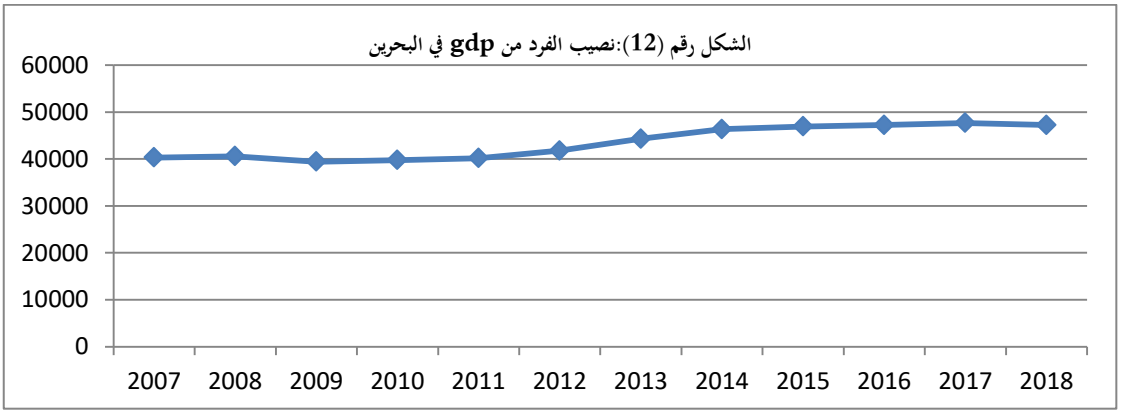

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ **مصر:**

تقع جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا و لديها امتداد أسيوي نظرا لوجود شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا و بالتالي تعتبر مصر دولة عابرة للقارات ، يوجد بها ثلث آثار العالم و لديها سواحل على البحرين الأبيض و الأحمر و هي تحتل المرتبة الثالثة عشر في العالم من حيث عدد السكان وتعد ثاني أكبر اقتصاد في افريقيا بعد نيجيريا ، تمتلك مصر العديد من الموارد الطبيعية مثل الموارد المائية ، المعادن والأحجار بالإضافة إلى الفحم ، البترول ، الغاز الطبيعي و الاماكن الجيولوجية و المحميات الطبيعية و يشارك كل من قطاع الزراعة ،الصناعة ،السياحة و الخدمات في اقتصادها المصري بنسب شبه متقاربة بالإضافة إلى مشاركة عائدات قناة السويس ،الضرائب و الانتاج الثقافي و الإعلامي و الصادرات البترولية وقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمصر ارتفاع متواصل طيلة الفترة الممتدة بين 2007 و2018 حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2018 بنصيب 12.390 دولار للفرد في السنة و أدنى قيمة سنة 2007 بنصيب فرد يقدر ب 8.471 دولار في السنة و هذا ما يبينه الشكل رقم (15) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بمصر .

نلاحظ من الاشكال رقم (13) و (14) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بمصر على التوالي أن مؤشر مدركات الفساد تراوحت بين 28 و 36 فقد سجلت أدنى قيمة في سنوات 2008 ،2009، 2011 و أعلى قيمة سنة 2014 و أن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي تراوحت بين 66 و 88 بحيث ارتفع بمنحى تصاعدي ليسجل أدنى قيمة له سنة 2008 وأعلى قيمة له بمعدل 88 سنة 2018 مع العلم أن الاقتصاد المصري تأثر كثيرا بمراحل الانتقال السياسي والأوضاع الأمنية ما بين 2011 و 2014 حيث تراجع معدل النمو في القطاع السياحي و الصناعات الاستخراجية بنحو 30% و 4 % على التوالي لذلك لجأت مصر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد الفجوة و تمويل برنامج اقتصادي يهدف الى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي و تحقيق نمو قابل للاستمرار على المدى الطويل .

الشكل رقم (13):مؤشر مدركات الفساد في مصر

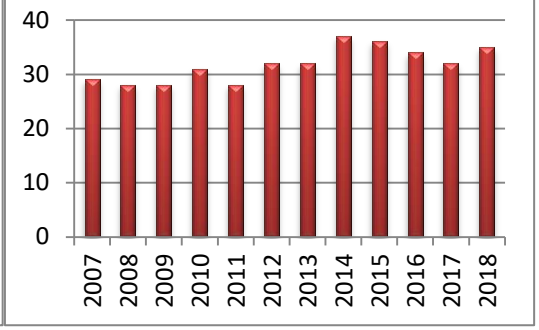

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (14):رأس المال البشري في مصر

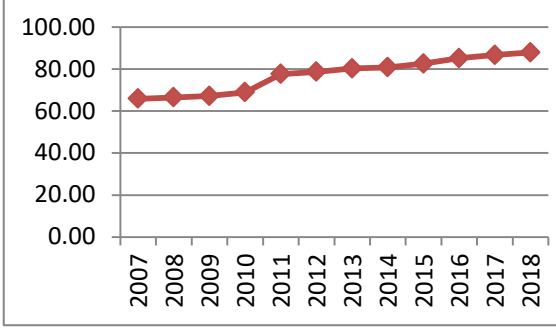

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (15):نصيب الفرد من gdpفي مصر

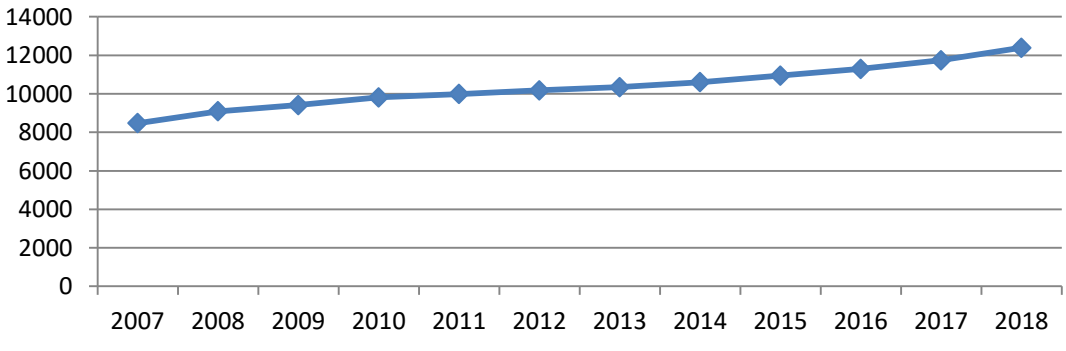

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ الأردن:

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في جنوب غرب آسيا و ما يميزها أنها تتوسط منطقة الشرق الأوسط لوجودها في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام و الجزء الشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية ، يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على قطاع الخدمات ، التجارة و السياحة بالإضافة إلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة و الأدوية، تعد ثالث أكبر مصدر في العالم للفوسفات مع وجود معادن أخرى مثل البوتاس ،الأملاح ،الغاز الطبيعي والحجر الكلسي و لديها أراضي زراعية محدودة و موارد مائية نادرة جدا و هذا ما يعيق اقتصادها بالإضافة إلى اعتمادها الكلي على الواردات النفطية للحصول على الطاقة ،تمتلك الأردن قطاع مصرفي متقدم و حديث يؤهلها لتصبح الواجهة المفضلة للاستثمار وذلك نتيجة لسياستها الصارمة التي ساعدت البنك المركزي الأردني تجنب الازمة المالية العالمية سنة 2009 ، و قد شهدت تغيرات ملحوظة و الحادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ تغير مقدار نصيب الفرد من قيمة 8.875 دولار سنة 2007 إلى قيمة 9.257 دولار وحوالي 9.000 دولار لسنوات 2008 و 2012 على التوالي لينخفض بعدها إلى مقدار 8.983 دولار سنة 2013 ثم ارتفع سنة 2014 ليعود إلى الانخفاض سنوات 2015 و 2016 على التوالي ليرتفع مرة

أخرى سنوات 2017 و 2018 حتى وصل إلى قيمة 9.348 دولار في السنة بالنسبة للأردن و هذا ما يبينه الشكل رقم (18) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2007 و 2018بالأردن.

تبين الاشكال رقم (16) و (17) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري للفترة ما بين 2007 و 2018 بالأردن على التوالي أن قيمة مؤشر مدركات الفساد تتراوح بين 53 و 44 و كانت أعلى قيمة سنة 2015 و أدنى قيمة سنة 2011 ، و أن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في الأردن سجل منحنى تنازلي و ذلك من خلال انخفاضه من 85 كأعلى قيمة مسجلة سنة 2007 إلى أدنى قيمة مسجلة سنة 2017 و هي 62 حيث تعتبر الأردن من البلدان التي تتمتع بأفضل مؤشرات التعليم على مستوى منطقة الشرق الأوسط ليتحول اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة السائر على درب تطوير التعليم، الخصخصة، التحرر الاقتصادي المستمر، مع إعادة الهيكلة الاقتصادية لضمان مسار إلى اقتصاد قائم على المعرفة .

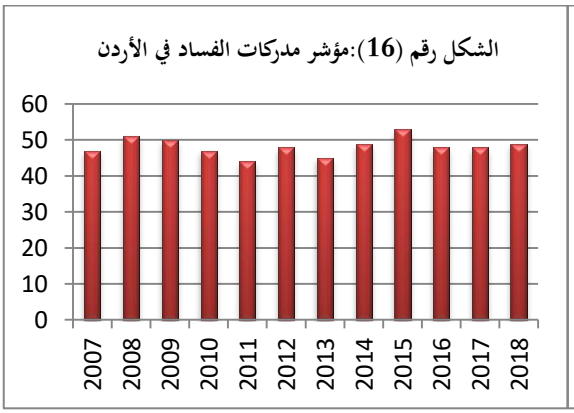

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

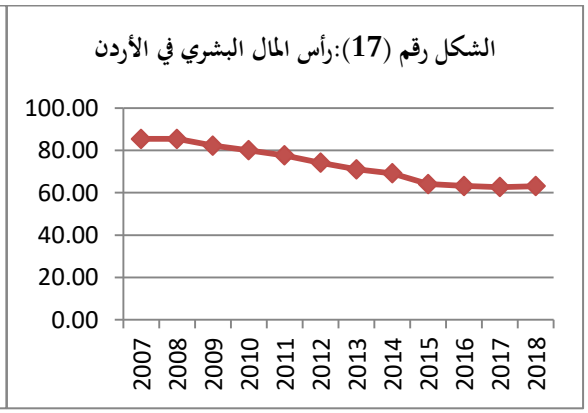

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

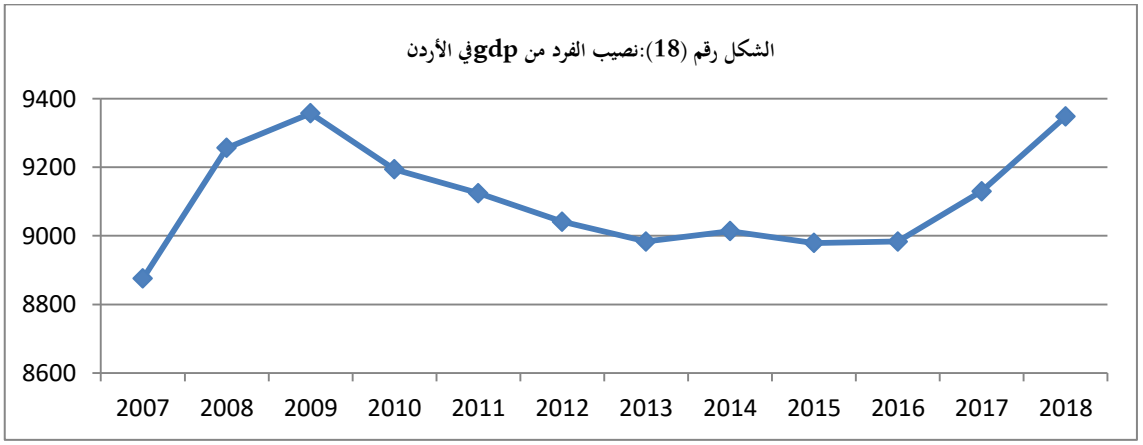

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ **لبنان :**

تقع لبنان في غرب القارة الاسيوية و لديها علاقات تجارية عالمية جيدة و نسبة عالية من اليد العاملة المؤهلة توازى مستوى الدول الأوربية و لكن تفتقر لخامات المواد الأولية الطبيعية حيث تعتمد على الدول العربية للحصول على النفط ، يرتكز اقتصاده على الخدمات السياحية و المصرفية التي تمثل مجموعة أكثر من 65% من مجموع الناتج المحلي في حين يشارك قطاع الزراعة بنسبة 11 % و قطاع الصناعة بنسبة 21% من اجمالي الناتج المحلي و قد تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلبنان للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 ما بين 10.861 دولار للفرد في السنة و 14.111 دولار لسنوات 2007 و 2010 على التوالي لينخفض إلى حدود 13.000 دولار و 12.000 دولار سنوات 2011 حتى 2017 ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2018 و وصل إلى قيمة 13.058 دولار في السنة و هذا ما يبينه الشكل رقم (21) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 بلبنان .

تأثر الاقتصاد اللبناني بالحروب الاهلية و الاضطرابات السياسية بشدة و هذا ما أدى إلى زيادة انتشار ظاهرة الفساد و تدهور البنية التحتية بما فيها المنشآت التعليمية حيث نلاحظ من الأشكال رقم (19) و (20) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بلبنان على التوالي أن مؤشر مدركات الفساد تراوح بين 30 و 24 إذ سجلت أدنى قيمة سنة 2011 و أعلى قيمة سنوات 2007، 2008 و 2012 على التوالي في حين تم تسجيل انخفاض مستمر لقيم معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي طيلة سنوات الدراسة حيث تراوح معدل الالتحاق بين نسبة 93 لسنة 2007 و نسبة 64 لسنة 2018 مع العلم أن لبنان يعرف بنظامه التربوي الرائد والعريق في القدم الذي يسمح بإنشاء مؤسسات تعليمية من مختلف الثقافات ويشجع التعليم بلغات مختلفة بالإضافة للعربية بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه أبنائه في إثراء الثقافات العربية والعالمية في مجالات العلوم والفنون والآداب ليصبحوا من رواد الصحافة والإعلام في الوطن العربي.

الشكل رقم (19):مؤشر مدركات الفساد في لبنان

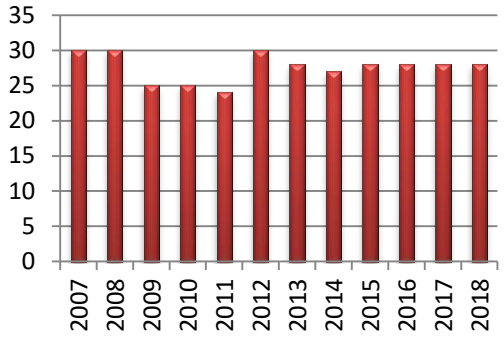

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (20):رأس المال البشري في لبنان

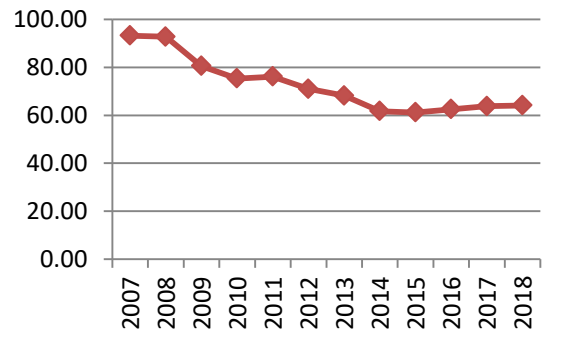

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (21):نصيب الفرد من gdpفي لبنان

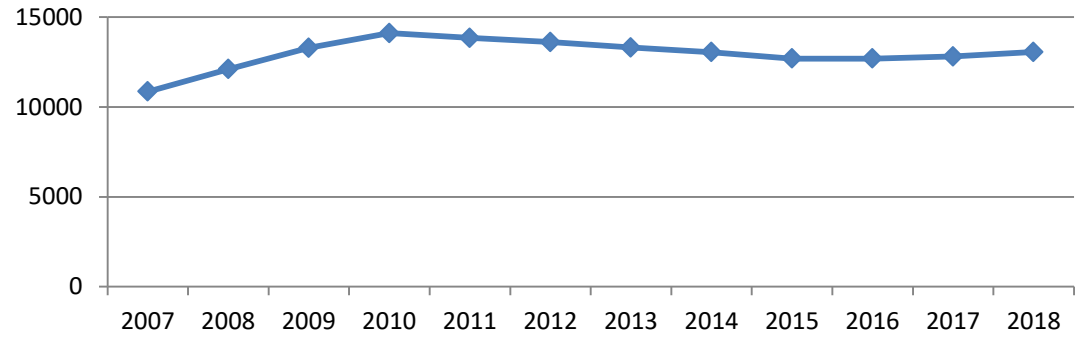

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ المغرب:

تقع المملكة المغربية في أقصى غرب شمال افريقيا تطل على البحر المتوسط شمالا و المحيط الأطلسي غربا تحتل المرتبة الرابعة افريقيا من حيث المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر و المرتبة 75 عالميا في تقرير التنافسية العالمي سنة 2019 ، تشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي حيث جاء القطاع الخدمي بنسبة 56.5% يليه القطاع الصناعي بنسبة 29,5% ثم القطاع الفلاحي بنسبة 14% سنة 2017 ، و يعتبر الفوسفات المنتج الرئيسي في صناعة المعادن حيث يحتل المرتبة الثالثة دوليا في انتاجه ويمتلك 75 % من الاحتياطي العالمي أما في المجال الفلاحي فيعتبر المغرب ثاني مصدر للحمضيات في العالم و سابع منتج لزيت الزيتون ، و قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 حوالي 314.241 مليار دولار وتم تسجيل ارتفاع متواصل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طيلة السنوات الممتدة من 2007 إلى غاية 2018 حيث جاءت أعلى قيمة سنة 2018 و التي قدرت ب 8.587 دولار في السنة و أدنى قيمة

سنة 2007 و التي قدرت ب 5.510 دولار في السنة و هذا ما يبرزه الشكل رقم (24) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2007 إلى 2018 بالمغرب .

نلاحظ من الأشكال رقم (22) و (23) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 بالمغرب على التوالي أن مؤشر مدركات الفساد تأرجح بين 43 و 33 حيث تبين الأرقام أن أقل قيمة لوحظت سنة 2009 و أعلى قيمة كانت سنة 2018 و هذا ما يدل على الجهود التي تبدلها المغرب لمكافحة الفساد حيث احتلت المرتبة 53 عالميا مع تصنيف "سهل جدا " في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال سنة 2020 مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد المغربي كجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي بدوره يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة و تراكم لرأس المال البشري ليشهد بذلك معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في المغرب منحنى تصاعدي طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت النسبة بين 56 و 80 حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2018 و أدنى قيمة سنة 2007.

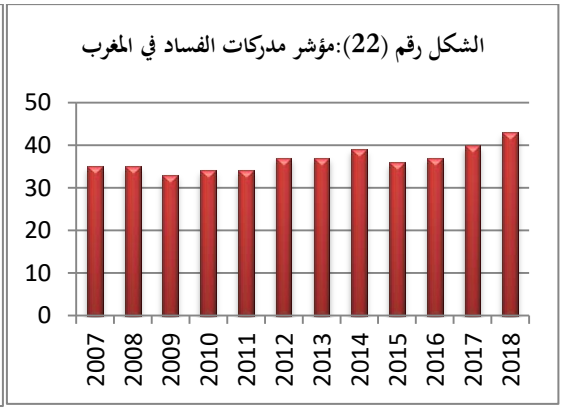

الشكل رقم (22):مؤشر مدركات الفساد في المغرب

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

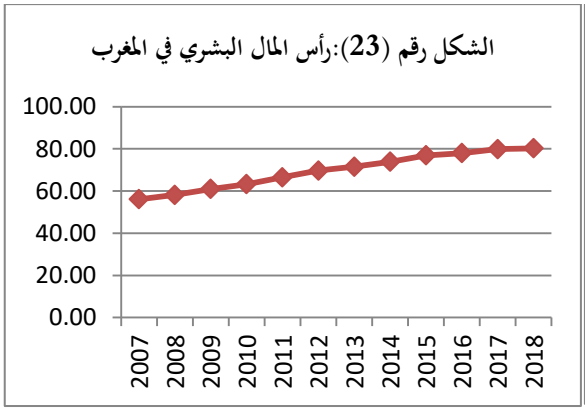

الشكل رقم (23):رأس المال البشري في المغرب

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

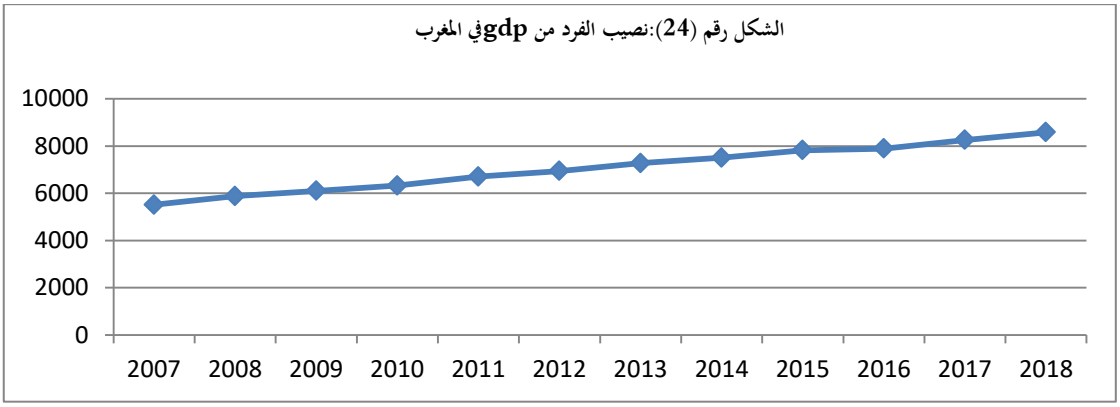

الشكل رقم (24):نصيب الفرد من gdpفي المغرب

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

-وحدات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بألاف الدولارات ،أما رأس المال البشري بالنسبة المئوية.

❖ **الامارات العربية**

تقع الإمارات العربية المتحدة في جنوب غرب قارة اسيا و شرق شبه الجزيرة العربية تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث الاحتياط النفطي و المرتبة 22 عالميا في أسعار الصرف في السوق ،تصنف من الدول مرتفعة الدخل حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث القدرة الشرائية للفرد و لها نسبة عالية في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية وتحتل المرتبة 40 عالميا ، يتميز اقتصادها بأنه اقتصاد مفتوح يعتمد على تنويع موارده بعد تخطي مرحلة الاعتماد الكلي على البترول ليصبح بذلك من الاقتصاديات التي تقوم على بنية تحتية جد متطورة تضاهي مثيلاتها في كبريات دول العالم من جهة و معرفة مستدامة من جهة أخرى تجعلها تحتل مراكز متقدمة ضمن الاقتصاديات العالمية و العربية خاصة بالإضافة إلى سنها لتشريعات و قوانين اقتصادية مرنة تمكنها من توفير البيئة الملائمة للاستثمار المحلي أو الأجنبي و كافة الوجهات العالمية ، بلغ ناتجها المحلي الإجمالي قيمة 732.861 مليار دولار سنة 2018 و قد عرفت الامارات العربية انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في السنوات الأولى من الدراسة حيث سجلت قيمة 72.802 دولار سنة 2007 و 54.230 دولار سنة 2010 ثم ارتفع بصفة متواصلة طيلة السنوات المتبقية حتى وصل إلى قيمة 74.943 دولار سنة 2018 و هذا ما يبينه الشكل رقم (27) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة ما بين 2007 و 2018 بالإمارات العربية المتحدة .

تسعي الامارات العربية المتحدة إلى التصدي لظاهرة الفساد و مكافحتها من أجل ضمان مركزها الاقتصادي ورفاهية المجتمع حيث جاءت هذه الأخيرة كأحسن دولة من حيث القيم المسجلة لمؤشر مدركات الفساد مقارنة بالدول العربية الأخرى محل الدراسة اذ تراوحت القيم بين 71 و 57 حسب الشكل رقم (24) ما يدل على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد و الصرامة في تطبيق القوانين و قد سجلت أقل قيمة سنة 2007 و أعلى قيمة سنة 2017 ، و تعمل الامارات أيضا على تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وغير ذلك الذي جعل منها وجهة عالمية للشركات والباحثين عن العمل و بالنظر إلى الشكل رقم (25) الذي يوضح رأس المال البشري للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بالإمارات يتبين أنها سجلت تزايد في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بدرجة واحدة لكل سنة تقريبا إلى غاية سنة 2015 ثم بدأت في الانخفاض حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2015 بقيمة تقارب 100 و أدنى نسبة سنة 2008 بقيمة 88.

الشكل رقم (25):مؤشر مدركات الفساد في الإمارات

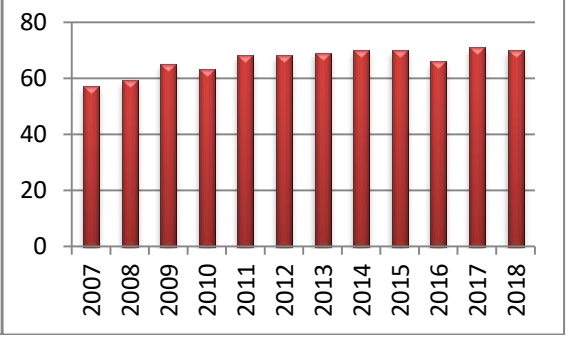

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (26):رأس المال البشري في الإمارات

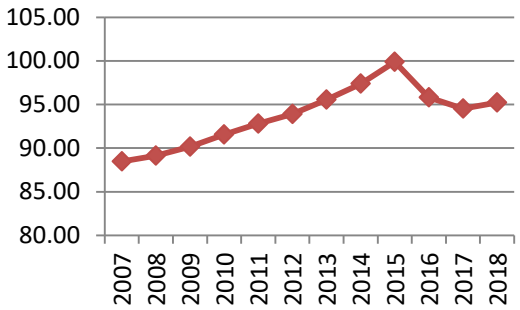

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (27):نصيب الفرد من gdpفي الامارات

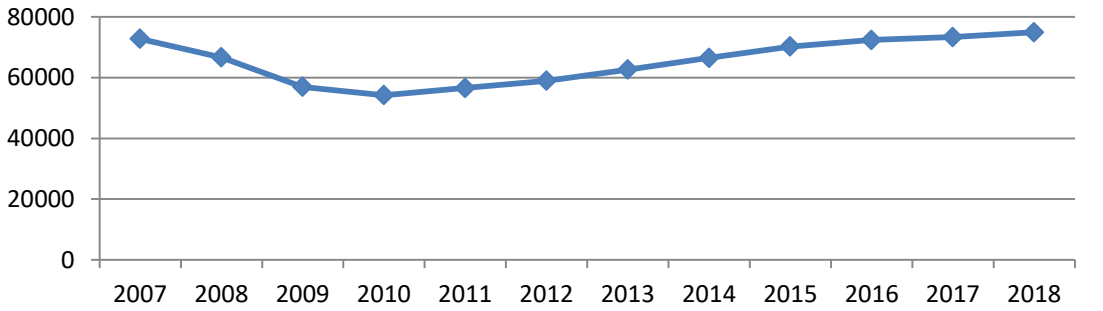

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ عمان :

تقع سلطنة عمان في غرب اسيا لديها اقتصاد نفطي حيث تحتل المرتبة 27 عالميا من حيث الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي و تصنف من الدول مرتفعة الدخل و تمتلك موارد معدنية مثل الزنك ، الذهب و النحاس وغيرها من المعادن الأخرى ، يؤكد نظامها الأساسي على أن يقوم اقتصادها الوطني على العدالة و مبادئ الاقتصاد الحر و تشارك القطاعات الاخرة مثل الزراعة و الصناعة نسب ضئيلة في ناتجها المحلي ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعمان سنة 2018 قيمة 201.251 مليار دولار و قد شهدت تغيرات ملحوظة و حادة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ نلاحظ من الشكل رقم (30) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة ما بين 2007 و 2018 لعمان أنه تم تسجيل ارتفاع متواصل في نصيب الفرد من سنة 2007 حتى 2010 بقيمة 40.650 دولار و 44.409 دولار على التوالي لينخفض بعدها سنة 2011 حيث وصل إلى 41.942 دولار في السنة تم ارتفع إلى 43.437 دولار في سنة 2012 و يعود إلى الانخفاض ما بين سنة 2013 و 2015 بقيم 42.863 دولار في السنة و

41.911 دولار في السنة على التوالي ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2016 لينخفض بعدها سنة 2017 واستقر عند قيمة 41.435 دولار في سنة 2018 .

أثر الاعتماد الكلي على العائدات البترولية في عمان على العديد من المجالات و أدى إلى ظهور مجموعة من المشاكل و المعوقات على غرار ظاهرة الفساد حيث نلاحظ من الشكل رقم (28) الذي يوضح مؤشر مدركات الفساد للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 بعمان أن قيمة المؤشر تراوحت ما بين 55 و 44 وقد تم تسجيل القيمة العظمى سنتين 2008 و 2009 على التوالي بينما كانت أقل قيمة سنة 2017 ، ومن الشكل رقم (29) الذي يوضح رأس المال البشري للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 بعمان أنه يوجد تغيرات ملحوظة على مراحل حيث سجل و بصفة متزايدة لمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من 2007 حتى 2012 إذ انتقل من القيمة 90 إلى 100 تم انخفضت سنة 2013 بقيمة 99 ثم ارتفع ليبلغ نسبة 107 و 106 لسنوات 2017 و 2018 على التوالي .

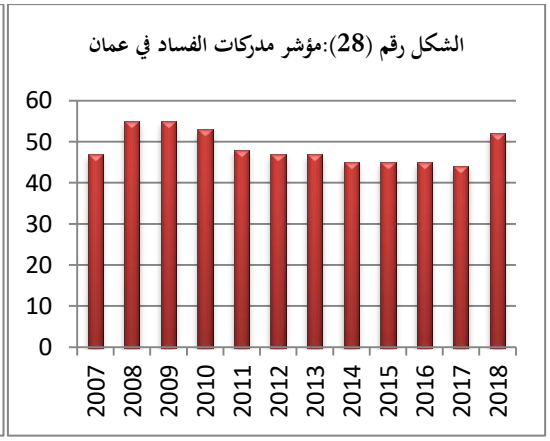

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

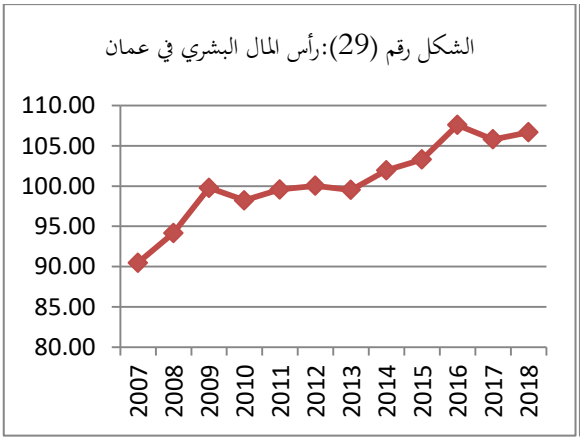

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

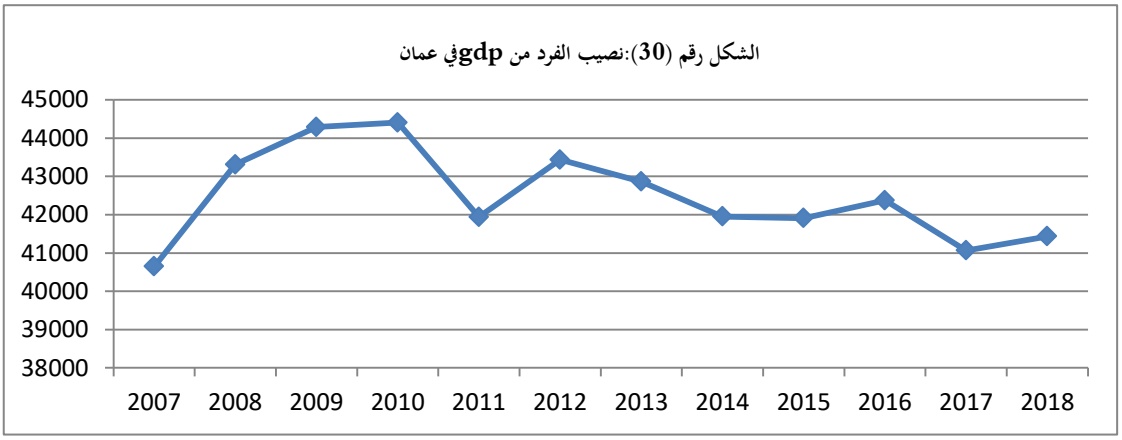

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ **السعودية:**

تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب الغربي من قارة اسيا و تشكل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية لديها اقتصاد نفطي فهي أكبر مصدر نفط خام في العالم حيث يشكل حوالي 90% من الصادرات وتمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول و سادس احتياطي غاز في العالم و لديها أيضا موارد طبيعية أخرى مثل المواد الخام الصناعية و المعادن و لقد عملت أيضا على ادخال القطاع الزراعي العضوي بشكل ملموس و تشجيعه ،يصنف الاقتصاد السعودي ضمن أكبر 20 اقتصاد في العالم و قد احتل المركز 26 عالميا في معيار التنافسية العالمية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 قيمة 768.52 مليار دولار و عند الاطلاع على الشكل رقم (33) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بالسعودية نلاحظ أنه ارتفع من قيمة 42.654 دولار سنة 2007 إلى قيمة 44.945 دولار سنة 2008 ثم انخفض إلى قيمة 43.120 دولار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على اقتصاديات الدول المختلفة بما فيها الاقتصاد السعودي رغم امتلاكه لأصول احتياطية كبيرة ليواصل نصيب الفرد الارتفاع بصفة مستمرة طيلة السنوات المتبقية ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2018 بمقدار 55.120 دولار في السنة.

تعد السعودية من القوى المؤثرة سياسيا و اقتصاديا في العالم العربي لمكانتها الإسلامية وثروتها الاقتصادية وتحكمها بأسعار النفط وإمداداته العالمية ووجودها الإعلامي الكبير المتمثل في عدد من القنوات الفضائية والصحف المطبوعة لذلك تعمل على تحسين صورتها من خلال مكافحة ظاهرة الفساد بشتى الطرق والأساليب حيث نلاحظ من الشكل رقم (31) الذي يوضح مؤشر مدركات الفساد للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 بالسعودية أن قيمة المؤشر تراوحت بين 52 و 34 حيث شوهدت أدنى قيمة سنة 2007 و أعلى قيم سنة 2015 ما يدل على التسيير الجيد و الرشيد لآليات الحد من ظاهرة الفساد ، إن التعليم في السعودية مفتوح و مجاني في كل المدارس لكل مواطن سعودي من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية و هو من اختصاص وزارة التعليم و المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني و نستنتج من الشكل رقم (32) الذي يوضح رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بالسعودية أنه تم تسجيل معدلات متزايدة ابتداء من القيمة 90 سنة 2007 إلى القيمة 116 سنة 2015 ثم ينخفض المعدل إلى قيمة 110 سنة 2018 ليسجل أعلى نسبة له سنة 2015 بقيمة 116 و أدنى قيمة سنة 2007 بمعدل 90.

الشكل رقم (31):مؤشر مدركات الفساد في السعودية

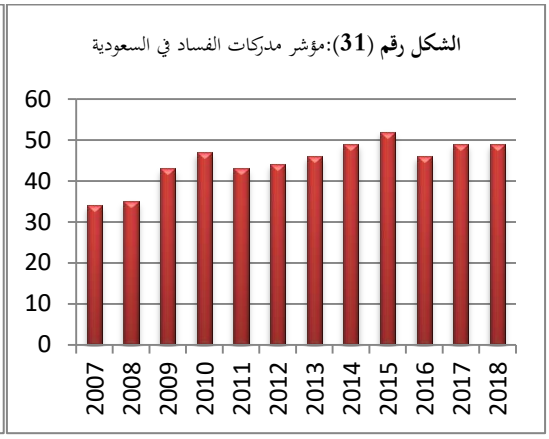

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (32):رأس المال البشري في السعودية

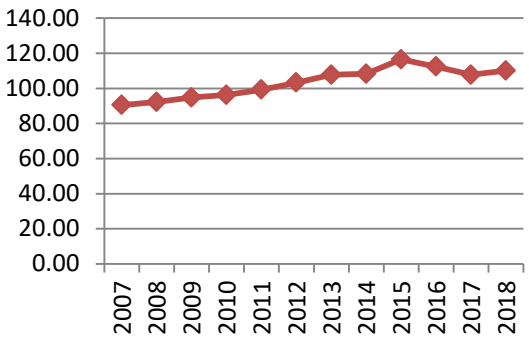

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (33):نصيب الفرد من gdpفي السعودية

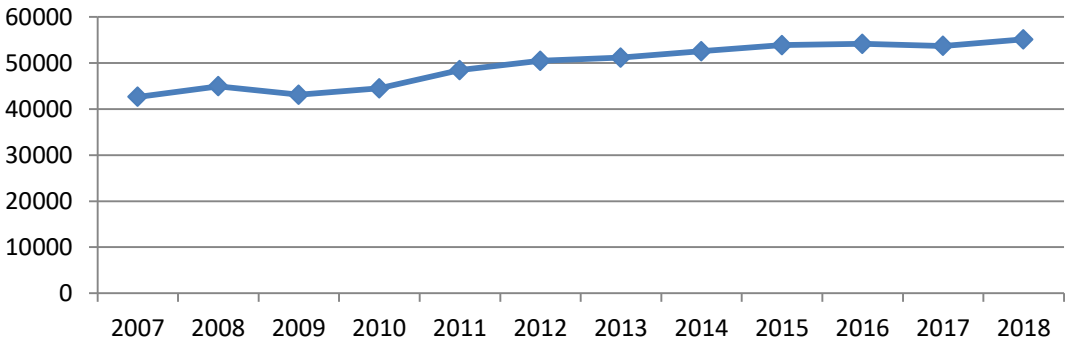

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ تونس:

تقع تونس في شمال افريقيا و تعتمد على الصناعات الموجهة نحو التصدير و لديها اقتصاد متنوع و نشيط بامتلاكه قطاعات زراعية ، صناعية ،سياحية و منجمية و يعود العامل الأساسي في نموها الاقتصادي إلى زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة حيث يعتبر دخل الفرد التونسي الأعلى بين الدول غير النفطية في الوطن العربي وأفريقيا ، بلغ ناتجها المحلي الاجمالي سنة 2018 قيمة 39.77 مليار دولار و يبرز الشكل رقم (36) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 بتونس أنه يوجد ارتفاع متواصل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة حيث جاءت أعلى قيمة سنة 2018 و التي قدرت ب 12.484 دولار في السنة و أدنى قيمة سنة 2007 و التي قدرت ب 9.136 دولار في السنة ، و لقد عانت تونس من تفاقم الفساد في ظل حكم الرئيس السابق مما أدي إلى نشوب الثورة التونسية سنة 2010 و التي تعرف أيضا بثورة الحرية و الكرامة ما اسفر عنها تغيير نظام الحكم و انشاء نظام جديد يقوم على تكريس مبادئ الشفافية و العدالة و بناء مؤسسات دولة قوية تطبق

اليات فعالة لمحاربة الفساد و هذا ما نلاحظه من الشكل رقم (34) الذي يوضح مؤشر مدركات الفساد للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بتونس حيث انحصر المؤشر ما بين 44 و 37 فسجلت أدنى قيمة سنة 2011 و أعلى قيمة سنة 2008 ، تطبق تونس الزامية و مجانية التعليم و بالنظر إلى الشكل رقم (35) الذي يوضح رأس المال البشري للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بتونس و المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي كانت متقاربة حيث تراوحت القيم بين 92 و 87 و سجلت أعلى قيمة سنوات 2016 و 2018 و أدنى قيمة سجلت سنة 2014.

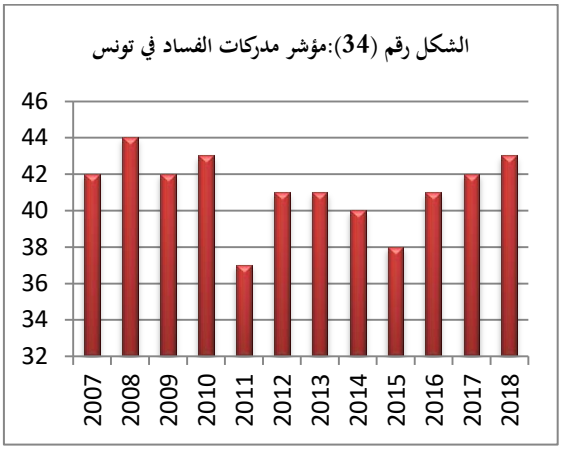

الشكل رقم (34):مؤشر مدركات الفساد في تونس

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

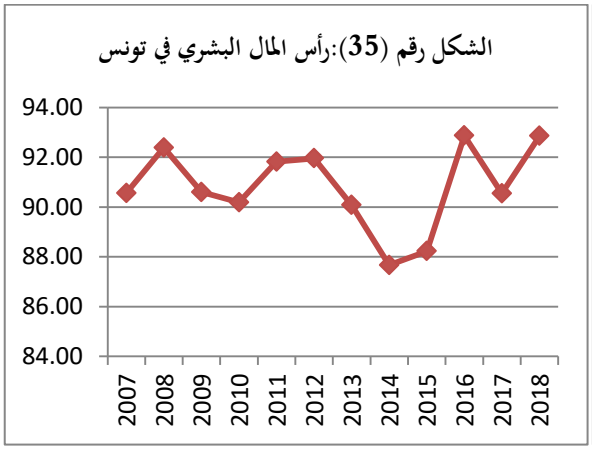

الشكل رقم (35):رأس المال البشري في تونس

المصدر: من إعداد الطالب على قاعدة بيانات البنك الدولي

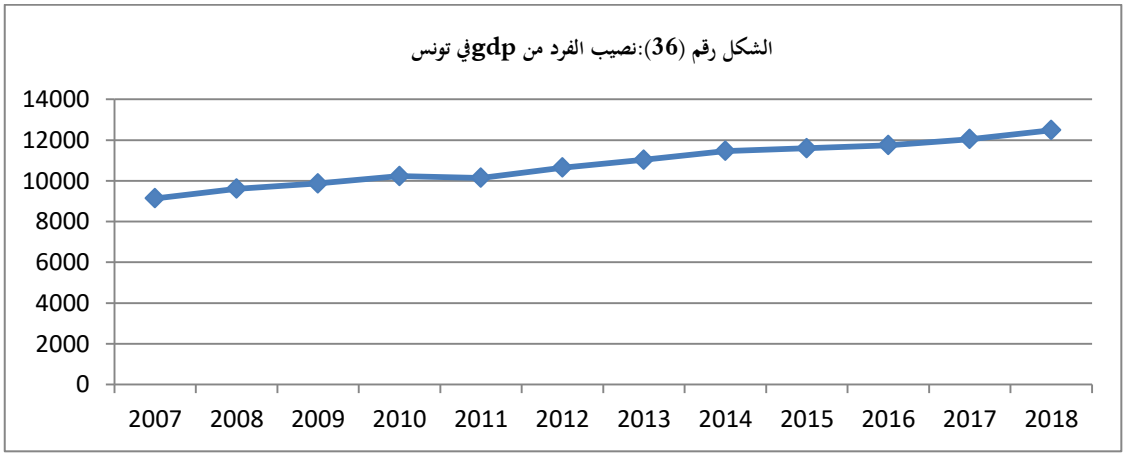

الشكل رقم (36):نصيب الفرد من gdpفي تونس

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ موريتانيا:

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في شمال غرب افريقيا ، يرتكز اقتصادها على الصيد البحري و يتميز بمجموعة من الاختلالات البنيوية التي تعرقل عملية النمو فيها بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الفلاحية وغياب سياسة اقتصادية محكمة بالنسبة لقطاع المعادن حيث تمتلك موريتانيا ثروة معدنية متنوعة من حديد ، نحاس وفوسفات و غيرها من الثروات الغير المستغلة جيدا ، و قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا سنة 2018

قيمة 7.05 مليار دولار و من الشكل رقم (39) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 بموريتانيا يتبين أنه تم تسجيل ارتفاع متواصل بوتيرة بطيئة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2009 بمقدار 3.261 دولار في السنة و أعلى قيمة سنة 2018 بمقدار 4.190 دولار في السنة .

تبين الأشكال رقم (37) و (38) التي توضح مؤشر مدركات الفساد و رأس المال البشري للفترة الممتدة بين 2007 و 2018 بموريتانيا على التوالي أن قيمة مؤشر مدركات الفساد تراوحت بين 31 و 23 حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2012 و 2015 و سجلت أدنى قيمة سنة 2010 و لقد صنفت موريتانيا في المراتب متدنية بالنسبة لمكافحة الفساد و ذلك راجع لعدة أسباب و عوامل مختلفة أهمها الأوضاع السياسية غير المستقرة حيث شهدت هذه الأخيرة عدة انقلابات عسكرية على أنظمة الحكم القائمة مثل انقلاب 2005 و 2008 بينما تم تسجيل ارتفاع في نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي من قيمة 18 سنة 2007 لتصل إلى أعلى نسبة سنة 2018 بقيمة 36 و لكن هذه الزيادة في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي لا تتناسب مع احتياجاتها إذ نجد أن غالبية الموريتانيين يتلقون تعليما عاليا خارج الوطن لعدم تواجد الهياكل التعليمية اللازمة لتحقيق الأغراض المنشودة و نجاح عملية النمو مما يجعلها دائما في المراتب المتأخرة مقارنة بالدول العربية الأخرى .

الشكل رقم (37):مؤشر مدركات الفساد في موريتانيا

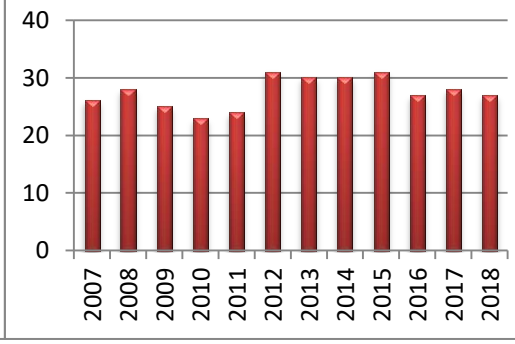

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (38):رأس المال البشري في موريتانيا

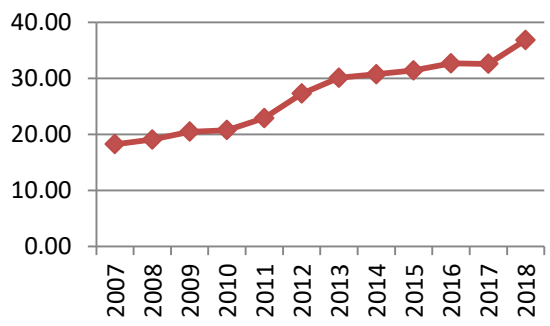

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

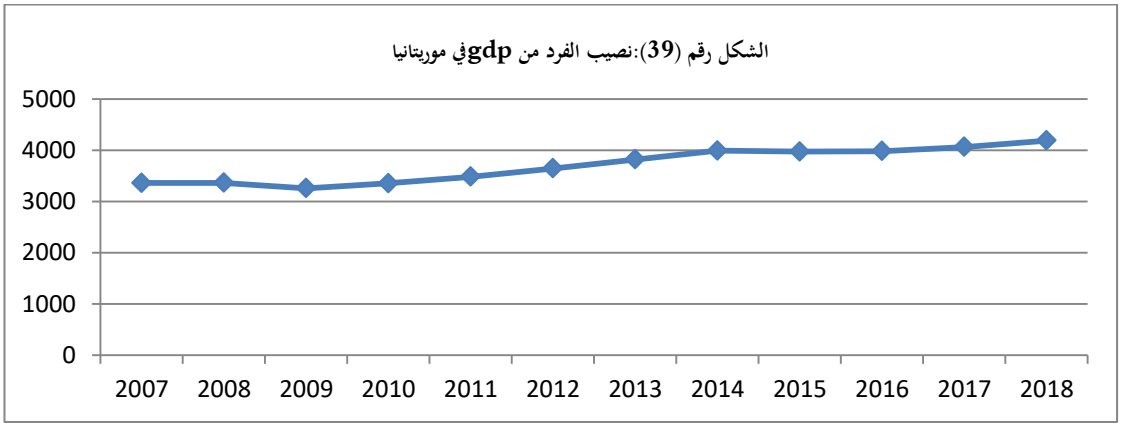

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

❖ **السودان :**

تقع جمهورية السودان في شمال شرق افريقيا و هي ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا و العالم العربي و تمتلك موارد طبيعية متنوعة مثل الأراضي الزراعية ، الثروة الحيوانية و المعدنية ، الثروة السمكية و الموارد المائية بالإضافة إلى النفط الذي يشكل 57% من دخلها و الغاز الطبيعي غير المستغل جيدا ، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للسودان سنة 2017 قيمة 34.52 مليار دولار في حين سجلت ارتفاع متواصل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طيلة السنوات الممتدة بين 2007 و 2018 حيث انتقل من قيمة 3.011 دولار سنة 2007 إلى 4.880 دولار سنة 2017 ثم انخفض قليلا سنة 2018 ليصل إلى قيمة 4.759 دولار في السنة و هذا ما يبينه الشكل رقم (42) الذي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 بالسودان.

عرفت السودان عدة حروب أهلية و انقلابات عسكرية على أنظمة الحكم القائمة التي تميزت بأنها أنظمة دكتاتورية مما جعلها تؤثر على جميع الميادين و المجالات و التي أدت أيضا إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية و الأمنية ما نجم عنه تفاقم و تفشي ظاهرة الفساد حيث يبرز الشكل رقم (40) الذي يوضح مؤشر مدركات الفساد للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 بالسودان أنه انحصر مؤشر مدركات الفساد بين 19 و 13 و كانت أدنى قيمة مسجلة سنة 2012 و أعلى قيمة سنة 2014 و هذا ما جعلها تحتل مراتب متأخرة في تصنيف الدول من حيث وجود ظاهرة الفساد مقارنة بالدول العربية الأخرى و قد انعكست كل من الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية غير المستقرة على النظام التعليمي بالسودان حيث نلاحظ من الشكل رقم (41) الذي يوضح رأس المال البشري للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 بالسودان و المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي أنه يوجد ارتفاع في نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي حيث ارتفعت هذه

المعدلات من قيمة 36 سنة 2007 إلى نسبة سنة 2018 بقيمة 48 و هو ارتفاع بطيء مقارنة ببعض الدول العربية التي تشبهها في التعداد السكاني مثل الجزائر حيث تحتل السودان المرتبة الثالثة عربيا من حيث عدد السكان .

الشكل رقم (40):مؤشر مدركات الفساد في السودان

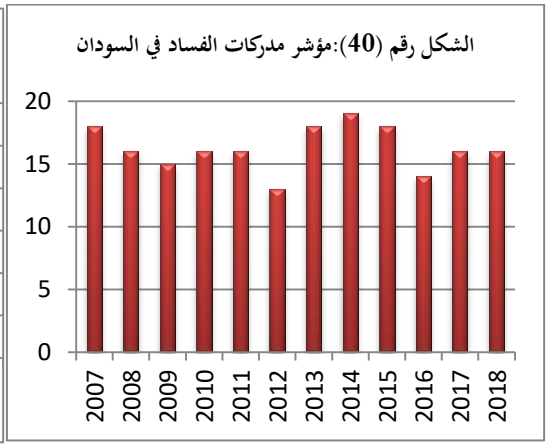

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم (41):رأس المال البشري في السودان

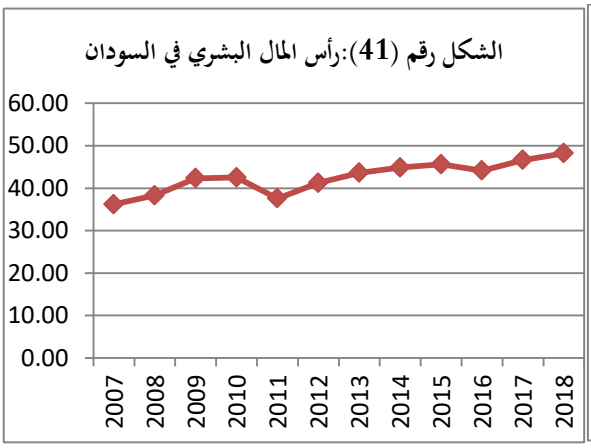

المصدر: من إعداد الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (42):نصيب الفرد من gdpفي السودان

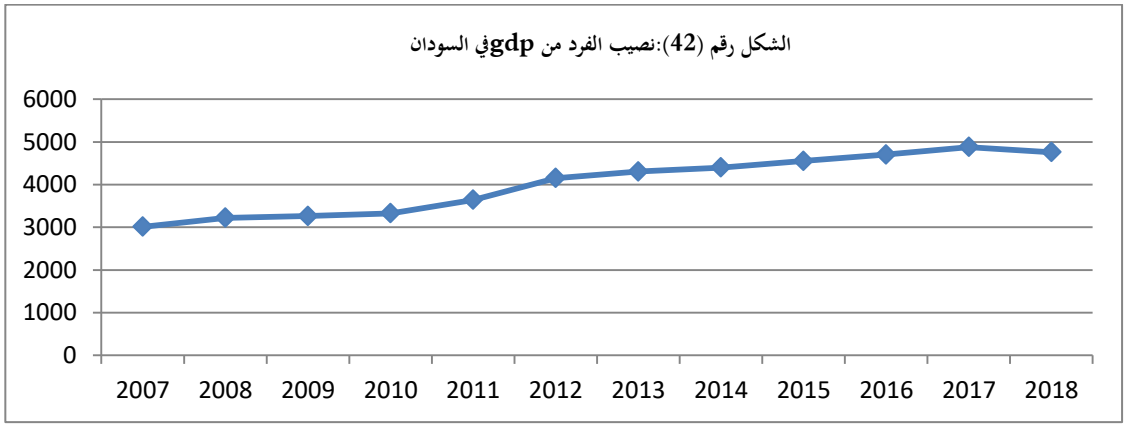

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

II.3-ترتيب الدول العربية محل الدراسة لسنة 2018 حسب متغيرات الدراسة

II.3.1-ترتيب الدول العربية محل الدراسة حسب مؤشر مدركات الفساد و بالنسبة لباقي دول العالم لسنة 2018:

يقيس مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مستويات الفساد في القطاع العام في 180 دولة ومنطقة ويستند المؤشر إلى 13 استطلاعا في صفوف رجال الأعمال والخبراء على مقياس يتراوح بين 0 (الأكثر فسادا) و100 (الأكثر نزاهة.)

الجدول رقم (03) : ترتيب الدول عينة الدراسة حسب قيمة مؤشر الفساد لسنة 2018

الرقم	عينة الدراسة (الدولة)	قيمة مؤشر الفساد لسنة 2018	ترتيب الدول العربية لسنة 2018
01	الامارات	70	23
02	عمان	52	53
03	الأردن	49	58
03	السعودية	49	58
04	المغرب	43	73
04	تونس	43	73
05	البحرين	36	99
06	الجزائر	35	105
06	مصر	35	105
07	لبنان	28	138
08	موريتانيا	27	144
09	السودان	16	172

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

(https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf)

نلاحظ من الجدول رقم (03) الذي يوضح ترتيب الدول العربية محل الدراسة حسب قيمة مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أنه رغم وجود بعض الدول العربية في مراتب جيدة على غرار الامارات و عمان إلا أنه يوجد دول أخرى جاءت مرتبتها بعد 100 من بين 180 دولة مثل موريتانيا و السودان و يتضح من الجدول أيضا أن الامارات العربية احتلت المرتبة الأولى في عينة الدراسة بتسجيلها مؤشر فساد بقيمة 70 لتأتي بذلك في المرتبة 23 عالميا من بين 180 دولة لسنة 2018 تليها عمان في المرتبة الثانية بالنسبة للدول محل الدراسة حيث جاءت في المرتبة 53 عالميا من بين 180 دولة لسنة 2018 بتسجيلها قيمة مؤشر 52 و سجلت كل من الأردن و السعودية نفس قيمة مؤشر الفساد و هي 49 لتحتل بذلك نفس المرتبة و هي 58 عالميا من بين 180 دولة لسنة 2018 و المرتبة الثالثة بالنسبة للدول عينة الدراسة و هذا ما يعني أن الدول السابقة تطبق قوانين و سياسات ناجعة لمكافحة الفساد وتسهر على التطبيق الصارم لها بحكم أن لديها نظام ملكي ، و تشاركت كل من المغرب و تونس نفس المرتبة

بتسجيلهما قيمة مؤشر فساد 43 و المرتبة 73 عالميا من بين 180 دولة لسنة 2018 و المرتبة الرابعة بالنسبة للدول محل الدراسة ما يدل على وجود مستوى مرتفع من الفساد مقارنة بالدول السابقة لأنه رغم حرصها على سن قوانين و تشريعات لمكافحة الفساد لكن لا يوجد تطبيق سليم لها ، تليها البحرين بقيمة مؤشر 36 و المرتبة 99 عالميا من بين 180 دولة لسنة 2018 لتحتل بذلك المرتبة الخامسة بالنسبة لعينة الدراسة ثم جاءت كل من الجزائر و مصر في نفس المرتبة عالميا و هي 105 من بين 180 دولة لسنة 2018 و بنفس قيمة مؤشر الفساد و هي 35 ليتم بذلك تصنيفها في المرتبة السادسة بالنسبة لعينة الدراسة ما يؤكد غياب أليات تنفيذ القوانين و السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد لتصبح غير فعالة و غير قادرة على تحقيق أهدافها و بقيت في المراتب الأخيرة كل من لبنان ،موريتانيا و السودان باحتلالها المراتب 138، 144 ، 172 على التوالي من بين 180 دولة لسنة 2018 و بتسجيلها قيمة مؤشر الفساد 28 ،27، 16 على التوالي و الشكل رقم (19) يلخص و يوضح ترتيب الدول محل الدراسة حسب قيمة مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، و بالتالي نستنتج أن الكثير من الدول العربية محل الدراسة تعاني من ظاهرة الفساد بسبب غياب النزاهة و الشفافية بالإضافة إلى عدم التدقيق و المراقبة الصارمة لمؤسسات الدولة من خلال تعزيز المساءلة القانونية والشفافية .

الشكل رقم (43):يوضح ترتيب الدول عينة الدراسة حسب قيمة مؤشر الفساد لسنة 2018

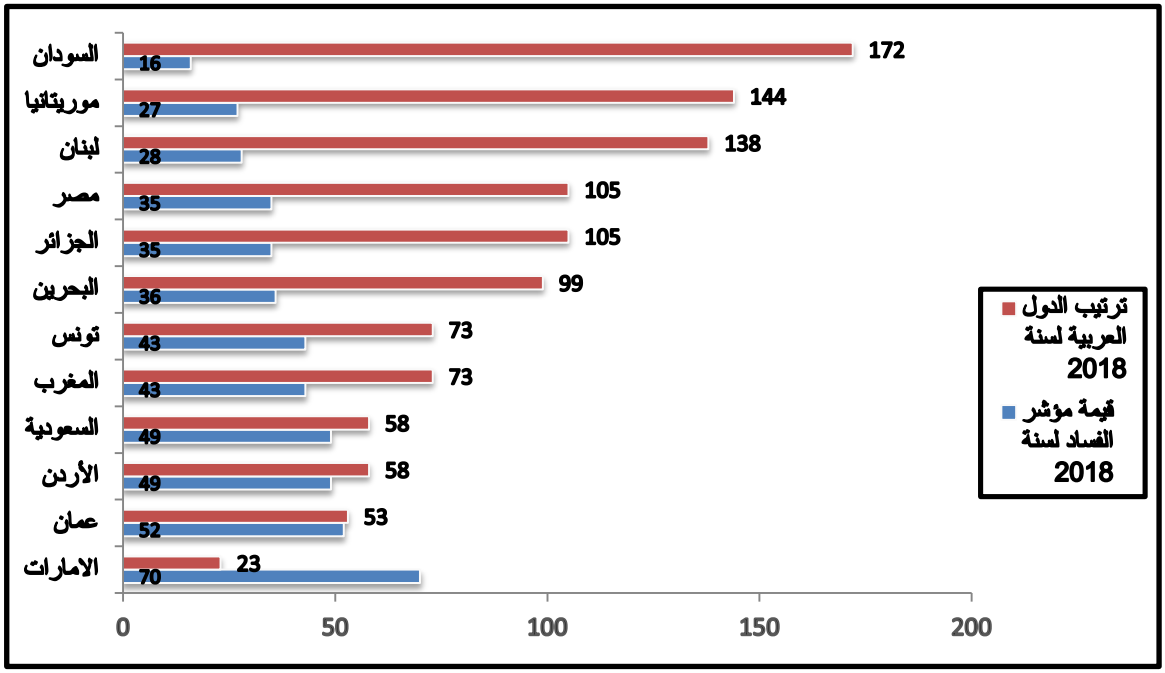

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

II.2.3-ترتيب الدول العربية محل الدراسة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018

نلاحظ من الشكل رقم (44) الذي يوضح ترتيب الدول العربية محل الدراسة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 أنه احتلت الامارات المتحدة المرتبة الأولى عربيا بقيمة تتعدى حدود 70.000 دولار في السنة تليها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة تقترب إلى حدود 60.000 دولار في السنة ثم جاءت كل من البحرين و عمان في المراتب الثالثة و الرابعة على التوالي بقيم تفوق 40.000 دولار في السنة و بمقارنتها مع الدول المتبقية تعتبر الدول السابقة الذكر من البلدان مرتفعة الدخل لوجود عوامل مختلفة تؤثر على نموها الاقتصادي مثل التضخم و أسعار الصرف و نمو السكان حيث تعتبر هذه الأخيرة من الدول ذات المساحة الصغيرة والتعداد السكاني القليل مقارنة مثلا بدولة مصر أو الجزائر بالإضافة إلى انتاجها البترولي الكبير ،و يبين الشكل السابق أنه احتلت كل من الجزائر ،لبنان ، تونس و مصر المراتب الخامسة السادسة ،السابعة و الثامنة على التوالي في عينة الدراسة بنصيب فرد من الناتج المحلي الإجمالي يقع في حدود 15.000 دولار في السنة تقريبا و هي دول متوسطة الدخل و من الجدير بالذكر أنه رغم امتلاك الجزائر لثروات طبيعية و بشرية تمكنها من احتلال مراتب متقدمة مقارنة بهذه الدول إلا أنها لم تسجل نمو اقتصادي يضعها ضمن شريحة الدول مرتفعة الدخل بسبب وجود عوامل مختلفة على غرار عدم الاستغلال الأمثل لكل الثروات و عدم التنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية التي من شأنها تحقيق طفرة في النمو الاقتصادي بالجزائر مثل قطاع السياحة الذي يشهد ركود حيث نلاحظ أن تونس مثلا لا تمتلك نفس المساحة و المعالم السياحية الا أنها استطاعت أن تكون ضمن الدول متوسطة الدخل أما بالنسبة لمصر فيبقي النمو السكاني المرتفع بها من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي .

الشكل رقم (44):ترتيب الدول محل الدراسة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018

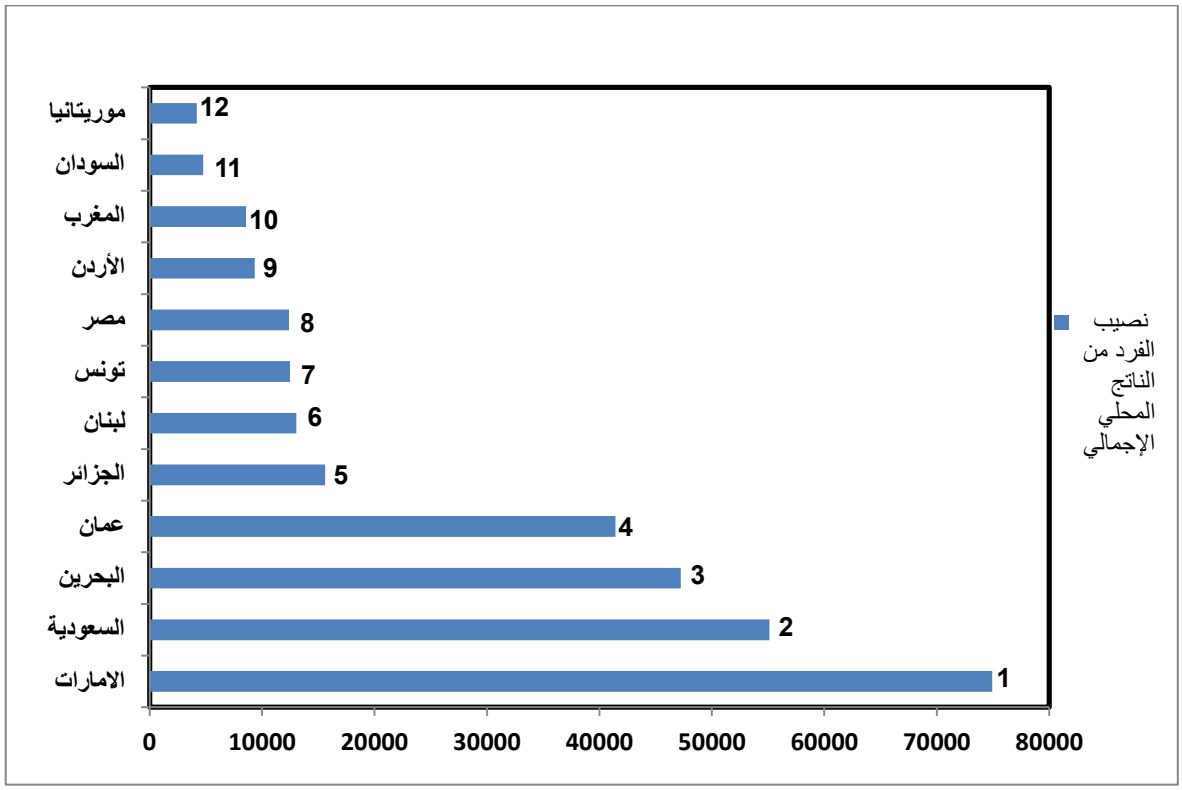

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصادرة من قاعدة البنك الدولي

II.3.3-ترتيب الدول العربية محل الدراسة حسب معدل الالتحاق بالطور الثانوي (رأس المال البشري) لسنة 2018 :

نلاحظ من الشكل رقم (45) الذي يوضح ترتيب الدول العربية محل الدراسة حسب معدل الالتحاق بالطور الثانوي لسنة 2018 أنه جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربيا بمعدل يقارب 110 تليها عمان في المرتبة الثانية في عينة الدراسة بمعدل يقترب من 106 و بمقارنتها بالدول المتبقية نلاحظ أنه معدل مرتفع نوعا ما و هذا ما يعكس حرص هذه الأخيرة على توفيرها البنى التحتية اللازمة و كل الضروريات لتكوين رأس مال بشري كفئ كما و نوعا في حين احتلت كل من البحرين و الجزائر المرتبة الثالثة و الرابعة على التوالي ضمن عينة الدراسة بمعدلات 98، و يبين الشكل أيضا أن معدل الالتحاق بالطور الثانوي لسنة 2018 يتراوح بين 95 و 93 بكل من الامارات العربية المتحدة و تونس لتحتل بذلك المراتب الخامسة و السادسة على التوالي و بالتالي نلاحظ وجود تقارب ملحوظ في قيم معدلات الالتحاق بالطور الثانوي لسنة 2018 بالنسبة للدول سابقة الذكر و لكن هذا لا يعني بالضرورة انه لديها نفس قوة رأس المال البشري لأنه رغم التقارب في الكم يكون الاختلاف في النوع فمثلا ظروف التمدرس في الامارات أو البحرين ليست نفسها في

الجزائر أو تونس، و لقد تم أيضا تسجيل معدل يتعدى قيمة 80 في مصر و المغرب لتأتي في المرتبة السابعة والثامنة على التوالي أما في لبنان و الأردن فقد تعدى قيمة 60 لتحتل المرتبة التاسعة و العاشرة على التوالي في حين جاءت في المراتب الأخيرة كل من السودان و موريتانيا بمعدلات التحاق بالطور الثانوي تتراوح بين 48 و 36 و الجدير بالذكر أن جميع الدول العربية محل الدراسة شهدت تطور ملحوظ في رأس المال البشري من خلال الزيادة في نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي طيلة سنوات الدراسة ما يعكس الجهود المبذولة من طرف هذه الدول التي تسعى إلى إحداث تغيرات جذرية في المنظومة التعليمية لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم ككل و التي أصبحت تدرك تماما أنه لا يمكن ضمان البقاء في بيئة متقلبة باستمرار دون وجود نمو اقتصادي الذي لا يمكن تحقيقه دون وجود رأس مال بشري مؤهل قادر على الابداع و الابتكار.

الشكل رقم (45):ترتيب الدول محل الدراسة حسب معدل الالتحاق بالطور الثانوي (رأس المال البشري) لسنة 2018

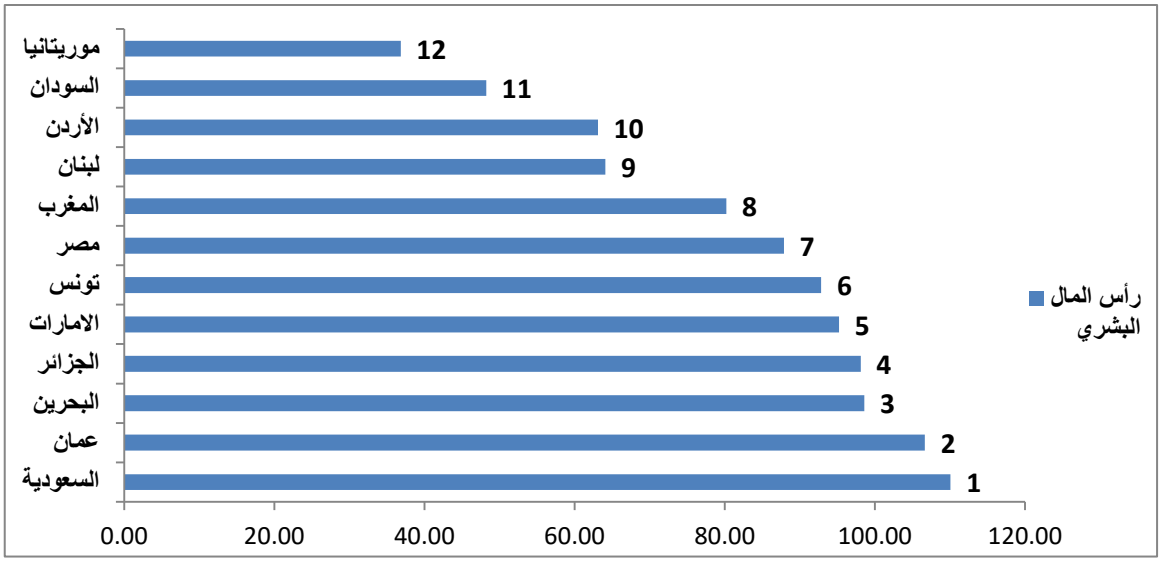

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصادرة من قاعدة البنك الدولي

III.وصف متغيرات الدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على سبعة (07) متغيرات حيث شملت على متغيرات اقتصادية و أخرى مؤسساتية و هي مبينة في الجدول رقم () كما يلي:

الجدول رقم (04): يوضح متغيرات الدراسة و مصادرها

رمز المتغير	اسم المتغير	مصادر البيانات
LNDGPP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	قاعدة بيانات البنك الدولي (Word Bank)
HK	رأس المال البشري	قاعدة بيانات البنك الدولي (Word Bank)
LNCPI20	مؤشر الفساد	قاعدة منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)
INV	الاستثمار الخاص	قاعدة بيانات البنك الدولي (Word Bank)
OCOM	الانفتاح التجاري	قاعدة بيانات البنك الدولي (Word Bank)
DGOV	الإنفاق الحكومي	صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF))
CL	مؤشر الحرية المدنية	قاعدة بيانات the Freedom House

المصدر: من إعداد الباحث

III.1-بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (LNGDPP):

هو مقياس للناتج الاقتصادي للبلد الذي يمثل عدد سكانه و يحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان مما يجعله أفضل قياس لمستوى المعيشة و الرفاه للمواطنين و الذي من خلاله تصنف وتقارن الدول على أساس مستويات الدخل و يعتبر أيضا من بين أهم المؤشرات القياسية المعتمد عليها في التعبير عن النمو الاقتصادي استنادا لدراسة Arusha.C (2009) و بالنسبة للدراسة الحالية تم جمع البيانات خاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank و قد جاءت المتوسطات الخاصة بعينة الدراسة للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 كما هو موضح في

الشكل أدناه رقم (46) و الذي يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية محل الدراسة للفترة الممتدة من 2007 إلى 2018 حيث يشير أن الامارات جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يعادل قيمة 65.524 دولار سنويا تليها في المرتبة الثانية و الثالثة و الرابعة كل من السعودية، البحرين وعمان بمتوسطات تعادل قيمة 49.666 دولار،43.464 دولار و 42.470 دولار على التوالي و هي من الدول المرتفعة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي

و بينما سجلت كل من الجزائر، لبنان، تونس، مصر متوسط حسابي سنوي بقيمة 13.696 دولار ،12.952 دولار، 10.832 دولار، 10.354 دولار على التولي حيث تعتبر هذه الدول من بين البلدان المتوسطة الدخل إضافة إلى كل من الأردن بمتوسط حسابي قدره 9.107 دولار سنويا و المغرب بمتوسط حسابي سنوي يعادل قيمة 7.067 دولار و لقد احتلت كل من السودان و موريتانيا المراتب الأخيرة من حيث قيمة المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي ما بين 2007 و 2018 مقارنة بالدول العربية محل الدراسة فكان بقيمة 4.017 دولار بالنسبة للسودان و 3.709 دولار لموريتانيا.

الشكل رقم (46):متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018

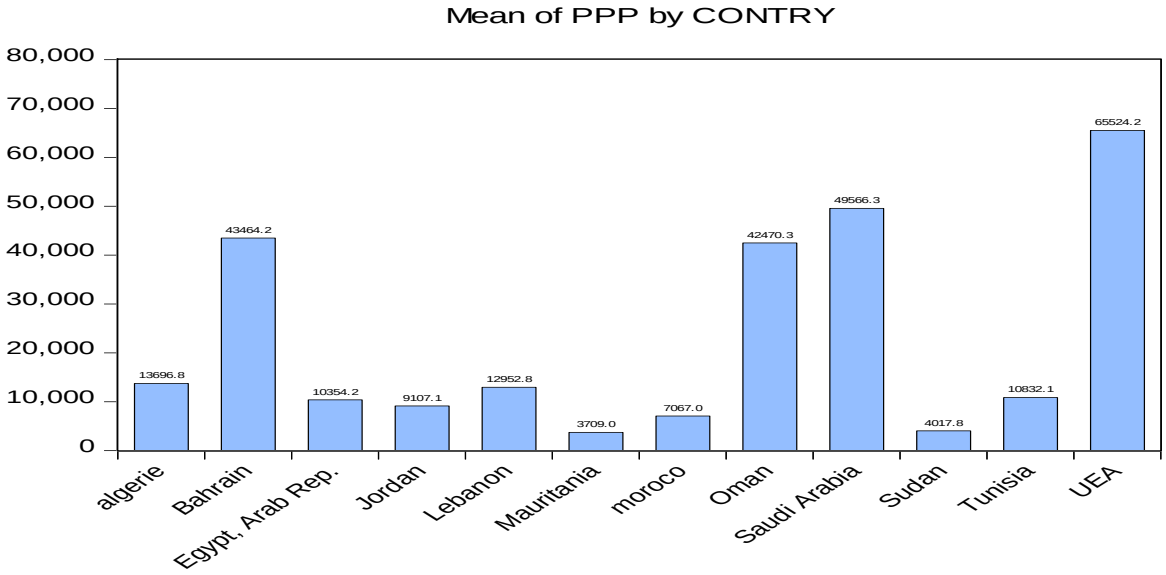

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

III.2–بيانات مؤشر الفساد (LNCPI20):يعتبر مؤشر مدركات الفساد من بين أحد المؤشرات المستعملة في الدراسات المتعلقة بالفساد و الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية Transparency International الذي يصنف 180 دولة و إقليما و هذا حسب مستوى الفساد الذي يسود القطاع العام

حيث يقوم على جملة من الاستبيانات التي تدور حول أراء كل من المستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين وكل المتعاملين المحليين و الأجانب إضافة إلى الخبراء و المحللين ويتم وضع سلم لإعطاء درجات الفساد الذي يقع بين 0 و 10 لكل دولة بحيث يعبر عن الدرجة 10 عن نظافة البلد أي أن الفساد غير موجود أما الدرجة 0 تعبر عن وجود الفساد بشكل كبير مع العلم أنه تم تغيير سلم القياس في سنة 2012 من النقطة 0 إلى النقطة 100 (0 : فاسدا للغاية و 100: نظيف للغاية) و تجرى هذه القياسات سنويا.

لقد تم جمع البيانات المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد من قاعدة البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لمؤشر مدركات الفساد الخاصة بالدول العربية محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 كما هو مبين في الشكل رقم (47) إذ سجلت في السودان أدنى قيمة للمتوسط الحسابي و أعلى قيمة في الامارات العربية ما يعادل 16 درجة و 66 درجة على التوالي مما يدل على أن دولة السودان تعاني من مستويات فساد مرتفعة جدا عكس الامارات التي لديها مستويات فساد منخفضة جدا نظرا لاتخاذها تدابير و سياسات ناجعة لمكافحة ظاهرة الفساد مع الصرامة في تطبيقها عكس السودان التي تعاني من اضطرابات و مشاكل سياسية و أمنية انعكست سلبا على جميع الميادين بما فيها المجال الاقتصادي و كانت متوسطات مدركات الفساد متقاربة بقيم تتراوح ما بين 41 و 48 بالنسبة لكل من البحرين ،الأردن ، عمان ، السعودية و تونس مما يشير إلى وجود مستويات متوسطة من الفساد بهذه الدول نظرا لوجود أليات فعالة لكبح تفشي ظاهرة الفساد من جهة و لنظام الحكم الملكي المتبع في هذه الدول من جهة أخرى باستثناء تونس التي لديها مؤسسات تعتمد الشفافية و النزاهة في المعاملات التي تقوم بها، أما بالنسبة لكل من المغرب، الجزائر و مصر فقد تم تسجيل متوسطات حسابية لمؤشر مدركات الفساد بقيم 36، 32، 31 على التوالي و هذا ما يبين أن هذه الدول تعاني من مستويات فساد مرتفعة في حين تشاركت كل من لبنان و موريتانيا بمستوى مرتفع جدا من الفساد حيث جاء المتوسط الحسابي لمؤشر مدركات الفساد بقيم تعادل 27 لكليهما.

الشكل رقم (47):متوسط مؤشر الفساد في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018

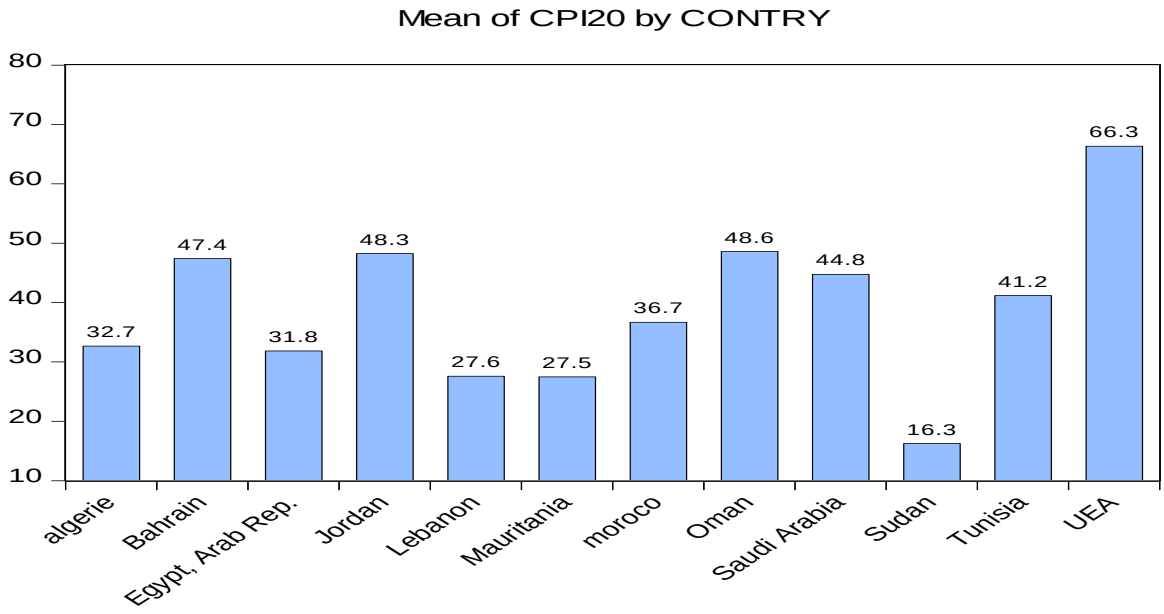

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

III.3-بيانات رأس المال البشري (HK):

تعتمد معظم دراسات الاقتصاد الكلي على بيانات و معطيات و مؤشرات خاصة بالتعليم أو الصحة لتحديد مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي باعتبار طبيعة رأس المال البشري غير محددة و لها مفاهيم متعددة و قد تم في الدراسة الحالية اختيار المؤشرات الخاصة بالتعليم على غرار مؤشر الرقم القياسي للتعليم (مؤشر التحصيل التعليمي) و الذي يعبر عن معدلات عدد الطلاب الملتحقين بالمراحل التعليمية الأربعة، حيث اعتمدنا بالخصوص على معدل الالتحاق بالطور الثانوي الذي يعبر على رأس المال البشري وذلك لتوفر بيانات الخاصة بعينة الدراسة و كان ذلك استنادا إلى دراسة Ondo. A لسنة 2017 و قد تجميع البيانات من قاعدة البنك الدولي.

نلاحظ من الشكل رقم (48) الذي يوضح المتوسط الحسابي لرأس المال البشري في الدول العربية محل الدراسة أن السعودية و عمان سجلتا أكبر متوسط حسابي لمعدل الالتحاق بالطور الثانوي بقيمة 103 و 100 على التوالي مما يدل على مدى تشجيع هذه البلدان لتعميم التعليم كما و نوعا و جعله مساهما في بناء رأس مال بشري كفؤ من شأنه أن يساهم بشكل فعال في عملية النمو الاقتصادي، ثم تلتهما كل من البحرين الجزائر، الامارات و تونس و بدرجات متقاربة حيث كان متوسط معدل الالتحاق بالطور الثانوي منحصر ما بين 97 و 91 بالنسبة لهاته الدول ما يؤكد أن هناك سياسات ممنهجة الغرض منها هو الاستثمار في رأس

مال البشري في هذه البلدان بتشجيع التعليم من خلال استقطاب الطلاب للتعلم و الالتحاق بالأطوار التعليمية لاسيما الطور الثانوي، في حين تقاربت متوسطات معدلات رأس المال البشري لكل من مصر، الأردن، لبنان و المغرب فجاءت متوسطاتها على التوالي 77 ، 73 ، 72 و 70 و التي تعكس وجود صعوبات و تقصير في العملية التعليمة بسبب الأزمات التي تتخبط فيها هذه الدول، ليحل في المراتب الأخيرة لعينة الدراسة كل من السودان و موريتانيا بمتوسطات حسابية بقيمة 42 و 27 على التوالي و هذا ما يدل على أن هذه الدول منشغلة بأزمات متعددة أثرت على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وأضحت لا تشجع الالتحاق بالأطوار التعليمية و بالخصوص الطور الثانوي.

الشكل رقم(48):متوسط رأس المال البشري في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018

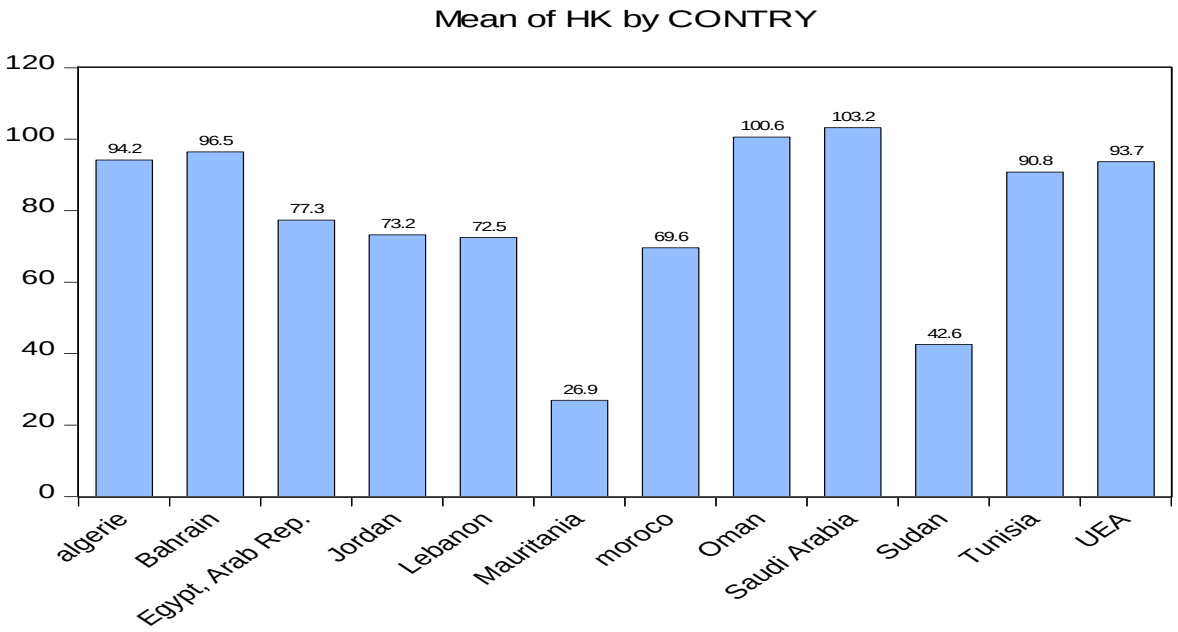

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

III.4-بيانات الانفاق الحكومي (DGOV)

يمثل الانفاق الحكومي تلك المبالغ التي تقوم الدولة بصرفها لأجل تقديم خدمات للمواطنين أو لغرض شراء السلع بهدف منح مساعدة أو وضع خدماتها لفئة معينة من فئات المجتمع و كذلك يكون بغرض إقامة عدة مشاريع سواء اقتصادية أو اجتماعية و يمكن تعريفه على أنه إنفاق مبلغ نقدي عن شخص معنوي عام لاستخدام هذه النفقة في تحقيق منفعة عامة. (الجبوري .ب.م و الزاملي .د.م ، 2014، صفحة 192)

و عبارة أيضا على كل ما تصرفه الحكومة من معونات زائد كل ما هو انفاق على البنية التحتية ، إضافة إلى كل ما يصرف على دعم المناخ الاستثماري العام حيث يعتبر كل ما تنفقه الحكومة بغرض القيام بأعمال مجانية

للشعب لتلبية احتياجاته الفردية أو الجماعية و الذي هو بمثابة إنفاق حكومي إذ يكون في غالب الأحيان ممول عن طريق الضرائب و الرسوم أو الاقتراض الحكومي.

و يحسب إجمالي الانفاق الحكومي عموما كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و لقد تم تجميع بيانات إجمالي الانفاق الحكومي في الدراسة الحالية من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) ، حيث نلاحظ من الشكل رقم (49) الذي يوضح المتوسط الحسابي للإنفاق الحكومي في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007-2018 أن عمان سجلت أكبر متوسط حسابي بنسبة بلغت 46.4 مقارنة بالدول الأخرى و ذلك راجع لرفعها الانفاق الحكومي بنسبة 27% خلال الفترة 2011-2013 بسبب تلبيتها لمطالب الاحتجاجات التي شهدتها أنداك و توفير فرص عمل وخلق وظائف حكومية جديدة تليها الجزائر بمتوسط حسابي يقارب نسبة 40 من الناتج المحلي الإجمالي و هذه النسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بالدول العربية محل الدراسة و ذلك راجع لتطبيقها تدابير و سياسات الحماية الاجتماعية مثل تدعيم السلع ذات الاستهلاك الواسع و برامج السكنات الاجتماعية و غيرها من أوجه الانفاق الحكومي الموجهة لتلبية حاجيات المواطنين، و قد جاءت كل من السعودية و مصر بمتوسط حسابي للإنفاق الحكومي بنسب تتراوح بين 35 و 33 على التوالي و ذلك راجع لدعم الانفاق العسكري بنسب مرتفعة بالنسبة للسعودية و ارتفاع التعداد السكاني بالنسبة لمصر ، وتشاركت كل من المغرب ،الأردن و الامارات بتسجيلهم نفس المتوسط الحسابي للإنفاق الحكومي بنسبة 31 بالرغم من أن الامارات تعد من الدول المرتفعة الدخل مقارنة بالمغرب و الأردن اللتان تنتميان للدول متوسطة الدخل وذلك راجع لانتهاج الامارات لسياسة التنمية المستدامة و التفكير في الأجيال القادمة من خلال إنشاء الصناديق السيادية و الاستثمارية، في حين سجلت نسبة متوسط حسابي للإنفاق الحكومي تعادل 30 بالنسبة لكل من لبنان والبحرين و نسب تتراوح بين 26 و 27 بالنسبة لكل من موريتانيا، السودان و تونس و هي أدنى نسبة للمتوسط الحسابي للإنفاق الحكومي مقارنة بالدول العربية الأخرى محل الدراسة.

الشكل رقم (49):متوسط الانفاق الحكومي في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007-2018

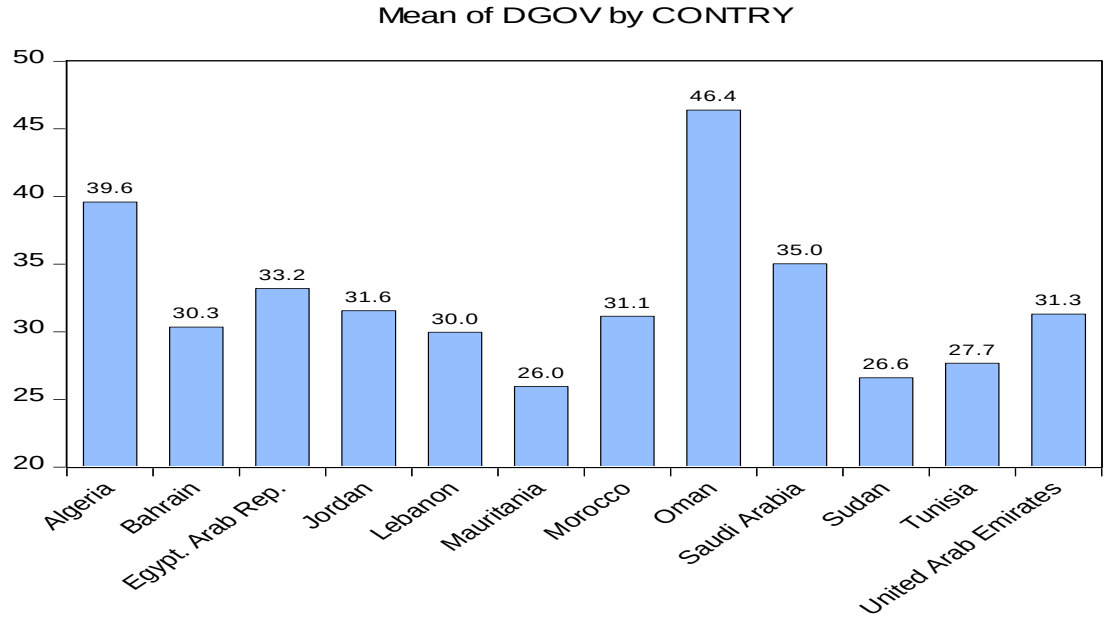

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

III.5-بيانات الاستثمار الخاص (INV)

يعتبر الاستثمار الخاص من وجهة نظر الاقتصاد الكلي على أنه شراء الأصول الرأسمالية كالأراضي والمباني والآلات والمعدات التي من المتوقع أن تدر دخلا أو تزيد قيمتها ، وهو أيضا يعبر عن إنفاق الأسر أو المؤسسات التجارية بغرض زيادة كمية أو تحسين نوعية العوامل (الموارد الطبيعية والعمالة ورأس المال) المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات و يتم التعبير عنه في هذه الدراسة الحالية بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) و تم جمع بياناته من قاعدة بيانات البنك الدولي ثم قمنا بإدخال اللوغاريتم عليه، حيث جاءت المتوسطات الحسابية للاستثمار الخاص بالدول العربية محل الدراسة للفترة الزمنية ما بين 2007 و 2018 كما هو موضح في الشكل رقم (50) و الذي يبين أن لبنان و الجزائر سجلتا متوسط حسابي يتراوح ما بين 29.2 و 30.3 على التوالي وذلك راجع لوجود بنوك و مؤسسات مالية تقدم خدمات مالية تسهل المعاملات الاستثمارية و تضمن السرية مما يجذب و يحفز المستثمرين الخواص بالنسبة لبنان أما فيما يتعلق بالجزائر فقد ساهم ما يعرف ببرنامج Ansej و Angem زيادة على الأشكال الأخرى للاستثمار الخاص مثلا في رفع قيمة الاستثمارات الخاصة تليهما السعودية بمتوسط حسابي قدره 27.1 و تشاركت كل من الامارات، مصر والمغرب بمتوسط حساب يعادل قيمة 26.3 مما يدل على تشجيع الاستثمارات الخاص من التسهيلات الإدارية و تحصلت كل من السودان و موريتانيا على نفس قيمة المتوسط الحسابي للاستثمار الخاص بما يعادل24.7 و من الشكل أيضا يتبن كذلك أن تونس لديدها متوسط

حسابي يقدر ب23.5 و ذلك لدعمها الاستثمار الخاص في المجال الخدماتي خاصة السياحة و التأمين لتأتي بعدها كل من عمان و الأردن بقيم متساوية للمتوسط الحسابي تعادل 22.4 ، أما البحرين فقد سجلت أدنى قيمة للمتوسط الحسابي ب21.8 و بالرغم من مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي و بنسب لابأس بها إلا أن جل الدول العربية لا تسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في القطاعات الحساسة و السيادية مثل قطاع المحروقات وذلك للمحافظة على سيادة الدولة.

الشكل رقم (50):متوسط الاستثمار الخاص في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007-2018

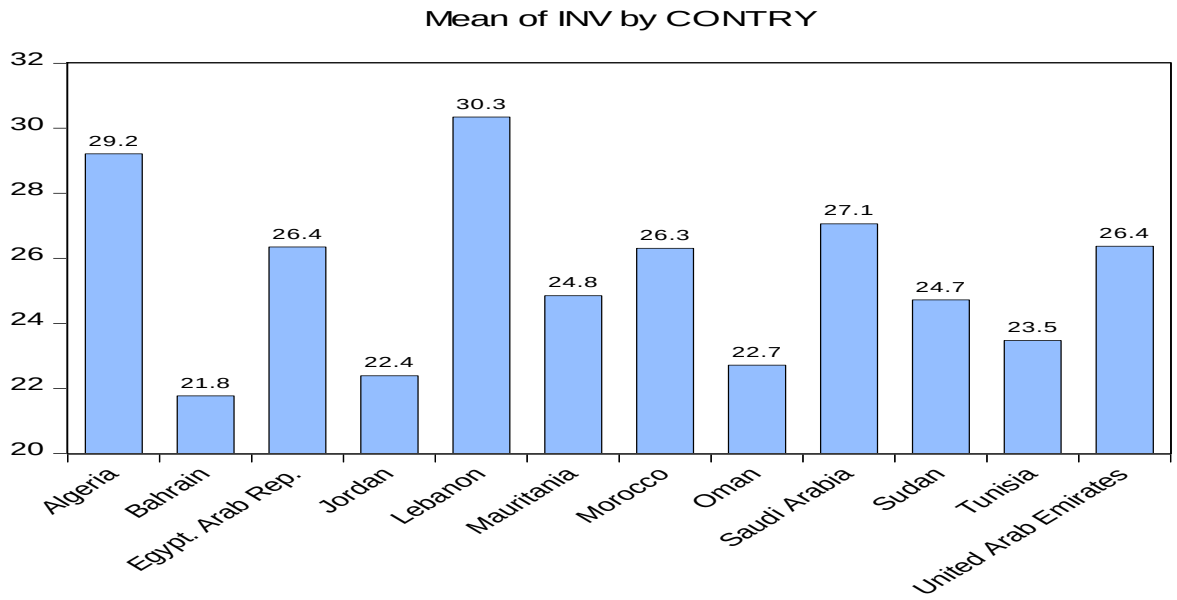

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

III.6-بيانات الانفتاح التجاري (OCOM)

يعتبر الانفتاح التجاري جزء من الانفتاح الاقتصادي الذي هو بمثابة فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي و كذلك الاستيراد، و يعبر أيضا على الحرية في عملية التبادل في المعاملات مع العالم لخارجي (Gilbert.N, 2007, p. 09).

و يقصد أيضا بالانفتاح التجاري تلك المجموعة من الإجراءات و التدابير الرامية التي من شأنها أن تزيح الدولة من عدم التدخل اتجاه الصادرات و الواردات التي تستغرق وقتا طويلا. (عبوس. ع.ع، 2011، صفحة 02)

في هذه الدراسة يتم حساب معدل الانفتاح التجاري عن طريق إضافة الواردات والصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و قد تم تجميع البيانات الخاصة به من قاعدة بيانات البنك الدولي (Word Bank)،

و من خلال المتوسطات المتحصل عليها في الشكل (51) الذي يعبر على متوسط الانفتاح التجاري في الدول العربية محل الدراسة للمدة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 ،تبين أن كل من الامارات و البحرين سجلتا متوسط حسابي للانفتاح التجاري يساوي نسبة 161 و 154 من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي ، في حين قاربت كل من الأردن و موريتانيا متوسط حسابي بقيمة تعادل 114 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي و لوحظ أيضا من خلال الجدول أدناه أن المتوسط الحسابي للانفتاح التجاري لكل من عمان وتونس جاء بقيمة تتراوح بين 105 و 101 على التوالي و تليهما كل من لبنان، المغرب و السعودية بمتوسط حسابي يقدر بنسبة 86، 80 و 79 من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي و قد تراوح متوسط الانفتاح التجاري لكل من لجزائر و مصر بنسبة 65 و 46 من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي لتأتي السودان في مؤخرة الدول العربية محل الدراسة بمتوسط حسابي و بنسبة تقارب 30 من الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (51):متوسط الانفتاح التجاري في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين2007-2018

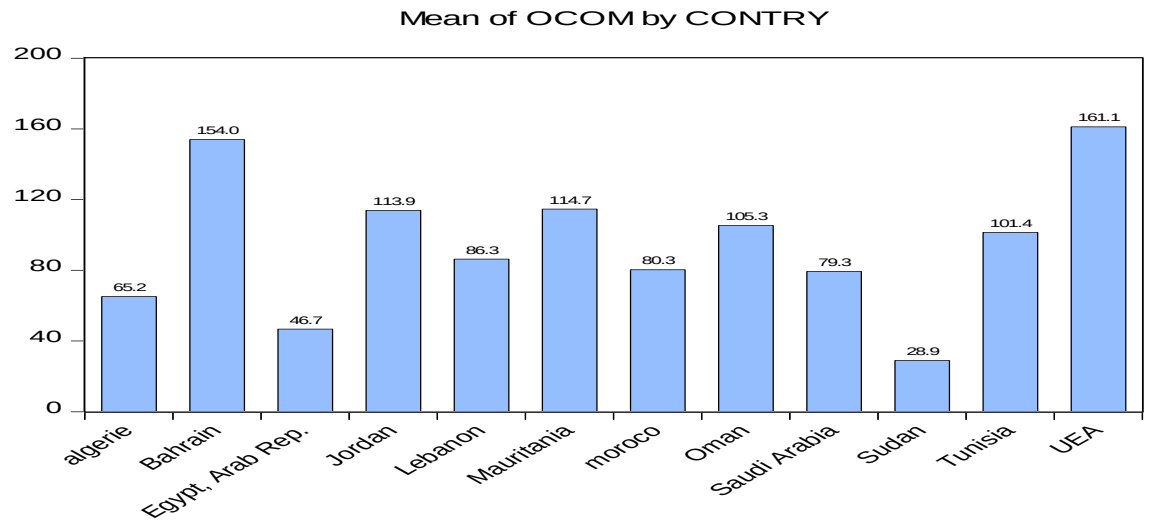

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

III.7-بيانات الحرية المدنية

تعبر الحرية المدنية عن حرية الفرد في المجتمع و عدم تدخل الدولة بمعنى وضع حدود للحكومة لكي لا تستطيع إساءة استعمال القوة أو التدخل في حياة مواطنيها حيث تشتمل الحريات المدنية على حرية تكوين جمعيات، حرية التجمع، حرية التعبير وحرية التصويت و غيرها من الحريات المنصوص عليها في النصوص الدستورية لكل بلد، و يتم قياسها وفقا للمؤشر العالمي للحرية المدنية الذي أنشأته Freedom House

حيث يتدرج سلم القياس من 1 إلى 7 و تشير الدرجة 1 و 2 إلى أن البلد يحترم كل من حرية التجمع والتعبير و الدين و كذلك حرية التصويت و تكوين جمعيات و تمنح أعلى الدرجات 6 و 7 إلى البلدان التي تفرض

على مواطنيها أشكال القمع و يسودها الخوف من خلال سن قوانين متشددة و قد تم جمع البيانات الخاصة بالحرية المدنية للدول محل الدراسة من قاعدة بيانات Freedom House ، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لمؤشر الحرية المدنية في الدول العربية محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 كما هو موضح في الشكل رقم (52) و الذي يبين أن لبنان احتلت المرتبة الأولى في الدول العربية من حيث الحرية المدنية بتسجيلها متوسط حسابي قدره 3.83 تليها كل من المغرب و تونس بنفس المرتبة و بقيمة متوسط حسابي تساوي 4 درجات ما يفسر أن هذه الدول تتمتع بحريات مدنية متوسطة نوعا ما و ذلك راجع لعدة عوامل من بينها حرية تعدد الأديان على سبيل المثال و قد تشاركت بعدها كل من الأردن و موريتانيا من خلال نفس المتوسط الحسابي الذي يعادل 4.83، في حين سجلت كل من الجزائر، مصر و عمان متوسط حسابي للحرية المدنية قدره 5 درجات ثم جاءت الامارات و البحرين بمتوسط حسابي للحرية المدنية يساوي 5.58 مما يعني أن كل الدول العربية السابقة الذكر لا تتمتع بحريات مدنية كبيرة بسبب أنظمة الحكم والقوانين السائدة و القيود المفروضة على تكوين الجمعيات المدنية مثلا، أما بالنسبة للسعودية و السودان فقد سجلتا قيم مرتفعة للمتوسط الحسابي لمؤشر الحرية المدنية تتراوح بين 6.58 و 7 على التوالي مما يدل على عدم احترام هاتين الأخيرتين لحرية الأفراد في المجتمع و وجود قوانين متشددة على غرار حرية التعبير و حرية الدين بالنسبة للسعودية و حرية التعبير و التصويت بالنسبة للسودان .

الشكل رقم (52): متوسط الحرية المدنية في الدول العربية محل الدراسة للفترة ما بين 2007 و 2018

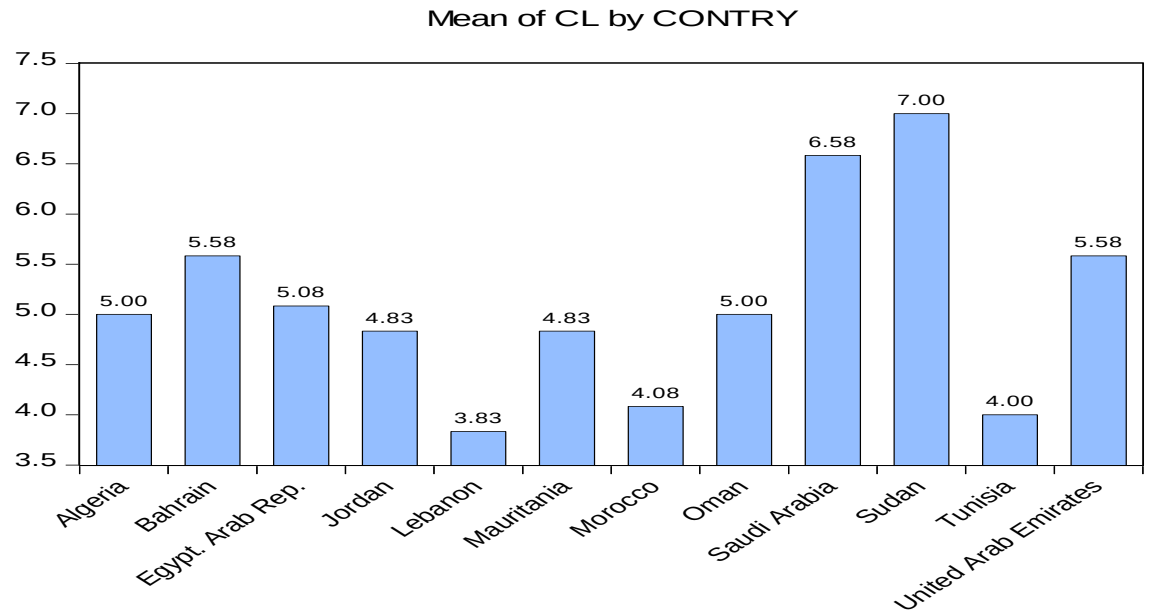

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

خلاصة الفصل

يعتبر استخدام بيانات بانل مهم لكونها تضم معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت و على مفردات متعددة و لما لها من مزايا عديدة حسب Hsiao (2003)، حيث يوجد لها عدة نماذج مختلفة متفرعة من النموذج الأساسي و من أهمها نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج بانل الديناميكي الذي يحتاج لتقديره استخدام عدة طرق كطريقة العزوم المعممة GMM التي تتميز بمزايا عديدة من الجانب الاحصائي .

جاءت عينة الدراسة متكونة من 12 دولة عربية مختارة على أساس توافر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وذلك للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 ، و تظهر الدراسة الوصفية أنه يوجد اختلاف وتباين بين هذه الدول في مستويات كل من الفساد و النمو الاقتصادي و كذلك رأس المال البشري حيث كانت قيمة متوسط مؤشر مدركات الفساد لجميع الدول محل الدراسة تحت 50 على طول فترة الدراسة باستثناء الإمارات العربية التي سجلت أعلى قيمة طيلة سنوات الدراسة بينما سجلت السودان أدنى قيمة ما يدل على وجود مستوى منخفض جدا للفساد في الامارات عكس السودان التي تعاني من مستويات مرتفعة جدا من الفساد ، أما فيما يخص متغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد احتلت الامارات المرتبة الأولى أيضا بتسجيلها متوسط حسابي يعادل قيمة 65.524 دولار سنويا بينما احتلت موريتانيا المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.709 دولار في السنة، في حين جاءت السعودية في المرتبة الأولى بالنسبة لمتغير رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي من خلال تسجيلها قيمة 103.2 كأكبر متوسط حسابي في الدراسة الحالية لتسجل موريتانيا قيمة 26.9 كأدنى متوسط حسابي خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع
النتائج والمناقشة

تمهيد

يتناول الفصل الرابع مناقشة النتائج المحصل عليها من تقدير نموذج الدراسة الحالية عن طريق أربعة نماذج من نماذج بيانات بانل المتمثلة في كل من نموذج الانحدار التجميعي (Poold) ، نموذج التأثيرات الثابتة (Model à Effets Fixes) ، نموذج العزوم المعممة بفروق (GMM Différence) و نموذج العزوم بنظام (GMM Système) باستخدام برنامج Eviews 10 بالإضافة إلى التقدير عن طريق أسلوب تحليل المسار بواسطة نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) باستخدام برنامج STATA 14 وذلك لغرض تحديد العلاقة الموجودة بين الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و هذا بعد ما تم القيام باختبارات الاستقرارية المتمثلة في اختبار كل من Levin,Lin,Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS) و عرض الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة و معرفة الارتباط بينها من خلال مصفوفة الارتباط .

I.عرض نتائج الدراسة

I.1-عرض نموذج الدراسة

سنقوم من خلال النموذج المبين في الشكل (3) الذي استخدم من طرف Ondo (2017) حيث اعتمد هذا الأخير على النموذج الذي افترضه كل منMauro (1995) و Pelligrini and Gerlagh (2004) للنمو الداخلي ،بحيث سنقوم بدراسة العلاقة الخطية الموجودة بين كل من الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و بالتالي يكون نموذج الدراسة كالتالي:

$$Yit = \alpha_0 + \alpha_1 corr_{it} + \beta X^1 it + \beta X^2_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بحيث:

يعتبر النمو الاقتصادي (Yit) هو المتغير الداخلي للنموذج و المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LNDGPP) وكل من المتغيرات القياسية للنمو الاقتصادي (X^1) والمتغيرات المؤسسية (X^2) هي متغيرات المفسرة و عليه تصبح نموذج الدراسة كالآتي:

$$LNDGPP=f(CPI, HK, INV, CL, OCOM, DGOV)\ldots..(2)$$

$$LNDGPP= \alpha i + ß1LNCPI\ it + ß2\ HK\ it + ß3\ INVit + ß4\ Cl\ it + ß5\ OCOM\ it + ß6\ DGOV\ it + \varepsilon it \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بحيث يمثل :

LNDGPP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، CPI: مؤشر الفساد، HK: رأس المال البشري ، INV:الاستثمار الخاص ، OCOM: الانفتاح التجاري، DGOV: الإنفاق الحكومي، CL: الحرية المدنية

لقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الفساد و الاستثمار الخاص.

I.2-الإحصاء الوصفي لكل متغيرات النموذج

نقوم بإعطاء وصف احصائي لمتغيرات الدراسة و ذلك باستخدام برنامج Eviews 10 حيث تظهر النتائج المحصل عليها في الجدول أدناه :

الجدول رقم (05): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	LN DGPP	HK	DGOV	LN CPI20	OCOM	INV	CL
Mean	9.606078	46.4715	32.39984	4.08329	94.759	25.46439	5.11805
Median	9.351622	52.2000	30.61500	4.14313	93.153	25.79055	5.00000
Max	11.37483	84.0000	60.18400	4.46590	191.877	30.56541	7.00000
Min	8.010060	12.2000	17.65500	3.36729	19.100	21.50195	3.00000
Std.Dev.	0.968345	19.8289	6.967236	0.23899	39.744	2.583338	1.02074
Skewnes	0.216495	-0.20337	1.666039	-1.0223	0.2729	0.322540	0.23750
Kurtosis	1.820337	1.942758	7.226867	4.10947	2.6958	2.174685	2.81212
J-Bera	9.474510	7.699276	173.8149	32.4717	2.3438	6.583627	1.56557
Prob	0.008763	0.021287	0.000000	0.00000	0.3097	0.037186	0.45713
Sum	1383.275	6691.900	4665.576	587.994	13645.3	3666.872	737.000
S.S. Dev	134.0898	56225.55	6941.560	8.16767	225884.4	954.3299	148.993
Obs	144	144	144	144	144	144	144

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول رقم (05) وصف إحصائي لمتغيرات الرئيسية للدراسة، حيث يظهر الجدول المتوسط الكلي والوسيط بالإضافة الانحراف المعياري و متغيرات أخرى، و سنقوم بإظهار النتائج التالية:

I.2.1-الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي):

تشير إحصائية نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى متوسط قدره 9.60 بما يعادل 22730.16دولار أمريكي بانحراف معياري قدره 0.949 ما يعادل 20635 دولار أمريكي حيث كانت أدنى قيمة مسجل ب8.01 ما يعدل 3011 دولار أمريكي بدولة السودان لسنة 2007 و أعلى قيمة مسجلة قدرت ب11.22 أي 74.943 دولار أمريكي بدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2018 و لقد بلغ مجموع المتوسطات 1382.49 دولار أمريكي و بمعدل انحراف معياري قدره 134.089 دولار أمريكي.

I.2.2- رأس المال البشري (متوسط الالتحاق بالتعليم الثانوي):

تبين إحصائيات الالتحاق بالتعليم الثانوي أن قيمة متوسط معدل الالتحاق بالطور الثانوي تعادل 78.43 و بانحراف معياري يقدر ب 23.75 ،حيث بلغت أقل قيمة 18.25 بدولة موريتانيا سنة 2007، وسجلت أعلى قيمة ب116.46 بدولة السعودية سنة 2015 و بلغت مجموع المتوسطات قيمة 6691.9.

I.2.3- مؤشر الفساد:

بخصوص المتوسط الكلي لمؤشر الفساد بلغ قيمة 4.08 ما يعادل قيمة 39.08 و بانحراف معياري قدره 13.12 ،حيث تشير القيمة الدنيا إلى 13 و سجلت في دولة السودان سنة 2012 في حين بلغت أعظم قيمة ب71 بدولة الامارات العربية المتحدة سنة 2017.

I.2.4- الانفتاح التجاري:

بلغ متوسط الانفتاح التجاري و المتمثل في الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمة 94.75 و كانت قيمة الانحراف المعياري حوالي 39.74 وسجلت أدنى قيمة ب19.10 بدولة السودان سنة 2015، بينما سجلت أعظم قيمة 191 بدولة البحرين لسنة 2013.

I.2.5- الانفاق الحكومي :

من خلال نتائج الإحصاء الوصفي بلغ متوسط الانفاق الحكومي بمعدل قدره 32.40 من الناتج المحلي الإجمالي و بانحراف معياري قيمة معدله 6.96 و كانت القيمة الدنيا تساوي 17.65 بالإمارات سنة 2007 و سجلت أعلى قيمة ب60.18 بدولة عمان سنة 2016.

I.6.2– الاستثمار الخاص:

وصل متوسط الاستثمار الخاص قيمة $1.14*10^{11}$ وكان الانحراف المعياري يساوي 13.25، و بلغت أدنى قيمة للاستثمار الخاص قيمة $2.178*10^{9}$ و كانت بدولة البحرين سنة 2009 بينما سجلت أعلى قيمة ب$1.881*10^{13}$ بدولة لبنان سنة 2013.

I.7.2– مؤشر الحرية المدنية:

يشير متوسط مؤشر الحرية المدنية إلى القيمة 5.11 و بانحراف معياري قدره 1، وبلغت القيمة الدنيا لمؤشر الحرية الدنيا ب3 درجات و التي تقاسمته كل من لبنان لسنة 2010-2011 و تونس لسنة 2014 حتى 2018 ، في حين بلغ مؤشر الحرية المدنية القيمة العظمى بقيمة 7 درجات في السودان من سنة 2007 إلى 2018 بالإضافة إلى السعودي التي سجلت نفس درجة مؤشر الحرية المدنية و ذلك من 2012 إلى 2018.

I.3–موقع الدول العربية محل الدراسة حسب مؤشرات كل من HK،CPI،PIB

I.1.3– موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لنصيب الفرد من PIB

يعبر الشكل رقم (53) عن موقع الدول العربية محل الدراسة حسب الدخل القومي بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 حيث تعد الدول التي تقع فوق خط الاتجاه الذي يعبر عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أنها من البلدان ذات الدخل المرتفع مقارنة بالدول التي تقع تحت خط الاتجاه حيث تعد من الشريحة الدنيا للبلدان المتوسطة الدخل و كذلك الدول المنخفضة الدخل، و نلاحظ من الشكل أن الدول مرتفعة الدخل مثل البحرين ، السعودية ، عمان والامارات العربية المتحدة جاءت فوق خط الاتجاه و هي عبارة عن دول ذات نظام حكم ملكي التي لديها دخل قومي مرتفع حيث تمثل العوائد البترولية الجزء الأكبر منه بالإضافة إلى لبنان التي هي من البلدان ذات الشريحة العليا المتوسطة الدخل و هذا ما يفسر العلاقة الطردية بين متوسط نصيب الفرد والدخل القومي حيث أنه كل ما زاد الدخل القومي لبلد ما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بالرغم من وجود عوامل أخرى تؤثر على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على غرار معدل التضخم، أسعار الصرف و التغيرات السكانية مثلا في حين جاءت الدول متوسطة الدخل ذات الشريحة الدنيا و الدول منخفضة الدخل مثل الجزائر ، مصر ، المغرب ، تونس ، موريتانيا و السودان تحت الخط الفاصل و هي عبارة عن دول ذات نظام جمهوري ما عدا مملكة المغرب مما يدل على انخفاض متوسط

نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في هذه الدول، حيث يؤثر التعداد السكاني المرتفع في مصر سلبا على نصيب الفرد من الدخل بالرغم من تواجدها ضمن البلدان المتوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي لسنة 2018، بالإضافة إلى اعتماد بعض الدول المتبقية على العوائد البترولية فقط و عجز اقتصادياتها على تنويع المداخيل بينما يعاني البعض الأخر من محدودية المداخيل بسبب عدم توفرها على ثروات طبيعية و هذا ما أدى إلى انخفاض دخلها القومي و بالتالي انخفاض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في هذه الدول.

الشكل رقم (53):خريطة تحدد موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لنصيب الفرد من PIB

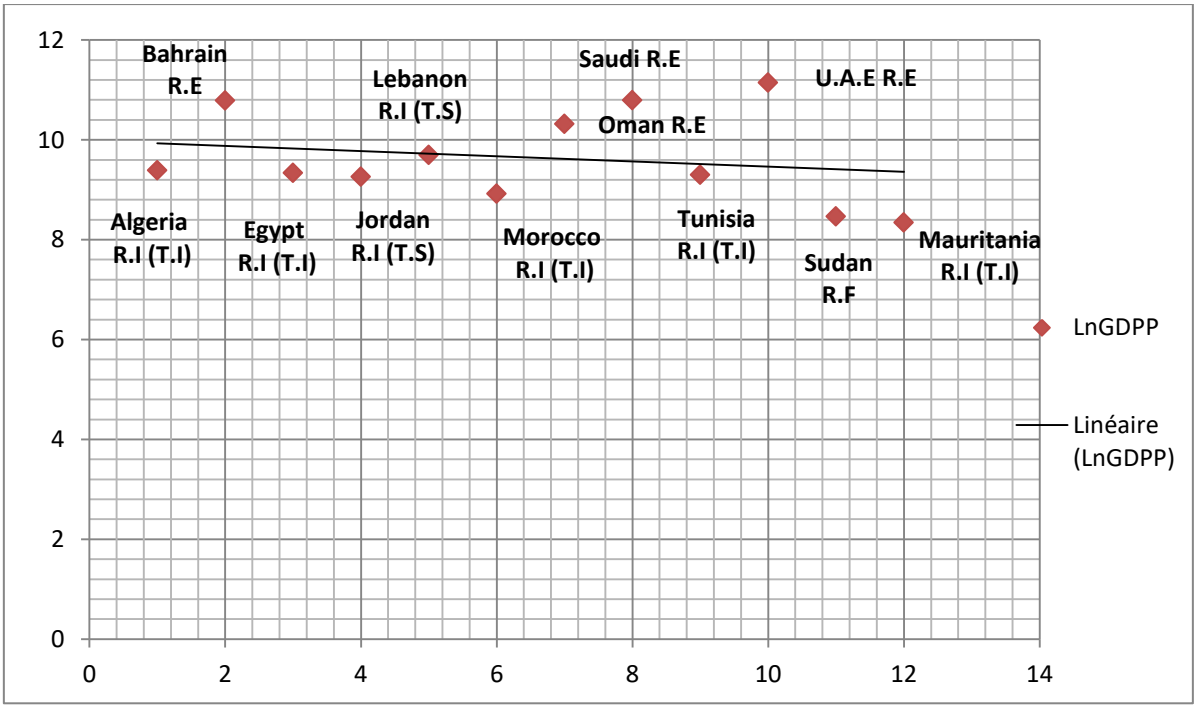

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

I.2.3– موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لمؤشر الفساد CPI

يوضح الشكل رقم (54) موقع الدول العربية محل الدراسة حسب الدخل القومي بالنسبة لمؤشر الفساد لسنة 2018 إذ أن الدول التي تقع فوق خط الاتجاه و الذي يعبر عن متوسط مؤشر الفساد تعد من الدول التي يوجد بها مستويات فساد منخفض مقارنة بالدول التي تقع تحت خط الاتجاه حيث تعتبر من الدول التي يوجد بها مستويات فساد مرتفع ، و نلاحظ من الشكل أنه جاءت كل من عمان ، السعودية و الامارات فوق الميل و هي من الدول مرتفعة الدخل بالإضافة إلى المغرب ، تونس و الأردن و التي هي

من الدول متوسطة الدخل ما يعكس مدى حرصها على التطبيق الصارم للقوانين و السياسات التي تهدف للحد من ظاهرة الفساد و محاربة تفشيه بالإضافة إلى امتلاكها لمؤسسات من شأنها ترسيخ الشفافية في التعاملات و الإجراءات التي تعزز زيادة الكفاءة الاقتصادية و ترشيد القرارات المتخذة بغرض تحفيز الاستثمار و رفع مداخيل الدولة ، و يجب الإشارة أيضا إلى أن النجاح في التطبيق الصارم لقوانين محاربة الفساد في هذه الدول يعود لكونها قائمة على أساس نظام حكم ملكي باستثناء تونس.

جاءت كل من الجزائر، مصر، البحرين، لبنان، السودان و موريتانيا تحت الميل ما يفسر وجود مستويات فساد مرتفعة بها و هي من الدول متوسطة و منخفضة الدخل و ذات نظام حكم جمهوري عدا البحرين التي هي من الدول مرتفعة دخل و ذات نظام حكم ملكي و هذا راجع لكونها تعاني من عدم استقرار سياسي، اضطرابات أمنية و عدم تطبيق سليم للقوانين و سياسات محاربة الفساد بالرغم من أن البعض منها لديها دخل قومي يمكنها من تجنب مشاكل عديدة من شأنها كبح عملية النمو الاقتصادي .

الشكل رقم (54): خريطة تحدد موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لمؤشر الفساد CPI

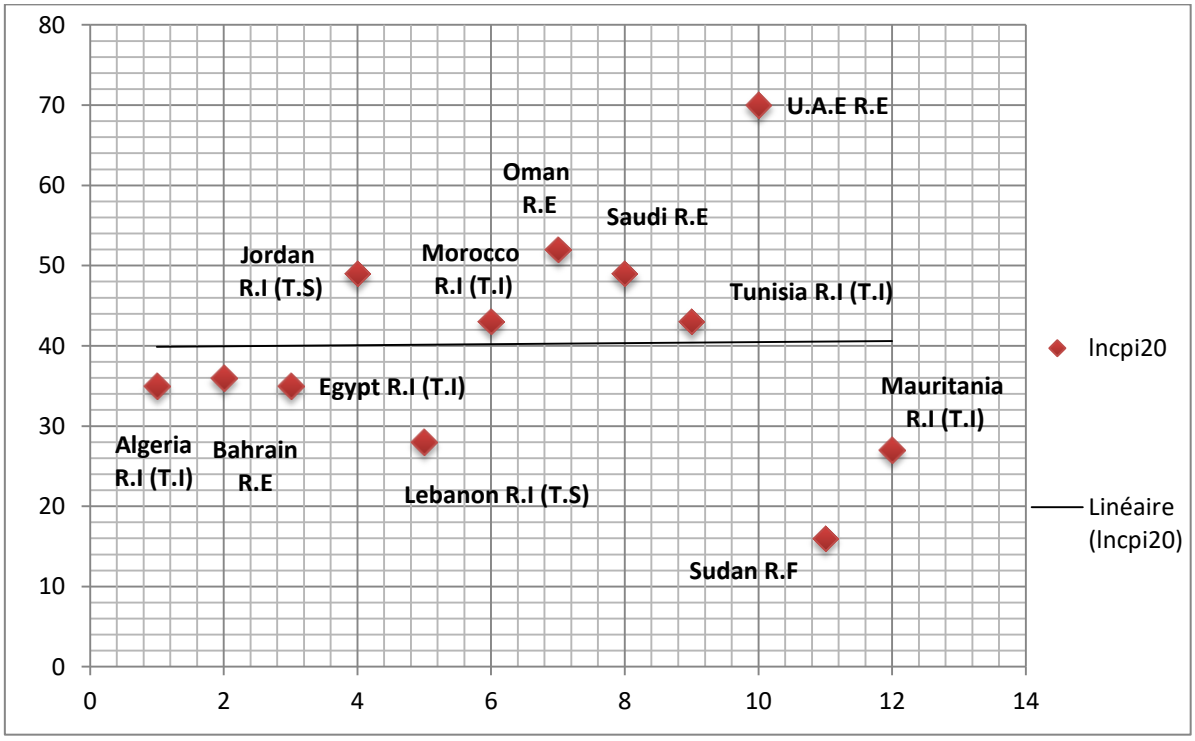

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

I.3.3– موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لمتوسط HK

يعبر الشكل رقم (55) عن موقع الدول العربية محل الدراسة حسب الدخل القومي بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري لسنة 2018 إذ أن الدول التي تقع فوق خط الاتجاه الذي يمثل متوسط رأس المال البشري والمعبر عنه في دراستنا الحالية بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي هي من الدول التي لديها معدلات مرتفعة للالتحاق بالطور الثانوي مقارنة بالدول التي تقع تحت خط الميل، و نلاحظ من الشكل أنه جاءت فوق خط الميل كل من الدول ذات نظام الحكم الملكي و المرتفعة الدخل مثل السعودية، الامارات، عمان، البحرين بالإضافة للدول ذات الشريحة العليا متوسطة الدخل مثل الأردن و لبنان و هذا ما يدل على وجود علاقة بين الدخل القومي و رأس المال البشري باعتبار أن الدخل من العوامل المساعدة على تكوين رأس مال بشري من شأنه أن يدعم عملية النمو الاقتصادي.

في حين جاءت تحت خط الميل كل من الدول ذات الدخل المنخفض إضافة للبلدان ذات الشريحة الدنيا متوسطة الدخل على غرار السودان، موريتانيا، تونس، المغرب، مصر و الجزائر و هي ذات نظام حكم جمهوري باستثناء المغرب و ذلك نظرا لوجود عدة عوامل أثرت سلبا على عملية تكوين رأس المال البشري بها مثل محدودية المداخيل و ارتفاع التعداد السكاني بالإضافة للاضطرابات السياسية و الأمنية.

الشكل رقم (55): خريطة تحدد موقع الدول العربية حسب الدخل القومي بالنسبة لمتوسط HK

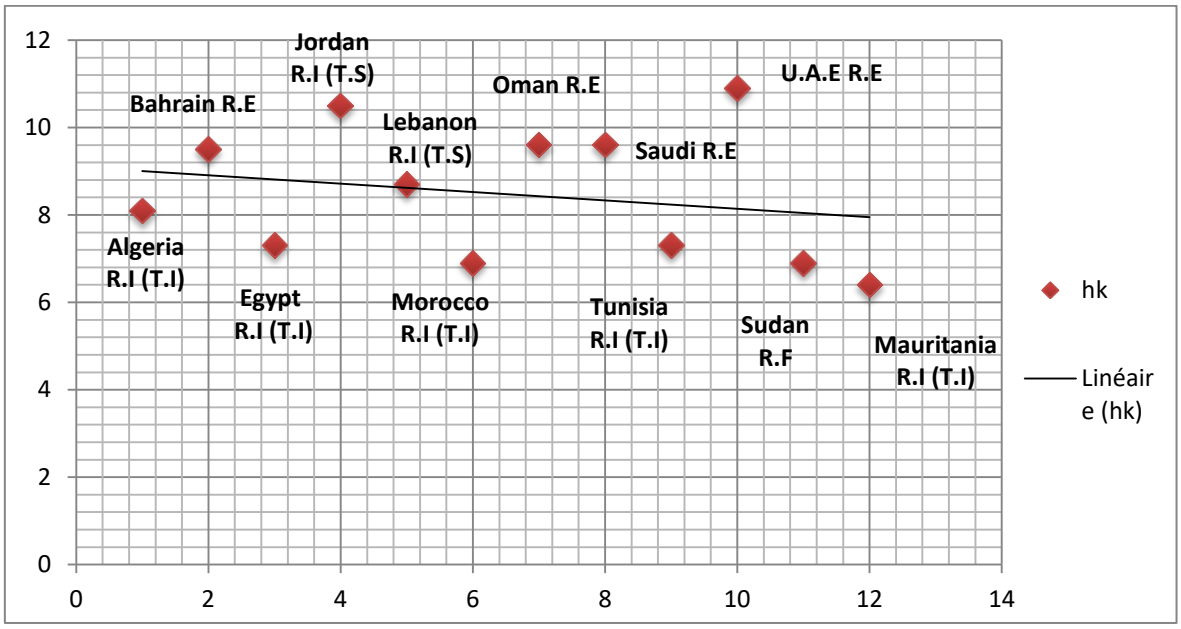

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

يعبر الشكل رقم (55) عن موقع الدول العربية محل الدراسة حسب الدخل القومي بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري لسنة 2018 إذ أن الدول التي تقع فوق خط الاتجاه الذي يمثل متوسط رأس المال البشري والمعبر عنه في دراستنا الحالية بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي هي من الدول التي لديها معدلات مرتفعة للالتحاق بالطور الثانوي مقارنة بالدول التي تقع تحت خط الميل، و نلاحظ من الشكل أنه جاءت فوق خط الميل كل من الدول ذات نظام الحكم الملكي و المرتفعة الدخل مثل السعودية، الامارات، عمان، البحرين بالإضافة للدول ذات الشريحة العليا متوسطة الدخل مثل الأردن و لبنان و هذا ما يدل على وجود علاقة بين الدخل القومي و رأس المال البشري باعتبار أن الدخل من العوامل المساعدة على تكوين رأس مال بشري من شأنه أن يدعم عملية النمو الاقتصادي.

في حين جاءت تحت خط الميل كل من الدول ذات الدخل المنخفض إضافة للبلدان ذات الشريحة الدنيا متوسطة الدخل على غرار السودان، موريتانيا، تونس، المغرب، مصر و الجزائر و هي ذات نظام حكم جمهوري باستثناء المغرب و ذلك نظرا لوجود عدة عوامل أثرت سلبا على عملية تكوين رأس المال البشري بها مثل محدودية المداخيل و ارتفاع التعداد السكاني بالإضافة للاضطرابات السياسية و الأمنية.

II– الارتباط بين متغيرات الدراسة

تمكننا مصفوفة الارتباط من تبيان و معرفة العلاقة الموجودة بين مختلف متغيرات الدراسة حيث وضح الجدول أدناه النتائج المتوصل إليها كما يلي :

الجدول رقم (06): مصفوفة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة

	LNGDPP	HK	DGOV	LNCPI 20	OCOM	INV	CL
LNGDPP	1.000	0.708	0.3547	-0.752	0.5019	-0.036	0.197
HK	0.7082	1.000	0.3686	-0.745	0.4925	-0.077	0.089
DGOV	0.3547	0.368	1.000	-0.205	0.0597	0.049	0.044
LNCPI 20	-0.752	-0.745	-0.205	1.000	-0.657	0.251	-0.067

OCOM	0.5016	0.492	0.0597	-0.657	1.000	-0.303	-0.316
INV	-0.036	-0.077	0.0496	0.2517	-0.303	1.000	-0.128
CL	0.1970	0.089	0.0444	-0.067	-0.316	-0.128	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التعليق

من خلال الجدول رقم (06) المتعلق بمصفوفة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية 2007-2018 نلاحظ أنه بالنسبة:

II.1- بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يوجد ارتباط موجب و قوي (0.70) بين رأس المال البشري (HK)و الناتج المحلي الاجمالي للفرد (LNGDPP) و هذا ما يؤكد بأن رأس المال البشري أحد العوامل المهمة و المساهمة إيجابا في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما يوجد ارتباط سالب و قوي جدا (0.75-) بين مؤشر الفساد (LNCPI20) و الناتج المحلي الاجمالي للفرد (LNGDPP) و ذلك راجع للتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما يوجد ارتباط قوي و موجب (0.50) بين الانفتاح التجاري (OCOM) و نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) في حين يوجد ارتباط متوسط وموجب (0.35) بين الانفاق الحكومي (DGOV) و الناتج المحلي الاجمالي للفرد (LNGDPP) وتبين من الجدول أيضا أنه يوجد ارتباط سالب و ضعيف جدا (0.036-) و ارتباط موجب ضعيف جدا (0.19) بين كل الاستثمار الخاص (INV) و الحرية المدنية (CL) و الناتج المحلي الاجمالي للفرد (LNGDPP) على التوالي.

II.2- بالنسبة لرأس المال البشري

تشير النتائج لوجود ارتباط سالب و قوي (0.74-) بين رأس المال البشري (HK) و مؤشر الفساد (LNCPI20) و ارتباط متوسط موجب ((0.36)،(0.49)) بين كل من الانفاق الحكومي (DGOV) و الانفتاح التجاري (OCOM) و نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) على التوالي بينما يوجد ارتباط سالب و ضعيف جدا (0.07-) و ارتباط موجب ضعيف جدا (0.08) بين كل الاستثمار الخاص (INV) و الحرية المدنية (CL) و رأس المال البشري (HK) على التوالي.

II.3- بالنسبة للفساد

من النتائج سجل وجود ارتباط سالب و قوي بين كل من الفساد (LNCPI20) و نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) ، رأس المال البشري (HK) و الانفتاح التجاري (OCOM) بمعدلات ارتباط (0.752-)، (0.745-) و (0.65-) على التوالي و يوجد ارتباطا ضعيفا موجب (0.25) بين الفساد (LNCPI20) و الاستثمار الخاص (INV) ، بينما يلاحظ ارتباط سالب و ضعيف (0.205-) بين الفساد (LNCPI20) و الانفاق الحكومي (DGOV) و كذلك ارتباط ضعيف جدا و سالب (0.06-) بين الفساد (LNCPI20) و الحرية المدنية (CL).

II.4- بالنسبة للإنفاق الحكومي

تبين نتائج الجدول أعلاه أنه يوجد ارتباط ضعيف و سالب (0.20-) بين الانفاق الحكومي (DGOV) و مؤشر الفساد (LNCPI20) بينما نلاحظ وجود ارتباط ضعيف جدا و موجب ((0.05)، (0.04)، (0.04)) بين كل من الانفاق الحكومي و الانفتاح التجاري (OCOM)، الاستثمار الخاص (INV) والحرية المدنية (CL) على التوالي و هناك أيضا ارتباط موجب و متوسط (0.35) و (0.36) بين كل من و الانفاق الحكومي (DGOV) و نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) ، رأس المال البشري (HK).

II.5- بالنسبة للانفتاح التجاري

يوجد ارتباط قوي و سالب (0.65-) بين الانفتاح التجاري (OCOM) و الفساد (LNCPI20) وارتباط ضعيف و سالب ((0.30-)،(0.31-)) بين كل من الانفتاح التجاري (OCOM) والاستثمار الخاص (INV) و الحرية المدنية (CL) على التوالي و تشير النتائج المحصل عليها على وجود ارتباط متوسط و موجب (0.50) و (0.49) بين كل من الانفتاح التجاري (OCOM) و نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) و رأس المال البشري (HK) على التوالي بينما هناك ارتباط موجب وضعيف جدا بين الانفتاح التجاري (OCOM) و الانفاق الحكومي (DGOV) .

II.6- بالنسبة للاستثمار الخاص

توجد علاقة ضعيفة جدا و سالبة (0.12-) بين الاستثمار الخاص (INV) و الحرية المدنية (CL).

❖ **استبعاد كل من متغير الاستثمار الخاص و الحرية المدنية**

بناءا على النتائج المحصل عليها من مصفوفة الارتباط التي تدل على وجود ارتباط ضعيف جدا بين كل من متغير الحرية المدنية و متغير الاستثمار الخاص و المتغيرات الأخرى للدراسة و لغرض الحصول على نتائج مفسرة تعكس الواقع الاقتصادي و وفقا للدراسات السابقة ارتأينا استبعاد هذين المتغيرين (الاستثمار الخاص و الحرية المدنية) لعدم تقديمهم لإضافة في دراستنا.

III– نتائج تقدير نموذج الدراسة

III.1–اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة

بعد عرض نتائج الوصف الاحصائي لمتغيرات نموذج الدراسة و النتائج المتحصل عليها من مصفوفة الارتباط التي تفسر علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، سيتم القيام بدراسة الاستقرارية لمعرفة النموذج الملائم لتقدير نموذج الدراسة الحالية حيث تتعدد الاختبارات التي تحدد مدى استقرارية المتغيرات لذلك الغرض تم الاعتماد على اختبار كل من Levin,Lin,Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS) و جاءت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (07):نتائج إختبار Levin,Lin,Chu (LLC)

المتغيرات	نوع الاختبار Test type	إختبار جذر الوحدة	مضمون معادلة الاختبار Include in test equation	نتائج الاختبار	القرار
المتغيرLNGDPP	Common root Levin,Lin,Chut (LLC)	عند المستوى Level	قاطع (Individual intercept)	-4.50476 (0.0000)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-4.3718 (0.0000)	
			دون(Non)	4.1464 (1.0000)	
المتغيرHK	Common root Levin,Lin,Chut (LLC)	عند المستوى Level	قاطع (Individual intercept)	-5.94660 (0.0000)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-1.98239 (0.0237)	
			دون(Non)	11.1176 (1.0000)	
المتغير	Common root	Level عند المستوى	قاطع (Individual intercept)	-3.11242 (0.0009)	

LNCPI20	Levin,Lin,Chut (LLC)		قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-4.05396 (0.0000)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			دون(Non)	-1.06423 (0.1436)	
المتغير DGOV	Common root Levin,Lin,Chut (LLC)	Level عند المستوى	Individual (قاطع intercept)	-2.16181 (0.0153)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-6.15077 (0.0000)	
			دون(Non)	6.58123 (1.0000)	
المتغير OCOM	Common root Levin,Lin,Chut (LLC)	Level عند المستوى	قاطع (Individual intercept)	-2.11972 (0.0170)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-3.16873 (0.0008)	
			دون (Non)	-1.26492 (0.1029)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الجدول رقم (08): نتائج إختبار Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS)

المتغيرات	نوع الاختبار Test type	إختبار جذر الوحدة	مضمون معادلة الاختبار Include in test equation	نتائج الاختبار	القرار
المتغيرLNGDPP	Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS)	عند المستوى Level	قاطع (Individual intercept)	-1.63558 (0.0410)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-1.76715 (0.0221)	
المتغيرHK	Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS)	عند المستوى Level	قاطع (Individual intercept)	-2.72619 (0.0032)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-2.31228 (0.0094)	
	Im, Pesaran and Shin		قاطع (Individual intercept)	-1.52207 (0.0431)	

المتغير LNCPI20	W-stat (IPS)	Level عند المستوى	قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-2.17936 (0.0352)	السلسلة مستقرة عند المستوى
المتغير DGOV	Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS)	Level عند المستوى	قاطع (Individual intercept)	-1.43273 (0.0460)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-2.63958 (0.0042)	
المتغيرOCOM	Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS)	Level عند المستوى	قاطع (Individual intercept)	-1.10218 (0.0459)	السلسلة مستقرة عند المستوى
			قاطع و اتجاه (Individual intercept and trend)	-2.22961 (0.0040)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التعليق

من خلال الجدولين رقم (07) و (08) تبرز النتائج عدم وجود جذر الوحدة في كل متغيرات الدراسة حيث تشير نتائج كل من إختبار Im, Levin,Lin,Chu و Pesaran and Shin W-sta إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) مستقر عند المستوى إضافة لمتغير رأس المال البشري و تدل نتائج إختبار الاستقرارية أيضا أن باقي المتغيرات المتمثلة في الفساد (LNCPI20)، الانفاق الحكومي (DGOV) و الانفتاح التجاري (OCOM) هي مستقرة عند المستوى.

III.2– تقدير النماذج

سنقوم بتقدير أربعة نماذج شائعة من نماذج بيانات بانل يتمثل الأول في نموذج الانحدار التجميعي (Poold) بينما يوضح الثاني نموذج التأثيرات الثابتة (Model à Effets Fixes) في حين يشير الثالث و الرابع إلى نموذج العزوم المعممة بفروق (GMM Différence) و نموذج العزوم بنظام (GMM Système) وقد تم تقديرها باستخدام برنامج Eviews 10.

III.2.1–تقدير النموذج عن طريق المربعات الصغرى العادية

تم تقدير النموذج عن طريق المربعات الصغرى العادية بإدراج المتغير التابع المبطأ كمتغير مستقل حيث تظهر النتائج في الجدول أدناه.

الجدول رقم (09) نموذج التجميعي POOLD

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel Least Squares			Date: 06/07/21 Time: 10:37	
Sample (adjusted): 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 132				
Variable	Coeff.	Std. Error	t-Stat	Prob.
LNGDPP(-1)	0.992321	0.007029	141.1805	0.0000
HK	0.001028	0.004561	0.225375	0.8221
DGOV	-0.00228	0.000652	-3.50575	0.0006
LNCPI20	0.020837	0.031626	0.658844	0.5112
OCOM	-0.00442	0.01031	-0.429	0.6687
C	0.085313	0.195162	0.43714	0.6628
R-squared	0.997832	Mean depend var		9.613002
Adjusted R^2	0.997746	S.D. depend var		0.958801
S.E.of regress.	0.045525	AIC		-3.29672
Sum squared resid	0.261137	Schwarz criterion		-3.16568
Log likelihood	223.5838	Hannan-Quinn criter.		-3.24347
F-statistic	11596.24	Durbin-Watson		1.436866
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التعليق

تظهر النتائج المتحصل عليها عند تقدير نموذج الدراسة عن طريق المربعات الصغرى العادية و المبينة في الجدول رقم (09) إلى أن معامل المتغير التابع بفترة إبطاء ((LNDGPP(-1) هو موجب و معنوي و أنه هناك علاقة موجبة و غير معنوية بين كل من رأس المال البشري و الفساد مع النمو الاقتصادي، و توضح النتائج أيضا أنه يوجد علاقة سالبة و غير معنوية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في حين هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و أن قيمة إحصائية فيشر تساوي الصفر (Prob F=0) و من خلال إحصائية المتغير التابع بفترة إبطاء ((LNDGPP(-1) نستنتج أن هناك تحيز و ذلك راجع لوجود مشكل ترابط بين الأخطاء .

III.2.2– تقدير النموذج عن طريق التأثيرات الثابتة

في هذه المرحلة سيتم تقدير نموذج الدراسة عن طريق نموذج التأثيرات الثابتة مع إدراج المتغير التابع بفترة إبطاء كمتغير خارجي و عليه تكون نتائج التقدير كالآتي:

الجدول رقم (10): نموذج التأثيرات الثابتة Model à Effets Fixes

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/07/21 Time: 10:39				
Sample (adjusted): 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 132				
Variable	Coefnt	Std.Error	t-Stati	Prob.
LNDGDPP(-1)	0.759873	0.041484	18.3173	0.0000
HK	0.011215	0.009582	1.17048	0.2442
DGOV	-0.005681	0.001152	-4.93050	0.0000
LNCPI20	-0.057729	0.058318	-0.9899	0.3243
OCOM	0.018129	0.026881	0.67440	0.5014
C	2.566381	0.519363	4.94140	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.9984	Mean depend. var		9.613002
Adjusted R^2	0.9982	S.D.depend.var		0.958801
S.E.of regression	0.0407	A.I.C		-3.46178
Sum squared resid	0.1874	Schwarz criterion		-3.090515
Log likelihood	245.47	Hannan-Quinn criter.		-3.310917
F-statistic	4611.3	Durbin-Watson		1.502505
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التعليق

يوضح الجدول رقم (10) نتائج تقدير نموذج الدراسة عن طريق التأثيرات الثابتة التي تبين أنه يوجد علاقة موجبة و معنوية بين المتغير التابع بفترة إبطاء (LNGDPP(-1 و النمو الاقتصادي بينما هناك علاقة موجبة و غير معنوية بين كل من رأس المال البشري و الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي أما بالنسبة للفساد فله علاقة سالبة و غير معنوية مع النمو الاقتصادي في حين هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، و تظهر نتائج التقدير أيضا أن معامل التحديد (R^2) يساوي 0.99 و إحصائية فيشر تساوي الصفر (Prob F=0) و نستنتج من هذه النتائج أن هناك تحيز في تقدير المعامل للمتغيرة بفترة ابطاء نظرا لوجود ترابط بينه وبين مصطلح الأخطاء.

III.2.3- تقدير النموذج عن طريقة العزوم المعممة GMM

من خلال نتائج الاستقرارية المحصل عليها و التي تشير إلى أن كل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى يمكننا استخدام نماذج بانل الديناميكي نظرا لملائمته لنموذج الدراسة الذي يتضمن متغيرا تابع مبطأ كمتغير مستقل حيث أن التحليل الديناميكي يؤخذ بعين الاعتبار الأثر الزمني و ذلك من خلال فترة الابطاء (Décalage Temporaire) على عكس تحليل الساكن.

III.2.3.1-تقدير النموذج عن طريق العزوم المعممة بفروق (GMM Différence)

لقد تمت في هذه الخطوة تقدير نموذج الدراسة بطريقة العزوم المعممة بفروق و جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(11):نتائج التقدير عن طريق العزوم المعممة بفروق (GMM Différence)

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel Generalized Method of Moments				
Transformation: Orthogonal Deviations				
Date: 06/07/21 Time: 14:35				
Sample (adjusted): 2009 2018				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
White period instrument weighting matrix				
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Instrument specification: @DYN(LNGDPP,-3) HK DGOV LNCPI20 OCOM @TREND				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-tatistic	Prob.
LNGDPP(-1)	0.821791	0.106239	5.852771	0.0000
HK	0.029383	0.029254	1.004419	0.3173
DGOV	-0.008579	0.002513	-3.41392	0.0009
LNCPI20	-0.239066	0.11754	-2.03391	0.0443
OCOM	0.006412	0.0444	0.144408	0.8854
Effects Specification				
Cross-section fixed (orthogonal deviations)				
Mean Depend.var	-0.015088	S.D. dependent var		0.094093
S.E. of regression	0.044449	Sum squared resid		0.227204
J-statistic	7.908524	Instrument rank		13
Prob (J-stat)	0.442456			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التعليق

تظهر نتائج التقدير عن طريق العزوم المعممة بفروق (GMM Différence) المبينة في الجدول رقم (11) أنه يوجد علاقة موجبة و معنوية بين المتغير المستقل و المتمثل في المتغير التابع بفترة إبطاء و المتغير

التابع المتمثل في النمو الاقتصادي حيث جاء معامل المتغير التابع بفترة ابطاء يساوي 0.82 بينما يوجد علاقة سالبة و ذات دلالة احصائية عند حدود 5% بين كل من الفساد و النمو الاقتصادي من جهة وبين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي من جهة أخرى و توضح النتائج أيضا أنه هناك تأثير موجب ضعيف و غير معنوي بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وحدة واحدة من رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة تقدر ب2 % من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في حين يوجد تأثير ضعيف و موجب بين الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي .

III.2.3.2–تقدير النموذج عن طريق العزوم المعممة بنظام (GMM Système)

جاءت نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة العزوم المعممة بنظام كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج التقدير عن طريق العزوم المعممة بنظام (GMM Système)

System: UNTIT				
Estimation Method: Generalized Method of Moments				
Date: 06/07/21 Time: 14:46				
Sample (adjusted): 2009 2018				
Periods included: 10				
Included observations: 120				
Total system (unbalanced) observations 228				
White Covariance				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
	Coefficient	Std.Error	t-tatistic	Prob.
C(1)	-0.391007	0.898901	-0.43498	0.6640
C(2)	0.929362	0.065455	14.19858	0.0000
C(3)	0.112034	0.136522	0.820629	0.4128
C(4)	0.051591	0.033465	1.541642	0.1246
C(5)	-0.003103	0.006446	-0.481388	0.6307
C(6)	0.068228	0.062965	1.083583	0.2798
C(7)	0.019188	0.017093	1.122570	0.2629
C(8)	0.233827	0.503805	0.464123	0.6430
C(9)	0.171995	0.329762	0.521574	0.6025
C(10)	-0.120538	0.110697	-1.088899	0.2774
C(11)	-0.009567	0.011876	-0.805550	0.4214

C(12)	-0.099693	0.139369	-0.715316	0.4752
Determinant residual covariance		1.79E-05		
J-statistic		1.67E-40		
Equation: LNGDPP=C(1)+C(2)*LNGDPP(-1)+ C(3)*LNCPI20+ C(4)*HK +C(5) *DGOV+C(6)*OCOM Instruments: D(LNGDPP(-2)) D(LNCPI20(-1)) D(HK(-1)) D(DGOV(-1)) D(OCOM(-1)) C Observations: 108				
R-squared	0.994051	Mean dependent var	9.623047	
Adjusted R-squared	0.99375	S.D. dependent var	0.942102	
S.E. of regression	0.074424	Sum squared resid	0.564964	
Durbin-Watson stat	0.649435			
Equation: D(LNGDPP)=C(7)+C(8)*D(LNGDPP(-1))+C(9)*D(LNCPI20(-1))+C(10)*D(HK(-1))+C(11)*D(DGOV(-1))+C(12)*D(OCOM(-1)) Instruments:LNGDPP(-2) LNCPI20(-1) HK(-1) DGOV(-1)OCOM(-1) C Observations: 120				
R-squared	-0.571720	Mean dependent var	0.007682	
Adjusted R-squared	-0.640655	S.D. dependent var	0.049622	
S.E. of regression	0.063560	Sum squared resid	0.460544	
Durbin-Watson stat	2.025697			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التعليق

تبين النتائج المحصل عليها عند تقدير نموذج الدراسة عن طريق العزوم المعممة بنظام و الموضحة في الجدول رقم (12) أنه يوجد علاقة موجبة و معنوية بين النمو الاقتصادي و المتغير التابع بفترة إبطاء ((LNGDPP(-1) حيث يعادل معامل المتغير التابع بفترة إبطاء قيمة 0.92 ، بينما جاءت معاملات كل من الفساد، رأس المال و الانفتاح التجاري موجبة و غير معنوية و هي 0.11، 0.05، 0.003 على التوالي في حين يوجد علاقة سالبة و غير معنوية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، تدل النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج الدراسة بطريقة العزوم المعممة بنظام على وجود نظام معادلات يعبر على كل المتغيرات خارجيا و لكنه لا يعبر على العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات مع بعضها البعض و لا يبين الاختلالات الديناميكية بينها (Variation Dynamique).

من خلال نتائج التقديرات الأربعة المتحصل عليها، يمكننا تفضيل طريقة العزوم المعممة بالفروق (GMM Différence) لأنها أعطت نتائج موضوعية من خلال العلاقات المحصل عليها و التي تتوافق مع الدراسات السابقة و الواقع الاقتصادي .

III .4.2–تقدير نموذج الدراسة بأسلوب تحليل المسار عن طريق نمذجة المربعات الصغرى الجزئية

توصلنا من خلال التقديرات السابقة لاختيار النموذج المناسب لدراستنا الحالية و هو النموذج المتحصل عليه بطريقة العزوم المعممة بفروق (GMM Différence) ،و لغرض تحديد و توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الثلاثة و المتمثلة في الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي سنقوم بإدراج الأثار المباشرة و الغير مباشرة للفساد على النمو الاقتصادي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط من خلال أسلوب تحليل المسار باستخدام نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) التي تقوم بتقدير Maximum de vraisemblance (ML) حسب (Allison ,2017) و لقد اعتمدنا على برنامج STATA 14 حيث جاء النموذج كما هو مبين في الشكل رقم (17) كالتالي :

الشكل رقم (56): النموذج السببي المقترح للدراسة

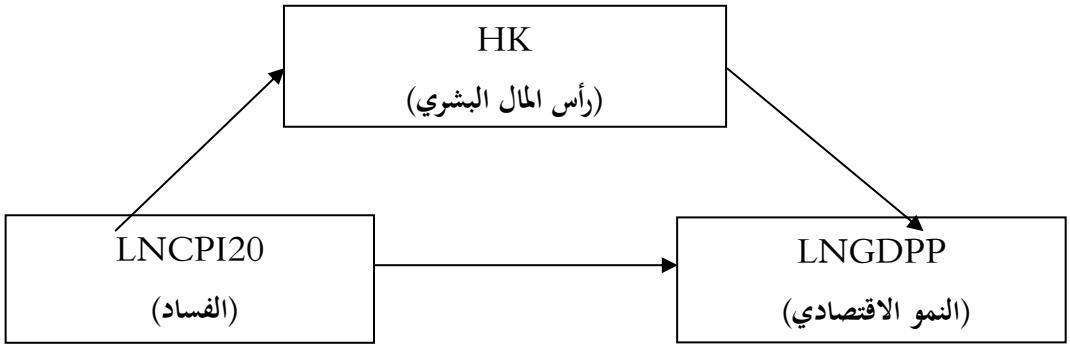

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

بناء على النموذج السببي المقترح المبين أعلاه تم تطوير الفرضية التي مفادها وجود تأثير مباشر معنوي وسلبي لمؤشر مدركات الفساد (LNCPI20) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDPP) و وجود تأثير موجب و معنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي معنوي وغير مباشر ما بين الفساد (LNCPI20) و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDPP) بوجود رأس المال البشري (HK) كمتغير وسيط ، حيث أنه من خلال التقدير سيتم معرفة احتمال وجود تأثير سالب و مباشر للفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط بمعنى أن تفاعل رأس المال البشري مع الفساد سيؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي و من خلال عملية التقدير تم الحصول على الشكل رقم (18) الذي يوضح نموذج الدراسة المقدر بأسلوب تحليل المسار .

الشكل رقم (57): نموذج الدراسة المقدر بأسلوب تحليل المسار

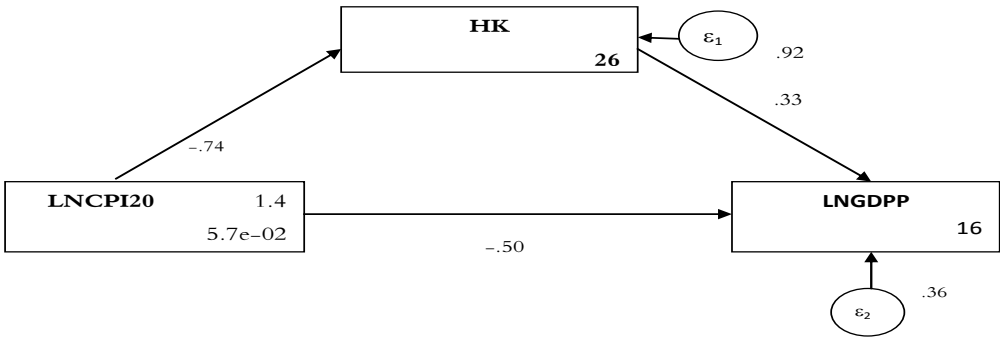

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 12.

التعليق :

يوضح الشكل أعلاه أن هناك ثلاثة متغيرات مقاسة (Manifeste) و لكل من هذه المتغيرات المقاسة التابعة خطأ التقدير (الهيكلي) حيث تحصلنا على معاملات المسار المعيارية بعد القيام بتقدير عينة الدراسة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي STATA 14 و كانت النتائج كالآتي:

❖ **مؤشرات جودة مطابقة النموذج**

يتم الاعتماد على مؤشرات جودة المطابقة المشار إليه في الجدول رقم (13) للتأكد من مدى ملاءمة النموذج المقدم لبيانات الدراسة و هي كالأتي :

الجدول رقم (13): مؤشرات حسن المطابقة و النتائج المحصل عليها بعد التقدير

المطابقة الإحصائية	القيمة
كاي مربع **Chi2**	254.25
P value	0.000
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي **(RMSEA)**	0.000
مؤشر المطابقة المقارن **(CFI)**	1.00
مؤشر تاكر لويس **(TLI)**	1.00

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14

التعليق:

نلاحظ من الجدول رقم (13) الذي يوضح مؤشرات جودة مطابقة النموذج أن قيمة كاي مربع (**Chi2**) تعادل 254.25 و أن قيمة مؤشر RMSEA تعادل 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن النموذج ملائم لبيانات الدراسة الحالية في حين أن قيمة كل من المؤشرين TLI،CFI تساوي 1 و هي أكبر من 0.9 و هذا ما يبين توافق كلي بين نموذج دراستنا التطبيقية الحالية و بيانات الدراسة.

بعد التأكد من جودة النموذج المقترح يمكننا الاعتماد عليه و القيام باختبار فرضيات الدراسة.

❖ **اختبار فرضيات الدراسة**

نقوم باختبار الفرضيات بالاعتماد على معاملات المسار المباشرة و غير المباشرة

الجدول رقم (14):التأثيرات المباشر (Direct effects)

العلاقة	المعامل	قيمة الاحتمال (p-value)
الفساد-> رأس المال البشري	-0.74	0.000
رأس المال البشري-> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	0.33	
الفساد-> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	-0.50	0.000

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14

الجدول رقم (15):الأثر الغير مباشر (Indirect Effect)

العلاقة	المعامل	قيمة الاحتمال (p-value)
الفساد-> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	-0.24	0.000

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14

الجدول رقم (16):الأثر الكلي (Total Effect)

العلاقة	المعامل	قيمة الاحتمال (p-value)
الفساد-> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	-0.74	0.000

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14

التعليق:

من خلال الجدول رقم (14) الذي يوضح التأثيرات المباشر نلاحظ أنه بلغت قيمة معامل المسار المباشر بين الفساد و رأس المال البشري 0.75- و هذا ما يفسر أنه يوجد أثر سالب و قوي للفساد على رأس المال البشري للدول محل الدراسة في الفترة الزمنية ما بين 2007-2018 مما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى الفساد سيؤدي إلى انخفاض معدل التحاق المتمدرسين بالطور الثانوي بنسبة 75% وعلى العكس من ذلك إذا انخفض مستوى الفساد بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أو ارتفاع في عدد المتمدرسين الملتحقين بالطور الثانوي بنسبة 75% و يعتبر هذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بالنظر لقيمته الاحتمالية (p-value) التي تساوي0.00 ،و نلاحظ أيضا أنه بلغت قيمة معامل المسار المباشر بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي 0.33 مما يفسر وجود أثر موجب لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي و المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن كلما زاد رأس المال البشري بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة و ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة بمقدار قدره 33% و على العكس من ذلك يمكننا القول بأنه عندما ينخفض رأس المال البشري بوحدة واحدة سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و من خلاله سيؤدي إلى تحقيق معدلات نمو منخفضة تبلغ 33% و يعتبر هذا الأثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمته الاحتمالية التي تساوي 0.000 و هي أقل من 5 % ، و تبرز النتائج المحصل من الجدول رقم (14) أنه بلغت قيمة معامل المسار المباشر بين الفساد و النمو الاقتصادي 0.50- و هذا يعني أنه هناك أثر سالب مباشر لمؤشر الفساد على النمو الاقتصادي و المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة و هو أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

من خلال الجدول رقم (15) الذي يوضح الأثر الغير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن قيمة معامل المسار تساوي 0.24- و هو معنوي من الناحية الاحصائية عند حدود 5% بالنظر لقيمته الاحتمالية (p-value) التي تساوي0.00 مما يفسر أن ارتفاع الفساد بنسبة 1% في الدول محل الدراسة للفترة الزمنية ما بين 2007-2018 سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 24%.

من خلال الجدول رقم (16) الذي يوضح الأثر الكلي للفساد على النمو الاقتصادي أن قيمة معامل المسار بلغت 0.74- (الأثر الكلي = الأثر المباشر + الأثر الغير المباشر)و هو أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بالنظر لقيمته الاحتمالية (p-value) التي تساوي 0.00

و هذا يعني أن لمؤشر الفساد أثر كلي قوي و سالب على النمو الاقتصادي .

نستنتج من النتائج المحصل عليها من معاملات المسار المباشرة و غير المباشرة أن للفساد تأثير مباشر سالب و معنوي على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة في الفترة الزمنية ما بين 2007-2018 مما يدل على صحة الفرضية الأولى للدراسة، و تشير النتائج أيضا إلى وجود تأثير موجب و معنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة بنفس الفترة ما يفسر صحة الفرضية الثانية من الدراسة بالإضافة إلى ذلك تبرز النتائج أيضا أنه يوجد تأثير سالب معنوي وغير مباشر للفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDPP) بوجود رأس المال البشري (HK) كمتغير وسيط (وساطة جزئية(Partial Mediation)) في الدول محل الدراسة للفترة الزمنية ما بين 2007-2018 مما يقودنا إلى قبول الفرضية الثالثة المنتقاة في الدراسة الحالية و يؤكد أن تفاعل رأس المال البشري مع الفساد سيؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

III.3 –مناقشة النتائج

من خلال الدراسة القياسية التي تبحث في العلاقة الخطية الموجودة بين الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي لعينة متكونة من اثنتا عشر دولة عربية للفترة الزمنية الممتدة بين 2007 و 2018 و التي اعتمدت على النموذج المقدم من طرف Ondo (2017) و الذي يقوم بدوره على افتراضات نموذج النمو الداخلي لكل من Mauro (1995) و Pelligrini and Gerlagh (2004) حيث يمثل النمو الاقتصادي المتغير الداخلي للنموذج و الذي تم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LNDGPP) بينما يمثل كل من الفساد (LNCPI20)، رأس المال البشري (HK)، الاستثمار الخاص (INV) ، الانفتاح التجاري (OCOM)، الانفاق الحكومي (DGOV) و الحرية المدنية (CL) المتغيرات الخارجية للنموذج و لقد تم التعبير عن كل من الفساد و رأس المال البشري بمؤشر مدركات الفساد و بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي ، إذ يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من بين أهم المؤشرات القياسية المعتمد عليها في التعبير عن النمو الاقتصادي استنادا لدراسة Arusha.C (2009) و بالنسبة للدراسة الحالية فقد تم جمع البيانات الخاصة به من قاعدة بيانات البنك الدولي World

Bank بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالاستثمار الخاص، الانفتاح التجاري و كذلك رأس المال البشري مع العلم أنه تم الاستناد على دراسة Ondo. A لسنة 2017 في اختيار مؤشر التحصيل التعليمي (معدل الالتحاق بالطور الثانوي) للتعبير عنه، بينما تم جمع البيانات المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد من قاعدة البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية (TI) و بيانات الانفاق الحكومي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) ، في حين تم جمع البيانات الخاصة بالحرية المدنية للدول محل الدراسة من قاعدة بيانات Freedom House ، أما بالنسبة لعينة الدراسة فهي عينة متكونة من اثنتا عشرة (12) دولة عربية من أصل اثنان و عشرون (22) دولة متمثلة في كل من الجزائر، لبنان ،البحرين ،تونس ،المغرب ،الامارات العربية ،مصر ،عمان ،السودان ،الأردن ،عمان وموريتانيا و ذلك بسبب توفرها على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و 2018 في حين تم اقصاء بعض الدول نظرا للظروف السياسية و الأمنية غير مستقرة التي تعيشها مما لا يسمح بأن تكون مجالا للدراسة على غرار ليبيا، سوريا، اليمن و العراق ، و قد توصلت نتائج الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews 10 إلى أن قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدراسة تعادل 22730.16 دولار أمريكي حيث سجلت أعلى قيمة بالإمارات العربية المتحدة سنة 2018 و أدنى قيمة بالسودان سنة 2007 ، و كان متوسط معدل الالتحاق بالطور الثانوي يعادل 78.43 لتسجل أقل قيمة بموريتانيا سنة 2007 و أعلى قيمة بالسعودية سنة2015 بينما جاء متوسط مؤشر مدركات الفساد بقيمة تقدر ب 39.08 لتحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى ضمن عينة الدراسة من حيث انخفاض مستويات الفساد بها سنة 2017 و قيمة تعادل 71 عكس السودان التي جاءت في المرتبة الأخيرة بقيمة تعادل 13 سنة 2012، و لقد بلغ أيضا متوسط الانفتاح التجاري قيمة 94.75 و جاءت أعلى نسبة بالبحرين سنة 2013 و أدنى نسبة بالسودان سنة 2015 و ذلك بقيم تعادل 191 و 19.10 على التوالي في حين بلغ متوسط الانفاق الحكومي قيمة 32.40 من الناتج المحلي الإجمالي لتأتي بذلك الامارات العربية المتحدة في اخر مرتبة بتسجيلها أقل انفاق حكومي سنة 2007 بقيمة تعادل 17.65 بينما جاءت عمان في المرتبة الاولى بتسجيلها أعلى انفاق حكومي سنة 2016 بقيمة 60.18 ، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار الخاص متوسطه فهو يساوى 25.46 و كانت أدنى قيمة له بالبحرين سنة 2009 و أعلى قيمة بلبنان سنة 2013 بقيم تساوى 21.50 و 30.56 على التوالي، و يشير متوسط مؤشر الحرية المدنية إلى قيمة

5.11 حيث بلغت القيمة الدنيا له 3 درجات بكل من لبنان و تونس لسنوات 2010-2011 و 2014 - 2018 على التوالي بينما بلغت أكبر قيمة له 7 درجات في السودان من سنة 2007 إلى 2018 بالإضافة إلى السعودية التي سجلت نفس الدرجة من 2012 إلى 2018.

تشير المتوسطات الخاصة بعينة الدراسة أنه بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي جاءت الامارات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يعادل قيمة 65.524 دولار تليها في المرتبة الثانية و الثالثة والرابعة كل من السعودية، البحرين و عمان و هي من الدول المرتفعة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي والتي لديها نصيب فرد من الناتج المحلي الاجمالي مرتفع و هذا ما ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي ورفاه المواطن بينما تعتبر كل من الجزائر، لبنان، تونس، مصر من بين البلدان المتوسطة الدخل إضافة إلى الأردن و المغرب مما يؤثر على مستويات الدخل الفردي بها و ذلك راجع لوجود عدة أسباب على غرار الكثافة السكانية وتأثير العامل السياسي و الأمني لبعض الدول و محدودية الثروات الطبيعية لبعض الدول الأخرى في حين تعد كل من السودان و موريتانيا من بين الدول منخفضة الدخل مقارنة بالدول العربية محل الدراسة بمتوسط نصيب فرد يعادل 4.017 و 3.709 دولار على التوالي و هذا ما يدل على تدني نصيب الدخل الفردي ومستوى المعيشة بها بسبب هشاشة اقتصادياتها .

توضح المتوسطات الخاصة بعينة الدراسة أنه بالنسبة لمتوسط مؤشر الفساد سجلت أدنى قيمة للمتوسط الحسابي بالسودان ما يعادل 16 درجة مما يدل على معاناتها من مستويات فساد مرتفعة جدا و ذلك نظرا لوجود اضطرابات و مشاكل سياسية و أمنية انعكست سلبا على جميع الميادين بما فيها المجال الاقتصادي عكس الامارات التي سجلت بها أعلى قيمة تعادل 66 درجة ما يفسر وجود مستويات فساد منخفضة جدا بها و ذلك راجع لاتخاذها تدابير و سياسات ناجعة لمكافحة ظاهرة الفساد مع الصرامة في تطبيقها ،في حين كانت متوسطات مدركات الفساد متقاربة في كل من البحرين ،الأردن ، عمان ، السعودية وتونس مما يشير إلى وجود مستويات متوسطة من الفساد لديها في ظل اتخاذها لقرارات فعالة و سياسات ناجحة من شأنها الحد من استفحال الفساد خاصة في الدول ذات نظام حكم الملكي بينما تشير قيم المتوسطات الحسابية لمؤشر مدركات الفساد في كل من المغرب، الجزائر و مصر أنها تعاني من مستويات فساد مرتفعة لتتشارك بعدها كل من لبنان و موريتانيا بتسجيلها متوسط حسابي لمؤشر مدركات الفساد تعكس مستوى مرتفع جدا من الفساد بها بسبب ضعف مؤسساتها من حيث الشفافية و النزاهة في المعاملات التي تقوم بها.

تبرز المتوسطات الخاصة بعينة الدراسة أنه بالنسبة لمتوسط رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالطور الثانوي جاءت كل من السعودية و عمان في المراتب الأولى ضمن عينة الدراسة بتسجيلهما أكبر متوسط حسابي ما يعكس السياسات المطبقة في هذه البلدان لتكريس تحسين جودة التعليم كما و نوعا وجعله مساهما في بناء رأس مال بشري كفؤ من شأنه أن يساهم بشكل فعال في عملية النمو الاقتصادي تليهما كل من البحرين ، الجزائر، الامارات و تونس بمعدلات متقاربة حيث تقوم هذه البلدان بتطبيق إجراءات تهدف لتشجيع التعليم و تعميمه عن طريق استقطاب أكبر عدد من الطلاب في حين تقاربت مصر، الأردن، لبنان و المغرب في قيم متوسط معدل الالتحاق بالطور الثانوي و التي تعتبر قيم منخفضة مقارنة بالدول السابقة بينما سجل أدنى معدل في السودان و موريتانيا لتحتل المراتب الأخيرة ضمن عينة الدراسة بسبب الأزمة السياسية التي خلفت تداعيات و عواقب مختلفة أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بهذه البدان بما فيها الظروف التعليمية.

تبين المتوسطات الخاصة بعينة الدراسة أنه بالنسبة للمتوسط الحسابي للإنفاق الحكومي سجلت عمان أكبر متوسط حسابي بنسبة 46.4 نظرا لرفعها من الانفاق الحكومي خلال الفترة ما بين 2011 و 2013 بنسبة 27% بهدف خلق وظائف حكومية جديدة تلبية لمطالب الاحتجاجات التي عرفتها في تلك الفترة و بسبب تطبيق الجزائر لسياسات الحماية الاجتماعية و غيرها من أوجه الانفاق الحكومي الموجهة لتلبية حاجيات المواطنين سجلت نسبة مرتفعة نوعا ما من الإنفاق الحكومي مقارنة بالدول محل الدراسة ، بينما تقاربت قيم متوسط الانفاق الحكومي في السعودية، مصر، المغرب ، الأردن و الامارات بالرغم من اختلاف أوجه الانفاق الحكومي و العوامل المحددة له حيث تنتهج السعودية دعم الانفاق العسكري بينما يؤثر التعداد السكاني الكبير بمصر على انفاقها الحكومي و تقوم الامارات بتخصيص جزء من مداخيلها لتمويل الصناديق السيادية و الاستثمارية كنهج متبع لضمان مستقبل الأجيال القادمة ،في حين سجل أضعف انفاق حكومي في كل من موريتانيا ، السودان و تونس مقارنة بالدول محل الدراسة و هذا راجع لمحدودية مداخيلها.

تعطي المتوسطات الحسابية الخاصة بعينة الدراسة بالنسبة للمتوسط الحسابي للاستثمار الخاص نتائج تدل على تسجيل كل من الجزائر و لبنان لأكبر متوسط استثمار خاص خلال فترة الدراسة مقارنة بالدول الأخرى و ذلك بقيم تتراوح ما بين 29.2 و 30.3 على التوالي و هذا نظرا لكفاءة النظام المالي في لبنان حيث يوجد لديها بنوك و مؤسسات مالية قادرة على جذب المستثمرين الخواص و تقديم تسهيلات من

شأنها تبسيط المعاملات الاستثمارية و ضمان السرية من جهة و رفع قيمة الاستثمارات الخاصة كانعكاس للمساهمة التي قدمتها برامج وضعتها الجزائر على غرار برنامج Ansej و Angem من جهة أخرى ، تليهما كل من السعودية ، الامارات، مصر و المغرب ثم تشاركت السودان و موريتانيا بتسجيلهما نفس قيمة المتوسط الحسابي للاستثمار الخاص بينما سجلت تونس ، عمان و الأردن متوسط حسابي أقل من الدول سابقة الذكر لتبقى البحرين في المرتبة الأخيرة ضمن عينة الدراسة بقيمة متوسط حسابي تعادل 21.8 .

نلاحظ من نتائج المتوسطات الحسابية الخاصة بعينة الدراسة أنه بالنسبة للمتوسط الحسابي للانفتاح التجاري سجلت الامارات العربية المتحدة و البحرين أكبر متوسط ضمن عينة الدراسة بنسبة 161 و 154 من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي تليهما الأردن ، موريتانيا ، عمان و تونس ما يدل على انفتاح هذه الدول عل الخارج و عدم تدخلها اتجاه الصادرات و الواردات و تجنبها لنظام الحماية بالإضافة إلى تشجيعها لزيادة حصصها من اجمالي الصادرات العالمية عن طريق طرحها لمنتجات ذات جودة تستطيع المنافسة في السوق العالمية ثم سجلت لبنان ، المغرب و السعودية متوسطات أقل من الدول سابقة الذكر لتأتي بعدها الجزائر و مصر و ذلك نظرا لوجود مجموعة من العوامل كاتباع سياسات التحرير التجاري بشكل ضيق نوعا ما و قيامها بشراكات مع جهات معينة مثل الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوربي بالإضافة لمحدودية حصة صادراتها من اجمالي الصادرات العالمية و عدم انشاءها لسياسات قومية سليمة تعزز استغلالها لفوائد تحرير التجارة كتلك المتعلقة ببناء مؤسسات قوية و بالسياسات النقدية والاقتصادية الجيدة لتبقي السودان في ذيل الترتيب بمتوسط حسابي و بنسبة تقارب 30 من الناتج المحلي الإجمالي .

تدل نتائج المتوسطات الحسابية الخاصة بعينة الدراسة أنه بالنسبة للمتوسط الحسابي لمؤشر الحرية المدنية جاءت لبنان في المرتبة الأولى ضمن عينة الدراسة بتسجيلها متوسط حسابي قدره 3.83 تليها المغرب وتونس مما يعني أن هذه الاخيرة تتمتع بحريات مدنية متوسطة نوعا ما نظرا لتكريسها الحريات الفردية في المجتمع كحرية تعدد الأديان و عدم تدخلها في حياة مواطنيها ثم جاءت كل من الأردن ، موريتانيا ، الجزائر ، مصر و عمان بعدها بتسجليهم لقيم متوسط حسابي أقل من الدول سابقة الذكر في حين سجلت الامارات العربية المتحدة و البحرين قيم متوسطات حسابية لمؤشر الحرية المدنية تدل على عدم تمتعها بحريات مدنية كبيرة نظرا لنظام الحكم القائم بها و صرامة القوانين من جهة و كثرة القيود المفروضة على تكوين الجمعيات المدنية من جهة أخرى بينما تشير القيم المرتفعة للمتوسط الحسابي لمؤشر الحرية

بالسعودية و السودان إلى احتلالها للمراتب الاخيرة ضمن عينة الدارسة من حيث الحرية المدنية بسبب غياب تطبيق مفاهيم حرية الافراد في المجتمع مثل تلك المتعلقة بحرية التعبير، حرية الدين و حرية التصويت.

توضح مصفوفة الارتباط التي تبين العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة أنه بالنسبة للعلاقة التي تربط بين متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و متغيرات الدراسة الأخرى على أنه يوجد ارتباط موجب وقوي بين (HK) و (LNGDPP) و بين (OCOM) و (LNGDPP) بينما يوجد ارتباط موجب ومتوسط بين (DGOV) و (LNGDPP) في حين هناك ارتباط موجب و ضعيف جدا بين (CL) و(LNGDPP) و تشير نتائج المحصل عليها أنه يوجد ارتباط سالب و قوي جدا بين (LNCPI20) و(LNGDPP) و ارتباط سالب و ضعيف جدا بين (INV) و (LNGDPP) ، أما بالنسبة للعلاقة التي تربط بين متغير رأس المال البشري و متغيرات الدراسة الأخرى فهناك ارتباط موجب و متوسط بين (DGOV) و (HK) و بين (OCOM) و (HK) و كذلك (LNGDPP) و (HK) و كذلك ارتباط موجب و ضعيف جدا بين (INV) و (HK) و بين (CL) و (HK) في حين يوجد ارتباط سالب و قوي بين (LNCPI20) و (HK) ، و فيما يخص العلاقة التي تربط بين متغير الفساد ومتغيرات الدراسة الأخرى توصلنا إلى وجود ارتباط موجب و ضعيف بين (INV) و (LNCPI20) و ارتباط سالب و قوي بين (OCOM) و (LNCPI20) و ارتباط سالب و ضعيف بين (DGOV) و(LNCPI20) بينما يوجد ارتباط سالب و ضعيف جدا بين (CL) و (LNCPI20) ، وتوضح العلاقة التي تربط بين متغير الانفاق الحكومي و متغيرات الدراسة أنه يوجد ارتباط موجب و ضعيف جدا بين (DGOV) و (OCOM) و بين (DGOV) و (CL) و كذلك بين (DGOV) و (INV).

و فيما يتعلق بالعلاقة التي تربط بين متغير الانفتاح التجاري و المتغيرات الأخرى للدراسة تجدر الاشارة إلى وجود ارتباط سالب و ضعيف بين (OCOM) و (INV) و بين (OCOM) و (CL) و بالنسبة للعلاقة التي تربط بين متغير الاستثمار الخاص (INV) و متغير الحرية المدنية (CL) فجاء الارتباط سالب وضعيف جدا بينهما.

تشير نتائج اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة بالاعتماد على إختبار كل من Levin,Lin,Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS) أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى مما يدل على عدم وجود جذر الوحدة حيث تم اجراء هذه الاختبارات على كل من متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LNGDPP) ، رأس المال البشري ،الفساد (LNCPI20) ،الانفاق الحكومي

(DGOV) و الانفتاح التجاري (OCOM) لأنه تم استبعاد متغير الاستثمار الخاص (INV) و متغير الحرية المدنية (CL) نظرا للارتباط الضعيف جدا الموجود بينهما و بين باقي المتغيرات.

توصلت نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (نموذج الانحدار التجميعي (Poold)) إلى أنه جاء معامل المتغير التابع بفترة إبطاء ((LNDGPP(-1) موجب و معنوي و أن قيمة إحصائية فيشر تساوي الصفر (Prob F=0) ، و أنه يوجد علاقة موجبة غير معنوية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و هذا ما يتوافق مع دراسة جلولي.م،بومدين.م،بن عياد.م (2020) و دراسة إسماعيل.ب و مدياني.م (2020) التي توصلت إلى أن المتمدرسين في التعليم الثانوي يمثلون فئة غير نشطة اقتصاديا و لا تعتبر من القوى العاملة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي و كذلك دراسة تهتان .م ،بشراير.ع،(2017) و دراسة Rezine.O (2015)، دراسة Atif.A,Noreha.H,Ishak.Y (2013) بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة و غير معنوية بين الفساد و النمو الاقتصادي و هذا ما تبينه دراسة كل من Leff (1964) ،Hungton (1968) بينما يوجد علاقة سالبة غير معنوية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و علاقة سالبة معنوية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي مع الإشارة لوجود مشكل ترابط بين الأخطاء مما يعكس تحيز النتائج .

تشير النتائج المحصل عليها من تقدير نموذج الدراسة عن طريق التأثيرات الثابتة أن معامل التحديد (R^2) يساوي 0.99 و أن إحصائية فيشر تساوي الصفر (Prob F=0) و تبين أيضا وجود علاقة موجبة معنوية بين المتغير التابع بفترة إبطاء (LNGDPP(-1 و النمو الاقتصادي بالإضافة لوجود علاقة موجبة غير معنوية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي وهذا ما تبينه دراسة لعجال.م (2020) و دراسة تهتان .م ،بشراير.ع،(2017) أما بالنسبة للفساد فله علاقة سالبة و غير معنوية مع النمو الاقتصادي وبين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بينما يوجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي مع الإشارة لوجود ترابط بين معامل المتغير بفترة ابطاء و بين مصطلح الأخطاء مما يعكس تحيز النتائج .

توضح نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة العزوم المعممة بفروق (GMM Différence) أن معامل المتغير التابع بفترة ابطاء يساوي 0.82 و أنه يوجد علاقة موجبة معنوية بين المتغير المستقل (المتغير التابع بفترة إبطاء) و المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بالإضافة لوجود علاقة سالبة ذات دلالة احصائية عند حدود 5% بين الفساد و النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به كل من دراسة Mauro (1998)، Sbaouelgi (2019)، دراسة Mudassaar.K,Rehman.H (2019) ودراسة

ذنون.م ،دهام .أ (2012) التي توصلت إلى أنه يوجد تأثير سلبي معنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تكون فيها مؤشرات الحكم موجبة بمعنى الدول ذات المؤسسات الجيدة، و توجد أيضا علاقة سالبة ذات دلالة احصائية عند حدود 5% بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي بينما يوجد تأثير موجب ضعيف غير معنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وحدة واحدة من رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة تقدر ب2 % من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذ ما تشير إليه دراسة شريفي .ب، بلحضري.ع و مداح .ع (2019) ، في حين يوجد تأثير ضعيف موجب للانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

تدل نتائج تقدير نموذج الدراسة عن طريق العزوم المعممة بنظام (GMM Système) أنه جاء معامل المتغير التابع بفترة إبطاء بقيمة 0.92 و أن معاملات كل من الفساد، رأس المال و الانفتاح التجاري موجبة و غير معنوية في حين يوجد علاقة موجبة و معنوية بين النمو الاقتصادي و المتغير التابع بفترة إبطاء ((LNGDPP(-1) بالإضافة إلى وجود علاقة سالبة و غير معنوية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي حيث يوجد نظام معادلات يعبر على كل المتغيرات خارجيا و لكنه لا يعبر على العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات مع بعضها البعض و لا يبين الاختلالات الديناميكية بينها (Variation Dynamique).

بناءا على النتائج المحصل عليها من الاختبارات السابقة تم تفضيل طريقة العزوم المعممة بالفروق بسبب اعطاءها نتائج موضوعية من خلال العلاقات المحصل عليها و لتأكيدها تم تقدير نموذج الدراسة بأسلوب تحليل المسار عن طريق نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) لتحديد العلاقة الموجودة بين الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي من خلال إدراج الأثار المباشرة و الغير مباشرة للفساد على النمو الاقتصادي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط و بالاعتماد على برنامج STATA 14 توصلت النتائج إلى أنه هناك ثلاثة متغيرات مقاسة (Manifeste) و لكل من هذه المتغيرات المقاسة التابعة خطأ التقدير (الهيكلي) و أن النموذج المقترح ملائم لبيانات الدراسة الحالية و هذا ما أثبتته مؤشرات جودة مطابقة النموذج حيث أنه قيمة كاي مربع (Chi2) جاءت تعادل 254.25 و قيمة مؤشر RMSEA تعادل 0.000 و هي أقل من 0.05 في حين جاءت قيمة كل من المؤشرين TLI،CFI تساوي 1 و هي أكبر من 0.9 و تبين النتائج المحصل عليها أيضا من معاملات المسار المباشرة و غير المباشرة أنه يوجد أثر سالب و قوي للفساد على رأس المال البشري للدول محل الدراسة في الفترة الزمنية ما بين 2007-2018 و هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و قد بلغت قيمة معامل المسار 0.75- مما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى الفساد سيؤدي إلى انخفاض معدل التحاق المتمدرسين بالطور الثانوي بنسبة 75% بينما إذا انخفض مستوى الفساد بوحدة واحدة سيؤدي إلى

زيادة في عدد المتمدرسين الملتحقين بالطور الثانوي بنسبة 75% و ذلك راجع عد أسباب من بينها تأثير الفساد سلبا و بشكل مباشر على مخصصات الانفاق العام للتعليم على سبيل المثال و هذا ما يتوافق مع دراسة Mudassaar.K,Rehman.H (2019)، Svetlana Absalyamova et al (2016) ودراسة A MTIRAOUI. (2016) في حين يوجد أثر موجب لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي و هو ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة معامل المسار المباشر 0.33 ما يدل على أن كل زيادة بوحدة واحدة من رأس المال البشري ستؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة بنسبة 33% بينما عندما ينخفض رأس المال البشري بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 33% حيث يعتبر رأس المال البشري حسب نموذج MRW (1992) عامل انتاجي تراكمي إذ تكمن أهميته في القيمة الاقتصادية للتعليم و التدريب الذي يكسب الأفراد مهارات تمكنهم من تحسين إنتاجيتهم و المساهمة المباشرة في النمو الاقتصادي و هذا ما يتوافق مع دراسة زعيتري،ص و شويكات،م (2020)، Mudassaar.K,Rehman.H(2019)،Inma.F,Agus.S,Wildan.S (2018)، Benhabib و Spiegel (1994)، Mincer (1974)، أما بالنسبة لقيمة معامل المسار المباشر بين الفساد و النمو الاقتصادي فقد بلغت 0.50- ما يشير إلى وجود أثر سالب مباشر للفساد على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة و هو أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% وهذا ما يتطابق مع التيار الذي يدعم فكرة أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة تكاليف الاستثمار و وقت الانتظار الذي يعد تكلفة إضافية يتحملها الأعوان الاقتصاديون على سبيل المثال وهذا يتوافق مع ما جاءت به دراسة Chkir. ,Allaoui. Z(2010) و تبرز النتائج كذلك أن ارتفاع الفساد بنسبة 1% في الدول محل الدراسة للفترة الزمنية ما بين 2007-2018 سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 24% و هذا ما تؤكده قيمة معامل المسار للأثر الغير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي التي بلغت 0.24- و هذا ما تبينه دراسة Seka.P,R (2013)، و قد تم استنتاج أنه يوجد تأثير سالب معنوي وغير مباشر للفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDPP) بوجود رأس المال البشري (HK) كمتغير وسيط (وساطة جزئية(Partial Mediation)) في الدول محل الدراسة للفترة الزمنية ما بين 2007-2018 و بالتالي تم قبول الفرضية المنتقاة في الدراسة الحالية و هذا ما تؤكده دراسة Chkir. ,Allaoui. Z(2010)التي تبين أن التفاعل بين رأس المال البشري و الفساد يؤدي إلى وجود تأثير سالب و معنوي على النمو الاقتصادي وكذلك دراسة Dridi.M (2013) التي خلصت إلى أن رأس المال البشري يمثل أهم قنوات انتقال الفساد للنمو الاقتصادي مقارنة بالقنوات الأخرى.

خلاصة الفصل

توصلنا في هذا الفصل لمعرفة و تحديد الارتباط بين متغيرات الدراسة بواسطة مصفوفة الارتباط التي توضح أنه بالنسبة للعلاقة الموجودة بين الفساد، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي جاء الارتباط موجب وقوي بين رأس المال البشرى و النمو الاقتصادي بينما يوجد ارتباط سالب و قوي جدا بين الفساد و النمو الاقتصادي و تدل النتائج المحصل عليها بعد القيام باختبارات الاستقرارية المتمثلة في اختبار كل من (LLC) Levin,Lin,Chu و (IPS) Im, Pesaran and Shin W-stat على أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى مما يفسر عدم وجود جذر الوحدة في حين تشير نتائج التقدير عن طريق كل من نموذج الانحدار التجميعي (Poold) ، نموذج التأثيرات الثابتة (Model à Effets Fixes) ، نموذج العزوم المعممة بفروق (GMM Différence) و نموذج العزوم بنظام (GMM Système) باستخدام برنامج Eviews 10 أنه تم اعتماد نموذج العزوم المعممة بالفروق كأفضل نموذج ملاءم للدراسة الحالية بينما تثبت نتائج تقدير نموذج الدراسة بأسلوب تحليل المسار عن طريق نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) بالاعتماد على برنامج STATA 14 أنه يوجد تأثير سالب معنوي وغير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط (وساطة جزئية(Partial Mediation)) للدول العربية محل الدراسة للفترة الممتدة بين 2007-2018

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد حضي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين و أكدوا على أنه يمثل تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى و أنه قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية ،الموارد البشرية ،رأس المال و التقدم التكنولوجي حيث أن البحث في موضوع النمو الاقتصادي يعتمد على وجهتي نظر تتمثل الأولى في النظرة الطبيعية التي تؤكد أن الظروف الطبيعية و الجغرافية هي التي تحدد النمو الاقتصادي في مختلف الدول بينما تتمثل وجهة النظر الثانية في النظرة المؤسساتية و التي تؤكد أن العوامل المؤسساتية هي المحددات التي يتوقف على أساسها مسار النمو الاقتصادي في الدول .

اهتمت العديد من الدراسات بالبحث عن محددات النمو الاقتصادي بهدف إيجاد نماذج تساعد على الفهم الجيد للنمو الاقتصادي مثل نظريات النمو الداخلي Romer (1986) ،Lucas (1988) التي هي من المقاربات الحديثة و التي تفسر عملية النمو الاقتصادي على أساس رأس المال البشري الذي يعتبر محدد رئيسي مهم لتحقيق النمو الاقتصادي إذا تبين معظم الدراسات أن تراكم رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للنمو من خلال رعاية و تنمية الموارد البشرية و التعليم الذي يساهم مباشرة في زيادة الدخل القومي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة Schultz (1960) ، Denison (1962) بالإضافة إلى وجود محددات أخرى أساسية من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد و وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر على النمو الاقتصادي و تحدد مدى النجاح أو الفشل في تحقيقه و تعزيزه على غرار ظاهرة الفساد .

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة أو منطقة معينة فهو مجموعة من السلوكيات والممارسات اللاأخلاقية للأفراد بهدف تحقيق منفعة و مصالح خاصة و تفضيلها على المصلحة العامة مما يؤثر سلبا على مختلف المجالات كالسياسية، الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث تبين بعض الدراسات أنه يوجد تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي فهو يؤثر سلبا على الاستثمار ، الإنفاق الحكومي و الكفاءة الاقتصادية Mauro (1997) ، Tanzi (1998) بينما تبين دراسات أخرى أنه يوجد تأثير موجب للفساد على النمو الاقتصادي لأنه يقلل تكاليف الانتظار من خلال تذليل العراقيل البيروقراطية Leff (1964).

تسلط الدراسة الحالية الضوء على العلاقة الموجودة بين الفساد ، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في سياق الدول العربية للفترة الممتدة بين 2007 إلى 2018 حيث أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي عن طريق التأثير على أحد أهم القنوات الرئيسية له و المتمثلة في رأس المال البشري و بالتالي فان

التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي يكون عن طريق التأثير سلبا على تراكم رأس المال البشري وبذلك تنتقل العلاقة من الفساد لرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي Seka (2013) ، لذلك تسعي الدراسة للبحث في إشكالية تأثير الفساد ،رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية (الجزائر، البحرين، جمهورية مصر العربية ،الأردن ،لبنان ،المغرب ، عمان ، السعودية ،تونس ،الإمارات العربية ، السودان و موريتانيا) للفترة الزمنية 2007-2018 و ذلك بالاعتماد على التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) و باستخدام برامج Eviews.10، Stata.14 و Excel لتحليل البيانات لنموذج الدراسة المقترح و الذي يأخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع و الفساد (مؤشر الفساد CPI) و رأس المال البشري (معدل الالتحاق بالطور الثانوي) كمتغيرات مستقلة.

تبين الدراسة إلى أنه يوجد اختلاف وتباين بين الدول محل الدراسة في مستويات كل من الفساد والنمو الاقتصادي و كذلك رأس المال البشري حيث سجلت أعلى قيمة لمؤشر الفساد و لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية المتحدة ما يدل على وجود مستوى منخفض جدا للفساد فيها بينما سجلت أدنى قيمة لمؤشر الفساد في السودان ما يفسر أنها تعاني من مستويات مرتفعة جدا من الفساد في حين احتلت موريتانيا المرتبة الأخيرة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل الالتحاق بالطور الثانوي لتسجل السعودية أعلى معدل التحاق بالطور الثانوي .

تشير مصفوفة الارتباط التي تبين العلاقة بين متغيرات الدراسة إلى وجود ارتباط موجب و قوي بين كل من رأس المال البشرى ، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و ارتباط موجب و متوسط بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي من جهة و بين كل من الانفاق الحكومي ، الانفتاح التجاري و رأس المال البشري من جهة أخرى بينما يوجد ارتباط موجب و ضعيف بين الحرية المدنية و النمو الاقتصادي و بين الاستثمار الخاص و الفساد في حين يوجد ارتباط موجب ضعيف جدا بين كل من الاستثمار الخاص ، الحرية المدنية و رأس المال البشري و كذلك بين كل من الانفتاح التجاري ، الحرية المدنية ، الاستثمار الخاص والانفاق الحكومي بالإضافة إلى وجود ارتباط سالب و قوي جدا بين الفساد و النمو الاقتصادي و ارتباط سالب و قوى بين كل من رأس المال البشري ، الانفتاح التجاري و الفساد ليأتي الارتباط سالب و ضعيف بين الانفاق الحكومي و الفساد و بين كل من الاستثمار الخاص ، الحرية المدنية و الانفتاح التجاري و قد جاء أيضا الارتباط بين كل من النمو الاقتصادي ، الحرية المدنية و الاستثمار الخاص و كذلك بين الحرية المدنية و الفساد سالب و ضعيف جدا .

خلصت الدراسة بعد التأكد من أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى و من عدم وجود جذر الوحدة بالقيام باختبار كل من Levin,Lin,Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin W-stat (IPS) و بعد تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (نموذج الانحدار التجميعي (Poold)) و طريق التأثيرات الثابتة و كذلك بطريقة العزوم المعممة بفروق(GMM Différence) و طريقة العزوم المعممة بنظام (GMM Système) إلى تفضيل طريقة العزوم المعممة بالفروق بسبب اعطاءها نتائج موضوعية من خلال العلاقات المحصل عليها التي تتوافق مع الأدبيات النظرية و الواقع الاقتصادي ، ليتم بعدها تقدير نموذج الدراسة بأسلوب تحليل المسار عن طريق نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) بواسطة إدراج الأثار المباشرة و الغير مباشرة للفساد على النمو الاقتصادي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط وتوصلنا إلى أن للفساد تأثير سلبي على رأس المال البشري و لرأس المال البشري يوجد تأثير موجب على النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة للفترة الممتدة بين 2007-2018 بالإضافة إلى وجود تأثير سالب معنوي وغير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي بوجود رأس المال البشري كمتغير وسيط (وساطة جزئية(Partial Mediation)) بمعنى أن التفاعل بين الفساد و رأس المال البشري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي حيث يعتبر رأس المال البشري أحد القنوات التي ينتقل من خلالها التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي حيث تنتقل العلاقة من الفساد لرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي.

بناءا على ما سبق و على ضوء النتائج و الاستنتاجات التي توصلنا إليها نتطرق في النقاط الموالية لبعض **الاقتراحات و التوصيات**:

- ضرورة وضع أليات لغرض الحد من تفشي و استفحال ظاهرة الفساد و مكافحته في الدول العربية و العمل على تفعيلها عن طريق الصرامة في التطبيق خاصة في الدول ذات نظام الحكم الغير ملكي
- تبني التطبيق السليم لمبادئ الشفافية، المساءلة و الحوكمة الجيدة في الدول العربية بالإضافة إلى التنسيق بين الجهود المحلية و الدولية في مكافحة الفساد.
- الحرص على بناء و تطوير رأس المال البشري في الدول العربية نظرا للدور المهم الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتحسين جودة التعليم كما ونوعا.
- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري للدول العربية من خلال رفع عدد المتمدرسين في كل الأطوار التعليمية و العمل على تدريبهم لتحسين معارفهم و قدراتهم مع التأكيد على غرس السلوك الأخلاقي.

- العمل على رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية و تحسين مستوى المعيشة بها من خلال الحرص على زيادة دخلها القومي و ذلك عن طريق تنويع اقتصادياتها حيث أن معظمها دول نفطية.
- العمل على ايجاد حلول موضوعية للمشاكل السياسية و الأمنية التي تعاني منها الدول العربية لما لها من تداعيات و انعكاسات سلبية على مختلف المجالات بما فيها الاقتصادية و الاجتماعية بغرض تحقيق الاستقرار الذي يساهم في دعم عملية النمو الاقتصادي .

أفاق البحث

- فتح المجال لدراسة مسببات الفساد في الدول العربية على مستوى القطاع العام و الخاص و تحديد أثاره على مختلف المؤشرات الاقتصادية والجوانب الحياتية.

تشجيع الباحثين للقيام بدراسات أخرى تعتمد في نماذجها على مؤشرات مختلفة لقياس الفساد و رأس المال البشري على غرار مؤشر دليل المخاطر الدولية (ICRG)، مؤشر الأعمال الدولية (BI)، مؤشر تقرير التنافسية العالمية (GCR) بالإضافة إلى ادراج بيانات متعلقة بالالتحاق بباقي الأطوار التعليمية.

- تعزيز النتائج المتوصل إليها باستخدام طرق إحصائية و اختبارات أخرى لتقدير النماذج المقترحة في الدراسات المستقبلية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1/ باللغة العربية

أحمد الكواز.(2002)، *السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري*، المعهد العربي للتخطيط.

إسماعيل شعباني.(1997) ، *مقدمة في اقتصاد التنمية* ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر

الحبيب. فايز.(1985) ، *نظريات التنمية و النمو الاقتصادي*، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود

الشبول. م.(2008) ، *النمو السكاني و التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي*، عماد الدين للنشر و التوزيع، عمان، الأردن

بختي.إ. (2015). الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية ،الطبعة (04) : مخبر المؤسسة و التنمية المستدامة ،جامعة ورقلة.

تودارو ميشيل.(2006)، ترجمة :محمود حسن حسين، محمود حامد حمود،*التنمية الاقتصادية*، دار المريخ للنشر، جدة

دومينيك سلقاتور، يوجين دوليو.(2004) ، *مبادئ الاقتصاد* ،ترجمة علي أحمد علي، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،مصر

رمزي سلامة.(1998) ، *اقتصاديات التنمية*، الدار الجامعية، الأردن.

راوية حسن، (2005)،مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية .

روبر تبار.(1998) ،ترجمة بادراد ريسالتل ،*محددات النمو الاقتصادي* ،دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

شيخي محمد.(2012)، طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان

صلاح الدين محمود.(1994) ،*الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية*، .المركز العربي للدارسات الأمنية و التدريب، الرياض

عطية. ع.(2002) ، *اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية* ، الإسكندرية ، مصر..

عجمية محمد ونجا علي.(2006) ، *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية* ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.

عنترة بن مرزوق،عبدو مصطفى.(2000) ، *معضلة الفساد في الجزائر،(دراسة الجذور و الأسباب و الحلول)*،دار النشر جلطي، الجزائر.

فاديا قاسم بيضون.(2013)، الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان

فاروق عبده فلية،(2007)، *في اقتصاديات التعليم* ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان.

فليح حسين خلف.(2006) ، *التنمية و التخطيط الاقتصادي*، جدار للكتب العالمي ، عمان .

محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد.(1999) ، *النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية* ،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ،مصر.

مختار شبلي.(2012) ،*الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته*، الطبعة الثانية، دار هومة ا لجزائر.

مدحت القريشي.(2007) ،*التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات و موضوعات-* ، دار وائل للنشر، الأردن.

هوشيار معروف.(2005)، *التحليل الاقتصادي الكلي*، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان.

2/ باللغة الأجنبية

Abdelkader Sid Ahmed.(1998), *Croissance et développement (Théories et politiques)*, Tome2, OPU, Alger.

Alain Pirotte,(2011) ,Économétrie des données de panel: Théorie et application, Edition Economica, France

Badi H. Baltagi,(2005),Econometric Analysis of Panel Data, 3rd éd. John Wiley & Sons, Ltd.

Brigitte Dormont.(1999), Introduction à l'économétrie , Montchrestien, Paris.

Bourbonnais.R,(2015),Econométrie, Dunod paris,9e édition

Combemal.P et Piriou. J. P.(2003), *Sciences économiques et Sociales: Nouveau manuel* ,Edition la découverte

Cohn, Elchanan, Teny, Gesk,(1990), *the Economics of Education*, third edition ,Oxford Pergamon.

Eric Bousserelle.(2004), *Dynamique économique -Croissance, crises, cycles*, Gualino éditeur, paris.

Gilbert Abraham, Frios.(1991), Dynamique économique**,** 7 édition, paris, édition Dalloz.

Hsiao C.(2003), Analysis of panel Data, Cambridge University Press, Cambridge

Janine Bremond et Alain Geledan.(1981), *Dictionnaire Economique et Social 100 Articles Thématiques ; 1200 Définitions*, Hatier ,Paris

Salles et Wolf.(1995), *croissance et développement*, OPU, Alger

Todaro, M.P ; Smith,S.C.(2003) ,*Economic Development*, 8th ed. Addison Wesley William.H,Greene,(2008),*Econometrie Analysis*,6th Edition ,New Jersey

ثانيا: الملتقيات، المؤتمرات و المقالات العلمية

1/ باللغة العربية

أبو العز. ن.أ،ن.(2014)، *العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي :نيجيريا نموذجا*، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مجلد 10،العدد 31،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة.

إسماعيل.ب و مدياني.م .(2020)، *أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)*، مجلة أفاق علمية، المجلد(12)، العدد(05).

العبيدي.ع ،زيان .ع.(2009)، *دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجا)* ،مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد(05)، العدد(13)

المرسي السيد حجازي.(2001) ،***التكاليف الاجتماعية للفساد***، المستقبل العربي، القاهرة ،العدد 266

طارق السالوس .(2003)، *التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري*، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية و الاقتصادية، القاهرة ، العدد الثامن

البشير.ع ، دحمان . ب .س.(2005) ، *قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر*، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

العبدلي عابد.(2010)، *محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل*، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، العدد 1

الجبوري .ب.م و الزاملي .د.م . (2014). دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراقسية، العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16 (1)

بلحنافي .أ، العوفي .ح.(2015)، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي حالة الجزائر–دراسة قياسية من 1970 إلى 2010 ، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية ، العدد04

بن يحي، ر.أ.(2020)، *أهمية الرأسمال البشري للاندماج في اقتصاد المعرفة –دراسة حالة كوريا الجنوبية–*،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، العدد1.

بوسعيود.س، عقون.ش.(2018)،*واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته* ،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،المجلد(05) ، العدد (01)

تهتان .م ،بشراير.ع.(2017)، *رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام نماذج بانال الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)* ، مجلة الباحث ، العدد (17).

جدي الشوربجي.(2007)، *العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان*، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي :المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية.

جعفر.ب.(2015) ،*حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج* نموذج سولو المطور للفترة (1980–2014). مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 11(31)، 22.

ذنون.م، دهام أ.(2012)، *أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم*، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق ، المجلد (34)، العدد (109).

رملاوي ع ، و بشرول .ف.(2016)،*الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر*،مجلة التنظيم والعمل،المجلد 5 العدد 3

زعيتري .ص،شويكات.م .(2020)، *أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام منهجية Panel dynamique خلال الفترة 1980-2017* ، مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،المجلد (12)، العدد (01) .

ستي .س.أ،بن نحي.أ.ص .(2019) ، *أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)* ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ،المجلد(03)،العدد(01).

سولو المطور للفترة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ،المجلد (11) ، العدد (31)

جلولي.م،بومدين.م،بن عياد.م. (2020) ، *الفساد و النمو الاقتصادي في الدول العربية :دراسة قياسية من 2002 إلى 2017* ،مجلة الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، المجلد (17) ، العدد (1).

شريفي .ب،بلحضري.ع و مداح .ع.(2019)، *دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017* ،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، المجلد (03)، العدد (01).

صالح .ع ، قاسم ذ. (2017)، *قياس أثر الفساد المالي و الإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة(2013-2015)*، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد40.

عامر الكبيسي.(2000) ،الفساد الإداري ، *رؤية منهجية للتشخيص و التحليل و المعالجة ، المجلة العربية للإدارة* ، مسقط،مجلد 20

عبد الصمد ، سميرة و العقون ،سيام.(2011)،*الاستثمار في رأس المال البشري و دوره في تخفيض البطالة : مدخل موائمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية*، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة.

عماد الدين أحمد المصبح.(2005)، *رأس المال البشرى في سوريا : قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشرى* ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد السوري :رؤية شبابية ،المزة : المركز الثقافي العربي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية

غزازي.ع،صغيري.س.(2020) ، *أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا و جنوب آسيا للفترة (2003-2018)* ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، المجلد (14)، العدد (02).

فضيل .ر، حوشين.ي.(2011)، *أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (09).

قديد .ع. (2018) ، *تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد (14) ، العدد (18) 66.

كداوي.م، الدليمي .ف.(2012)، *الفساد والنمو الاقتصادي*، مركز الدراسات المستقبلية/بحوث مستقبلية، العدد (40).

كركود.أ.(2018)، *دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة*، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد (07) ، العدد (02).

لعجال .م.(2020)، *دراسة قياسية بين رأس المال البشري (التعليم) و النمو الاقتصادي –حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2014-* ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ،المجلد (06)، العدد (10) .

مخطاري .م، تسابت.ع .(2020) ، *أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام شعاع تصحيح الخطأ VECM (1996-2016)* ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد (04)، العدد(01).

مكيد علي و فرق نيسومية.(2017)، *العلاقة بين الإنفاق الصحي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2014* ،مجلة الاقتصاد و التنمية ،العدد 8

2/ باللغة الأجنبية

AGHION, Philippe, Peter Howitt & Fabrice Murtin,(2010), The Relationship Between Health and Growth: When Lucas Meets Nelson-Phelps , Working Paper 15813.

Agostino.G ; Dunne.J.P ; Pieroni.L .(2016),*Corruption and growth in Africa*, *European Journal of Political Economy*, doi:10.1016/j.ejpoleco.2016.03.002.

Ahad Hassan Afridi.(2016), *Human Capital and Economic Growth of Pakistan*, Business & Economic Review, Vol 8, Issue 1

Arusha.C .(2009),*The role of Education in Economic Growth, SSRN Electronic Journal,atElectronic* , copy availableat: http://ssrn.com/abstract=1520160,DOI: 10.2139/ssrn.1520160, https://www.researchgate.net/publication/44285713

Altinok.N,(2006),*Capital humain et croissance:l'apport des enquêtes internationales sur les acquis des élèves*,Économie publique/Public economic, 18-19, http://journals.openedition.org/economiepublique/4762 ;
DOI : https://doi.org/10.4000/economiepublique.4762

Angel de la Fuente et Antonio Ciccone,(2003),*Le Capital Humain dans une Economie Mondiale fondée sur la Connaissance*, rapport final, Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes.

Atif.A,Noreha.H,Ishak.Y,(2013), *The Impact of Human Capital on Economic Growth: The Case of Selected Arab Countries*, International Journal of West Asian Studies Vol.5,No. 2.

Aysen.A,Hakan.A. (2014),*Human Capital and Economic Growth: A Panel Data AnalysiswithHealth and Education for MENA Region*,Advances in Management & Applied Economics, vol. 4, n°.4

Baliamoune-Luz.M, Ndikumana.L,(2007),*Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement*, /antiopa/Economica/363282G/Conference_2007/16−part−III−4.

Barro J.R. & Sala-I-Martin, X ,(1995), *Economic Growth*, McGraw -Hill, New York.

Becherair.O.(2016), *Corruption Et Croissance Économique Une Approche Économétrique Sur Les Données De l'Algérie***,**EuropeanScientific Journal edition vol.12, No.7 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431

Benhabib.J ; Spiegel.M,(1994), *The role of human capital in economic development – evidence from aggregate cross- country data*, journal of monetary economics, 34, USA.

Bradley W.Hall,PH,D,(2008),*The New Human Capital Startegy*, AMACOM, American Management Association.

CHKIR. A, ALLAOUI. Z.(2010), *Interaction Entre Corruption,Capital Humain et Croissance Économique dans les Pays en Développement:Une Analyse Empirique***,** Revue Européenne du Droit Social Volume IX • Issue 4.

Direction générale de la santé,(2014**),** *Indicateurs de suivi de l'état de santé de la population* ,Série Source et Méthodes,N° 44.

Dridi.M,(2013) , *Corruption and Economic Growth: The Transmission Channels* , Journal of Business Studies Quarterly, Vol 4, N°4.

Eatzaz .A,Muhammad.A,Arfeen.M. (2012) ,*Does Corruption af fect Economic Growth?,*Latin American Journal of Economics , Vol. 49 N^{O}. 2.

Esener, S., İpek, E.(2018), *The Impacts of Public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per Capita Growth: An Empirical Investigation on Developing Countries*, Sosyoekonomi, 26(36).

Enste, Dominik; Heldman, Christina.(2017), *Causes and consequences of corruption: An overview of empiricalresults,* IW-Report, No. 2/2017, German Economic Institute (IW), Cologne.

Ghoneim.A,Ezzat.A(2016) ,*Growth and corruption in Arab countries: What type of relationship connects them?***,**journal of Economics and International Finance ,vol(08),N(05).

GUATI.R,AAMOUN.H,(2016),*Capital Humain et Croissance Economique: Analyse Empirique DU Modèle de Solow Augmente,* Revue Économie, Gestion et Société,N°6.

Gwenaelle Poilon.(2006), éducation, investissement public et croissance en Europe ;une étude de panel , Paris.

Hellman.J ;Geraint. J ; Kaufmann.D.(2000) **,** *Corruption, and Influence in Transition,* Policy ,Research Working Paper Series n° 2444, World Bank Policy Research.

Inma.F,Agus.S,Wildan.S, (2018),*The Impact of FDI,HumanCapital,and Corruption on Growth in AsianDeveloped and Developing Countries***,**International Journal of Scientific & Technology Research Vol. 7, Issue 12.

Jacob Mincer,(1958), *Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution* **,** Journal of Political Economy , vol 66 ,N°4,Chicago :University of Chicago press.

Jean-Christophe. D.(1996), *la contribution des facteurs humains à la croissance une revue de revue de la littérature des évidence empirique,* université de paris IX-Dphin, 1996.

Lavallee.E et All.(2008), les mecanismes à l'origine de la corruption : une analyse sur micro-données Africainesm , file:///C:users/PC/DOWNLOADERS/2008-08-PDF

Le Petit Robert, Code pénal, Convention des Nations-Unies (2003):« Rapport sur le développement humain -Burkina Faso »,Problématique de la corruption et développement humain.

Lucas, R. E.(1988), *On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics* 22(1):3-42, North-Holland.

LUNDVALL, B. A., & JOHNSON, B.,(1994), *The Learning Economy*. Journal of Industry Studies, 1:2,23-42,http://dx.doi.org/10.1080/13662719400000002.

Mallil.G,Saha.S,(2016),*Corruption and growth:a complex Relationship*, International Journal of Development Issues, Vol. 15 Iss 2

Mankkiw N. G ; Romer. D ;Weil D. N ,(1992), *A contribution to the Empirics of Economic Growth*, Quarterly Journal of Economic, Vol (107).

Marshal. A,(1930), *Principles of Economic* ,Macmillan and Co.Ltd.London.

MTIRAOUI.A ,(2016) ,*Corruption, Human Capital and Economic Growth in the OCDE area :Empirical Test*, MPRA Paper No. 68996,https://mpra.ub.uni-muenchen.de/68996/.

Mtiraoui. A.(2015), *Corruption and Economic Development: Application to the sectors of education and health in the MENA region* **,** MPRAPaper No. 64306, posted 12,Online athttp://mpra.ub.uni-muenchen.de/64306/.

Mudassaar. K; Rehman. H. (2019) : Human capital and economic growth nexus: Does corruption matter?, Pakistan Journal of Commerce and SocialSciences (PJCSS), ISSN 2309-8619, Johar Education Society, Pakistan (JESPK), Lahore, Vol.13, Iss. 2

*Myint.U.(2000) ,corruption: causes, consequences and cures***,** *Asia-Pacific Development Journal , Vol. 7, No. 2*.

Mendez.F,Sepulveda.F,(2005), Corruption, growth and politicalregimes: Crosscountry evidence, European Journal of PoliticalEconomy ,Vol. 22.

Ondo. A,(2017),*Corruption and Economic Growth: The Case of EMCCA*, Theoretical Economics Letters 7, https://doi.org/10.4236/tel.2017.75088 .

Paolo Mauro.(1998), The Effects of Corruption on Growth , Investment and Covrnment Expenditure: Across-Countrysis In corruption ,the Global Economy .

Pelinescu.E, (2015),*The impact of human capital on economic growth***,**ProcediaEconomics and Finance 22.

Rezine.O,(2015),*Capital Humain et Croissance -Economique Une approche en données de panel sur pays africains*-,RoaIktissadia Review, Algeria, Issue9.

Robert. J. Barro.(1996), la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, (paris: ediscience international

Sarkar Amin U.(2003), poverty alleviation towards sustainable development , revue économie et management ,université de Tlemcen, N° 02.

Sbaouelgi, J.(2019),*The impact of corruption on economic growth in mena region*, Romanian Economic and Business Review, 14(2).

Seka.P,R.(2013),*Corruption,croissance et capital humain : quels rapports*?,*Afrique et développement* Vol. XXXVIII, Nos 1&2.

Shang- Jin Wei.(1999),*Corruption In Economic Development: Beneficial Grease. Minor Annoyance. Or Major Obstacle ?* Policy Research Working Paper No.2048,February.

Shafei ,M. Z,(1970) ,*The role of University in Economic and Social Dévelopment* ,Bierut Arab University .

Shleifer.A and Vishny.R(1993),*Corruption the Quarterly journal of economics* ,Vol. 108, No. 3.

Tanzi. V.and Davoodi H,(1997), *Corruption, Public Investment and Growth*, IMF Working Pape, WP/97/139

Taofik Ibrahim.(2016) **,** *Human Capital-Growth nexus: the role of Government Spending on Education and Health in Nigeria*, MPRA Paper No. 73712, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/73712

TCHOUASSI.G, (2017),*Capital humain et croissance économique au Cameroun et au Sénégal* : une modélisation VAR,Les Cahiers du CEDIMES,Vol 11, N°2.

Thomas wolf.(2000) , *Improving Governance & Fighting Corruption in the Baltic&(CIS) Countries*, Washington, IMF.

ثالثا : تقارير دولية

Rapport sur le développement humain - Burkina Faso (lemaire.C). (2003),Corruption et développement humain, Problématique de la corruption et développement humain',p 12.

OECD , (2001), The well-Being of Nations : *The role of Human and social capital* , Paris .

OCDE.(1998), *L'investissement dans le capital humain: une comparaison internationale*, Paris, Editions de l'OCDE,OECD web site www.oecd.org.

OCDE,(1996), *Mesurer le capital humain: Vers une comptabilité du savoir acquis*, Paris.

رابعا: الرسائل و الأطروحات العلمية

1/ باللغة العربية

الغرباوي، ش.ج.(2015)، *أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين*، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية الجامعة الإسلامية غزة.

بوسعيود .س.(2012-2013)، *دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا"* ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف

سامي.م. (2015). تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا – الترابط بين القطاع المالي و القطاع الحقيقي-. جامعة باتنة: أطروحة دكتوراه.

شادي جمال الغرباوي.(2015)، *أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين*، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

شين لزهر.(2015)، *أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،- جامعة الجزائر 3 .

ضيف احمد.(2014-2015)، *اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3

عبوس. ع.ع. (2011). سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول-دراسة حالة الجزائر-. جامعة تلمسان: أطروحة دكتوراه.

عبلة عبد الحميد بخاري.(2009)، *التنمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو و التنمية الاقتصادية*، جامعة الملك عبد العزيز، أطروحة دكتوراه.

عليمات.خ،ع،ن.(2015)، *انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الأردن -أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع- تحليل اقتصادي.*

كبداني سيدي أحمد. (2012-2013)، *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية و قياسية*، أطروحة دكتوراه، الجزائر

كناي. ن. (2013)، *أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني –سبل الوقاية و العلاج –*مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة الجزائر03.

محمد طلال محمد أبو الروس.(2015)، *دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العامة في قطاع غزة- دراسة حالة المنظمات الأهلية في محافظة الوسطى*، ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة فلسطين.

محمد مساوي.(2015)،*الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)* ، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان.

محي الدين حمداني.(2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضرة و المستقبل دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه، الجزائر

مصطفى بن ساحة.(2010)، *أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* ،مذكرة ماجستير، غرداية.

مقداد يسرى.(2015/2014)، دور الانفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة قياسية و مقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة 1974-2013، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان.

نادية إبراهيمي.(2013)، *دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة جامعة المسيلة*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس سطيف 1.

وعيل ميلود.(2014)، *المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2010* ،أطروحة دكتوراه، الجزائر

ولد عمري عبد الباسط.(2016)، *إسهام التعليم في النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)*، أطروحة ماجستير، الجزائر.

2/ باللغة الأجنبية

Boualleche. A,(2015), *La valorisation du capital humain au sein desentreprises publiques algériennes ;Cas de L'ENIEM*,Diplôme de Magistère ,Management des Entreprises,Université de Tizi-ouzou,algerie.

Gilbert Niyongabo.(2007), *Politiques d'ouverture commerciale et développement économique*, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'auvergne, Clermont-Ferrand I, France

Nabil .A,N,(2017),*Corruption et Croissance Économique au Cameroun : de L'effet direct et des Effets Indirects à travers la repartition des dépenses publiques*,thèse de doctorat,Ecole Doctorale Sciences de l'Homme des Organisations et de la Société (SHOS) Université DE Rennes1.

خامسا: المواقع الالكترونية

Transparency International ,www.transparency.org/cpi2018

The World wide Governance Indicators,www.govindicators.org,

الملاحق

الملحق رقم (01): النموذج التجميعي (Poold)

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/07/21 Time: 10:37				
Sample (adjusted): 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 132				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPPP(-1)	0.992321	0.007029	141.1805	0.0000
HK	0.001028	0.004561	0.225375	0.8221
DGOV	-0.002287	0.000652	-3.505756	0.0006
LNCPI20	0.020837	0.031626	0.658844	0.5112
OCOM	-0.004423	0.01031	-0.429	0.6687
C	0.085313	0.195162	0.43714	0.6628
R-squared	0.997832	Mean dependent var		9.613002
Adjusted R-squared	0.997746	S.D. dependent var		0.958801
S.E. of regression	0.045525	Akaike info criterion		-3.296725
Sum squared resid	0.261137	Schwarz criterion		-3.165688
Log likelihood	223.5838	Hannan-Quinn criter.		-3.243478
F-statistic	11596.24	Durbin-Watson stat		1.436866
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (02): نموذج التأثيرات الثابتة (Model à Effet Fixe)

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/07/21 Time: 10:39				
Sample (adjusted): 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 132				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPPP(-1)	0.759873	0.041484	18.31736	0.0000
HK	0.011215	0.009582	1.170484	0.2442
DGOV	-0.005681	0.001152	-4.930506	0.0000
LNCPI20	-0.057729	0.058318	-0.989907	0.3243
OCOM	0.018129	0.026881	0.674403	0.5014
C	2.566381	0.519363	4.941405	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.998444	Mean dependent var		9.613002
Adjusted R-squared	0.998227	S.D. dependent var		0.958801
S.E. of regression	0.040369	Akaike info criterion		-3.461785
Sum squared resid	0.187414	Schwarz criterion		-3.090515
Log likelihood	245.4778	Hannan-Quinn criter.		-3.310917
F-statistic	4611.345	Durbin-Watson stat		1.502505
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (03):التقدير عن طريق العزوم المعممة بفروق (GMM Différence)

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel Generalized Method of Moments				
Transformation: Orthogonal Deviations				
Date: 06/07/21 Time: 14:35				
Sample (adjusted): 2009 2018				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 120				
White period instrument weighting matrix				
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Instrument specification: @DYN(LNPPP,-3) HK DGOV LNCPI20 OCOM @TREND				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPPP(-1)	0.821791	0.106239	5.852771	0.0000
HK	0.029383	0.029254	1.004419	0.3173
DGOV	-0.008579	0.002513	-3.413921	0.0009
LNCPI20	-0.239066	0.11754	-2.033909	0.0443
OCOM	0.006412	0.0444	0.144408	0.8854
Effects Specification				
Cross-section fixed (orthogonal deviations)				
Mean dependent var	-0.015088	S.D. dependent var		0.094093
S.E. of regression	0.044449	Sum squared resid		0.227204
J-statistic	7.908524	Instrument rank		13
Prob(J-statistic)	0.442456			

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (04):التقدير عن طريق العزوم المعممة بنظام (GMM Système)

System: UNTIT				
Estimation Method: Generalized Method of Moments				
Date: 06/07/21 Time: 14:46				
Sample (adjusted): 2009 2018				
Periods included: 10				
Included observations: 120				
Total system (unbalanced) observations 228				
White Covariance				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
	Coefficient	Std.Error	t-tatistic	Prob.
C(1)	-0.391007	0.898901	-0.43498	0.6640
C(2)	0.929362	0.065455	14.19858	0.0000
C(3)	0.112034	0.136522	0.820629	0.4128
C(4)	0.051591	0.033465	1.541642	0.1246
C(5)	-0.003103	0.006446	-0.481388	0.6307
C(6)	0.068228	0.062965	1.083583	0.2798
C(7)	0.019188	0.017093	1.122570	0.2629
C(8)	0.233827	0.503805	0.464123	0.6430
C(9)	0.171995	0.329762	0.521574	0.6025
C(10)	-0.120538	0.110697	-1.088899	0.2774
C(11)	-0.009567	0.011876	-0.805550	0.4214
C(12)	-0.099693	0.139369	-0.715316	0.4752
Determinant residual covariance		1.79E-05		
J-statistic		1.67E-40		
Equation: LNGDPP=C(1)+C(2)*LNGDPP(-1)+ C(3)*LNCPI20+ C(4)*HK +C(5) *DGOV+C(6)*OCOM Instruments: D(LNGDPP(-2)) D(LNCPI20(-1)) D(HK(-1)) D(DGOV(-1)) D(OCOM(-1)) C Observations: 108				
R-squared	0.994051	Mean dependent var	9.623047	
Adjusted R-squared	0.99375	S.D. dependent var	0.942102	
S.E. of regression	0.074424	Sum squared resid	0.564964	
Durbin-Watson stat	0.649435			
Equation: D(LNGDPP)=C(7)+C(8)*D(LNGDPP(-1))+C(9)*D(LNCPI20(-1))+C(10)*D(HK(-1))+C(11)*D(DGOV(-1))+C(12)*D(OCOM(-1)) Instruments:LNGDPP(-2) LNCPI20(-1) HK(-1) DGOV(-1)OCOM(-1) C Observations: 120				

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (05):نتائج تقدير النموذج بأسلوب تحليل المسار عن طريق نمذجة المربعات الصغرى الجزئية

```
sem (lncpi20 -> hk) (lncpi20 -> lngdpp) (hk -> lngdpp), standardized iterate(500)
Endogenous variables
Observed:  hk lngdpp
Exogenous variables
Observed:  lncpi20
Iteration 0:   log likelihood = -326.90377
Iteration 1:   log likelihood = -326.90377
Structural equation model               Number of obs     =       144
Estimation method  = ml
Log likelihood     = -326.90377
```

Standardized	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Structural						
hk <-						
lncpi20	-.7456024	.0314454	-23.71	0.000	-.8072343	-.6839705
_cons	18.35348	.5202634	35.28	0.000	17.33378	19.37317
lngdpp <-						
hk	.3318	.0762645	4.35	0.000	.1823243	.4812758
lncpi20	-.5048551	.0725409	-6.96	0.000	-.6470327	-.3626776
_cons	16.76246	1.69441	9.89	0.000	13.44148	20.08344
Variance						
e.hk	.444077	.0468915			.3610582	.5461846
e.lngdpp	.3852369	.0432931			.309079	.4801602

```
LR test of model vs. saturated: chi2(0)   =     0.00, Prob > chi2 =
```

Fit statistic	Value	Description
Likelihood ratio		
chi2_ms(0)	0.000	model vs. saturated
p > chi2	.	
chi2_bs(3)	254.254	baseline vs. saturated
p > chi2	0.000	
Population error		
RMSEA	0.000	Root mean squared error of approximation
90% CI, lower bound	0.000	
upper bound	0.000	
pclose	1.000	Probability RMSEA <= 0.05

المصدر: مخرجات برنامج Stata 14